# الانتخابات البرلمانية في السودان

## (١٩٥٣م - ١٩٨٦م)

### مقاربة تاريخية - تحليلية




أحمد إبراهيم أبو شوك

الفاتح عبد الله عبد السلام





مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي

## هذا الكتاب ...

يقدم مقاربةً تاريخيَّةً عن الانتخابات البرلمانية في السودان (١٩٥٣م - ١٩٨٦م)، قوامها التوثيق الشامل، والتحليل الموضوعي لمفردات الحراك الانتخابي والظروف السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة المصاحبة لها، وذلك في بلد كان من المفترض أن يكون أنموذجاً لنُظم الحكم الراشد في بلدان «العالم الثالث»، لولا الخُصومات الحزبية والمُماحكات القِطَاعيَّة والتناحرات الجِهويَّة التي أقعدته عن مواصلة المسير قُدُماً في سُلَّم الارتقاء والتطور.

ويعطي الكتاب قراءةً علميةً فاحصةً للتضاريس السياسيَّة التي انطلقت منها الانتخابات البرلمانيَّة، وطبيعة الأوعية الدُستوريَّة والقانونيَّة التي تشكلت فيها، وفاعلية الدور الإداري الذي قامت به لجان الانتخابات العامة، بدءاً بتسجيل الناخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية، وانتهاءً بإدارة الاقتراع، وكيفية فرز الأصوات، وإعلان النتائج.

نأمل أن يُحظى هذا الكتاب بتدبُّر سدنَة العقل الاستراتيجي في السودان، تدبُّراً يعينهم في البحث عن مخرج صدقٍ لتقويم نظام الحكم في ضوء تدافع سياسي رحب يسمح بسماع الرأي الآخر، لأن السودان ليس ملكاً لأهل السياسة وحدهم، بل هو قطرٌ شاسعٌ يحمل بين ثناياه ثقافات متنوعة، وأعراقاً متعددة، وألوانَ طيف سياسي وعقدي تتقاطع قواسمها المشتركة هنا وهناك. فالتوظيف الإيجابي لهذا التنوع الفُسيفسائي يعني النهوض بتراث أهل السودان نحو غدٍ مشرقٍ، والسلبي يعني تفتيت السودان إلى دويلات متناحرة مع بعضها بعضاً، غاية كسبها دمار ذلك القطر القارة، وتشرذم أهله إلى شيعٍ وطوائف وأحزاب.

**الناشر**




# الانتخابات البرلمانية في السودان

(١٩٥٣م-١٩٨٦م)

# الانتخابات البرلمانية في السودان

## (١٩٥٣م - ١٩٨٦م)

### مقاربة تاريخية - تحليلية

أحمد إبراهيم أبو شوك
الفاتح عبد الله عبد السلام



مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي

# الانتخابات البرلمانية
# في السودان
# (١٩٥٣م ـ ١٩٨٦م)

First Published in August 2008


**الطبعة الأولى: آب/أغسطس ٢٠٠٨**

# مقدمة

يجمع الباحثون في علم السياسة أن الانتخابات آلية تُستخدم في النظم الديمقراطية والنظم الشمولية على حد سواء، لتحقيق مقاصد وظيفية متباينة، تجمع بين الإيجاب والسلب، إذ يعكس طرفها الموجب إرادة الشعب وشرعية الحاكم المنتخب الذي يستند في ممارسته لمظاهر السلطة إلى عنصر التفويض الجماهيري المكتسب عن طريق الاقتراع العام، وبذلك ينجز الفصل الوظيفي بين حضوره الشخصي والسلطة التي يمارسها نيابة عن الشعب الذي يملك حق إعادة انتخابه، وحق حجب الثقة عنه إذا حاد عن جادة التفويض الممنوح له، وبهذه الكيفية تتم محاسبة الحاكم من قبل المحكوم، ويتحقق تداول السلطة في نسق ديمقراطي وحضاري. أما طرفها السالب فيتمثل في تزوير إرادة الشعب عن طريق انتخابات صورية، تفتقر إلى مقومات الانتخابات التنافسية والنـزيهة، إلا أنها تسهم في شرعنة النظم الشمولية التي تحاول من خلالها أن تمتص ضغوط المعارضين المطالبة بالإصلاح، والداعية لاحترام حقوق الإنسان ومرجعية الشعب صاحب السلطة الحقيقية. وعند هذا المنعطف التلفيقي يسقط مبدأ المحاسبة وفق معايير ديمقراطية ومؤسسية، وتضحى العلاقة بين الحاكم والمحكوم علاقة تبعية مستبدة، مطرقتها الخوف من جور السلطان، وسندانها الطمع في عطائه المادي ودفعه المعنوي. بيد أن مثل هذه المساحيق الانتخابية لا تزين عاهات النظم الشمولية الخُلقية الدائمة، لأنها لا تستند إلى دستور أجازه ممثلون منتخبون عبر مؤسسات نيابية ومهنية، وتواضعوا على مرجعيته في حل مشكلاتهم العامة. وبيت القصيد أن مثل هذه

الانتخابات الصورية تفتقر إلى الفاعلية المرتبطة بتحقيق إرادة الناخبين في انتخاب ممثليهم، وتنقصها قيم الاختيار الحر القائم على التدافع السياسي المشروع واحترام حقوق أولئك الناخبين، وتغيب عن دائرة ضوئها الخافت الشفافية المعضدة لإدارة العملية الانتخابية، بدءاً بتسجيل الناخبين وتحديد دوائرهم الانتخابية، وانتهاءً بفرز أصواتهم وإعلان النتائج.

وانطلاقاً من هذه التوطئة وقع اختيارنا على إعداد مقاربة علمية عن تاريخ الانتخابات البرلمانية التي جرت في السودان في الأعوام: ١٩٥٣، و١٩٥٨، و١٩٦٥/ ١٩٦٧، و١٩٦٨، و١٩٨٦م، وذلك باستثناء الانتخابات النيابة التي تمت في عهد الحكومة العسكرية الأولى (١٩٥٨-١٩٦٤م)، والحكومة العسكرية الثانية (١٩٦٩-١٩٨٥م)، لأنها من حيث المقصد كانت تهدف إلى إطفاء نوع من الشرعية على تلك النظم الشمولية التي وجدت نفسها محاصرة بمطالب المعارضين بالإصلاح وعودة الديمقراطية، وافتقرت من حيث التطبيق إلى المعايير الرئيسة الثلاثة الموجهة لمسار أية انتخابات ديمقراطية: الفاعلية، والحرية، والنـزاهة. إذاً هذا الاختيار يعطينا الفرصة لمناقشة الانتخابات البرلمانية السودانية (١٩٥٣-١٩٨٦م) عبر محاور منهجية متعددة، تجمع بين المنهج الوصفي التحليلي، والاستقرائي، والتاريخي، والإحصائي.

يهدف المحور الأول منها إلى عرض مفردات المشهد السياسي الذي تشكلت فيه كل عملية انتخابية على حده، وطبيعة الأوعية الدستورية والقانونية التي صيغت فيها متطلبات تلك العملية الانتخابية من ناحية تحديد الهياكل التشريعية، وتوزيع الدوائر الانتخابية، وأهلية الناخبين والمرشحين، والإجراءات الإدارية الأخرى المصاحبة للانتخابات.

ويناقش المحور الثاني قضية الحرية من خلال تناوله للأحزاب السياسية التي اشتركت في الانتخابات، وطبيعة برامجها الانتخابية، والنكات السياسية التي صحبت حملاتها الدعائية، وأنماط الدعاية المستخدمة لكسب الرأي العام.

ويتناول المحور الثالث إدارة الانتخابات السودانية من حيث التسجيل، والتصويت، وفرز الأصوات، وإعلان النتائج. وفي ضوء النتائج المعلنة تتم عملية تحليل الكسب

الانتخابي، وربطه بالمشهد السياسي، وأدوات التدافع الفاعلة فيه، ثم إسقاطات ذلك المشهد على المقاصد الرئيسة المرتبطة بالعملية الانتخابية، وتنظيم آليات اتخاذ القرارات، وتوجيه مسار مؤسسات الحكم، وتمكين المواطنين من المشاركة في صناعة القرارات التي تهم واقعهم المعيش، وتنظم علاقاتهم الرأسية مع مؤسسات الحكم.

ويوثق المحور الرابع لنتائج الانتخابات عبر أوعية إحصائية تُفرغ فيها البيانات الأساسية المرتبطة بعدد الدوائر الانتخابية، وكيفية توزيعها في المديريات، وعدد الناخبين المسجلين، وعدد الذين أدلوا بأصواتهم، وأسماء الفائزين، والأحزاب السياسية التي ينتمون إليها. ثم تُدرج حصيلة هذا الكم الإحصائي في جداول مختلفة، يُحلل عائدها الموضوعي في متون هذه الدراسة حسبما يقتضى السياق، ثم تصنف بياناتها الرقمية في شكل ملاحق في نهاية هذا الكتاب.

## الوثائق والدراسات السابقة

تعتمد هذه الدراسة على كمٍّ وافرٍ من الوثائق التاريخية والأعمال الوثائقية المرتبطة بتاريخ الانتخابات البرلمانية التي جرت في السودان في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٨٦م، وهي عبارة عن المواد الدستورية، والقوانين التي سنَّها المُشرِّع السوداني من أجل توجيه مسار العملية الانتخابية، وتقارير لجان الانتخابات العامة التي أشرفت على إدارة الانتخابات في مراحلها المختلفة، ووثقت تلك الإجراءات، بدءاً بتقسيم الدوائر الانتخابية وتسجيل الناخبين، وانتهاءً بالاقتراع وإعلان النتائج. إلا أن تلك التقارير كانت تتسم بنوع من الحيدة المهنية في تصوير المشكلات التي واجهت العملية الانتخابية، والنشاط الدعائي المصاحب لها، وقد اعتمدنا في تغطية هذا الجانب الحيوي على عدد من الصحف التي كانت تصدر في الخرطوم آنذاك، وبعض التقارير السرية ذات الطابع الإداري والسياسي. فقد أعطتنا تلك المصادر الصحفية والإدارية صورة مكملة لما جاء في تقارير لجان الانتخابات العامة، التي تحاشت الخوض في مناقشة بعض القضايا الخلافية الحساسة، والموضوعات السياسية المثيرة للجدل، وذلك حفاظاً على دورها المهني، وطبيعة تكليفها الوظيفي القائم على تفعيل العملية الانتخابية، وتوفير المناخ الحر للناخبين ليدلوا بأصواتهم.

أما الأعمال الوثائقية والمصادر الثانوية فيمكننا أن نصنفها إلى ثلاث مجموعات رئيسة. ترتبط المجموعة الأولى بالوثائق البريطانية عن السودان (١٩٤٠-١٩٥٦م)[١]، التي حصل عليها الأستاذ محمود صالح من دار الوثائق البريطانية، وكلَّف نخبة من الباحثين السودانيين بنقلها إلى العربية، ثم حررها، ونشر ترجماتها العربية مصحوبة بنصوصها الإنجليزية في أثني عشر مجلداً. وقد استأنسنا بخمسة مجلدات من هذا العمل الوثائقي الضخم، وهي المجلد السابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، والحادي عشر، لأنها تحمل بين طياتها كماً مهولاً من الوثائق المهمة عن انتخابات عام ١٩٥٣م، وقد شملت تلك الوثائق قانون الحكم الذاتي، الذي بموجبه وضع الإطار الدستوري لانتخابات عام ١٩٥٣م، ومداولات لجنة الانتخابات التي لم تنشر في التقرير النهائي، وتعليقات بعض الصحف الحزبية، والتقارير السرِّية التي أعدَّها بعض الإداريين البريطانيين، فضلاً عن التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة، وردود الفعل التي صحبت إعلان النتائج الانتخابية، وألقت بظلالها على المشهد السياسي قبل الاستقلال وبعده. ومن هذه الزاوية يمكننا القول بأن مجلدات الوثائق البريطانية المشار إليها أعلاه قد أعطتنا إطاراً قانونياً وتاريخياً مهماً، أعاننا كثيراً في تحليل نتائج انتخابات عام ١٩٥٣م وإفرازاتها السياسية، بطريقة غير مسبوقة، تستقي ريادتها من المصادر الأولية، ومنهجيتها من عرض المعلومات وتحليلها في إطار الواقع التاريخي الذي تشكلت فيه.

وتشمل المجموعة الثانية عملين وثائقين مهمين، ينسب أحدهما إلى الأستاذ محمد إبراهيم طاهر، بعنوان: **تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان**[٢]؛ والثاني إلى الأستاذ محمد محمد أحمد كرار بعنوان: **انتخابات وبرلمانات السودان: تحليل وتوثيق**[٣]. ويبدو أن الأستاذ طاهر قد قصد بهذا العمل الوثائقي أن يقدم للقارئ السوداني مادة تاريخيةً جامدةً عن وقائع التمثيل النيابي والانتخابات السودانية منذ عام ١٩٤٨م حتى عام ١٩٨٦م، وقد شمل في هذا الحيز الزمني كل الانتخابات التي جرت في السودان، دون أن يميز بين أوعيتها الديمقراطية أو الشمولية. وقد أعطى أيضاً بعض المقدمات والملاحظات

---

(٢) محمد إبراهيم طاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، الخرطوم: بنك المعلومات السوداني، ١٩٨٦م.

(٢) محمد محمد أحمد كرار، انتخابات وبرلمان السودان: تحليل وتوثيق، الخرطوم: دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩م. وصدرت الطبعة الثانية عام ١٩٩٨م.

المقتضبة عن كل عملية انتخابية، وذلك من واقع المعلومات الإحصائية التي عكستها نتائج الانتخابات. ومن هذه الزاوية يمكننا أن نصنف عمله في إطار الجمع الوثائقي المتقن، دون أن نطلق عليه دراسة أكاديمية عن تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، لكن هذا التصنيف المنهجي لا يقدح في قيمة العمل الوثائقي الجيِّد الذي قدمه الأستاذ طاهر للباحثين والدارسين في قضايا الديمقراطية والانتخابات في السودان. وعلى النسق ذاته جاء عمل الأستاذ كرار، إلا أنه تميز عن سابقه بتقسيم محتوياته إلى أربعة أبواب رئيسة. ناقش في الباب الأول بعض مظاهر التركيبة السكانية في السودان، والطائفية السياسية ذات المرجعيات الدينية، والنظم الانتخابية المعاصرة؛ وقدم في الباب الثاني عرضاً إحصائياً لنتائج الانتخابات التي جرت قبل مايو ١٩٦٩م؛ وعرض في الباب الثالث مفردات التجربة الانتخابية في عهد مايو (١٩٦٩-١٩٨٥م)؛ وخصص الباب الرابع لتقديم بعض القراءات التحليلية المقتضبة عن مظاهر العملية الانتخابية في السودان، وذيل هذا الباب برصد إحصائي وقراءة تحليلية ضامرة لانتخابات عام ١٩٨٦م؛ لأنها حصرت نفسها في واقع النتائج التي أفرزتها الانتخابات دون تحليل الأسباب الكامنة وراء تلك النتائج، وتوطينها في منظومة حركة العمران البشري التي صاغت مقاصدها، وشكلت مفرداتها السياسية والاجتماعية. لكن هذه الملاحظات العامة لا تمنعنا القول بأن مساهمة الأستاذ كرار مساهمة مهمة في توثيق تاريخ الانتخابات السودانية، زد على ذلك أنها تحمل بين طياتها بعض القراءات التحليلية الثاقبة التي قدمها المؤلف، وذلك من واقع معايشته ومشاركته في التجربة الانتخابية في السودان.

وتحوي المجموعة الثالثة الأبحاث الأكاديمية التي تناولت قضية الانتخابات السودانية إما في إطار دراسة التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم أو في إطار تقديم مقاربة عن صراع السلطة والثروة في السودان. ويأتي في مقدمة هذه الأبحاث الأكاديمية كتاب الدكتور إبراهيم حاج موسى، الموسوم بـ**التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**[٤]، الذي ناقش الباحث في أبوابه الستة تطور نظم الحكم في السودان منذ

(٤) إبراهيم الحاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، بيروت: دار الجيل. الخرطوم: دار المأمون، ١٩٧٠م.

عام ١٩٥٦ حتى ١٩٦٩م، وشخَّص قضية التجربة الديمقراطية وأزماتها، ثم تحدث عن العلاقة الوظيفية بين المؤسسات الدستورية التي أفرزتها الأنظمة السياسية المتعاقبة في السودان. وفي إطار هذه الأبعاد الثلاثة عالج الدكتور حاج موسى قضية الانتخابات السودانية وإفرازتها على المشهد السياسي، وقد اعتمد في عرضه لنتائج الانتخابات على البيانات الواردة في التقارير الرسمية التي أعدتها لجان الانتخابات العامة، دون أن يستأنس بصورة مكثفة بالصحف السيارة وموقف الرأي العام من تلك التجارب الانتخابية. ومن هذه الزاوية يمكننا القول بأن مقاربة الدكتور حاج موسى لم تكن مقاربة تفصيلية وتحليلية شاملة عن تاريخ الانتخابات السودانية، ولكنها تناولت هذه الظاهرة السياسية في إطار معالجتها الحاذقة لإشكالية التجربة الديمقراطية، وتطور نظم الحكم في السودان في الفترة من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٩م.

أما الدراسة الثانية التي تطرقت لقضية الانتخابات البرلمانية في معالجتها للواقع السياسي السوداني فتنسب للباحث الأمريكي بيتر ك. بكتولد، بعنوان: السياسة في السودان: **الحكم البرلماني والعسكري في قطر إفريقي ناشئ**(٥). وانطلق بكتولد في معالجته لقضية السياسة في السودان من مفهوم الثقافة السياسية الذي يقضي بتحليل السلوك البشري في إطار حركة البناء المؤسسي للدولة، والأحداث التاريخية المصاحبة لها. واستهل مقاربته في هذا الشأن بتشخيص للبنية الثقافية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، ودورها في صياغة العقل السياسي في السوداني، ثم حاول تشريح التركيبة السياسية من منظور العلاقة التقابلية بين الريف والحضر، وطبيعة التبادل الثلاثي المصلحي الذي كان قائماً بين النخبة السياسية والمؤسسات الطائفية والتنظيمات القبلية، وانعاكسات ذلك على آليات التدافع السياسي، وتفعيل كسبها في الانتخابات البرلمانية التي جرت في الفترة بين ١٩٥٣ و ١٩٦٨م. وفي مناقشته لدور الأحزاب السياسية تطرق بكتولد إلى أجهزتها التنظيمية، وأدائها الوظيفي المرتبط بتجنيد الأعضاء، وعلاقة المرشحين بالناخبين، وطبيعة القيم الضبطية التي كانت تنظم مساراتها السياسية، وتحدد

---

(٥) انظر:
Peter K. Bechtold, Politics in the Sudan: Parliamentary and Military Rule in An Emerging African Nation, New York. Washington. London: Praeger Publishers, 1976.

علاقتها الأفقية بالأعضاء، والرأسية بين الفروع والرئاسة. ثم انتقل بعد ذلك إلى تحليل نتائج الانتخابات البرلمانية، وكسب الأحزاب السياسية الذي تدثر بنوع من النمطية التي جعلت الغلبة للأحزاب التقليدية ذات السند الطائفي، إلا أن تلك الأحزاب من وجهة نظره قد عجزت عن حل كثير من القضايا المحورية، المرتبطة بتطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية، ووضع دستور دائم للبلاد، ومعالجة قضية الجنوب وتداعياتها السياسية، ووضع سياسية خارجية ذات أوليات مدروسة. بهذا يقدم كتاب بكتولد مساهمة مهمة لتفكيك مفردات الانتخابات البرلمانية التي جرت في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، وفي استيعاب درجة تفاعلها بالواقع الثقافي - السياسي الموروث، وانعكاسات ذلك التفاعل على أدبيات صياغة القرار السياسي في السودان.

وبجانب هذه الدراسات الأكاديمية، التي تناولت الانتخابات البرلمانية في إطار معالجتها للتجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، يوجد عدد من المقالات التي نُشرت في دوريات علمية أو صحف سيارة، تناقش موضوع الانتخابات البرلمانية بصفة جزئية من حيث القيد الزمني ووحدة الموضوع، ونذكر منها مقال جستن ولس عن انتخابات عام ١٩٥٣م(٦)، وهرلد قوسنل عن انتخابات ١٩٥٨م(٧)، وشرمه عن انتخابات عام ١٩٦٥م(٨)، والفاتح عبد الله عبد السلام وعوض حاج علي(٩). كرس ولس مقاله لمناقشة الإجراءات الإدارية التي وضعها قانون الحكم الذاتي، وفعَّلتها لجنة الانتخابات العامة، وطبيعة المداولات التي جرت بين أعضاء تلك اللجنة، وكيفية

---

(٦) انظر:

Justin Willis, "A Model of its Kind": Representation and Performance in the Sudan Self-government Election of 1953", The Journal of Imperial and Commonwealth History, vol. 35/3, September 2007, pp. 485-502.

(٧) انظر:

Harold F. Gosnell, "The 1958 Elections in the Sudan", The Middle East Journal, volume xii, 1958, 409-417.

(٨) انظر:

B. S. Sharma, "The 1965 Elections in the Sudan", The Political Quarterly, vol. 37/4, pp. 441-452.

(٩) الفاتح عبد الله عبد السلام وعوض حاج علي، "الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٦م: نظرة تحليلية"، مجلة الدراسات السودانية، عدد ١٩٨٧م، ٦٩-١٢١.

إخراج العملية الانتخابات من حيزها النظري إلى واقعها التطبيقي. وبدأ ولس مقاربته بمناقشة لمحتويات المرشد الذي وضعته لجنة الانتخابات لتبصير الناخبين والعاملين الإداريين بالإجراءات التي يجب أن تتبع، بدءاً من الاقتراع وانتهاءً بفرز الأصوات، وقد وُثّقت هذه الإجراءات بعدد من الصور والرسومات التوضيحية التي تم إعدادها في أثناء مرحلة التجارب الصورية للعملية الانتخابات. وتطرق أيضاً إلى محتويات التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة، إلا أنه خَلُص إلى أن هذه الوثائق الرسمية لا تعطينا الصورة الحقيقية لواقع العملية الانتخابية، علماً بأن المرشد قد تم إعداده قبل إجراء الانتخابات، وأن التقرير النهائي التزم جانب الحيدة المهنية، ولم يوضح تفاصيل الحوار الذي جرى داخل أروقة اللجنة لضمان فاعلية العملية الانتخابية ونزاهتها، علاوة على أنه لم يتطرق للعوامل الداخلية والخارجية التي صاغت شعارات الدعاية الانتخابية، وحددت مسارات الكسب الحزبي داخل منظومات الصراع السياسي السوداني وديناميات المحلية. وفي خاتمة مقاله ثـمَّن ولس الدور الذي قامت به لجنة الانتخابات العامة؛ لأنها التزمت جانب المهنية والنزاهة، وكانت حصيلة عملها «نموذجاً فريداً في نوعه»، حسب إفادة رئيس لجنة الانتخابات الهندي، سكومار سن. فلا جدال أن هذه الدراسة مدَّتنا بإطار نظري وتحليلي جيد الصنعة، تم توظيفه في الفصل الأول من هذا الكتاب لمناقشة الكيفية التي أديرت بها الانتخابات العامة في السودان عام ١٩٥٣م، وانعاكسات ذلك على المشهد السياسي.

والمقال الثاني عن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨م، لمؤلفه هرولد ف. قوسنل، الذي كان عضو هيئة تدريس بالجامعة الأمريكية بواشنطن، وفي زيارة أكاديمية إلى السودان في يناير- فبراير ١٩٥٨م، وكتب هذا المقال من وحي مشاهداته الخاصة والمعاينات التي أجرها الباحث مع رهط من الأكاديميين والساسة. والمقال في مجملة عبارة انطباعات الباحث عن إجراءات الحملة الانتخابية والنتائج التي أفرزتها، دون يقدم تحليل دقيق وشامل لظروف العملية الانتخابية، والنتائج التي ترتبت عليها، لكن هذا القصور لا يمنعنا القول بأن المقال يصب في محيط الأدبيات التي كُتبت عن الانتخابات البرلمانية في السودان، ويعطى بعض الإشارات الموجبة عن أداء لجنة الانتخابات العامة.

أما مقال ب .س. شرمه، الذي كان يعمل أستاذاً بقسم العلوم السياسية بجامعة الخرطوم آنذاك، فيقدم عرضاً تحليلياً ممتازاً لنتائج انتخابات عام ١٩٦٥م، التي عايش الدكتور شرمه عملية مخاضها السياسي، وردود الأفعال التي صحبت بداية الاقتراع في المديريات الشمالية دون الجنوبية، وموقف الأحزاب السياسية من تلك النتائج التي تمخضت عن مشاركة معظم القوى السياسية ومقاطعة بعضها الآخر الذي عدَّ المشاركة «خيانة وطنية». وناقش أيضاً إسقاطات ذلك الواقع السياسي على العملية الانتخابية من حيث الصعوبات التي واجهت التسجيل، وقلة الإقبال على الاقتراع مقارنة بانتخابات عام ١٩٥٨م، وتأثير مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي، وتعدد المرشحين في بعض الدوائر الجغرافية على كسب الفائزين. فلا شك أن مقاربته قد غطت معظم جوانب العملية الانتخابية، وحملت بين طياتها بعض الملاحظات الثاقبة التي نقلها بعين عالم السياسة الذي عايش التجربة، وعرض نتائجها من واقع تأهيله المهني، إلا أن الشيء الوحيد الذي يؤخذ على مقاربته أنه لم يستأنس بآراء الصحف التي كانت تصدر في الخرطوم آنذاك، ولم يوسع دائرة معايناته وتحسسه للرأي العام خارج نطاق جامعة الخرطوم.

ويقدم المقال الأخير مقاربة تحليلية عن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٦م، باعتبارها الحلقة الخامسة في سلسلة الانتخابات النيابية التي جرت في السودان عشية الاستقلال وبعده، ويشخص أيضاً البيانات الكمية والكيفية التي وردت في التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة، وذلك في إطار منهج تحليل المضمون الكيفي، والمنهج الإحصائي وقراءاته التقويمية الفاحصة. ولقد تمَّ توظيف هذه المقاربة في الفصل الخامس من هذا الكتاب بعد إجراء ثلة من التعديلات التي فرضتها مستجدات البحث العلمي، ومقتضيات السياق الموضوعي المرتبطة بإعداد دراسة تحليلية متكاملة عن تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان (١٩٥٣-١٩٨٦م).

ويقودنا هذا العرض الموجز للمجموعات الثلاث المشار إليها أعلاه إلى فرضية مفادها أن الدراسات السابقة لم تعط صورة كاملة عن تاريخ الانتخابات البرلمانية التي جرت في السودان في الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٨٦م. فإذا أمعنا النظر في الأعمال الوثائقية نجدها أميل إلى التوثيق من التحليل الموضوعي الذي يقوم على أدوات بحث منهجية. أما

الدراسات الأكاديمية التي اتسمت بنوع من الشمولية فلم تكن الانتخابات موضوعها الرئيس، بل كانت تمثل أحد محاورها المرتبطة بمعالجة التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، فضلاً عن ذلك أن قيدها الزمني قد حرمها من مناقشة انتخابات عام ١٩٨٦م، التي حدثت بعد صدورها بفترة من الزمن. أما المقالات الأكاديمية فقد التزمت بقيد زمني محدود، وكانت أيضاً انتقائية في جمع مادتها البحثية التي تصب في معين عناوينها المختارة، والقضايا التي تمت معالجتها في كل موضوع على حده. وعليه فإنها كانت لا تبتغي شمولية العرض هدفاً، ولكنها كانت مفيدة في إطار الموضوعات التي ناقشتها. وبالنظر إلى الجوانب الايجابية وأوجه القصور التي صحبتها، فإن الدراسة التي بين أيدينا الآن ستستأنس بهذه الإيجابية، وتوظفها في إطار مصادرها وأدواتها البحثية المتاحة لتتجاوز أوجه قصورها، بذلك تستطيع أن تحقق مساهمة مهمة في قراءة تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية.

## أهمية الدراسة

نخلص بهذا العرض الموجز لإشكالية هذه الدراسة والفرضيات التي انطلقت منها، وطبيعة المقاربة التي ستقدمها مقارنة بالدراسات السابقة لها، بأنها إشكالية جديرة بالعناية والتمحيص، لأنها تمثل محوراً مهماً في تاريخ السودان المعاصر، وتنبع أهميتها من المصادر التالية:

أولاً: إن توثيق تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان يُعدُّ أمراً مهماً لا يختلف عليه اثنان، لأنه يعيننا على فهم التضاريس السياسية التي انطلقت منها تلك الانتخابات البرلمانية، وطبيعة الواقع الدستوري والقانوني الذي تشكلت فيه، وفاعلية الدور الإداري الذي قامت به لجان الانتخابات العامة، بدءاً بتسجيل الناخبين وتقسيم الدوائر الانتخابية، وانتهاءً بإدارة الاقتراع وكيفية فرز الأصوات وإعلان النتائج. ومن هذه الزاوية يجب أن تكون قراءة سدنة العقل الاستراتيجي في السودان قراءة ثاقبةً لتلك الوثائق الانتخابية، تستند إلى النقد الذاتي وتحسس مواطن الداء، لأن التحليل الموضوعي لتلك الوثائق يعكس جملة من التحديات التي لا يمكننا تجاوزها بأدبيات العمل السياسي القائم على «رزق اليوم باليوم»،

لكن يجب أن تُوضع على مائدة حوار حر وصريح، وتناقش وفق رؤية استراتيجية ثاقبة، تتجاوز قيم الكسب القطاعي والحزبي الضيق، وتبحث عن مخرج صدق لتقويم نظام الحكم في السودان في فضاء رحب يسمح بسماع الرأي الآخر، لأن السودان ليس ملكاً لأهل السياسة وحدهم، بل هو قطر شاسع يحمل بين ثناياه ثقافات متنوعة، وأعراقاً متعددة، وألوانَ طيف سياسي وعقدي تتقاطع قواسمها المشتركة هنا وهناك. فالتوظيف الإيجابي لهذا التنوع الفسيفسائي يعنى النهوض بتراث أهل السودان لتحقيق غد مشرق يتجاوز إسقاطات الماضي الجارحة، والتوظيف السلبي يعنى تفتيت السودان إلى دويلات متناحرة مع بعضها بعضاً، غاية كسبها دمار السودان، وتشرذم أهله إلى شيع وطوائف وأحزاب. إذاً فالسؤال المحوري الذي يطرح نفسه هو: مَنْ الرابح ومَنْ الخاسر من تنفيذ هذه الثنائية التقابلية؟ الرابح هو السودان الموحد في إطار تنوعه الفسيفسائي، والخاسر هو السودان المبعثر في إطار نهجه الإقصائي للآخر.

**ثانياً**: إن هذه الدراسة تحاول أن تقدم عرضاً تحليلياً لتاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، وذلك في ضوء المتطلبات الإجرائية والمعايير القياسية لأية عملية انتخابية، تقوم على أسس دستورية للنظام الديمقراطي، وقواعد قانونية لتنظم آليات التنافس السياسي المشروع، وتحترم حقوق الناخبين وحرياتهم، وهيئة انتخابية تهتم بحيادية دورها الوظيفي، وتتوخى الشفافية في أدائها المهني. فلا شك أن مثل هذا التوطين الإجرائي سيقودنا إلى فهم التجاوزات المعيارية التي أفرغت العملية الانتخابية من محتواها في السودان، وقادت إلى إفساد آليات التدافع السياسي وتداول السلطة، ممهدةً الطريق للمؤسسة العسكرية لتكون طرفاً في ذلك الصراع الأخرق، ضاربة بوضعها المهني المحايد عرض الحائط.

**ثالثاً**: إن العامل الزمني عامل مهم في إخراج هذه الدراسة لدائرة الضوء وعرضها للناخب، لأن سودان ما بعد اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥م (نيفاشا) يعيش في حالة مخاض عسير، لأن عملية تقاسم السلطة وتوزيع الثروة تحتاج إلى قراءة استراتيجية فاحصة، تقتضي استيعاب مفردات الواقع التاريخي المرتبطة بعملية تداول السلطة وفق نسق ديمقراطي راشد، سداه المشاركة الواعية من الأحزاب

السياسية ولحمته الانتخابات الديمقراطية النـزيهة. فقراءة الوثائق التاريخية الواردة بين دفتي هذا الكتاب في إطار التحليلات العلمية المصاحبة لها، يمكن أن تعين القارئ الكريم في الاستفادة من دروس الماضي وعِبَرِه، وتأهلنا لتقديم قراءة أفضل للمستقبل الآتي في ضوء المستجدات التي طرأت على المشهد السياسي في السودان. ودون ذلك ستصب الانتخابات القادمة في خانة المساحيق السياسية التي تستخدمها الأنظمة غير الديمقراطية لستر سوءاتها الشمولية، وكسب شرعية شعبية زائفة، وللأسف إذا سرنا في هذا الاتجاه سيكون حالنا «كباسط كفَّيه إلى الماء ليبلغ فاه، وما هو ببالغه.»

## شكر وتقدير

وفي خاتمة هذه المقدمة يسرنا أن نتقدم بالشكر والتقدير إلى عدد من المؤسسات العلمية والثقافية والأفراد الذين أسهموا في تثقيف هذا السفر عن تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان (١٩٥٣-١٩٨٦م)، وفي إخراجه بالصورة الماثلة بين يدي القارئ الكريم. وفي البدء نخص بالشكر العاملين في دار الوثائق القومية بالخرطوم، الذين أعانوا كثيراً في توفير جزء من المصادر الأولية لمادة هذا الكتاب، وجعلها متاحة للبحث والتمحيص، ونخص بالشكر والثناء منهم الأستاذة إخلاص مكاوي، والأستاذة فاطمة إبراهيم، والأخ سيد مصطفي، والأخ ماجد يوسف، والأخت أمل شمس الدين. ويتواصل الشكر والعرفان إلى ثلة خيرة خارج دار الوثائق القومية، أسهمت في توفير بعض المصادر الأولية، وقدمت ضرباً من الإرشادات العلمية، ونذكر منها الدكتور كمال عبد الكريم ميرغني، والأستاذة رباح الصادق المهدي، والأستاذ هشام هباني. ولا ننسى الإرشادات العلمية والملاحظات القيمة التي قدَّمها بعض الزملاء العاملين بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وذلك من خلال إطلاعهم على مسودات هذا الكتاب في مراحل مختلفة من مراحل إعدادها للنشر، ونشكر منهم الأستاذ الدكتور حسن أحمد إبراهيم، والأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم نصر، والدكتور صالح محجوب التنقاري، والدكتورة فدوى عبد الرحمن علي طه (جامعة الخرطوم). ولا يفوتنا أيضاً أن نسدى أسمى آيات العرفان الجزيل إلى مركز عبد الكريم ميرغني

الثقافي بأمدرمان، الذي تكفل بنشر هذا السفر القيم في موضوعه، وإخراجه إلى دائرة الضوء، ليكون في متناول قُرّاء المكتبة السودانية على اختلاف ألوان طيفهم السياسي، ومشاربهم الأكاديمية، ويرجع الفضل في ذلك إلى الأخ الصديق الأستاذ محمود صالح عثمان صالح راعي المركز، ورائد نهضته الثقافية.

**قمبك - كوالالمبور**

**١٨ يونيو ٢٠٠٨م**

# الفصل الأول

## الانتخابات البرلمانية الأولى
## لعام ١٩٥٣م

## تمهيد

يقدم هذا الفصل مقاربة تحليلية للانتخابات البرلمانية الأولى في السودان، وردود الأفعال التي صحبت إعلان نتائجها، وتداعيات ذلك على المشهد السياسي وألوان طيفه المتخاصمة حول السلطة، وإسقاطات تلك الخصومة السياسية على أداء الحكومات البرلمانية التي تعاقبت على دفة الحكم في دولة السودان الحر المستقل، ودورها في توجيه مسار العمل الديمقراطي في السودان. ونسبق هذه المقاربة بمناقشة تاريخية للإطار الدستوري والقانوني الذي مهد الطريق للجنة الانتخابات المختلطة لتمارس الدور المناط بها، وبعرض للأحزاب السياسية التي اشتركت في عملية التدافع الانتخابي، ومعالم برامجها الانتخابية، وشعاراتها التي ألقت بظلالها على جدلية الحراك السياسي الذي كان سائداً آنذاك بين قوى داخلية وأخرى خارجية لها مصالح متعارضة في السودان. ومن حيث المنهج تُعالج هذه القضايا ومثيلاتها من منظور بحث تكاملي يقضي باستقصاء المعلومات الأولية من مظانها الأرشيفية والمكتبية، ثم عرضها، وتحليلها، ودراستها في إطار الواقع التاريخي الذي تخلَّقت فيه، مع الاستئناس الأكاديمي ببعض أدوات البحث العلمي المستخدمة في علوم السياسة والاجتماع.

## الوضع السياسي عشية الانتخابات

تشكَّلت الخارطة السياسية للانتخابات البرلمانية الأولى في السودان على هدي المفاوضات المصرية - البريطانية التي استأنفت مسيرتها في نوفمبر ١٩٥٢م حول مسألة السودان، وتمخضت نتائجها عن توقيع اتفاقية الثاني عشر من فبراير ١٩٥٣م، التي بموجبها أقرَّ طرفا السيادة (الحكومة البريطانية والحكومة المصرية) في السودان بشرعية الحكم الذاتي، وحق السودانيين في تقرير مصيرهم. وتُعدُّ تلك الاتفاقية «طفرة

في تاريخ العلاقات المصرية - السودانية»[١]، لأن مفرداتها قد صيغت في ظل حزمة من العوامل الداخلية والخارجية التي ظهرت عقب الحرب العالمية الثانية، وبعد انقلاب الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢م في مصر. وفي مقدمة هذه العوامل نتطرق أولاً للعامل الأمريكي الذي ظهر للتو في المنطقة، وحاول أن يقوم بدور مهم في صياغة الشأن السوداني، بحجة أن الأمريكيين قد أدركوا أن النـزاع حول مسألة السودان بين الحكومتين المصرية والبريطانية سيقف عائقاً في سبيل إيجاد أية تسوية تفضي إلى إقامة حلف دفاعي يتزعمونه في منطقة الشرق الأوسط. وانطلاقاً من هذه النظرة الاستراتيجية فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد طرحت عدة صيغ لفرض التاج المصري على السودان، وذلك إرضاءً لمصر، وكسباً لودِّها داخل منظومة الوجود الأمريكي في المنطقة، إلا أن هذا المقترح لم يجد قبولاً من الحكومة البريطانية ذات اليد العليا في مصر والسودان، لأنها كانت متنازعة بين رغبتها في حماية مصالحها الحيوية في الشرق الأوسط وذلك بمهادنة الحكومة المصرية، وبين المد السياسي المتصاعد للحركة الوطنية في السودان، الذي جعل ممثليها في الخرطوم يرفضون فرض التاج المصري على السودان دون موافقة الفعاليات السياسية المكونة لنسيج الحركة الوطنية في ذلك القطر «الضحية». وظل الجدل السياسي قائماً حول الأطروحة الأمريكية إلى أن جاءت حكومة يوليو ١٩٥٢م، وأسدلت الستار على تاريخ الملكية في مصر، ومهدت الطريق لمفاوضات الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان[٢].

وبهذه النقلة النوعية في مصر أضحى موقف الحكومة المصرية الجديدة عاملاً ثانياً ومهماً في حسم النـزاع حول مسألة السودان، لأن القادة الانقلابيين أدركوا في فترة مبكرة أهمية العامل السوداني في تحديد مسار الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان. وبموجب ذلك بادرت الحكومة المصرية بعقد عدد من الاتصالات مع الأحزاب السياسية السودانية قبل الدخول مع الحكومة البريطانية في أية مفاوضات ذات صبغة

(١) فدوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣م حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، الخرطوم: شركة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م، ٣.

(٢) فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان، ١٩٣٦-١٩٥٣م، القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٨م، ٥١٧-٥٢٢، ٦٢٧-٦٢٩.

رسمية بشأن قضية الحكم الذاتي وتقرير المصير. وتبلورت حصيلة هذه الاتصالات في حزمة من الاتفاقات والمواثيق، كان حجر زاويتها الوثيقة التاريخية التي وقعتها الأحزاب السودانية (حزب الأمة، والحزب الجمهوري الاشتراكي، والحزب الوطني الاتحادي، وحزب الوطن) في العاشر من يناير ١٩٥٣م، واضعة بذلك تصوراً جديداً لحسم الخلاف الذي نشب خلال المباحثات التي كانت دائرة بين الحكومتين المصرية والبريطانية حول وضع الولايات الجنوبية في ظل الحكم الذاتي، ولجنة الحاكم العام، والسودنة، والانتخابات، وجلاء القوات الأجنبية. وقد أقرَّت هذه الوثيقة نصوص الاتفاقيتين السابقتين بين الجبهة الاستقلالية والحكومة المصرية بصدد سودنة الإدارة، وأضافت إليها فقرة مهمة تقضي باستبدال البريطانيين والمصريين بموظفين آخرين من جنسيات محايدة بعد مضي ثلاث سنوات، وتعيين الأجانب مرهون بعدم وجود سودانيين مؤهلين في ذلك الوقت. ووافقت الأحزاب الموقعة على الوثيقة على تشكيل لجنة الحاكم العام «عقب إعلان الدستور وقبل إجراء الانتخابات»[٣]، بشرط أن «تحل هذه اللجنة محل الحاكم العام وقت غيابه برئاسة العضو المحايد الهندي أو الباكستاني»[٤]، وأن تكون الانتخابات مباشرة في كل السودان، إذا كان ذلك ممكناً وعملياً، ويترك تقرير ذلك الأمر للجنة «الانتخابات التي ستشرف على إجرائها كما ورد في المذكرة المصرية»[٥]. ويتم جلاء «القوات العسكرية البريطانية والمصرية من السودان قبل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية التي ستقرر مصير السودان»[٦]. وأخيراً، تواضعت الأحزاب على أن تكون الوثيقة «أساساً للدستور السوداني للحكم الذاتي»، وبخلاف ذلك يجب مقاطعة الانتخابات[٧]. وبهذه الكيفية مهدت حكومة يوليو والأحزاب السودانية الطريق لتوقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير في الثاني من فبراير ١٩٥٣م.

ويتضح من ملخص بنود الوثيقة المشار إليها أعلاه أن العامل السوداني، ممثلاً في

(٣) الوثيقة التاريخية، البند الثاني، الفقرة (أ).
(٤) المصدر نفسه، البند الثاني، الفقرة (ج).
(٥) المصدر نفسه، البند الرابع.
(٦) المصدر نفسه، البند الثاني، الفقرة (أ).
(٧) المصدر نفسه، البند الخامس، الفقرة الخاتمة.

طائفتي الختمية والأنصار، والأحزاب السياسية، وزعماء القبائل، والطلاب، والعمال، كان العامل «الأهم على الإطلاق في حسم مسألة السودان»[٨]، لأنه كان يجسد تطلعات قيادات الحركة الوطنية التي تكونت في الفترة بين ١٩٤٨م و ١٩٥٢م، وسعيها الدءوب تجاه تحقيق الحكم الذاتي وتقرير المصير. ولا شك أن هذا الواقع قد جعل الحكومة البريطانية تقف في مفترق طرق بين مهادنة الحكومة المصرية لحماية مصالحها والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط على حساب سيادة السودان؛ وبين تأييد سياستها الرامية إلى أضعاف النفوذ المصري في السودان بإجراء بعض الخطوات الدستورية التي ستمهد الطريق لقيام مؤسسات الحكم الذاتي وتقرير المصير السوداني، بعيداً عن هيمنة التاج المصري. فالتعارض السياسي القائم بين الخيارين جعل الحكومة المصرية وحلفاءها من الأحزاب الاتحادية يقاطعون المؤسسات الدستورية في السودان، ويوصفونها بأنها مناورة بريطانية للإبطاء بعجلة تقرير المصير السوداني[٩]. إلا أن المناورات السياسية التي كانت متبادلة بين لندن والقاهرة بصدد فرض التاج المصري على السودان قد دفع الأحزاب الاستقلالية (حزب الأمة) إلى المطالبة بالحكم الذاتي وتقرير المصير الفوري للسودان من داخل الجمعية التشريعية، وترتب على هذا الاقتراح المفاجئ تدهور العلاقة الودية التي كانت سائدة بين حزب الأمة والإدارة البريطانية، وتأسيس معارضة داخل الجمعية التشريعية ضد الأميين قوامها زعماء العشائر والأعضاء الجنوبيون. وأخيراً تبلورت هذه المعارضة في ظهور الحزب الجمهوري الاشتراكي كترياق لحزب الأمة، وحليف جديد ينادى بتقرير المصير حسب الخطوات التي تقرها الإدارة البريطانية في السودان[١٠].

---

(٨) فدوى عبد الرحمن علي طه، كيف نال السودان استقلاله، ٧١.

(٩) مدثر عبد الرحيم، الإمبريالية والقومية في السودان: دراسة للتطور الدستوري السياسي، ١٨٩٩-١٩٥٦م، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١م، ١٢٣، ١٢٤، ١٥٩-١٦٠؛ أحمد محمد يسن، مذكرات، أم درمان: مركز محمد عمر بشير، ١٩٨٧م، ٢١٦-٢٢١.

(١٠) انظر أحمد إبراهيم أبوشوك:

Ahmed Ibrahim Abushouk, "Dar Bidayriyya Nazirate: Traditional Leadership and Indirect Rule in the Sudan, 1900-1970", Ph.D. thesis, University of Bergen, 1997, 184-194.

لمزيد من التفصيل عن العامل المصري انظر قبريال وربيرق:

Gabriel R. Warburg, Historical Discord in the Nile Valley, London: Hurst & Company, 1992, 62-124.

إلا أن ظهور الحركات الطلابية والعمالية في هذه الأثناء قد أضعف موقف الحزب الجمهوري الاشتراكي، ورجَّح كفة الأحزاب الاستقلالية، لأن النقابات العمالية والحركات الطلابية كانت مصممة على التصفية الفورية للوجود الاستعماري في السودان بكل أشكاله السياسية والإدارية والعسكرية والاقتصادية، وذلك لتوفير المناخ السياسي الحر والمحايد لتقرير المصير، وتشكيل جبهة متحدة لتحرير السودان. وعليه فإن المواقف السياسية الراجحة التي أشرنا إليها أعلاه قد صبت بقوة في معين خيار الحكم الذاتي وتقرير المصير، الأمر الذي أقرَّته حكومة يوليو ١٩٥٢م، وبذلك استطاعت أن تسحب البساط من تحت أرجل الإدارة البريطانية التي كانت تتعلل دوماً بضرورة مشاركة السودانيين في تقرير مصيرهم(١١).

وفي ضوء هذا المشهد السياسي وألوان طيفه المتقاطعة تم توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان، بمشاركة قوى محلية وإقليمية ودولية صاغت نصوصها، ونظمت مراسيم توقيعها بقاهرة المعز في الثاني من فبراير ١٩٥٣م، حيث صادق عليها اللواء محمد نجيب عن الحكومة المصرية، ورالف اسكراين إستيفنسون عن الحكومة البريطانية. وجاء في ديباجتها أن الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال أيرلندا «تؤمنان إيماناً ثابتاً بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره، وفي ممارسته له ممارسة فعلية في الوقت المناسب وبالضمانات اللازمة»(١٢). ونصت المادة الأولى على تمكين السودانيين من إقامة حكم ذاتي كامل، وحددت المادة التاسعة قيده الزمني بثلاث سنوات، يعقبها تقرير المصير في جو حُرّ محايد. ونصت الثالثة والرابعة على وضعية الحاكم العام، وكيفية تكوين اللجنة الخماسية المساعدة له، وتحديد المهام المناطة بها. وألزمت المادة الخامسة الحكومتين المتعاقدتين بالمحافظة على وحدة السودان بصفته بلداً واحداً. أما بقية المواد فتناولت كيفية تكوين لجنة الانتخابات، ولجنة السودنة، وتحديد المهام الموكلة إليهما، وآليات سحب القوات الأجنبية من السودان بعد

---

(١١) محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠-١٩٦٩، ط ٢، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م، ٢٣٩-٢٦٠.

(١٢) ديباجة اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير. يوجد نصها في: عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، ١٨٠-١٨٤.

تقرير المصير، والإجراءات الخاصة بتعديل بنود هذه الاتفاقية إذا اقتضى الأمر. وبالفعل أجريت عدة تعديلات على بعض بنود الاتفاقية الخاصة بنظام الحكم، والإجراءات الانتخابية، وكيفية تقرير المصير. وبعد مصادقة الحكومتين المصرية والبريطانية عليها أضحت هذه الاتفاقية تُعرف بقانون الحكم الذاتي[١٣].

## الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات

نصت المادة السابعة من اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان لعام ١٩٥٣م على تشكيل لجنة للانتخابات مختلطة من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم سودانيين يعينهم الحاكم العام بموافقة لجنته، وبقية الأعضاء يتم اختيارهم من مصر، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، ويصدر أمر تعيينهم من حكوماتهم المعنية، وأن يكون العضو الهندي رئيساً للجنة. ونص الملحق الثاني من الاتفاقية على مهام اللجنة وسلطاتها على النحو التالي:

١. دراسة مشروع قواعد الانتخابات، وإعادة النظر فيها إذا اقتضى الحال تعديلاً، وبموجب ذلك لها الحق في إصدار القواعد اللازمة لإجراء الانتخابات في جميع أنحاء السودان في أقرب فرصة ممكنة.

٢. الفصل في مؤهلات الناخبين لمجلس الشيوخ، وعدد الدوائر الانتخابية غير المباشرة لمجلس النواب، وتحديد عدد مقاعد الخريجين بشرط أن لا تتجاوز خمسة مقاعد.

٣. الإشراف على التحضير للانتخابات، وإجرائها، وكفالة حيدتها.

٤. وضع اللوائح الخاصة بتعيين لجان الانتخابات الفرعية، وتحديد مهامها، وسلطاتها.

٥. تحديد الدوائر التي تجرى فيها الانتخابات المباشرة.

---

(١٣) لمزيد من التفصيل انظر مارتن دالي:
M. W. Daly, Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956, Cambridge: Cambridge University Press, 243-301,5 352-394.

٦. ترفع اللجنة تقريراً إلى الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة عن سير الانتخابات.

وبناءً على المادة السابعة من اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م أصدر حاكم السودان العام، روبرت هاو، قراراً بتعيين لجنة الانتخابات في الثامن من أبريل ١٩٥٣م، وشملت عضويتها الآتية أسماؤهم[١٤]:

جدول رقم ١/ ١: أعضاء لجنة الانتخابات العامة

| الاسم | الدولة | الوظيفة |
|---|---|---|
| ١. سكومار سن | الهند | رئيساً |
| ٢. جي. سي. بني | المملكة المتحدة | عضواً |
| ٣. عبد الفتاح حسن | مصر | عضواً |
| ٤. واريك بيركنـز | الولايات المتحدة الأمريكية | عضواً |
| ٥. عبد السلام الخليفة | حزب الأمة | عضواً |
| ٦. خلف الله خالد | الحزب الوطني الاتحادي | عضواً |
| ٧. غردون بولي | جنوب السودان | عضواً |
| ٨. حسن علي عبد الله | حكومة السودان | سكرتيراً |

ونَصَّ الفصل الخامس من قانون الحكم الذاتي على تكوين برلمان من مجلسين: الشيوخ والنواب، ويشكل الحاكم العام والمجلسان معاً السلطة التشريعية في السودان. ويتكون مجلس الشيوخ من خمسين عضواً، يعين الحاكم العام عشرين منهم حسب تقديراته، بينما يُنتخب ثلاثون عن طريق كليات انتخابية قوامها أعضاء مجالس الحكومات المحلية ومجالس المديريات، وتوزيعها على النحو التالي[١٥]:

(١٤) تقرير لجنة انتخابات السودان، الخرطوم، ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م، بند ١، الفقرة ٣.

(١٥) المصدر نفسه، بند ١، الفقرة ٣.

### جدول رقم ١/ ٢: توزيع مقاعد مجلس الشيوخ على مستوى المديريات

| اسم الدائرة | المقاعد المخصصة |
|---|---|
| مديرية بحر الغزال | ٣ |
| مديرية النيل الأزرق | ٥ |
| مديرية دارفور | ٤ |
| المديرية الاستوائية | ٢ |
| مديرية كسلا | ٣ |
| مديرية الخرطوم | ٢ |
| مديرية كردفان | ٥ |
| المديرية الشمالية | ٣ |
| مديرية أعالي النيل | ٣ |
| العدد الكلي | ٣٠ |

ويتكون مجلس النواب من خمسة وتسعين عضواً منتخباً، يمثلون اثنتين وتسعين دائرة جغرافية، ودائرة للخريجين تتكون من ثلاثة مقاعد، وتكون الانتخابات في خمس وثلاثين دائرة جغرافية انتخابات مباشرة، وفي سبع وخمسين دائرة جغرافية غير مباشرة، وفي دوائر الخريجين يتمّ الانتخاب عن طريق البريد المسجل. وتمَّ توزيع الدوائر الجغرافية في الجزء الثاني من الجدول الأول المرفق مع القانون، كما يلي:

### جدول رقم ١/ ٣: توزيع دوائر مجلس النواب المباشرة وغير المباشرة[١٦]

| اسم الدائرة | مباشرة | غير مباشرة | المجموع |
|---|---|---|---|
| مديرية بحر الغزال | ٠ | ٧ | ٧ |
| مديرية النيل الأزرق | ١١ | ٧ | ١٨ |
| مديرية دارفور | ١ | ١٠ | ١١ |

(١٦) تقرير لجنة انتخابات السودان.

| المديرية الاستوائية | ٠ | ٧ | ٧ |
|---|---|---|---|
| مديرية كسلا | ٤ | ٤ | ٨ |
| مديرية الخرطوم | ٨ | ١ | ٩ |
| مديرية كردفان | ٤ | ١٣ | ١٧ |
| المديرية الشمالية | ٧ | ٠ | ٧ |
| مديرية أعالي النيل | ٠ | ٨ | ٨ |
| **العدد الكلي** | **٣٥** | **٥٧** | **٩٢** |

وتمَّ تحديد الشروط المؤهلة لناخبي مجلس النواب في الجزء الرابع من الملحق الأول لقانون الحكم الذاتي، وفي مقدمتها أن يكون الناخب سودانياً، وذَكَراً، ولا يقل عمره عن إحدى وعشرين سنة، وأن يكون سليم العقل، ومقيماً في دائرته الانتخابية بصورة عادية لا تقل عن ستة أشهر قبل نهاية تسجيل الناخبين. وأُقر أيضاً مبدأ التأهيل الأكاديمي للخريجين، ومُنح كل خريج حق التصويب في دائرة الخريجين والدائرة الجغرافية التابع لها، وأُسقط شرط الإقامة، وشرط الذكورة بالنسبة للخريج، وبذلك أضحت المرأة صاحبة حق في التصويت في دائرة الخريجين.

وعلى هدي هذه القواعد القانونية باشرت لجنة الانتخابات عملها في التاسع من أبريل ١٩٥٣م، واتخذت سلسلة من القرارات الإجرائية المرتبطة بتنظيم العملية الانتخابية في السودان، والتي يمكن أن نجملها فيما يلي:

أولاً: قرار تأجيل الانتخابات إلى نوفمبر ١٩٥٣م، أي بعد حلول موسم الخريف. وعندما طُرح هذا القرار للمناقشة عارضه السيِّد عبد السلام الخليفة و ج. س. بني، معارضة قوية، لأنهما كانا يفضلان إجراء الانتخابات قبل موسم الأمطار، تحسباً بأن التعجيل سيصب في مصلحة الأحزاب الاستقلالية، إلا أن خلف الله خالد وعبد الفتاح حسن عارضا هذه الفكرة، وآثرا تأجيل الانتخابات، بحجة عدم اكتمال قوائم الدوائر الانتخابية، المباشرة منها وغيرها، لأن أي أجراء دون كمال نصابها يجرح في نزاهة العملية الانتخابية. ويبدو أن موقفهما هذا قد حاز استحسان رئيس اللجنة سُكومار سن، وبيركنز، وغردون بولي، وبموجب ذلك حصل اقتراح التأجيل وإعداد

قوائم لكل الدوائر الانتخابية على موافقة أغلبية أعضاء اللجنة. وقد علَّق بني على قرار التأجيل وإعداد القوائم بصورة ساخرة، حيث وصف سُكومار سن، بأنه «يميل إلى رأي الأغلبية، وأن بيركنـز لا يستطيع أن يفكر إلا بنمط الممارسة الديمقراطية الأمريكية، وأن غردون بولي يعتقد أنه سوف يخذل الجنوبيين إذا اعترف بأنهم ليسوا بمستوى يمكنهم من خوض الانتخابات بكل زخارفها الديمقراطية الحديثة»[١٧]. ويؤكد هذا التعليق الساخر أن الجدل الذي كان دائراً داخل لجنة الانتخابات يبرز جانباً من الروح التنافسية التي عقَّدت أعمال اللجنة، لأن اللجنة كانت متنازعة بين تيار الوحدة الذي يتزعمه عبد الفتاح حسن وخلف الله خالد، وتيار الاستقلال الذي يسانده بني وعبد السلام الخليفة، ويسعى كل واحد منهما لتحقيق كسب سياسي في الرهان الانتخابي القادم.

ثانياً: إن قضية تحديد عدد الدوائر الانتخابية - الجغرافية المباشرة وغير المباشرة كانت من بين القضايا الساخنة التي تجادلت حولها اللجنة. فقد ابتدر عبد الفتاح حسن النقاش برفض التقسيم الوارد في قانون الحكم الذاتي، بحجة أنه تقسيم أعدته «هيئة تشريعية مهدوية كان غرضها الأساس تحسين الفرص الانتخابية للأحزاب الموالية للحكومة، وذلك بتصنيف أكبر عدد من الدوائر غير مباشرة لإخضاع الناخبين للنظار المهدويين». وعليه اقترح زيادة الدوائر المباشرة وتقليل عدد الدوائر غير المباشرة، وبالرغم من معارضة بني وعبد السلام الخليفة اللذين تعللا بعدم مواكبة ناخبي الريف لنظام الانتخاب المباشر، إلا أن الاقتراح قد حُظي بموافقة أغلبية أعضاء اللجنة، وبناءً على ذلك تم ترفيع الدوائر الانتخابية - الجغرافية المباشرة إلى ٦٨ دائرة، وتقليص غير المباشرة إلى ٢٤ دائرة. ويبين الجدول أدناه عدد السكان التقريبي لكل مديرية، وعدد الناخبين المسجلين، وتوزيع الدوائر المباشرة وغير المباشرة[١٨].

(١٧) خطاب من ج.س. بني، مندوب بريطانيا في لجنة الانتخابات، إلى روجرز ألن، مدير القسم الإفريقي في وزارة الخارجية البريطانية، الخرطوم، ١٤ أبريل ١٩٥٣م. توجد النسخة الأصلية لهذا الخطاب في دار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O. ٣٧١/١٠٢٧٠٨). وتوجد صورة منها ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ٥٥-٥٧، ٧٧-٧٨.

(١٨) تقرير لجنة انتخابات السودان، الخرطوم، ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م، بند ١٩، الفقرة ٤١.

## جدول رقم ١/ ٤: عدد السكان، والناخبين المسجلين، وتوزيع الدوائر المباشرة وغير المباشرة

| اسم الدائرة | عدد السكان التقريبي | عدد الناخبين | الدوائر الانتخابية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | مباشرة | غير مباشرة | المجموع |
| مديرية بحر الغزال | ٧٩٦٠٠٠ | ١٨٥٠٠٠ | ١ | ٦ | ٧ |
| مديرية النيل الأزرق | ١٦٧٨٠٠٠ | ٣٧٥٠٠٠ | ١٧ | ١ | ١٨ |
| مديرية دارفور | ١٠٣٧٠٠٠ | ١٨١٠٠٠ | ٧ | ٤ | ١١ |
| المديرية الاستوائية | ٦٤٠٠٠٠ | ١٥٢٠٠٠ | ٥ | ٢ | ٧ |
| مديرية كسلا | ٥٧٩٠٠٠ | ١٤٩٠٠٠ | ٧ | ١ | ٨ |
| مديرية الخرطوم | ٤٣٨٠٠٠ | ١٠٦٠٠٠ | ٩ | ٠ | ٩ |
| مديرية كردفان | ١٦٩٢٠٠٠ | ٣٠١٠٠٠ | ١٣ | ٤ | ١٧ |
| المديرية الشمالية | ٦٨٧٠٠٠ | ١٢٩٠٠٠ | ٧ | ٠ | ٧ |
| مديرية أعالي النيل | ٧٢٤٠٠٠ | ١٢٧٠٠٠ | ٢ | ٦ | ٨ |
| العدد الكلي | ٨٢٧١٠٠٠ | ١٦٨٧٠٠٠ | ٦٨ | ٢٤ | ٩٢ |

ثالثاً: استجابت اللجنة إلى طلب ممثلي الأحزاب السياسية برفع عدد مقاعد دائرة الخريجين إلى خمسة مقاعد، توافقاً مع السقف الذي حدده قانون الحكم الذاتي لسنة ١٩٥٣م. وأقرت اللجنة أيضاً الشروط العامة الواجب توفرها في الناخب من حيث الجنسية، والعمر، وسلامة العقل، وأجازت قراراً يقضي بإعادة النظر في المؤهلات العلمية للناخب، ليشمل الفئات التعليمية التالية:

١. الذين أكملوا المرحلة الثانوية من مدرسة معترف بها.

٢. الذين اجتازوا امتحان شهادة كمبردج أو ما يعادله.

٣. الذين حصلوا على الشهادة العالمية من المعهد العلمي.

٤. الذين أكملوا تعليمهم بقسم المعلمين والقضاة بكلية غردون التذكارية.

٥. الذين حصلوا على دبلوم أو درجة علمية من جامعة أو كلية معترف بها.

وبموجب ذلك أضحى الخريج مميزاً عن غيره من المواطنين، إذ مُنح خمسة أصوات في دائرة الخريجين، وصوت واحد في الدائرة الجغرافية التي يقيم فيها، وعدد من الأصوات في انتخابات مجلس الشيوخ يساوي عدد المقاعد المخصصة لدائرة المديرية التي ينتمي إليها.

رابعاً: تطرقت اللجنة إلى وضع النُظَّار والعُمد والمشائخ في العملية الانتخابية، ووصلت إلى شبه إجماع مبدئي يقضي بمنعهم من المشاركة في الأحزاب السياسية والدعاية الانتخابية المصاحبة لها، وحجتها في ذلك أن هؤلاء الزعماء القبليين ربما يستغلوا سلطاتهم الإدارية والقضائية، ونفوذهم الاجتماعي، بطريقة «غير لائقة» تؤثر في نزاهة الانتخابات وحياديتها. بيد أن هذا التوجه قد أثار حفيظة عضو اللجنة البريطاني بني، ودفعه إلى كتابة رسالة شديدة اللهجة إلى سكومار سن رئيس اللجنة، أوضح فيها مجافاة موقف هذا الأخير للصواب، وفي أحدى فقراتها يقول:

أنني أشعر بأن رأيك ربما يكون ناجماً عن سوء فهم لمكانة الزعماء القبليين في هيكل الحكومة وللمسؤوليات المتضمنة في تلك المكانة.[...] إذا قامت الحكومة السودانية رسمياً بمنع النُظَّار من أداء ما يفهمون أن مكانتهم تؤهلهم له، بل تجعله واجباً عليهم، وفعلت ذلك استجابة للجنة (التي يحملها الرأي العام على أي حال نتيجة تدخلها)، لا سيما إذا ما أتى المنع في الصياغة اللغوية الشديدة اللهجة التي تقترحها أنت، فإن الحصيلة النهائية قد تكون أكثر بؤساً وتعاسة[١٩].

إلا أن هذا الموقف البريطاني المحابي لزعماء الإدارة الأهلية قد واجه رفضاً من العقيد عبد الفتاح حسن وخلف الله خالد، تعللاً بأنه سيمهد الطريق لفوز الحزب الجمهوري الاشتراكي الذي يستمد شعبيته من مؤازرة النُظَّار والعُمد والأعضاء الجنوبيين، وفي المقابل يؤثر سلباً في كسب الأحزاب الاتحادية في الانتخابات، ويضيِّق دائرة خيار الوحدة مع مصر. وبالرغم من هذا الرفض إلا أن مذكرة بني قد أثرت في موقف اللجنة

(١٩) خطاب من ج.س. بني، مندوب بريطانيا في لجنة الانتخابات، إلى سكومار سن، رئيس لجنة الانتخابات، ٣١ مايو ١٩٥٣م. توجد النسخة الأصلية لهذا الخطاب في دار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O. ٣٧١/ ١٠٢٧٠٩). وتوجد صورة منه ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ٦٥-٦٧، ٨٩-٩٢.

الأول، ودفعت رئيسها إلى اتخاذ موقف تصالحي يقضي بإقرار وضع النُظَّار حسبما جاء في مذكرة جي. سي. بني، مصحوباً ببعض التحوطات اللازمة للحفاظ على نزاهة الانتخابات. ويبدو أن هذا الموقف التصالحي قد أغضب عبد الفتاح حسن، ودفعه إلى الانسحاب من مداولات اللجنة، بعد أن وصف أساليب رئيسها بـ«الدكتاتورية»، وتضامناً مع موقف عبد الفتاح حسن امتنع خلف الله خالد عن التصويت على الاقتراح التصالحي الذي حظي بموافقة بقية أعضاء اللجنة.

خامساً: أقرت اللجنة شرط الإقامة المعتادة في الدوائر الانتخابية بالنسبة للناخبين في مجلس الشيوخ، وحددت فئاتهم العمرية بخمس وعشرين سنة في الشمال، وإحدى وعشرين سنة في الجنوب، ثم عدلت مؤهلاتهم لعضوية الكليات الانتخابية في المديريات التسع على النحو التالي:

١. أعضاء منتخبون في مجالس الحكومة المحلية المعترف بها ومجالس المديريات.

٢. أعضاء معينون في مجالس الحكومة المحلية المعترف بها ومجالس المديريات.

٣. نظار ومعلمو المدارس الثانوية ونظار المدارس الوسطى.

٤. في المديريات الجنوبية: معلمو كل المدارس الوسطى ونظار ومعلمو كل المدارس الابتدائية.

٥. الخريجون، حسبما هو وارد في شروط ناخبي دائرة الخريجين.

٦. في المديريات الجنوبية: كل من لديه شهادة إكمال من مدرسة وسطى.

٧. الأعضاء المنتخبون في مجلس النواب.

٨. الأفراد الذين أجيز ترشيحهم لانتخابات مجلس النواب إلا أنهم لم يفوزوا.

سادساً: أصدرت اللجنة سلسلة من اللوائح والأمور التنظيمية الخاصة بإجراء الانتخابات، ورشحت رؤساء اللجان الانتخابية في المديريات إلى الحاكم العام ليصدر أمراً بشأن تعيينهم، وعقدت عدداً من الدورات التدريبية في الخرطوم لضباط الانتخابات الرئيسين، لمساعدتهم على تدريب موظفي الانتخابات الذين سيعملون معهم. وبموجب ذلك أعلنت اللجنة بداية فتح باب الترشيح لعضوية المجلسين، وأعلنت بداية الحملة الانتخابية التي قادتها خمسة أحزاب سياسية رئيسة.

## الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات

تشكلت رؤية الأحزاب السياسية السودانية الرئيسة حول شعارين سياسيين، أحداهما يهدف إلى تأسيس رابطة سياسية بين مصر والسودان، يتراوح شكلها المؤسسي بين الاتحاد الفدرالي والوحدة الاندماجية؛ وثانيهما ينادي باستقلال السودان دون إقامة رابطة سياسية مع مصر يتجاوز إطارها الروابط الدبلوماسية التي تجمع بين الدول المستقلة في محيط الأسرة الدولية. وخارج منظومة هذين الشعارين نشأت أحزاب عقدية ذات توجهات أيديولوجية إلا أن حضورها السياسي كان محدوداً في انتخابات عام ١٩٥٣م. وهنا نود أن نقدم فذلكة مختصرة للأحزاب السياسية التي اشتركت في انتخابات ١٩٥٣م، وأسهمت في رسم الخارطة السياسية آنذاك.

## الحزب الوطني الاتحادي

تأسس الحزب الوطني الاتحادي عام ١٩٥٢م من ثلة الأحزاب الاتحادية المتمثلة في حزب الأشقاء (١٩٤٤م)، وحزب الاتحاديين (١٩٤٤م)، وحزب الأحرار الاتحاديين (١٩٤٤م)، وحزب وحدة وادي النيل (١٩٤٥م)، وحزب الجبهة الوطنية (١٩٤٩م). وكان قادة هذه الأحزاب يؤمنون بضرورة التعاون مع مصر لتحقيق استقلال بلادهم، وتأسيس رابطة تعاون وحدوي بين القطرين، يهدف إلى تحقيق مصلحة الشعبين الشقيقين في مصر والسودان، إلا أنهم كانوا يختلفون حول آليات تفعيل هذا الرباط الوحدوي، وبجانب ذلك كان الكيد السياسي متفشياً بينهم، الأمر الذي أفضى إلى ظهور عدد من الأحزاب السياسية ذات النـزعة الاتحادية تجاه مصر. وعندما جاءت حكومة يوليو إلى سدة الحكم في مصر عام ١٩٥٢م حاولت أن تستثمر هذا التوجهات الوحدوية لتحقيق برامجها الاستراتيجية في السودان، ومن هنا نشأت فكرة توحيد الأحزاب الاتحادية لتكون ترياقاً لحزب الأمة ونزعته العدائية تجاه مصر، وسنداً لسياسات التعاون الاستراتيجي بين مصر والسودان. وبموجب ذلك تم ميلاد الحزب الوطني الاتحادي في القاهرة في أواخر عام ١٩٥٢م، وقد باركت هذا الإجراء قواعد الأحزاب الاتحادية في السودان، التي سارعت بالالتفاف حول حزبها الوليد، الذي حظي بتأييد سكان المدن، ومساندة السيِّد علي الميرغني، زعيم الطريقة الختمية،

والخصم اللدود للسيد عبد الرحمن المهدي، الذي بادر بمساندة الأحزاب الاستقلالية، وأقام جسور تواصل مع الحكومة البريطانية وممثليها في السودان[٢٠].

ويتمحور البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الاتحادي حول إقرار مبدأ تقرير المصير، الذي أقرَّته اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣م، شريطة أن يتم عبر جمعية تشريعية منتخبة، وأن يكون منضوياً تحت لواء خيارين لا ثالث لهما: إما أن تختار الجمعية التأسيسية ارتباط السودان مع مصر بأي شكل تراه مناسباً، وإما أن تختار الاستقلال التام. ويبدو أن الخيار الأول كأساس لبرنامج الحزب الوطني الاتحادي قد فرضته التزامات أدبية مع المصريين، وواقع مرحلي أفرزته ظروف الحملة الانتخابية، التي كانت تحتاج لدعم المصريين المادي، ومساندتهم المعنوية في مواجهة حزب الأمة الذي رفع شعار «السودان للسودانيين»[٢١].

## حزب الأمة

تبلورت فكرة قيام حزب الأمة في ديسمبر ١٩٤٤م، عندما تحالف أنصار الإمام المهدي، وبعض زعماء العشائر، ورهط من الخريجين المنادين باستقلال السودان، تحت شعار: «السودان للسودانيين». وتمت المصادقة على دستور الحزب في ١٨ فبراير ١٩٤٥م باعتباره نادياً، وذلك لعدم وجود قانون منظم للأحزاب السياسية. وحظي الحزب بمساندة السيِّد عبد الرحمن المهدي، الذي وصف نفسه بأنه جندي في خدمة الحزب، وأن أمواله وأولاده نذر لخدمة القضية السودانية. وبموجب ذلك تمت صياغة برامج حزب الأمة حول شعار «السودان للسودانيين»، بحجة أنه شعار يفضي إلى تحقيق استقلال السودان بكامل حدوده الجغرافية مع المحافظة على الصلات الودية مع مصر

(٢٠) لمزيد من التفصيل انظر: إبراهيم الحاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان، ٥٤٤-٥٥١؛ يحيى محمد عبد القادر، شخصيات من السودان: رجال وأسرار، ج٢، ط ٢، الخرطوم: المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، ١٩٨٧م، ٢٧-١٤٢؛ خضر حمد، مذكرات: الحركة الوطنية السودانية الاستقلال ومابعده، الشارقة: مكتبة الشرق والعرب، ١٩٨٠م، ١٧٠-١٧٧. وفي هذه المذكرات أعطى خضر حمد وصفاً للحركة الاتحادية وأحزابها المختلفة، والآليات التي أدت إلى توحيدها تحت مظلة الحزب الوطني الاتحادي، إلا أن الصحف الموالية لحزب الأمة كانت تنعته بـ«الحزب الاتحادي المصري»؛ الدرديري محمد عثمان، مذكراتي، ١٩١٤-١٩٥٨م، الخرطوم: مطبعة التمدن ١٦١؛ محمد أحمد يس، مذكرات، ٢٣٠-٢٣٤.

(٢١) المراجع نفسها.

وبريطانيا. وانطلاقاً من هذا المبدأ شارك الحزب بقوة في الجمعية التشريعية، والمجلس التنفيذي، ولجنة تعديل الدستور، باعتبارها مؤسسات دستورية تهدف إلى تأسيس حكم ذاتي في السودان، الفرضية التي رفضها خصومهم في الأحزاب الاتحادية، ونعتوا حزب الأمه بأنه «صنيعة بريطانية»[٢٢].

وظلت العلاقة ودية بين حزب الأمة والحكومة البريطانية وممثليها في السودان، وأحياناً مشوبة بالمناورات السياسية من جانب الطرفين، وما أنفكت «شعرة معاوية» قائمة بينهما إلى أن جاء شهر ديسمبر ١٩٥٠م، حيث حدثت المفاصلة بين حزب الأمة وحكومة السودان، لأن الحزب طالب بالحكم الذاتي الفوري للسودان من داخل الجمعية التشريعية، ورفض الانصياع لنصائح قادة حكومة السودان. ومن ثم حاولت حكومة السودان أن تشكك في نوايا حزب الأمة الرامية إلى تكوين ملكية يرأسها السيِّد عبد الرحمن المهدي، وسعت إلى حشد تكتل واسعٍ ضد اقتراح الحكم الذاتي الفوري، الذي فاز بأغلبية بسيطة (٣٩ صوتاً ضد ٣٨)، مكّنت الحاكم العام من استخدام حقه في النقض، وإلغاء القرار. فلا شك أن هذا الصراع المكشوف بين الحليفين التقليديين قد مهد الطريق لقيام الحزب الجمهوري الاشتراكي كترياقٍ مضادٍ لحزب الأمة داخل الجمعية التشريعية[٢٣].

## الحزب الجمهوري الاشتراكي

تأسس الحزب الجمهوري الاشتراكي في أوائل عام ١٩٥٢م بدعوة من الأساتذة إبراهيم بدري، والدرديري نقد، وزين العابدين صالح، وزعماء الإدارة الأهلية سرور محمد رملي، ومحمد حلمي أبوسن، وإبراهيم موسى مادبو، ويوسف العجب، لكن أصل الفكرة يرجع إلى عام ١٩٤٦م، عندما تدارس إبراهيم بدري ومكي عباس فكرة

---

(٢٢) فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ٢٠١-٢١٨؛ إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ٥٥٧-٥٦٠؛ محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ط ٢، بيروت: دار النهار، ١٩٨٢، ٤٥-٥٦.

(٢٣) عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين: طمع فنـزاع ووثبة فجهاد، (ت. فدوى عبد الرحمن علي طه)، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢م، ٩٩-١٠٧. لمزيد من التفصيل انظر: حسن أحمد إبراهيم:
Hassan Ahmed Ibrahim, Sayyid ‘Abd Al-RaÍmÉn Al-MahdÊ: A Study of Neo-Mahdism in the Sudan, 1899-1956, Leiden: Brill, 2004.

الجمهورية الاشتراكية، ومدى صلاحيتها كنظام حكم للسودان، وبعد ذلك نشر مكي عباس في جريدة الرائد عدة مقالات، بيّن فيها السمات العامة للنظام الجمهوري الاشتراكي، ووصفه بأنه أصلح نظام حكم لبلد مثل السودان، تتعدد فيه القبائل والطوائف، وتسيطر الحكومة على مدخلات الإنتاج الزراعي الأساسية. وأخذت هذه الفكرة شكلاً مؤسسياً بعد انشطار الجمعية التشريعية بين أعضاء حزب الأمة من طرف، وزعماء الإدارة الأهلية والأعضاء الجنوبيين من طرف آخر[٢٤]. وفي ضوء هذه التطورات السياسية اتصل بعض رجال الإدارة بإبراهيم بدري، وعقدوا اجتماعاً في المقرن في السابع من ديسمبر ١٩٥١م، تمخضت مداولاته عن قيام حزب جديد باسم الجمهوري الاشتراكي، ليكون ترياقاً لشُبهة الملكية الحائمة حول حزب الأمة، ومخرجاً من حرج التبعية السياسية لمصر، التي ربما تفقد السودان كينونته القطرية وشخصيته الاعتبارية على الصعيد الدولي. وفوق هذا وذاك فإن مكتب السكرتير الإداري في الخرطوم قد قام بدور مهم في تمهيد الطريق لقيام الحزب الجمهوري الاشتراكي، لأنه كان يسعى إلى «تقليص نفوذ حزب الأمة في الريف، وإضعاف قوته في الجمعية التشريعية حتى يكف عن الإلحاح لتحديد موعد مبكر للحكم الذاتي، وتقرير المصير لا يروق لحكومة السودان، ويوقع الحكومة البريطانية في حرج مع الحكومة المصرية»[٢٥].

ولا عجب أن هذا التوجة الحكومي قد أكسب الحزب تأييد عدد من النظار والعُمد والمشائخ الذين كانوا يمثلون جزءاً من جهاز الدولة الإداري، وتربطهم مصالح مشتركة مع مكتب السكرتير الإداري[٢٦]. وفي إطار برنامج الحزب القائم على تقرير المصير، ثـمَّن إبراهيم بدري، سكرتير الحزب، أهمية النظام الاشتراكي الذي يروِّج له الحزب، لأنه سيحول دون انتقال تبعية الجماهير وعبوديتها من غاصب أجنبي إلى مستغل من أبناء البلاد. فغياب العدالة الاجتماعية المتمثلة في المبادئ الاشتراكية،

(٢٤) المرجع نفسه.

(٢٥) فيصل عبد الرحمن على طه، الحركة السياسية السودانية، ٥٠٥.

(٢٦) لمزيد من التفصيل، انظر: يحيى محمد عبد القادر، شخصيات من السودان، ج ١، ١١٣-١٣٨؛ فيصل عبد الرحمن علي طه، الحركة السياسية السودانية، ٢٠١-٢١٨.

حسب رأيه ستجعل استقلال السودان استقلالاً أجوفاً، لا يرضي طموحات الأهلين وتطلعاتهم. وانطلاقاً من هذه المبادئ بدأ الحزب الجمهوري الاشتراكي نفير حملته الانتخابية، وسعى لخطب تأييد الجماهير في المدن والأرياف(٢٧).

## الجبهة المعادية للاستعمار

كانت الجبهة المعادية للاستعمار واجهة من واجهات الحزب الشيوعي السوداني، الذي أُسس عام ١٩٤٦م، بيد أنه ظل يعمل في الخفاء تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)، التي كانت تنادي بمواصلة الكفاح من أجل تقرير المصير للشعب السوداني، وترفض التعاون مع أية مؤسسات يقيمها البريطانيون لإطالة عمر حكومة السودان على حسب حرية مواطنيه واستقلالهم. وقد وجدت هذه الحركة قبولاً واسعاً في أوساط العمال والقطاعات الطلابية والمزارعين. وقد خاض مرشحوها انتخابات عام ١٩٥٣م تحت مظلة الجبهة المعادية للاستعمار، التي تكونت من عدد من الأحزاب ذات النـزعة اليسارية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني(٢٨).

## حزب الجنوب

تكون حزب الجنوب عام ١٩٥١م بمبادرة من بوث ديو من قبيلة النوير واستناسلاوس بياساما من قبيلة الدينكا. وتدريجياً التفت النخبة الجنوبية حول الحزب، لأنها حسبته بمثابة منبر عام لِبثّ آرائها السياسية. وقبيل إجراء الانتخابات البرلمانية العامة لسنة ١٩٥٣م نشطت كوادر الحزب السياسية في كل المديريات الجنوبية، ونجح الحزب أيضاً في كسب ود حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي، لمشاركته لهما في نزعتهما الاستقلالية الرافضة لشعار وحدة وادي النيل. وانضم إلى عضوية الحزب معظم الأعضاء الجنوبيين في الجمعية التشريعية، وعدد من المعلمين وزعماء القبائل في المديريات الجنوبية الثلاث. وكان برنامجه الانتخابي يدعو

(٢٧) مزيد من التفصيل، انظر: فيصل عبد الرحمن على طه، الحركة السياسية السودانية، ٥٠٥-٥١٤.

(٢٨) لمزيد من التفصيل، انظر: محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية، ٢٤٥-٢٦٠.

إلى قيام نظام فدرالي بين الشمال والجنوب، وينادي أيضاً باستقلال السودان بعيداً عن الوصاية المصرية[٢٩].

## الحزب الوطني

تكوَّن الحزب الوطني عام ١٩٥٢م، تحت رعاية الشريف عبد الرحمن يوسف الهندي، ورئاسة عبد القادر مشعل، وسكرتارية الصحفي يحيى محمد عبد القادر، الذي أسهم في تأسيس صحيفة الأنباء الناطقة باسم الحزب الوطني، ورفدها بعدد من الموضوعات الصحفية. وكان برنامج الحزب يهدف إلى قيام حكومة سودانية، وذلك بعد جلاء القوات الأجنبية، وتقرير المصير للسودان. وانطلاقاً من ذلك الهدف السياسي انحاز إلى جانب المعارضة والشعارات الاستقلالية، إلا أنه أحجم عن خوض الانتخابات البرلمانية، تذرعاً بعدم توفر المناخ السياسي المحايد في ظل سيادة الحكم الإنجليزي - المصري[٣٠]. ولا شك أن ذلك الموقف يوحي بضعف قدرة الحزب التنظيمية على خوض الانتخابات إلا أنه لم يمنع بعض أعضائه من ترشيح أنفسهم في دائرة الحُوش معقل آل الشريف، حيث ترشح الشريف حسين الهندي وعثمان جاد الله ضد الشيخ قسم السيِّد عبد الله (حزب الأمة)، والشيخ فحل إبراهيم (الوطني الاتحادي)، وفضل الله أحمد العطايا (الوطني الاتحادي)، إلا أنهما خسرا الرهان الانتخابي إمام مرشح حزب الأمة، الشيخ قسم السيِّد عبد الله، الذي حصل على ٤٤٥٥ صوتاً. وبذلك فقد الحزب الوطني شرف التمثيل في أول برلمان سوداني[٣١]، وبعد إعلان النتائج الانتخابية انضم أعضاء الحزب الوطني إلى الوطني الاتحادي، وذلك بفضل مجهودات القاضي محمد أحمد المرضي الذي كان زميل دراسة لراعي الحزب الوطني، الشريف عبد الرحمن الهندي[٣٢].

(٢٩) يحيى عبد القادر، شخصيات من السودان، ج ٢، ١٧٧-١٧٨؛ محمد أبوالقاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، مج ١، ط ٢، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م، ٣٧٩-٤٨٠.

(٣٠) يحيى عبد القادر، شخصيات من السودان، ج ٢، ١٣٩-١٤٢؛ محمد الشريف عمر الهندي، لوطني وللتاريخ: مذكرات الشهيد الشريف حسين الهندي (١٩٢٤-١٩٨٢م)، أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٦م، ٢٣-٢٥.

(٣١) تقرير لجنة انتخابات السودان، الخرطوم، ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م، ملحق؛ الرأي العام، العدد ٢٥٨٤، ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣م.

(٣٢) محمد الأمين الشريف الهندي، لوطني وللتاريخ، ٢٤.

## الحملة الانتخابية وتداعياتها السياسية

شهدت الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام ١٩٥٣م حملة سياسية مسعورة، تهدف إلى تحقيق كسب انتخابي مرحلي، يفضي إلى قيام جمعية تأسيسية، لها الحق الشرعي في إعلان استقلال السودان من داخل البرلمان وفق خطة استراتيجية ترمي إلى تحقيق وحدة وادي النيل، أو الاستقلال التام الذي يصون سيادة السودان القُطرية، ويجعله حراً طليقاً في تحديد علاقاته الدولية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن هنا اتخذت الحملة الانتخابات ثلاثة مسارات رئيسة، يرتبط أولها بمستقبل علاقة دولتي الحكم الثنائي بالسودان، وينطلق ثانيها من أدبيات الخصومة التقليدية بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي، ويسعى المسار الثالث لتحقيق كسب جماهيري في الانتخابات العامة على مستوى الدوائر الجغرافية في الريف والحضر.

وإذا أمعنا النظر في المسار الأول نلحظ أن الحكومة المصرية قد تبنت اتجاهين مرتبطين ببعضهما بعضاً في حملتها السياسية. كان الاتجاه الأول يهدف إلى تشويه سمعة البريطانيين في مخيلة الشعب السوداني. وقد قاد هذا الاتجاه وروَّج له الصاغ صلاح سالم، وزير الإرشاد وشؤون السودان، ونفر من أعضاء الحكومة المصرية. وقد أعدَّ مكتب الحاكم العام في الخرطوم مذكرة ضافية في هذا الشأن، عكس من خلالها أساليب الدعاية التي استخدمها المصريون في مصر والسودان منذ توقيع اتفاقية فبراير ١٩٥٣م، وأشار إلى المحاضرة التي ألقاها الصاغ صلاح سالم بنادي الصحافيين في الإسكندرية، حيث اتهم فيها «بريطانيا بالعمل على تقطيع أوصال وادي النيل، وإفقاره بالحط من قدر الزراعة فيه، وتبديد ثرواته المعدنية. وقال للمستمعين: إن مصر تنوي أن تنشر كتاباً أحمر يفضح السياسة المخزية التي اتبعتها بريطانيا منذ توقيع الاتفاقية»[٣٣]. وقد روَّجت الصحف السودانية ذات التوجهات الوحدوية (صوت السودان، الاتحاد، الرأي العام، التلغراف) لهذه الاتهامات المصرية ومثيلاتها في السودان، وحاولت بهذا

---

(٣٣) «مذكرة عن أساليب الدعاية التي استخدمها المصريون منذ توقيع اتفاقية فبراير ١٩٥٣م»، مكتب الحاكم العام، الخرطوم، ٢٠ أبريل ١٩٥٣. يوجد أصل هذه المذكرة بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O. ٣٧١/ ١٠٢٧٧٣). وتوجد صورة منها ونص معرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ٥٢-٥٤، ٧٣-٧٦.

الترويج أن تحقق كسباً انتخابياً للحزب الوطني الاتحادي. أما الاتجاه الثاني للحكومة المصرية فقد تبلور في الدعاية السياسية لوحدة وادي النيل، باعتبارها هدفاً استراتيجياً لتطوير المصالح المشتركة بين القطرين المصري والسوداني، واستغلال مواردهما الطبيعية والبشرية لتحقيق الأمن والرفاهية لشعبي وادي النيل. وقد استخدمت الحكومة سبلاً شتى لتحقيق هذا الهدف، ومنها تنشيط الزيارات السياسية والثقافية المتبادلة بين القطرين، وتوجيه الوسائط الثقافية والإعلامية للدعاية لمصلحة وحدة وادي النيل، ودعم برامج الحزب الوطني الاتحادي مادياً ومعنوياً[٣٤]. ولا جدال أن هذا التوجه بشقيه الناقد لبريطانيا والداعي للوحدة مع مصر قد واجه انتقادات حادة من الحكومة البريطانية في لندن، وممثليها في الخرطوم، ومن الأحزاب الاستقلالية الحليفة (حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي) في السودان. وحسب صحيفة الرأي العام فإن أحد نواب مجلس العموم البريطاني طرح سؤالاً لوزير الخارجية البريطاني انتوني إيدن عن تدخل مصر في الانتخابات السودانية، فكانت حصيلة رد الوزير أن الحكومة المصرية «قد أهملت التعهد الذي قطعته على نفسها بأن تضمن إجراء الانتخابات السودانية في جو من الحيدة والحرية». ويمضي الوزير ويقول: إن زيارة وزير الإرشاد القومي والدولة لشؤون السودان، الصاغ صلاح سالم، «لإقناع الأحزاب السودانية بأن تقدم قائمة واحدة للمرشحين ... لا يتمشى مع التعهد الذي التزمت به الحكومة المصرية»[٣٥].

ونلحظ أيضاً أن الحكومة المصرية لم تكن راضية عن أداء حكومة السودان، وكان لها عدد من المآخذ التي تطعن في شرعية تدخل الإداريين البريطانيين في الانتخابات السودانية، ويظهر ذلك جلياً في الخطاب الذي بعثه اللواء محمد نجيب إلى روبرت هاو، حاكم السودان العام، في ٤ نوفمبر ١٩٥٣م، الذي يقول في بعض فقراته:

> إن الحكومة المصرية لا تزال شديدة القلق لأن التقارير الواردة باستمرار تبيَّن أن عدداً كبيراً من الإداريين والموظفين قد تمادوا في نشاطهم بدلاً من

---

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) الرأي العام، العدد ٢٥٧١، ١٤/ ١١/ ١٩٥٣م.

التقليل منه. وهم يتحدون لجنة الانتخابات الدولية علناً، وفي مناسبات عديدة. [...] إن تحدي الإدارة وإعاقتها لعمل لجنة الانتخابات الدولية ليس منافياً لنص وروح اتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣م فحسب، بل ضاراً بمستقبل أية صلات إنجليزية - مصرية. وسوف يكون عسيراً على الحكومة المصرية أن تثق في رغبة واستعداد المملكة المتحدة لاحترام نصوص الاتفاقيات المستقبلية حتى إذا وقعها ممثلو الحكومة البريطانية[٣٦].

وقد عضد اللواء نجيب هذا الموقف الرافض لتدخل حكومة السودان في سير العملية الانتخابية بعدد من الوقائع التي سجلها العقيد عبد الفتاح حسن، ممثل الحكومة المصرية في لجنة الانتخابات الدولية. وقد روجت بعض الصحف المصرية والصحف السودانية الموالية للحزب الوطني الاتحادي للاتهامات المثارة في خطاب نجيب.

أما حزب الأمة فقد عبر عن معارضته للدعاية المصرية، واعتبرها قدحاً في نزاهة الانتخابات، وطعناً صريحاً في بنود الاتفاقيات المبرمة بين مصر والسودان. وقد بث موقفه هذا عبر وسائطه الصحافية والإعلامية، وطرحه في اجتماعاته المتبادلة مع طرفي الحكم الثنائي في السودان. وفي افتتاحية صوت الأمة، عدد ٨ أغسطس ١٩٥٣م، انتقد حزب الأمة تدخل الحكومة المصرية، وحذر بأن مثل هذا الموقف سيدفع حزب الأمة حتماً إلى اتخاذ إجراءات مضادة لحماية البلاد، بما فيها حمل السلاح[٣٧]. وبلغ الأمر زباه، عندما سلم حزب الأمة مذكرة احتجاج إلى لجنة الانتخابات، اتهم فيها مصر بخرق بنود اتفاقية السودان لعام ١٩٥٣م، وذلك بدعمها الصريح للحزب الوطني الاتحادي في حملته الانتخابية مادياً ومعنوياً[٣٨]. وبعد يومين من نشر هذه المذكرة الاحتجاجية في صحيفة الأمة، نشرت صحيفة صوت السودان، لسان حال الختمية، مقالاً مضاداً ينقل فيه الكاتب موقف الصاغ صلاح سالم من الاتهامات الواردة في مذكرة حزب الأمة،

---

(٣٦) «خطاب من رئيس الوزراء المصري محمد نجيب إلى حاكم عام السودان»، ٤ نوفمبر ١٩٥٣م، دار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الزمر (F.O. ٣٧١/ ١٠٢٧١٣). توجد صورة منه ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ١١٣-١١٥، ١٤٥-١٤٧.

(٣٧) صوت الأمة، عدد ٨ أغسطس ١٩٥٣م.

(٣٨) صوت الأمة، العدد ٢٤٠٠، ١٧ أكتوبر ١٩٥٣م.

ويصفها بأنها اتهامات «لا أساس لها من الصحة»، وأن المبالغ المدفوعة من الحكومة المصرية هي عبارة عن منح للمؤسسات الخيرية والدينية والتعليمية في السودان، درجت الحكومة المصرية على إرسالها من قبل، ولا علاقة لها بالحملة الانتخابية[٣٩]. وفي العدد نفسه من صحيفة صوت السودان أثارت افتتاحية الصحيفة اتهاماً آخر ينتقد دعم مديري المديريات ومفتشي المراكز لبرنامج حزب الأمة الانتخابي خصماً على فاتورة الوحدة مع مصر[٤٠]. ويتضح من هذه الشواهد السجالية أن موقف دولتي الحكم الثنائي من الكيفية التي يفترض أن يتحقق بها تقرير مصير السودان كان من أهم القضايا الرئيسة التي شغلت حيزاً كبيراً في الحملة الانتخابية وألقت بظلالها على نتائجها اللاحقة.

وكما ذكرنا من قبل فإن المسار الثاني للحملة الانتخابية قد ارتبط بالخصومة التقليدية بين حزبي الأمة والوطني الاتحادي. لذا نلحظ أن حزب الأمة قد تبنى حملةً انتخابيةً جارحة في صدقية برنامج الحزب الوطني الاتحادي، ودعوته لوحدة وادي النيل، التي وصفها بأنها دعوة سالبة لسيادة السودان وكينونته القُطرية، وأيضاً ركز على الصراع الذي كان دائراً بين الاتحاديين والختمية في بعض دوائر أمدرمان. ومن زاوية أخرى حاول حزب الأمة أن يبريء نفسه من شبهة الدعوة إلى قيام ملكية مهدوية في السودان. ففي افتتاح مؤتمره المنعقد خلال عطلة عيد الأضحى في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ أغسطس ١٩٥٣م، تلا رئيس الحزب، السيِّد الصديق المهدي، رسالة من والده السيِّد عبد الرحمن يقول فيها: «وبعد أن تدارستُ الأمر مع قادة حزب الأمة وغيرهم من أعواني الاستقلاليين دراسةً وافيةً، تبين لنا أن خير البلد، وسعادة بنيه، وكمال وحدتهم، والتفافهم حول راية استقلال بلادهم التام، يحققه النظام الجمهوري، حيث أن النظام الجمهوري الديمقراطي نظام أصلي في الإسلام ديننا الديمقراطي السمح الحنيف، فأنني أرحب بالجمهورية الديمقراطية نظاماً للحكم في السودان»، وبذلك بارك السيِّد عبد الرحمن القرار الذي اتخذه المجلس التنفيذي لحزب الأمة حول النظام

---

(٣٩) صوت السودان، عدد ١٩ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٤٠) المصدر نفسه.

الجمهوري، وناشد أعضاء الحزب أن يساندوا القرار[٤١]. إلا أن زعيم الوطني الاتحادي آنذاك، السيِّد إسماعيل الأزهري، قد علَّق على هذا الإعلان قائلاً: «إنما الأفعال وليست الكلمات هو ما يهمنا، في الماضي كل أفعال حزب الأمة كانت تشير إلى محاولتهم المستمرة لإنشاء ملكية في السودان، وأنا أخشى أن يكون هذا القرار هو مجرد دعاية انتخابية، لأن حزب الأمة قد أدرك أخيراً عدم تحمس الشعب لدعايته السابقة»[٤٢]. فكل هذه المناوشات الكلامية التي حفلت بها صحف الخرطوم السيارة تؤكد أن قضية الملكية قد استغلت في إطارها الجمهوري الديمقراطي لتخدم أغراض الحملة الانتخابية لحزب الأمة، ووظفت في إطارها «المهدوي» لتقلل من شأن حزب الأمة وتسحب البساط الجماهيري من تحت أقدام قيادته السياسية والدينية، وبذلك يتم الترويِّج لبرنامج الوطني الاتحادي، وبرنامج الجمهوري الاشتراكي الذي كان معارضاً لقضية «الملكية المهدوية» المتنازع حولها[٤٣].

أما المسار الثالث الذي سلكته الحملة الانتخابية فكان يهدف إلى كسب تأييد القطاعات المحلية لبرامج الأحزاب السياسية المتنافسة، وذلك عبر وسائط ترغيب وترهيب مختلفة، جمعت بين استغلال النفوذ الديني من مناطق ثقل الختمية والأنصار؛

---

(٤١) خطاب السيِّد عبد الرحمن المهدي المؤرخ في ٢١ أغسطس ١٩٥٣م إلى مؤتمر حزب الأمة المنعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ أغسطس ١٩٥٣، نقلاً عن: عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، ١٧٨.

(٤٢) لمزيد من التفصيل، انظر «خلفية أخبار السودان: الحكم الذاتي»، آر.س. مايال، مستشار العلاقات العامة لحكومة السودان، لندن، ٢٣ سبتمبر ١٩٥٣م. يوجد أصل هذه المذكرة بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (.F.O ٣٧١/ ١٠٢٧١٢)، صورة منها نصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ١٠٣-١٠٨، ١٣٥-١٤٠؛ انظر أيضاً روجز ألن، «طموحات السيِّد عبد الرحمن الملكية»، ٢٢ يوليو ١٩٥٣م. يوجد أصل التقرير بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (.F.O ٣٧١/ ١٠٢٧١٠)، صورة منه ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٨، ١٠٧، ١٣١؛ "حوار مع السيِّد عبد الرحمن، مكتب الحاكم العام، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣، يوجد أصل الحوار بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (.F.O ٣٧١/ ١٠٢٧١١)، وصورة منه ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٨، ١١٢-١١٤، ١٣٥-١٣٧؛ "خطاب د.هـ. رتشيز إلى صاحب السعادة معالي ماركيز سالسبوري، وزير الخارجية، لندن، ٢٨ أغسطس ١٩٥٣م، يوجد أصل الخطاب بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (.F.O ٣٧١/ ١٠٢٧١١). وتوجد صورة منه ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٨، ١١٥-١١٩، ١٣٩-١٤٢.

(٤٣) لمزيد من التفصيل انظر: حسن أحمد إبراهيم، السيد عبد الرحمن (باللغة الانجليزية)، ١٩٥-٢٣٧، ١٧١-١٧٢، ٢٠٧-٢٠٨.

وتوظيف العصبيات القبلية في معاقل الإدارة الأهلية؛ والاستنجاد بمفتشي المراكز البريطانيين في الريف، وتقديم الدعم المادي في المناطق التي يقل فيها الولاء الطائفي، ويضعف الانتماء القبلي، ويتعاظم الزهد في الرهان الانتخابي؛ والبلاغات الكيدية المرتبطة بقضايا الفساد والطعن في الأنساب. وفوق هذا وذاك، الدعوة إلى مناهضة الوجود الاستعماري في السودان بشقيه المصري والإنجليزي، وذلك في مناطق الحضر وأوساط القطاعات العمالية ذات التوجهات اليسارية؛ وأحياناً يصدح في الأفق صوت خافت ينادي بالدعوة إلى تحقيق رفاهية المواطن السوداني البسيط.

ونستشهد في هذا المضمار ببعض الوقائع والقضايا التي روَّجت الصحف الحزبية لها، وحاولت أن توظفها في إطار حملتها الانتخابية. ففي دائرة الرصيرص، مثلاً، اتهم حزب الأمة مرشح الحزب الوطني الاتحادي:

> بالتأثير على الناخبين باستغلال عواطفهم الدينية، إذ جمع عدداً من الناخبين من طائفة الختمية، وقال لهم: إن سيادة السيِّد علي الميرغني قد أشار بتأييده في الدائرة كمرشح للحزب الاتحادي. فلما سألوه عن الدليل، أقسم على المصحف الشريف بأن السيِّد أشار بهذا، فقام أحد موظفي المحكمة الشرعية ووضع يده على المصحف، وأقسم عليه بتنفيذ الإشارة، وقال إن هذه بيعة للمرشح، وتأثر الموجودون فوضعوا أيديهم في يده[٤٤].

وبموجب هذا الاتهام أحال قاضي المحكمة الصغرى القضية إلى قاضي المحكمة الكبرى، القاضي بودللي في ودمدني. لا يهمنا في هذا المقام التأكد من صحة حيثيات هذا الاتهام أو عدمه، لكن المهم في الأمر هو أن هذه القضية ومثيلاتها تعكس نوعاً من استغلال النفوذ الديني الذي مارسه بعض الناشطين السياسيين، وتضيف بُعداً آخر لأبعاد المكايدات السياسية التي تدثرت بها الحملة الانتخابية آنذاك.

ويصب في ذات التوجه استغلال النفوذ القبلي من مناطق الإدارة الأهلية،

(٤٤) صوت الأمة، العدد ١٤١٣، ١ نوفمبر ١٩٥٣م.

ونستشهد في هذا المضمار بموقف ناظر عموم دار حامد، الشيخ محمد تمساح سيماوي، الذي أرسل برقية إلى السيِّد عبد الرحمن جاء فيها: «اليوم أعلن انضمامي لحزب الأمة أنا وقبيلتي، عاش السودان حراً مستقلاً، وعاش راعي الحركة الاستقلالية»[٤٥]. فموقف الناظر سيماوي هذا، يعد من وجهة نظر الحزب الوطني الاتحادي استغلالاً للنفوذ القبلي، الذي يقدح في نزاهة الانتخابات وحياديتها، علماً بأن الناظر قد كان جزءاً من جهاز الدولة الإداري، الذي لا يجوز لأفراده أن يظهروا بهذه الصورة الصارخة في الحملة الانتخابية.

ومن مُلَح الحملة الانتخابية أيضاً البلاغات الكيدية المرتبطة بتهم الفساد، ونستشهد هنا بالبلاغ الذي نقلته صحيفة الأمة ضد الصاغ عبد الله آدم مرشح الوطني الاتحادي عن دائرة رمبيك، بتهمة أنه: «وزع [...] على الأهالي عشرين صفيحة مريسة [أي خمرة بلدية]، وقُبض عليه لأن هذا يقع تحت قانون الأساليب الفاسدة»[٤٦]. يبدو أن هذه الدعوة حدثت أثناء زيارة الزعيم إسماعيل الأزهري لرمبيك. وحسب مصادر صوت الأمة فإن المحامي الاتحادي إبراهيم المفتي قد رافع عن المتهم، إلا أنه خسر القضية، وأدين المتهم بتهمة الأساليب الفاسدة، وبذلك سقط حقه في ترشيح نفسه ممثلاً للوطني الاتحادي عن دائرة رمبيك[٤٧].

أما الطعون المرتبطة بالجنسية السودانية فهي كُثر، ونذكر منها الطعن الذي قدمه الاستقلاليون ضد مرشح الوطني الاتحادي في دائرة المسلمية حماد توفيق، الذي طُعن في هويته السودانية، بدليل أنه يحمل ترخيصاً لاستيراد الخمور الأجنبية، ومثل ذلك الترخيص لا يعطى إلا للأجانب؛ والطعن المضاد الذي رفعه الاتحاديون ضد مرشح حزب الأمة عبد الرحمن علي طه في الدائرة نفسها، ووصفوه بأنه حبشي الأصل. نظر

(٤٥) صوت الأمة، العدد ١٤٠١، ١٨ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٤٦) صوت الأمة، العدد ١٤١٦، ٥ نوفمبر ١٩٥٣م؛ العدد ٢٤٢٢، ٢١ نوفمبر ١٩٥٣م؛ العدد ٢٤٣١، ٢٤ نوفمبر ١٩٥٣م.

(٤٧) «ملخص التقرير الاستخباري السياسي للسودان»، السكرتير الإداري، الخرطوم، ٢٣ ديسمبر ١٩٥٣م. يوجد أصل هذا التقرير بدار الوثائق البريطانية، لندن، (F.O. ٣٧١/ ١٠٨٣٢٨)، وتوجد صورة منه، ونصها المُعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٨، ١٢٠-١٢٤، ١٤٣-١٤٧. الرأي العام، العدد ٢٥٦٥، ٧ نوفمبر ١٩٥٣.

القاضي بودللي في هذين البلاغين، وشطبهما لعدم كفاية الأدلة القانونية والموضوعية، وعَدَّهما مجرد بلاغين كيديين، ينشدان في منظومة الدعاية الانتخابية غير المسؤولة[٤٨]. وهناك بلاغ آخر مماثل رفعه حزب الأمة ضد مرشح الوطني الاتحادي في دائرة عطبرة إبراهيم المحلاوي، حيث طعن في هويته السودانية، ونسب أصوله إلى المصريين الشراكسة. نظر قاضي محكمة الموضوع في ذلك البلاغ، وشطبه بالحجة نفسها التي شُطبت بها البلاغات الكيديَّة السابقة[٤٩].

فلا مندوحة أن كل هذه القضايا التي استشهدنا بها، والنكات الانتخابية المماثلة التي لم نتطرق إليها، تعكس طرفاً من مشاهد الحملة الانتخابية، التي كانت صاخبة في خصومتها آنذاك، وتصب في خانة الكسب السياسي الرخيص الذي كان يتخذ في أية مرحلة من مراحل الحملة الانتخابية، كما ترى صحيفة الرأي العام، «لوناً جديداً»، وأن أنصاره قد تفننوا وذهبوا «في البحث عن وسائل الغلبة» مذاهب شتى، تدثر معظمها بالفساد والمكر السياسيين[٥٠].

## تسجيل الناخبين وآليات الاقتراع

بحلول ٣٠ سبتمبر ١٩٥٣م اكتملت قوائم الناخبين لانتخابات مجلس النواب في الدوائر الجغرافية، وقُفل باب الإضافة والحذف، وجاءت تفاصيل القوائم المعتمدة للناخبين المسجلين في المديريات التسع على النحو التالي[٥١]:

(٤٨) الرأي العام، العدد ٢٥٤٧، ١٧ أكتوبر ١٩٥٣؛ العدد ٢٥٥٤، ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٤٩) الرأي العام، العدد ٢٥٤٧، ١٧ أكتوبر ١٩٥٣. إلا أن صحيفة صوت الأمة أتت برواية تختلف قليلاً عن رواية الرأي العام، وتقول: «قدم اليوم أحد المرشحين المستقلين طعناً في جنسية المحلاوي مرشح الاتحادي المصري بعطبرة، وقال فيه أنه مصري-شركسي ...». انظر: صوت الأمة، العدد ٢٣٩٩، ١٥ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٥٠) الرأي العام، العدد ٢٥٥٤، ٢٦ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٥١) تقرير لجنة انتخابات السودان، الخرطوم، ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م، البند ١٩، الفقرة ٤١.

## جدول رقم ١/ ٥: عدد والسكان والناخبين الذين أدلوا بأصواتهم ونسبتهم المئوية

| اسم الدائرة | عدد السكان التقريبي | الناخبين الذين أدلوا باصواتهم | نسبة الناخبين المئوية مقابل السكان |
|---|---|---|---|
| مديرية بحر الغزال | ٧٩٦٠٠٠ | ١٨٥٠٠٠ | ٪٢٣ |
| مديرية النيل الأزرق | ١٦٧٨٠٠٠ | ٣٧٥٠٠٠ | ٪٢٢ |
| مديرية دارفور | ١٠٣٧٠٠٠ | ١٨١٠٠٠ | ٪١٧ |
| المديرية الاستوائية | ٦٤٠٠٠٠ | ١٥٢٠٠٠ | ٪٢٣ |
| مديرية كسلا | ٥٧٩٠٠٠ | ١٤٩٠٠٠ | ٪٢٥ |
| مديرية الخرطوم | ٤٣٨٠٠٠ | ١٠٦٠٠٠ | ٪٢٤ |
| مديرية كردفان | ١٦٩٢٠٠٠ | ٣٠١٠٠٠ | ٪١٧ |
| المديرية الشمالية | ٦٨٧٠٠٠ | ١٢٩٠٠٠ | ٪١٨ |
| مديرية أعالي النيل | ٧٢٤٠٠٠ | ١٢٧٠٠٠ | ٪١٧ |
| **العدد الكلي** | ٨٢٧١٠٠٠ | ١٦٨٧٠٠٠ | ٪٢٠ |

وحسب التقديرات المستمدة من تجارب الدول الأخرى كان من المفترض أن يبلغ عدد الناخبين المسجلين في الدوائر الجغرافية ٢٥٪ من مجموع السكان، إلا أن السبب في تدني الأرقام يعزى إلى رفع الفئة العمرية المؤهلة للمشاركة في الانتخابات إلى إحدى وعشرين سنة، ثم إبعاد المرأة من المشاركة في العملية الانتخابية على مستوى الدوائر الجغرافية الخاصة بمجلس النواب. ومن زاوية أخرى نلحظ أن اللجنة قد اعتبرت درجة الوعي والتعليم مؤشراً لتحديد عدد الناخبين في المديريات، إلا أنها كانت أقل احترازاً في تطبيق هذا المبدأ، بدليل أن نسبة الناخبين في مديرية كسلا (٢٥٪) كانت أعلى من مديرية الخرطوم (٢٤٪)، علماً بأن درجة الوعي المعرفي المكتسب في الخرطوم كانت تفوق مديرية كسلا بمعدلات عالية، وإن جميع دوائر الخرطوم الانتخابية كانت خاضعة للتصويت المباشر. والملاحظة الثانية أن نسب الناخبين المسجلين في بعض المديريات (دارفور، كردفان، الشمالية، أعالي النيل ) كانت أقل من ٢٠٪ من مجموع السكان[٥٢]، ويبدو أن

(٥٢) المصدر نفسه، البند ١٩، الفقرة ٤١.

السبب في ذلك مرتبط بانخفاض مناسيب التسجيل الذي فرضته قلة الإمكانات المادية والكوادر البشرية المؤهلة للقيام بمثل هذه الأعمال التحضيرية، زد على ذلك إحجام بعض القطاعات الاجتماعية، وقلة حماسها للمشاركة في العملية الانتخابية.

هكذا كان واقع الحال بالنسبة للدوائر الجغرافية التي خضعت لعملية الانتخاب المباشر، ونلحظ أن معظمها كان يوجد في المديريات الشمالية، لأن عملية تصنيف الدوائر إلى مباشرة وغير مباشرة قد خضعت لمعيار الوعي المعرفي المكتسب في الدائرة المعنية بالأمر. وبناءً على ذلك كانت دوائر الخرطوم والمديرية الشمالية جميعها مباشرة، بينما صُنفت ٦٦٪ من دوائر المديريات الجنوبية غير مباشرة، شملت ست دوائر في بحر الغزال، وست في أعالي النيل، ودائرتين في الاستوائية، وذلك خصماً على دوائر المديريات الجنوبية الجغرافية، البالغ عددها إحدى وعشرين دائرة انتخابية مباشرة وغير مباشرة.

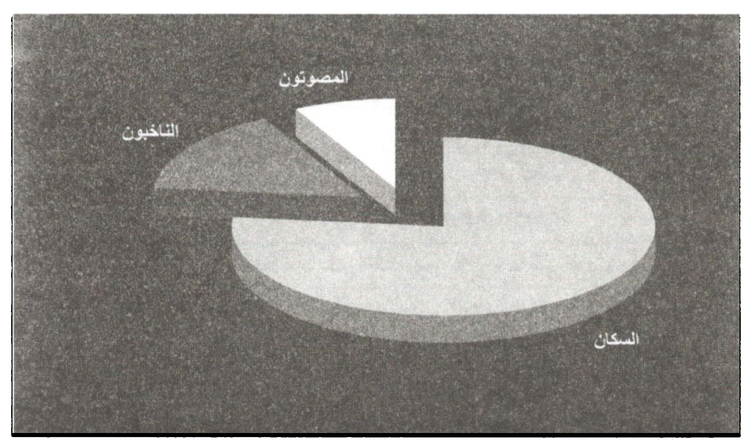
واُتبع نظام التصويت المباشر في ٦٨ دائرة من دوائر مجلس النواب الانتخابية البالغ عددها ٩٢ دائرة، وذلك وفق نظام الانتخاب الفردي القائم على الأغلبية البسيطة. أما عملية الاقتراع فقد أجريت بطريقتين: بطاقات الاقتراع، وأوراق الاقتراع. والتصويت عن طريق بطاقة الاقتراع يعني أن يأتي الناخب إلى لجنة الانتخابات الفرعية، ويُعطى بطاقة ممهورة بتوقيع رئيس اللجنة، وبعد ذلك يذهب إلى صناديق الاقتراع الموضوعة في الغرفة نفسها ومن وراء ستار، ويختار الصندوق المخصص لمرشحه من حيث اللون والرمز، ثم يضع البطاقة فيه. وقد اُستخدمت هذه الطريقة في ثلاثين دائرة، ثماني منها في المديريات الجنوبية، والبقية في المديريات الشمالية، وذلك باستثناء الشمالية والخرطوم حيث كان التصويت مباشراً في كل دوائرهما. أما التصويت عن طريق أوراق الاقتراع، فيلزم الناخب أن يضع علامةً أمام رمز مرشحه الوارد في قائمة المرشحين. وقد استخدمت هذه الطريقة في ثماني وثلاثين دائرة من مجموع الدوائر المباشرة[٥٣]. وكانت نسبة الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات الدوائر الجغرافية المباشرة تقدير بـ ٨٪ من مجموع السكان، و ٥٠٪ من عدد الناخبين المسجلين

(٥٣) المصدر نفسه، البند ١٧، الفقرة ٣٨؛ والبند ١٨، الفقرة ٣٩.

في مديريات السودان التسع، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه.



**رسم بياني رقم ١/ ٥: نسبة الذين أدلوا بأصواتهم والناخبين من السكان**




الطريف في الأمر أن نسب التصويت كانت غير متناسبة في الدوائر الجغرافية المباشرة، حيث أنها تراوحت بين ٦٪ من مجموع الناخبين المسجلين في دائرة الشلك، و٧٦٪ من مجموع الناخبين المسجلين في دائرة نظارات الفونج. فالنسبة المنخفضة التي سجلتها دائرة الشلك تعبر عن موقف رافض للعملية الانتخابية، أو غير مدرك لماهيتها الوظيفية المرتبطة بإعادة تشكيل آليات صياغة القرار السياسي والإداري في السودان. ويبدو أن إحجام الناخبين عن التصويت في دائرة الشلك كان أشبه بموقف رصفائهم الناخبين في دائرة يورل غير المباشرة بمديرية بحر الغزال، حيث أنهم تشككوا في الدعوة إلى الانتخابات، واعتبروها وسيلة خادعة للقبض عليهم، وقتلهم أو استعبادهم، كما فعل الأتراك مع أجدادهم السالفين. فلذا لم يحضر معظم المناديب للجان الانتخابات، بل اكتفوا بإرسال رهط من كبار السن لا يتجاوز عددهم سبعين ممثلاً، «أما الشباب فقد عادوا إلى أبقارهم، وقالوا إذا كانت الحكومة تريد انتخابات فما على اللجنة إلا أن تبحث عنهم، وستكون رماحهم في متناول أيديهم، وليس من شك في أن ضابط الانتخابات وأعضاء اللجنة قد فعلوا كل ما في وسعهم لإزالة المخاوف دون جدوى. فما زال العلياب في ارتيابهم»(٥٤).

---

(٥٤) صوت الأمة، العدد ٢٤٢٥، ١٦ نوفمبر ١٩٥٣م.

وعلى طرف نقيض من دائرة يرول العلياب كانت الدائرة ٤٦ نظارات الفونج، حيث حصل الناظر يوسف العجب مرشح الحزب الجمهوري الاشتراكي على ١١٩٢٩ صوتاً، ومنافسه حسن يوسف أبوروف مرشح حزب أمة على ١٠٢٣٤ صوتاً(٥٥). هكذا يعكس التنافس الذي جرى في دائرة نظارات الفونج طرفاً من طبيعة الصراع الذي نشب بين حزب الأمة والحزب الجمهوري الاشتراكي، علماً بأن الناظر يوسف العجب كان من أوائل الذين ناصبوا حزب الأمة العداء داخل الجمعية التشريعية، وسعوا لقيام الحزب الجمهوري الاشتراكي. وفي ضوء هذه الخلفية السياسية كان التدافع الانتخابي في نظارات الفونج تدافعاً قوياً، لا يستمد قوته من تعاظم درجة وعي الناخب العادي بأهمية العملية الانتخابية فحسب، بل يعبر عن مرارة الخصومة السياسية التي نشبت بين قيادة حزب الأمة، وبعض القيادات القبلية، التي تمردت على النفوذ الطائفي، وناصرت قيام الحزب الجمهوري الاشتراكي. وواقع دائرة نظارات الفونج هذا أشبه بواقع التنافس الانتخابي في الدائرة ٤٣ رفاعة، التي بلغت نسبة التصويت فيها ٦٨٪، حيث فاز الناظر محمد حلمي أبوسن (جمهوري اشتراكي) بـ ١٢٤٥٩ صوتاً على منافسيه أحمد السيِّد الشيخ العباسي (حزب أمة) الذي حصل على ٤٣٢٩ صوتاً، وأحمد جلي (الحزب الوطني الاتحادي) الذي حصل على ٤٣١٧ صوتاً(٥٦).

أما عملية التصويت في الدوائر الجغرافية غير المباشرة، والبالغ عددها أربع وعشرين دائرة فقد تمت عبر مرحلتين متداخلتين. تقضي المرحلة الأولى باختبار عدد محدد من المناديب الذين يمثلون دوائرهم الانتخابية، وفي المرحلة الثانية يقوم هؤلاء المناديب بترشيح ممثليهم وانتخابهم لمجلس النواب عن طريق بطاقة الاقتراع التي أشرنا إليها أعلاه. وفي المرحلة الأولى طُبق نظام انتخابي فريد في نوعه، مفاده أن لجنة الانتخابات الفرعية تقوم بتوجيه الناخب بأن يقف خلف المرشح الذي يؤيده. وبعد إحصاء عدد الناخبين، ينسحب المرشح الذي يقف خلفه أقل عدد من الناخبين، ثم تعاد العملية الانتخابية بنفس الكيفية إلى أن يتم الحصول على العدد المطلوب من المناديب.

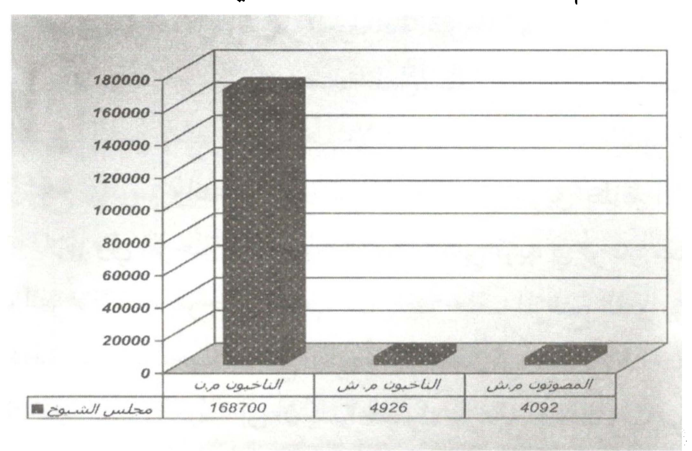
---

(٥٥) الرأي العام، العدد ٢٥٨٣، ٢٩ نوفمبر ١٩٥٣م.
(٥٦) المصدر نفسه.

وقد طُبقت هذه الطريقة في المرحلة الأولى والثانية في خمس دوائر انتخابية غير مباشرة، اثنتان منها في جبال النوبة بكردفان، وثلاثة في مديرية أعالي النيل، تعللاً بأن هذه الدوائر ليست لناخبيها الاستنارة الكافية بعلمية الاقتراع السري(٥٧). إلا أن هذه الطريقة تعتبر في نظر بعض الباحثين طريقة معابة، فقد وصفها الدكتور إبراهيم حاج موسى بأنها: «فيها اعتداء على حرية الناخب خاصة في مجتمعات بدائية، تكثر فيها المجاملات بين أفراد القبيلة الواحدة، أو المنتمين إلى طائفة واحدة. مما يترتب عليه أن تعوز الناخب الشجاعة الأدبية الكافية لاختيار المرشح الصالح»(٥٨). وهو لاشك محقٌ فيما ذهب إليه، إلا أن لسان الحال في تلك الدوائر الانتخابية كان يقول «ليس في الإمكان أفضل مما كان»، وذلك انسحاباً على مستوي الوعي الاجتماعي والثقافي المنخفض في أوساط الناخبين.

أما بالنسبة لدوائر مجلس الشيوخ البالغ عددها ثلاثين دائرة، فقد تم التصويت فيها عن طريق الاقتراع السري، فإن النواب الفائزين في المجالس المحلية ومجالس المديريات ومجلس النواب قد منحوا أصواتاً مضاعفةً، مقارنة مع بقية الناخبين الذين كانت تقدر أصواتهم قياساً مع عدد المقاعد المخصصة للكلية الانتخابية. وبلغ عدد

## رسم بياني رقم ١/ ٧: المصوتون لمجلس الشيوخ ونسبتهم من الناخبين المسجلين لمجلسي الشيوخ والنواب




(٥٧) تقرير لجنة انتخابات السودان، البند ١٦، الفقرة ٣٦؛ البند ١٧، الفقرة ٣٨.

(٥٨) إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ٣٣٧.

الناخبين المسجلين ٤٩٢٦، ووصلت نسبة التصويت إلى ٨٣٪ من مجموع الناخبين، أي أن ٤٠٩٢ أدلوا بأصواتهم في الانتخابات. ويوضح الرسم البياني أدناه نسبة الناخبين المسجلين في قوائم مجلس الشيوخ، التي تقدر بـ ٥٪ من مجموع الناخبين المسجلين في قوائم مجلس النواب، ونسب الذين أدلوا بأصواتهم منهم تقدر بـ ٢٪ من مجموع الناخبين المسجلين أيضاً في قوائم مجلس النواب.

ويوضح الجدول أدناه توزيع المقاعد، وعدد المرشحين، والناخبين المسجلين للتصويت في الكليات الانتخابية الخاصة بمقاعد مجلس الشيوخ(٥٩).

**جدول رقم ١ / ٨: عدد المقاعد والمرشحين والناخبين لمجلس الشيوخ**

| اسم الدائرة | عدد المقاعد | عدد المرشحين | عدد الناخبين |
|---|---|---|---|
| مديرية بحر الغزال | ٣ | ٨ | ٤٥٦ |
| مديرية النيل الأزرق | ٥ | ١٤ | ١١١١ |
| مديرية دارفور | ٤ | ١٤ | ٢٠٧ |
| المديرية الاستوائية | ٢ | ٥ | ٥٥٧ |
| مديرية كسلا | ٣ | ٨ | ٢٦٧ |
| مديرية الخرطوم | ٢ | ٧ | ١١١١ |
| مديرية كردفان | ٥ | ١٨ | ٥١١ |
| المديرية الشمالية | ٣ | ١١ | ٣٨٨ |
| مديرية أعالي النيل | ٣ | ١٢ | ٣١٥ |
| **العدد الكلي** | **٣٠** | **٩٧** | **٤٩٢٦** |

أما دائرة الخريجين ذات المقاعد الخمسة، فقد بلغ عدد الناخبين المسجلين في كشوفاتها ٢٢٤٧ ناخباً، بينهم خمس عشرة امرأة، وبالرغم من ضآلة مشاركة المرأة التي تقدر بـ ٠,٦٪ من العدد الكلي للناخبين المسجلين في كشوفات مجلس النواب،

(٥٩) تقرير لجنة انتخابات السودان، البند ٢٢، الفقرة ٤٨.

إلا أنها تُعدُّ خطوة إيجابية مثمنةً لمشاركة المرأة في العملية السياسية[٦٠]. وقد بلغ عدد الذين أدلوا بأصواتهم في دائرة الخريجين ١٨٤٩ ناخباً، أي ما يقدر بـ ٨٢٪ من مجموع الناخبين المسجلين، كما أن عدد المرشحين المتنافسين على المقاعد الخمسة قد بلغ اثنين وعشرين مرشحاً. وقد ثـمَّن الدكتور إبراهيم حاج موسى نسبة التصويت العالية في دائرة الخريجين، وعدَّها مؤشراً إيجابياً يدل على أهمية الوعي والتعليم، وأثرهما في حرص الناخبين على تفعيل المشاركة الانتخابية التي كانت بالنسبة لهم محصلة أساسية لتحديد معالم الحكم الذاتي، وتقرير المصير للسودان. وقد أدلى هؤلاء الناخبون بأصواتهم عن طريق أوراق الاقتراع، التي سُلّمت لعدد من لجان الانتخابات الفرعية، أو عن طريق البريد المسجل بالنسبة للناخبين المسجلين الذي كانوا يقميون خارج السودان.

## نتائج الانتخابات: قراءة إحصائية

أعلنت لجنة الانتخابات المختلطة ١٢ أكتوبر ١٩٥٣م يوماً لتقديم أسماء المرشحين في كل الدوائر الانتخابية، وبلغ عدد مرشحي دوائر مجلس النواب المباشرة وغير المباشرة ٢٨٢ مرشحاً، ودائرة الخريجين ٢٢ مرشحاً، ومجلس الشيوخ ٩٧ مرشحاً[٦١]. بدأ الاقتراع بالمرحلة الأولى للدوائر غير المباشرة يوم ١٢ نوفمبر ١٩٥٣م واستمر إلى ١٨نوفمبر، واستؤنفت المرحلة الثانية سوياً مع الدوائر المباشرة في ١٥، وانتهت في ٢٥ نوفمبر. وفي يوم ٢٦ نوفمبر بدأ الاقتراع في دائرة الخريجين ومجلس الشيوخ حتى ٥ ديسمبر[٦٢]. فُرزت أصوات الدوائر المباشرة وغير المباشرة لمجلس النواب في يومي ٢٨ و ٢٩ نوفمبر، واكتمل الفرز في دائرة الخريجين ومجلس الشيوخ في يوم ١٠ ديسمبر ١٩٥٣م، وذلك باستثناء دائرة أعالي النيل لمجلس الشيوخ، لأن صندوق الاقتراع لم يصل إلى ملكال إلا في يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م، وفي اليوم نفسه تم فرز الأصوات وإعلان نتيجة دائرة أعالي النيل[٦٣]. وبذلك أسدل الستار على إجراء أول

(٦٠) المصدر نفسه، البند ١٩، الفقرة ٤٢.
(٦١) المصدر نفسه، البند ٢٣، الفقرات ٤٩، ٥٢، ٥٣، ٥٥.
(٦٢) المصدر نفسه، البند ٢٤، الفقرات ٥٦-٥٩.
(٦٣) المصدر نفسه، البند ٣١، الفقرات ٧٦-٧٧، البند ٣٤، الفقرات ٨١-٨٣.

انتخابات برلمانية سودانية، وصفتها لجنة الانتخابات المختلطة بأنها «تمثل تعبيراً فعلياً عن إرادة الشعب السوداني، بصرف النظر عن طبيعة ومدى التأثيرات التي ربما تكون قد مُورست على الناخبين، وبصرف النظر عما حفَّزهم على اختيار مرشحين معينين أو أحزاب معينة، لأن الفرصة اتيحت لهم في كل مكان للتصويت بحرية للنواب الذين يمثلونهم»[٦٤].

وقبل إعلان النتيجة النهائية للانتخابات ظهرت عدة تكهنات، كان بعضها ذا صبغة سياسية تصب في إطار الحملة الانتخابية والدعاية الحزبية، وبعضها الآخر ذا صبغة شبه رسمية؛ لأنها صدرت من بعض الدوائر الحكومية. ونستشهد في هذا المضمار بالخطاب الذي بعثه جي. كندريك إلى روجر ألن في ١٢ سبتمبر ١٩٥٣م، ووضح فيه النتائج المتوقعة في الدوائر المباشرة، وذلك بناءً على تكنهات الإداريين البريطانيين في المديريات. ومن ثم جاءت توقعاته على النحو التالي[٦٥]:

**جدول رقم ١/ ٧: النتائج المتوقعة للدوائر المباشرة لمجلس النواب**

| الحزب | دوائر مضمونة | دوائر متوقعة | المجموع |
|---|---|---|---|
| حزب الأمة | ٢٩ | ٦ | ٣٥ |
| الوطني الاتحادي | ١٧ | ٣ | ٢٠ |
| الجمهوري الاشتراكي | ١٢ | ١ | ١٣ |
| مستقلون | ١ | ١ | ٢ |
| المجموع | | | ٧٠ |

وفي ضوء هذه القراءة الأولية يزعم جي. أكندريك أن التصويت إذا أجرى داخل البرلمان السوداني المرتقب على أساس طائفي فإن الغلبة ستكون لتحالف الوطني الاتحادي

(٦٤) المصدر نفسه، البند ١٣، الفقرة ٨٥.

(٦٥) خطاب جي. كندريك إلى روجر ألن، ١٢ سبتمبر ١٩٥٣م. يوجد أصل هذا الخطاب بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O. ٣١٧/ ١٠٢٧١٢)، وتوجد صورة منه ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ١٠٩-١١٠، ١٤١-١٤٢.

والجمهوري الاشتراكي، لأنهما يتفقان في خصومتهم للسيِّد عبد الرحمن المهدي، أما إذا جرى التصويت على أساس الاستقلال أو الوحدة مع مصر فستكون كفَّة تحالف الأمة والجمهوري الاشتراكي هي الراجحة. وبذلك يخلص الإداري البريطاني إلى القول بأن مجلس النواب سيكون:

> متوازناً إلى درجة دقيقة للغاية بالنسبة للشمال... ولا تزال المقاعد الجنوبية الـ ٢٢ تشكل علامة استفهام كبرى. يمكن أن يفوز الحزب الوطني الاتحادي بثلاثة أو أربعة مقاعد في مدن الجنوب نتيجة لانقسام وتشتت أصوات الأحزاب الجنوبية المتنافسة. أما الباقون فمن المحتمل أن تُشْتَرى أصوات ستة مرشحين بمجرد وصولهم إلى الخرطوم. إلا أن حوالي اثني عشر منهم - على أسوأ الافتراضات - سيظلون مستقلين[٦٦].

بالرغم من هذه التكهنات المبكرة إلا أن نتيجة الانتخابات الحقيقية جاءت على نسق سفَّه أحلام الإداريين البريطانيين، ووضع المصريين في موضع حالم يصب في خانة خططهم الاستراتيجية المنشودة في السودان، لكن رياح الاستقلال هبتَ من حيث لا يحسبون، كما سنرى ذلك في خاتمة هذا الفصل، أما نتيجة الانتخابات التي أعلنتها لجنة الانتخابية المختلطة في يوم ١٣ ديسمبر ١٩٥٣م فقد كانت في مجلس النواب على النحو التالي:

### جدول رقم ١ / ٩: نتائج انتخابات مجلس النواب

| الحزب | عدد الفائزين | ملاحظات |
|---|---|---|
| الحزب الوطني الاتحادي | ٥١ | ثلاثة مقاعد في دائرة الخريجين |
| حزب الأمة | ٢٢ | مقعد واحد في دائرة الخريجين |
| حزب الجنوب | ١٠ | |
| مستقلون شماليون | ٤ | |

---

(٦٦) المصدر نفسه.

| | | |
|---|---|---|
| مستقلون جنوبيون | ٤ | |
| الحزب الجمهوري الاشتراكي | ٣ | |
| تحالف الجنوب السياسي | ٢ | |
| الجبهة المعادية للاستعمار | ١ | دائرة الخريجين |
| **المجموع** | **٩٧** | |

أما نتائج انتخابات مجلس الشيوخ فكانت متوقعة لصالح الحزب الوطني الاتحادي، بينما حصل حزب الأمة علي ثلاث دوائر فقط، موزعةً بين كردفان ودارفور والنيل الأزرق، وقد تحول مرشحه في دائرة أعالي النيل إلى الوطني الاتحادي. وعلى هدي هذه النتيجة تكوَّن مجلس الشيوخ من خمسين مقعداً، ثلاثون منهم بالانتخاب، وعشرون بالتعيين. ويوضح الجدول أدناه توزيعهم حسب انتماءاتهم السياسية.

**جدول رقم ١/ ١٠: نتارئج انتخابات مجلس الشيوخ**

| الحزب | بالانتخاب | بالتعيين | المجموع |
|---|---|---|---|
| الحزب الوطني الاتحادي | ٢٢ | ١٠ | ٣٢ |
| حزب الأمة | ٣ | ٤ | ٧ |
| الحزب الجمهوري الاشتراكي | - | ١ | ١ |
| حزب الجنوب | ٣ | ١ | ٤ |
| مستقلون شماليون | ١ | ٢ | ٣ |
| مستقلون جنوبيون | ١ | ٢ | ٣ |
| المجموع | ٣٠ | ٢٠ | ٥٠ |

## تحليل النتائج الانتخابية ومآلاتها السياسية

طرحت صحيفة الرأي العام في عددها الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر ١٩٥٣م سؤالاً محورياً على السيِّد إسماعيل الأزهري، رئيس الحزب الوطني الاتحادي، والسيِّد الصديق المهدي، رئيس حزب الأمة، عن رأييهما في إدارة الانتخابات، ونتائجها

المتوقعة، والقبول بشرعيتها؟ فأجاب الأزهري بقوله: «إنه ليس في الإمكان أحسن مما كان [...] إن النتيجة التي تأتي هي التي نريدها. وإذا أخلص جميع السودانيين في تنفيذ الاتفاقية نصاً وروحاً، واستشعروا وطنهم وما عاناه في ظل هذا الحكم، فإن النتيجة معناها نهاية هذا الحكم، وهذا ما نهدف إليه نحن سواء تحقق على يدنا، أو على يد غيرنا من المواطنين»[٦٧]. أما السيِّد الصديق فعلَّق بقوله: إن الانتخابات «أُجريت بطريقة حسنة جداً، والذي تم أمس في العاصمة كان صورة مكملة للطريقة التي أُجريت بها الانتخابات في الأقاليم، فقد كان المواطنون مُشرِّفين، وكان موقفهم مما يشرِّفنا أمام المواطن الأجنبي [...] مهما كانت النتيجة فأننا نتقبلها شاكرين»[٦٨].

هكذا كان الرأي السياسي لزعيمي الحزبين الكبيرين عشية إعلان نتيجة الانتخابات البرلمانية السودانية الأولى لعام ١٩٥٣م، فلا جدال أنه رأي يعبِّر عن روح رياضية ودبلوماسية، ملؤها الفأل الحسن والأحلام الوردية لكل فريق، إلا أن واقع الحال عندما يكون متنازعاً بين نصر وهزيمة فإن المواقف السياسية تتبدل، ويعاد النظر في خطابها الجماهيري، لأن قبول الهزيمة ليس بالأمر السهل والمستساغ، بل هو «مربط فرس» يحتاج إلى تعامل ذكي وفطن من الطرف الخاسر ليتجاوز به آثار الهزيمة، وتداعياتها اللاحقة. لذا فإن وقع الهزيمة كان صاعقةً على حزب الأمة الذي أصدر بياناً شديد اللهجة في ٣٠ نوفمبر ١٩٥٣م، جاء فيه: «إن حزب الأمة لم يكن يتوقع أن تكون نتيجة الانتخابات رغم التضليل، والتزوير، والتدخل المصري السافر، بمثل ما أسفرت عنه، مما يدل على أن التضليل والمال المصري لم يترك ذريعة، ولا وسيلة إلا استغلها، وأنه أبعد مما نتصوره. ومن أجل ذلك فإن حزب الأمة يعلن للشعب السوداني وللعالم أجمع عدم اعترافه بنتيجة هذه الانتخابات، التي لوثتها حكومة مصر بأموالها ودعايتها وبتحيزها»[٦٩].

لا تثريب على موقف حزب الأمة الذي كان وليد لحظته، لأن الحزب بعد أن

---

(٦٧) الرأي العام، العدد ٢٥٨٠، ٢٦ نوفمبر ١٩٥٣م.

(٦٨) المصدر نفسه.

(٦٩) نقلاً عن: فيصل عبد الرحمن على طه، الحركة السياسية السودانية، ٦٥١-٦٥٢.

استعاد صوابه عقد مؤتمراً استثنائياً للجانه الفرعية ونوابه في ١٢ ديسمبر ١٩٥٣م لمناقشة نتائج الانتخابات، وتحديد الخطوط العامة لسياسة الحزب في المرحلة المقبلة[٧٠]. ويجب أن لا يُحصر تقويم نتائج الانتخابات وتحليلها في عرض الفعل ورد الفعل المعاكس على المستوي الحزبي، بل يستحسن أن يؤسس التقويم والتحليل على حزمة من الأسئلة المشروعة والمهمة: ما العوامل التي أثرت تأثيراً مباشراً وغير مباشر في صياغة نتائج الانتخابات البرلمانية السودانية لعام ١٩٥٣م؟ وهل الموقف المصري المتحيز للحزب الوطني الاتحادي كان العامل الوحيد والكلالة التي لا صلة لها بالعوامل الأخرى التي حددت مسار العملية الانتخابية في السودان؟ ما دور العداء التقليدي بين طائفتي الأنصار والختمية في رهان العملية الانتخابية؟ وما تأثير الحزب الجمهوري الاشتراكي في كسب الحزبين الكبيرين؟ وإلى أي مدى أثر الإداريون البريطانيون ورجال الإدارة الأهلية في ترجيح كفة الانتخابات لصالح غاياتهم المنشودة في ذلك الوقت؟ للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها سنحلل نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٣م وفق المحاور التالية:

## أولاً: التدخل المصري في الانتخابات

يجب أن يُنظر إلى التدخل المصري في انتخابات عام ١٩٥٣م من ثلاثة أبعاد رئيسة. يرتبط البُعد الأول بالدور الذي قامت به الحكومة المصرية تجاه توحيد الأحزاب الاتحادية في حزب واحد يحمل اسم الحزب الوطني الاتحادي. فهذه الخطوة قد مهدت الطريق للاتحاديين بأن يحصلوا على تأييد الحكومة المصرية من طرف، وتأييد قيادة الختمية من طرف ثان. وبذلك أسهم هذا التوحيد في ترجيح كفة الاتحاديين على خصومهم الاستقلاليين، بفوزهم الكاسح في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٣م. أما البُعد الثاني فيكمن في الدعم المالي الذي حصل عليه الحزب الوطني الاتحادي من الحكومة المصرية، ووظفه بكفاءة عالية في تنظيم حملته الانتخابية، وفي بعض الأحيان في ترغيب الناخبين

(٧٠) لمزيد من التفصيل عن دور السيد عبد الرحمن المهدي في التهدئة، انظر: موسى عبد الله حامد، استقلال السودان بين الراقعية والرومانسية، الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠٥م، ٤٩٥-٥٠٠.

بالعطايا العينية والنقدية التي وصفها خصومهم الاستقلاليون بأنها رشاوى سياسية تصب في خانة الفساد الذي أثر على نزاهة الانتخابات وحياديتها. أما البُعد الثالث فيتجسد في الدعوة إلى وحدة وادي النيل، بحسبانها إطاراً سياسياً، سوَّق الاتحاديون له في سبيل الحصول على الدعم المالي من مصر، إلا أن معظمهم كان لا يؤمن بهذه الدعوة، بدليل تحاشيهم الحديث عنها بصورة مفصلة في منتدياتهم السياسية العامة، زد على ذلك أن السيِّد علي الميرغني، زعيم الطريقة الختمية وصاحب السند الشعبي، لم يكن متحمساً لقضية الوحدة مع مصر، وقد صرح بذلك في بعض مجالسه الخاصة مع الإداريين البريطانيين، وإن صحيفة الأمة قد وثقت لنزوع بعض قيادات الختمية نحو الاستقلال، وحاولت أن تستثمر هذا النزوع في خصومتها مع الحزب الوطني الاتحادي «المصري» كما يحلو لها وصفه[٧١]. وبذلك نخلص إلى أن شعار وحدة وادي النيل لم يكن شعاراً سياسياً جاذباً لجماهير الوطني الاتحادي، ليدلوا بأصواتهم لصالح مرشحي الحزب بغية عائد سياسي مرجو من ذلك الشعار، إلا أن هذا الواقع لا يمنعنا القول بأن شعار وحدة وادي النيل كان له وقع حسن في نفوس السودانيين الذين كانوا يعملون في كنف الحكومة المصرية، ومُنحوا إجازتهم السنوية ليعودوا إلى السودان، ويسهموا في دفع عجلة الانتخابات في دوائرهم الجغرافية، لكن في الوقت نفسه يجب أن ندرك أن معظم أولئك القادمين من مصر كانوا محصورين في دائرتي وادي حلفا ودنقلا. ففي دائرة وادي حلفا تنافس محمد نور الدين مرشح الحزب الوطني الاتحادي والمرشح المستقل محمد توفيق أحمد، وكلاهما لم يكن من أنصار حزب الأمة، أي بمعنى آخر إن نتيجة الانتخابات في تلك الدائرة الجغرافية المباشرة لم تكن خصماً على رصيد الاستقلاليين في الجولة الانتخابية، أضف إلى ذلك أن الفرق بين الأصوات التي نالها المرشحان المتنافسان كان فرقاً ساشعاً، إذ حصل نور الدين على ٦٥٢٨ صوتاً ومحمد توفيق على ٥٢٥ صوتاً. أما الوضع في دائرة دنقلا فيختلف تماماً عن دائرة وادي حلفا، لأن مرشح حزب الأمة الزبير حمد الملك (٦٨٨٣ صوتاً) قد خسر الدائرة بفارق واحد وخمسين صوتاً فقط من منافسه أمين السيد (٦٩٣٤ صوتاً)، فهذا الفارق الضئيل يدفعنا

---

(٧١) صوت الأمة، العدد ٢٣٩١، ١٦ أكتوبر ١٩٥٣.

إلى القول بأن أصوات السودانيين القادمين من مصر كانت خصماً على حزب الأمة، إذ أفقدته واحدة من دوائره المضمونة في المديرية الشمالية التي جمعت بين الولاء الطائفي، ونفوذ الإدارة الأهلية في المنطقة.

## ثانياً: تدخل الإداريين البريطانيين

اتفق ممثلا حزبي الأمة والوطني الاتحادي في لجنة الانتخابات المختلطة في معارضتهما لتدخل الإداريين البريطانيين في الحملة الانتخابية، وهما لا جدال محقان فيما ذهبا إليه، علماً بأن التدخل البريطاني كان يقوم على بُعدين أساسين. البُعد الأول مرتبط بمساندة الإدارة البريطانية لقيام الحزب الجمهوري الاشتراكي، تعللاً بأنه سيكون ترياقاً للحد من نفوذ حزب الأمة داخل الجمعية التشريعية، وقد انعكس ذلك سلباً على حملة حزب الأمة الانتخابية، علماً بأن السيِّد عبد الرحمن المهدي قد حاول الحصول على سند بريطاني يمكِّنه من كسب الجولة الانتخابية، وبناءً على ذلك اقترح على الحكومة البريطانية توجيه مفتشي المراكز في غرب السودان (أي دارفور وكردفان) ليقوموا بمنع «مرشحي الحزب الجمهوري الاشتراكي من خوض الانتخابات أو الفوز في مناطق سنده الجماهيري»، إلا أن استجابة الحكومة البريطانية لهذا المقترح كانت ضعيفة، بحجة أن ذلك سيكون «تدخل سافراً ومكشوفاً تستنكره لجنة الانتخابات»[٧٢]. وعليه فإن خوض الحزب الجمهوري الاشتراكي الانتخابات، وفشل التنسيق بينه وبين حزب الأمة، قد أثرا سلباً على حصيلة الكسب الانتخابي لحزب الأمة الذي خسر حوالي ثلاث دوائر انتخابية (نظارات الفونج، ونيالا بقارة، ودنقلا) في أماكن ثقله السياسي. أما البُعد الثاني فيتجلى في تأثير بعض مفتشي المراكز على توجيه سير الانتخابات لمصلحة القوى الاستقلالية في الدوائر غير المباشرة. وقد أُثيرت هذه القضية في اجتماعات لجنة الانتخابات المختلطة، وفي خطاب رئيس مجلس وزراء مصر إلى الحاكم العام، الذي اتهم فيه الموظفين البريطانيين في الجنوب بالسعي

(٧٢) «السودان»: روجر ألن إلى وزارة الخارجية البريطانية، الخرطوم، ١٦ أكتوبر ١٩٥٣م. يوجد أصل هذه المذكرة بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O.٣٧١/ ١٠٢٧١١)، وتوجد صورة منه ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ١١١-١١٢، ١٤٣-١٤٤.

إلى تقديم بعض مَنْ يفضلون من المرشحين لمجلس النواب، ووضع العراقيل أمام المرشحين الذين يطعنون في أهليتهم الانتخابية، وقد عضد رئيس الوزراء المصري احتجاجه في هذا الشأن بما جاء في خطاب رئيس لجنة الانتخابات الذي يقضي بإقصاء المستر دي روبيك عن منصبه مفتشاً لمركز الاستوائية شرق، لأن تصرفاته كانت غير لائقة وجارحة في نزاهة الانتخابات. إلا أن قرار اللجنة، حسب خطاب رئيس الوزراء، قد قوبل بتسويف مكتب السكرتير الإداري، الذي أسهم في إغراق «لجنة الانتخابات بقدر كبير من الحوادث المشابهة في الأجزاء النائية والقصية في البلاد»[٧٣]. ونتيجة لهذا التدخل غير المباشر حصل حزب الجنوب والمستقلون الجنوبيون على اثنتي عشرة دائرة غير مباشرة من جملة الدوائر الأربعة عشر الجنوبية، وفازوا في خمس دوائر بالتزكية.

## ثالثاً: الخصومة التقليدية بين الختمية والأنصار

توثق المصادر التاريخية لعمق الخصومة السياسية التي كانت قائمة بين الختمية والأنصار في عهد الدولة المهدية، وتبيِّن كيف وظف الإداريون البريطانيون هذه الخصومة لخدمة مصالحهم السياسية، وفق نمط حكم يقضي بتفريق الرعية وإحكام السيادة عليها. وفي ظل الحملة الانتخابية البرلمانية لعام ١٩٥٣م أخذت هذه الخصومة التقليدية شكلاً مؤسسياً في شعار الملكية المهدوية في السودان، ذلك الشعار الذي كان تحقيقه حلماً يراود السيِّد عبد الرحمن المهدي، وكان التلويح به من وقت إلى أخر هدفاً تكتيكياً للقادة الاتحاديين، ليضعفوا به موقف حزب الأمة في نظر الناخب السوداني، ويعضدوا في الوقت نفسه تأييد السيِّد علي الميرغني لحزبهم الاتحادي على حساب حزب الأمة الذي كان يرعاه السيِّد عبد الرحمن المهدي. وحول هذا القضية نستوثق بمضابط الحوار الذي جرى بين الحاكم العام، روبرت هاو، والسيِّد عبد الرحمن في ٢٢ أغسطس ١٩٥٣م، وأجاب السير هاو عن سؤال طرحه عليه السيِّد عبد الرحمن حول الملكية بقوله: «إن الملكية قد تكون مناسبةً في بلد متجانس، أما السودان المنقسم، للأسف بين

(٧٣) مزيد من التفصيل انظر: خطاب من رئيس الوزراء المصري إلى الحاكم العام. يوجد أصل هذه الخطاب بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O.٣٧١/ ١٠٢٧١٣)، وتوجد صورة منها ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ١٤٥-١٤٧.

طائفتين، فإنها لن تكن خياراً حكيماً. وإن السيِّد عبد الرحمن يجب أن يكون حذراً للغاية، ويتفادى أي تصرف يُمكِّن الحزب الوطني الاتحادي من إخافة المعتدلين وجذبهم إلية ملوحاً بفزاعة المهدية»[٧٤]. ويؤكد ذلك زعم السيِّد علي الميرغني لمستر لوس: «إن كل السودانيين يريدون الاستقلال، وإنهم عندما يتحدثون عن الوحدة يقصدون ترتيبات ما مع مصر، ولا يقصدون سوداناً تحكمه مصر... وإنّ تخلي أسرة المهدي عن تطلعاتها الملكية سيؤثر - إذا أعلن - على أتباعه (أي الختمية)، ويجعلهم يؤيدون الجانب الداعي للاستقلال»[٧٥]. ويبدو أن حزب الأمة قد فطن لهذه القضية، وأعلن تأييده للنظام الجمهوري الديمقراطي كنظام أنسب لحكم السودان بعد الاستقلال في مؤتمره العام الذي عُقد في الفترة بين ٢٢ و٢٤ أغسطس ١٩٥٣م، إلا أن الاتحاديين روَّجوا لهذا الإعلان بأنه كلمة حق أريد بها باطل. وتقودنا هذه المناورات السياسية إلى القول بأن الاتحاديَن قد روَّجوا لخصومة الختمية والأنصار، لضمان استمرار تأييد السيِّد علي الميرغني لحزبهم، ولا شك أن ذلك التأييد قد أسهم في تأمين كسبهم الانتخابي في معاقل ثقل الختمية، كما هو الحال في مديرية كسلا والشمالية، وبعض الحواضر التجارية في النيل الأزرق وكردفان.

## رابعاً: التوزيع الجغرافي للمرشحين

أوضحت نتائج الانتخابات أن الحزب الوطني الاتحادي كان أكثر الأحزاب السياسية انتشاراً على الصعيد الجغرافي، بدليل أن مرشحيه فازوا في كل دوائر الخرطوم، والشمالية، وكسلا باستثناء دائرة جنوب القضارف، وكان لديهم حضور نسبي في المديريات الجنوبية، والنيل الأزرق، وكردفان. أما حزب الأمة فقد كان تمثيله محصوراً في دارفور، وكردفان، والنيل الأزرق، ودائرة واحدة في كسلا. ولم يكن لحزب الجنوب

(٧٤) «حوار مع السيِّد عبد الرحمن»، الخرطوم: مكتب الحاكم العام، ٢٢ أغسطس ١٩٥٣م. توجد النسخة الأصلية لهذا الحوار بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O.٣٧١/ ١٠٢٧١١)، وتوجد صورة منها ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ١٣٥-١٣٨.

(٧٥) «السودان: طموحات السيِّد الملكية»، من روجر ألن إلى ر. بوليز، ٢٣ يوليو ١٩٥٣م. توجد النسخة الأصلية بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O.٣٧١/ ١٠٢٧٧٣)، وتوجد صورة منها ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٧، ١١٣-١١٥، ١٣٥-١٣٨.

أي تمثيل في المديريات الشمالية، وقد انحصر نفوذه فقط في الدوائر الجنوبية، بسبب تركيبته الأثنية وبرنامجه الانتخابي المرتبط بقضايا الجنوب دون غيرها. أما الجبهة المعادية للاستعمار فقد خاضت الانتخابات في ثماني دوائر جغرافية، إلا أن مرشحيها لم يفلحوا في كسب الرهان الانتخابي، حتى دائرة عطبرة كانت من نصيب الوطني الاتحادي، وجاء مقعدهم اليتيم من دائرة الخريجين التي مثلهم فيها الأستاذ حسن الطاهر زروق. أما الحزب الوطني فقد خاض الانتخابات في ثلاث دوائر جغرافية بمديرية النيل الأزرق، إلا أنه لم يوفق في أية واحدة منها.

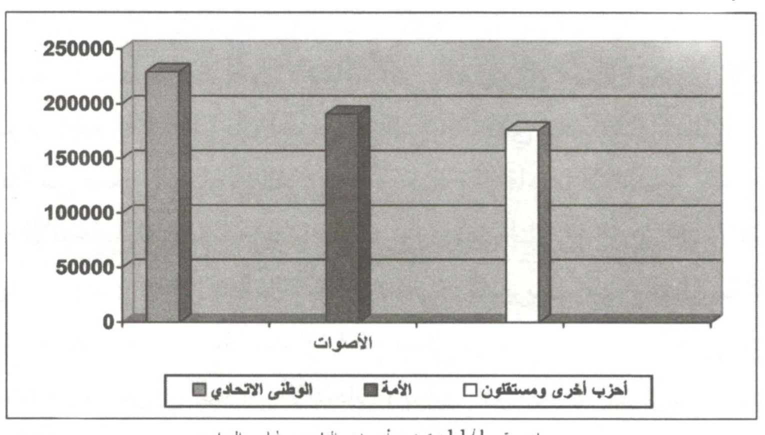
## خامساً: الأغلبية البسيطة

تُعدُّ انتخابات ١٩٥٣م أول انتخاباتٍ في تاريخ السودان الحديث يحصل فيها أحد الأحزاب المتنافسة على أغلبية بسيطة، تمكِّنه من السيطرة على البرلمان، واتخاذ القرارات البرلمانية المهمة، وتعينه على تكوين حكومة برلمانية بمفرده دون الائتلاف مع الأحزاب الأخرى. وكانت تُقدر أغلبية الحزب الوطني الاتحادي في مجلس النواب بـ ٥٢٪، وفي مجلس الشيوح بـ ٦٤٪. إلا أن هذا لا يعنى أن الحزب الوطني الاتحادي كان حزباً متجانساً مع نفسه، ومتماسكاً في صياغة قراراته السياسية والبرلمانية، لأنه كان يعاني من بوادر انقسام وتشرذم في صفوفه السياسية المثقلة بتناقضات الختمية والاتحاديين، وقد انعكس هذا التناقض سلباً على أداء أول حكومة برلمانية. وسنتطرق إلى ذلك الواقع المتشرذم وتداعياته السياسية في الفصل الثاني من هذا الكتاب، إلا أننا في هذه الفقرة نقر بأن فوز الوطني الاتحادي كان يستند إلى قاعدة جماهيرية عريضة مقارنة مع حزب الأمة المنافس له، وذلك بخلاف ما ذهب إليه الأستاذ محمد محمد أحمد كرار «إن الأصوات التي تحصل عليها مرشحو حزب الأمة كانت تزيد على أصوات الحزب الوطني الاتحادي بعدد ٤٧ صوتاً، بينما كانت أغلبية المقاعد لصالح الحزب الوطني الاتحادي»[٧٦]. ولا ندري من أين أتى الأستاذ كرار بهذه المقاربة المغلوطة التي تناقض

(٧٦) محمد أحمد كرار، انتخابات وبرلمانات السودان، ٦٠. ربما استقى كرار معلوماته من خطاب رئيس حزب الأمة الإمام الصديق إلى وزير خارجية بريطانيا، يقول في إحدي فقراته: «يجب علينا أن نذكر هنا أن مؤيدي الاستقلال يشكلون الأغلبية في هذا البلد؛ ومصداق ذلك، الأرقام الرسمية للجنة الانتخابات، حيث صوَّت ٢٧٥ ألفاً لصالح مرشحي الاستقلال، بينما لم يصوِّت لصالح مرشحي الوحدة سوى ٢٣٠ ألفاً». ولا تتطابق هذه المعلومة أيضاً مع ما جاء في تقرير لجنة الانتخابات. توجد =

الواقع الإحصائي للانتخابات، علماً بأن تقرير لجنة الانتخابات المختلطة لعام ١٩٥٣م يؤكد أن الحزب الوطني الاتحادي قد حصل على أغلبية الأصوات مقارنةً بغريمه حزب الأمة[٧٧]، ويوضح ذلك الرسم البياني أدناه. لكن الملاحظة الجديرة بالإشارة هنا أن توزيع الدوائر الجغرافية لمجلس النواب لم يكن متناسقاً مع عدد المرشحين والناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، بدليل أن حزب الأمة حصل على ٢١ مقعداً في مجلس النواب من جملة مقاعده البالغ عددها ٩٧ مقعداً، وأن الحزب الوطني الاتحادي حصل على ٤٣ مقعداً[٧٨]. فإذا وُزعت هذه المقاعد حسَب النسبة الصوتية، فكان من المفترض أن يحصل الأمة على ٣٠ مقعداً، والوطني الاتحادي على ٣٩ مقعداً، وتوزع بقية المقاعد بين الأحزاب الأخرى حسب نسبها الصوتية. ويبدو أن لجنة الانتخابات المختلطة قد فطنت لهذه المشكلة المرتبطة بالتباين الشاسع في حجم الدوائر الانتخابية، وأوصت في تقريرها الختامي بضرورة إعادة توزيعها تناغماً مع الكثافة السكانية، والنمو الاقتصادي، ودرجة الوعي التعليمي المكتسب.

## رسم بياني رقم ١/ ١١: توزيع أصوات الناخبين لمجلس النواب




رسم بياني رقم 11/1: توزيع أصوات الناخبين لمجلس النواب

= النسخة الأصلية لخطاب السيِّد الصديق بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرقم (F.O.٣٧١/ ١٠٨٣٥٣)، وتوجد صورة منه ونصه المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٩، ١٠٥-١٠٦، ١١١-١١٣.

(٧٧) «تحليل الانتخابات العامة في السودان»، الخرطوم، ٣١ ديسمبر ١٩٥٣م، الفقرة ١٩. توجد النسخة الأصلية بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرمز (F.O.٣٧١/ ١٠٢٧٧٣)، وتوجد صورة منها ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٨، ٤٦-٦٢، ٥٨-٦٧.

(٧٨) تبيِّن الأرقام المشار إليها في المتن عدد المقاعد التي حصل عليها حزبا الأمة والوطني الاتحادي في الدوائر الجغرافية فقط، =

## سادساً: الفوز بالتزكية

كان الفوز بالتزكية في عشر دوائر جغرافية مباشرة وغير مباشرة من السمات المميزة لانتخابات عام ١٩٥٣م، ونلحظ أن كل الدوائر الجغرافية المباشرة كانت توجد في معاقل ثقل قبلي لقبائل دار حامد والكبابيش في مديرية كردفان، والرزيقات في مديرية دارفور، والشاهد في ذلك فوز مشاور جمعة سهل مرشح الحزب الوطني الاتحادي في الدائرة ٧٣ دار حامد غرب، وفضل الله علي التوم مرشح الحزب الوطني الاتحادي في الدائرة ٧٤ دار الكبابيش، وعبد الحميد موسى مادبو مرشح الحزب الجمهوري الاشتراكي في الدائرة ٥٤ نيالا بقارة. أما الدوائر السبع الباقية فكانت دوائر غير مباشرة، ست منها في المديريات الجنوبية، وواحدة في دارفور. فلا عجب أن تصنيف هذه الدوائر ضمن أربع وعشرين دائرة غير المباشرة قد مكّن رجال الإدارة الأهلية والإداريين البريطانيين من أن يوجهوا مسار الانتخابات فيها نحو الفوز بالتزكية، وذلك خدمة لنفوذهم القبلي ومصالحهم السياسية في المنطقة.

## سابعاً: سوء التخطيط وعدم الانضباط الحزبي

كان سوء التخطيط من أهم الأسباب التي أفضت إلى خسارة حزب الأمة في بعض الدوائر الجغرافية، علماً بأن الحزب الوطني الاتحادي كان أفضل تنظيماً، ولديه شبكة نشطة من صغار التجار في القرى والأرياف، وقد قام هؤلاء التجار بدور مهم في الدعاية الانتخابية لصالح الحزب الاتحادي، وجلب الناخبين إلى مراكز الاقتراع. وظهر جهدهم جلياً في دوائر جبال النوبة، وزالنجي، والمديريات الجنوبية. السمة الثانية المرتبطة بسوء التخطيط في انتخابات ١٩٥٣م تتمثل في عدم الانضباط الحزبي المتمثل في كثرة عدد المرشحين في الدوائر الانتخابية، بدليل أن عددهم بلغ ثمانية مرشحين في الدائرة (٢) الكاملين، وواحد وعشرين مرشحاً في ثلاث دوائر جغرافية من دوائر

---

= علماً بأن حزب الأمة قد حصل على مقعد واحد في دائرة الخريجين والاتحادي على ثلاثة مقاعد. أما الثلاثة وأربعون مقعداً الخاصة بالاتحاديين فهي عبارة عن الرقم المدون في وثائق لجنة الانتخابات حسب بيانات المرشحين، لكن هناك أربعة مرشحين أعلنوا انضمامهم للحزب الوطنى الاتحادي قبيل إعلان نتائج الانتخابات، وعليه أجمل التقرير النهائي مقاعد الوطنى الاتحادي في مجلس النواب بواحد وخمسين مقعداً.

مديرية الخرطوم التسع. زد على ذلك أن النفوذ الطائفي والقبلي كانا أكثر فاعليةض من التنظيمات الحزبية ذات الأجهزة النخبوية، حيث بلغت نسبة التصويت مناسيب أعلى في الأقاليم من العاصمة الخرطوم التي تراوحت نسبة التصويت فيها بين ٣٦٪ و٥٠٪، وذلك مقارنة بالسقف الاقتراعي، حيث بلغ ٧٧٪ في الاستوائية، و٧٦٪ في النيل الأزرق، و٧٣٪ في الشمالية، و٦٩٪ في كردفان، و٦٣٪ في كسلا، و٦٢٪ في دارفور. إذاً الزعم بأن تصاعد مناسيب الاقتراع كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمستوى الوعي الجماهيري في السودان زعم غير سليم، وتتحداه النسب المشار إليها أعلاه، بيد أن هذه النسب لا تمنعنا من القول بأن مستوي الوعي الجماهيري مهم في انجاح العملية الانتخابية من ناحية اختيار مرشحين أكفاء دون الإذعان فقط إلى إشارة الطائفة أو القبيلة، ومن ناحية تثمِّين عطاء النواب داخل المؤسسات البرلمانية، بمعنى أن يكون النواب مدركين لطبيعة دورهم التشريعي الذي يزاوج بين العمل المحلي المرتبط بتطوير دوائرهم الانتخابية، والعمل القومي القائم على دفع عجلة النماء والتقدم على المستوى القُطري بصفة عامة. فلا شك أن فهم بعض النواب القاصر عن إدراك تلك الازدواجية وماهيتها الوظيفية قد أبطأ بعطاء البرلمان السوداني الأول، وساهم في تعقيد كثير من المشكلات السياسية التي ورثها السودان من المستعمر.

## خاتمة

تجلَّت حصيلة العملية الانتخابية في افتتاح الحاكم العام للجلسة الأولى للبرلمان السوداني، وذلك في الفاتح من يناير ١٩٥٤م، وكانت أعمال تلك الجلسة تنحصر في انتخاب رئيسين لكلا المجلسين (النواب والشيوخ). فطرح حزب الأمة فكرة انتخاب شخصية قومية محايدة لرئاسة أي من المجلسين، إلا أن اقتراحه لم يحظ بقبول الأغلبية الاتحادية، وبموجب ذلك تمَّ ترشيح المحامي إبراهيم المفتي (الوطني الاتحادي) والأستاذ عبد الفتاح محمد المغربي (الأمة) لرئاسة مجلس النواب، فحصل المفتي على ٥٤ صوتاً والمغربي على ٣٤ صوتاً، إلا أن الحاكم العام رفض تعيين المفتي بحجة أنه شخصية حزبية متعصبة، وبناءً على ذلك أجمعت الأحزاب السياسية داخل البرلمان على انتخاب مولانا بابكر عوض الله، الذي قَبِل الحاكم العام ترشيحه، وعينه أول رئيس

لمجلس النواب السوداني. أما رئاسة مجلس الشيوخ فقد حظي بها أحمد محمد يسن بعد فوزه على منافسه من حزب الأمة بعشرين صوتاً. وفي السادس من يناير تمَّ ترشيح إسماعيل الأزهري (الوطني الاتحادي) ومحمد أحمد محجوب (الأمة) لرئاسة مجلس الوزراء، فحصل الأزهري على ٥٦ صوتاً، ومحجوب على ٣٧ صوتاً، وبذلك أصبح الأزهري أول رئيس وزراء للسودان، بينما صار محجوب زعيماً للمعارضة. وفي التاسع من يناير ١٩٥٤م أعلن الأزهري تشكيل وزارته الاتحادية من أحد عشر وزيراً، ثلاثة منهم جنوبيين دون حقائب وزارية، وثلاثة آخرين جمعوا أكثر من حقيبة وزارية. وقد جاء تشكيل هذه الوزارة الاتحادية بناءً على المادة (١٤) من قانون الحكم الذاتي، التي تقضي بتفويض رئيس الوزراء المنتخب برلمانياً أن ينصح الحاكم العام بتعيين عدد من الوزراء لا يقل عن عشرة ولا يزيد عن خمسة عشر وزيراً، شريطة أن يكون من بينهم على الأقل وزيران من أعضاء البرلمان يمثلان الدوائر الجنوبية، ويكونان مسؤولين كأفراد لدي رئيس الوزراء عن أعمال وزارتيهما. وبعد أداء الحكومة القسم في التاسع من يناير ١٩٥٤م أعلن الحاكم العام بداية الفترة الانتقالية، التي تبلورت مهامها الرئيسة في سودنة الوظائف القيادية، وإجازة دستور السودان الدائم، وتقرير المصير. وفي فبراير ١٩٥٤م شُكلت لجنة السَودنة حسب نص اتفاقية الحكم الذاتي، وأكملت اللجنة أعمالها في أغسطس ١٩٥٥م، بسُودنة جميع وظائف الإدارة، والبوليس، وقوة دفاع السودان، وغيرها من الوظائف الحساسة التي ربما تؤثر على توفير الجو المحايد لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة. وفي الوقت نفسه أجاز البرلمان قانون الحكم الذاتي بعد إجراء بعض التعديلات الطفيفة ليكون «دستوراً سودانياً مؤقتاً يرعاه الشعب السوداني، ويطيعه إلى أن تصدر في الحين المرتقب أحكام أخرى»[٧٩]. وحُسمت مسألة تقرير المصير بإجماع البرلماني السوداني الصادر في ١٩ ديسمبر ١٩٥٥م، والذي يقرأ: «نحن أعضاء مجلس النواب في البرلمان نعلن باسم الشعب السوداني أن السودان قد أصبح دولة مستقلة كاملة السيادة، ونرجو من معاليكم [أي الحاكم العام] أن تطلبوا من دولتي الحكم الثنائي الاعتراف بهذا الإعلان فوراً»[٨٠]. وقد أجاز مجلس الشيوخ هذا الإعلان وشدد

(٧٩) ديباجة دستور السودان المؤقت لعام ١٩٥٦م.

(٨٠) تقدم بهذا الاقتراح السيِّد عبد الرحمن محمد إبراهيم دبكة، نائب حزب الأمة في الدائرة ٥٣ البقارة غرب، وثناه السيِّد =

على ضرورة العمل به. وفي ضوء هذا الإعلان أعلنت الحكومتان المصرية والبريطانية في أول يناير ١٩٥٦م اعترافهما باستقلال السودان، وأملهما أن تَرعى الحكومة السودانية الاتفاقات والمعاهدات والمواثيق التي عقدتها دولتا الحكم الثنائي نيابة عن السودان، وتطبقها حسب مقتضى النصوص المتفق عليها. وانسحاباً على ذلك الاعتراف أُنزل العلمان البريطاني والمصري من واجهة سراي الحاكم العام (القصر الجمهوري حالياً)، ورفع علم السودان ذو الألوان الثلاثة: الأزرق والأصفر والأخضر على واجهة القصر الجمهوري إيذاناً بإعلان ميلاد جمهورية السودان الحرة المستقلة.

وفي نهاية هذه الخاتمة لا نود أن نتطرق إلى تحليل الظروف السياسية وإشكالات الحراك السياسي التي أعقبت إعلان نتائج انتخابات ١٩٥٣م، وتكوين أول حكومة برلمانية، بل نكتفي بعرض المشهد الانتخابي الذي مهد الطريق لإعلان الاستقلال، وانتقال السلطة والسيادة بطريقة حضارية من دولتي الحكم الثنائي، علماً بأن قضية إفرازات الانتخابات وإسقاطاتها الحزبية على الساحة السياسية السودانية ستشكل الخلفية السياسية للفصل الثاني الذي يوثق لانتخابات عام ١٩٥٨م.

= مشاور جمعة سهل نائب الحزب الوطنى الاتحادي في الدائرة ٧٣ دار حامد غرب، وثـمّنه زعيم المعارضة وزعيم المجلس، وأخيراً أُجيز الاقتراح بالإجماع.

# الفصل الثاني

## الانتخابات البرلمانية الثانية
## لعام ١٩٥٨م

## تمهيد

عرضنا في الفصل الأول نتائج الانتخابات البرلمانية الأولى لعام ١٩٥٣م في السودان، وآثارها التي تمخضت عن تحديد معالم البناء الدستوري لجمهورية السودان، الذي تكوَّن من هيئة تشريعية قائمة على مجلسي الشيوخ والنواب ومجلس السيادة، وجهاز تنفيذي يتسنَّمه مجلس وزراء من الحزب الوطني الاتحادي صاحب الأغلبية البرلمانية، وجهاز قضائي تـمَّت سودنته، وحُددت اختصاصاته الوظيفية في تحقيق العدالة، وحفظ الرقابة القانونية على المؤسسات التشريعية والتنفيذية. وأوضحنا كيف أضحى دستور ١٩٥٦م المؤقت مرجعاً قانونياً لتوجيه مسار الأجهزة التشريعية والتنفيذية والقضائية في الدولة، وفض النـزاعات الوظيفية التي تنشأ بينها من حين إلى آخر. نحاول في هذا الفصل الثاني أن نناقش الإفرازات السياسية التي حدثت عقب تكوين الوزارة البرلمانية الأولى للحكومة الانتقالية، وكيف أثرت تلك الإفرازات في واقع التجربة الديمقراطية الوليدة، ثم ننتقل بعد ذلك إلى توصيف الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات البرلمانية الثانية لعام ١٩٥٨م، والأحزاب التي اشتركت في حملتها الانتخابية، وأدبيات تلك الحملة الانتخابية ونكاتها السياسية، وأخيراً نعرض نتائج الانتخابات، ونحللها وفق مفردات المنهج الذي اتبعناه في الفصل الأول.

## الوضع السياسي والحكومات البرلمانية

بعد تشكيل أول حكومة برلمانية من الحزب الوطني الاتحادي في يناير ١٩٥٤م، ومعارضة استقلالية بقيادة حزب الأمة، فتح السودان صفحة جديدة في تاريخه السياسي الحديث، حيث تواضع الجميع، حكومة ومعارضة، على أهمية المرحلة القادمة، وما تتطلب من جهود مكثفة للنهوض بالبلاد، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المتوازنة، والحفاظ على التجربة الديمقراطية الوليدة، وتمكين مبادئها القائمة على حرية الاختيار السياسي، وتداول السلطة، وحرية التعبير، وحرية الصحافة، وسيادة القانون، والمساواة في الحقوق والواجبات، وعدم الميز بين أبناء الشعب الواحد. إلا أن تلك الطموحات المشروعة قد اصطدمت بواقع الحياة السياسية المكتظ بالمتناقضات التي أفرزتها التحالفات المرحلية المزدوجة بين رموز المؤسسات التقليدية، والنخب السياسية الصاعدة، التي كانت لا تملك سنداً شعبياً في معاقل الثقل الجماهيري في الأرياف والبوادي والحواضر النائية. وقد ظل ذلك الازدواج محل مد وجزر بين الأحزاب السياسية وقياداتها الدينية، وكان ثقل ذلك المد والجزر يقع على كاهل حكومة الوطني الاتحادي، التي أضحت بذلك تواجه تحدي سياسي مُركَّب، أقعدها عن أداء الدور المناط بها، وأسهم في تصدع وحدتها السياسية وبنائها الحزبي. ويقود أحد أطراف هذا التحدي المُركَّب الاستقلاليون الذين كانوا لا يرغبون في أي نوع من الوحدة أو الاتحاد مع مصر، ويعدُّونه منقصة في حق الشعب السوداني الذي عاني من عنت التُركيَّة السابقة واللاحقة؛ ويتزعم الطرف الثاني رجال الطريقة الختمية، الذين لم يرحهم صعود نجم رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري وبطانته الاتحادية النـازعة نحو الاستقلال التام، والمتأثرة بقيم العلمانية الرافضة لهيمنة المؤسسة الدينية؛ أما الطرف الثالث فكان ينطلق من محصلة التزامات أدبية فرضتها ظروف الحملة الانتخابية مع مصر، ويحتج بضرورة تنفيذ شعار «وحدة وادي النيل»، والمواثيق الوحدوية التي مهرها القادة الاتحاديون مع حكومة ثورة يوليو ١٩٥٢م.

واندلعت الشرارة الأولى لهذا التحدي المُركَّب عندما احتجت جماهير حزب الأمة والأنصار على زيارة اللواء محمد نجيب، وعدد من الضيوف الأجانب إلى الخرطوم لحضور حفل افتتاح البرلمان السوداني في أول مارس ١٩٥٤م، وذلك بدافع مرارة الهزيمة التي مُني بها حزب الأمة، والشكوك التي ساورت زعامته السياسية - الدينية حول نوايا مصر، وتوجهات الحزب الوطني الاتحادي الوحدوية. وفي تلك المظاهرة الاحتجاجية قُتل عدد من المواطنين الأبرياء، جرَّاء ذلك الصدام الذي وقع بين المتظاهرين وقوات البوليس. ومن ثم أُلقي القبض على السيِّد عبد الله خليل، السكرتير العام لحزب الأمة، وأمين التوم، مساعد السكرتير العام، وعبد الله عبد الرحمن نقد الله، سكرتير عام رابطة

شباب الأنصار بتهمة التحريض. وبناءً على حيثيات ذلك الاتهام تـمَّت إدانة الأمير نقد الله وآخرين بالسجن وبراءة السكرتير العام ونائبه[١]. وقد اختلفت الروايات الحزبية حول الأسباب الكامنة وراء تلك المظاهرة الدامية وتداعياتها، فرجال حزب الأمة يعدُّونها رسالة سياسية صاخبة للحكومة المصرية، والرأي العام، والضيوف الأجانب ليسمعوهم من خلالها «صوت السودان الحر المستقل»، ويؤكدوا لهم أن الشعب السوداني لا يريد الوحدة مع مصر[٢]، ويفسرها الاتحاديون بأنها كانت محاولة يائسة من حزب الأمة وأعوانهم من الإداريين البريطانيين، لخلق نوع من الفوضى، التي قد تفضي إلى «انهيار دستوري»، وبموجب ذلك يحق للحاكم العام البريطاني أن يحل البرلمان ويقيل الوزارة، ويعود الحال إلى ما كان عليه قبل قيام البرلمان والحكومة الانتقالية[٣]. وفي كلا الحالين كانت المظاهرة في حد ذاتها تمثل ضلعاً من أضلاع التحدي المُركَّب الذي واجهته الحكومة الانتقالية من طرف، ومن طرف ثان صبت نتائجها في معين الاستقلال التام دون الوحدة مع مصر[٤].

وبعد تجاوز أزمة مارس وإسقاطاتها السياسية واجهت الحكومة الانتقالية تحدياً داخلياً آخر، عزى بعض الباحثين أسبابه إلى ثلاثة أحداث رئيسة شهدتها الساحة السياسية، وقد أفضت تلك الأحداث بدورها إلى تفاقم الأزمة بين الزعيم الأزهري والسيِّد علي الميرغني من طرف، ودعاة وحدة وادي النيل من طرف ثانٍ. وفي مقدمة تلك الأحداث ذلك الصراع الذي نشب بين الأزهري وبعض قيادات الختمية، وقاد

(١) لمزيد من التفصيل انظر: «من مكتب المفوض التجاري للمملكة المتحدة في الخرطوم إلى وزارة الخارجية: ملخص نصف شهري- تقرير رقم ٢٥، ١٤-٢٧ مارس ١٩٥٤م». توجد النسخة الأصلية لهذه الوثيقة التقرير بدار الوثائق البريطانية، لندن، تحت الرقم (F.O ١٠٨٣١٢ , ٣٧١)، وتوجد صورة منها ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٩، ٨٨-٩١، ٩٩-١٠٠؛ عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، ١٨٧-١٩٣.

(٢) عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، ١٨٧-١٩٣.

(٣) خضر حمد، مذكرات، ١٨٥-١٨٦؛ أحمد محمد يسن، مذكرات، ٢٥٧-٢٦٨.

(٤) لمزيد من التفصيل حول أحداث مارس انظر الوثائق البريطانية التالية: «تلخيص الأحداث»، مكتب الحاكم العام، الخرطوم، ٤ مارس ١٩٥٤م. توجد النسخة الأصلية لهذه الوثيقة بدار الوثائق البريطانية، تحت الرقم (F.O. ١٠٨٣٢٢ , ٣٧١)، وتوجد صورة منها ونصها المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٩، ٦٧-٦٩، ٧٢-٧٤. «تقرير قاضي شرطة مديرية الخرطوم عن أحداث أول مارس»، د.هـ. ولسون، قاضي الخرطوم. وتوجد صورة هذا التقرير ونصه المعرب في: محمود صالح، الوثائق البريطانية عن السودان، مج ٩، ٧٠-٧٥، ٧٥-٨١.

إلى تعديل وزاري مكّن العناصر الاتحادية الموالية للزعيم الأزهري من إحكام قبضتها، وقاد إلى إقالة ميرغني حمزة، وخلف الله خالد، وأحمد جلي، أعمدة الختمية في الوزارة الاتحادية، وأعقب ذلك أيضاً إقالة محمد نور الدين، نصير وحدة وادي النيل، لأنه بدأ يشكك في نوايا رئيس الوزراء وطاقمه الوزاري حيال مطلب الوحدة مع مصر. وتصاعدت نبرة الصراع بين الاتحاديين والختمية إلى أن وصلت الأمور إلى مفترق طرق لا عودة منه، وذلك عندما رفض الأزهري اقتراح السيِّد علي الميرغني بإجراء استفتاء حول قضية الاستقلال والسيادة، وبدأ الاتصال بقيادات الأمة داخل البرلمان لرفض أي اقتراح يطرحه نواب الختمية - الاتحاديين في مجلس النواب(٥).

وكرد فعل لذلك التوجه، أسس «فرسان الختمية الثلاثة» الذين خرجوا من الوزارة الاتحادية حزب الاستقلال الجمهوري في الثاني من يناير ١٩٥٥م، وقد حظي ذلك الحزب بمباركة السيد علي الميرغني. وتكونت في الوقت نفسه جبهة «المتناقضات» الاستقلالية من أحزاب الأمة، والجمهوري الاشتراكي، والاستقلال الجمهوري، والجبهة المعادية للاستعمار، وأعلنت تلك الجبهة تأييدها لشعار الاستقلال، الذي رفعه اتحاد طلاب كلية غردون التذكارية، منادياً بتحقيق الاستقلال التام للبلاد، وكفالة الحريات، والاحتراز من تأسيس أي أحلاف عسكرية، أو قبول معونات خارجية تؤثر على سيادة السودان، واستقلاله الحقيقي(٦).

وفي خضم تلك الأحداث المتسارعة عبَّر الجنوبيون عن فقدان ثقتهم في الشماليين، وذلك عندما رفضت حكومة الأزهري النظام الفدرالي كنظام حكم أمثل للجنوب، محتجةً بأن الدعوة للفدرالية ربما تكون دعوة مارقة تقود إلى «انشطار الوطن في ليلة ميلاده». فلا جدال إن ذلك الرفض الصريح قد أسهم في انهيار قنوات الاتصال بين الشمال والجنوب، وقاد إلى استقالة الوزيرين الجنوبيين من حكومة الأزهري، وبموجب ذلك تحول الجنوبيون الناشطون إلى جماعة ضغط سياسية، أضحت تُعرف

(٥) أحمد محمد يسن، مذكرات، ٢٩٢-٢٩٣؛ عثمان حسن أحمد، إبراهيم أحمد، ١٩٠٠-١٩٩٨م: حياة إنسان بين الأصالة والتحديث، الخرطوم: دار مصحف إفريقيا، ٢٠٠٣م، ١٠١؛ محسن محمد، مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤م، ٢٢٦.

(٦) محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان، بيروت: المكتبة الثقافية، ١٩٩٦، ٤٩٧-٥٠٠.

فيما بعد بالكتلة الجنوبية، التي كانت تسعى إلى تحقيق مطالب الجنوبيين المتمثلة في رفع أنصبتهم في الوظائف الإدارية، وطرح الفيدرالية بديلاً أمثل لتنظيم علاقتهم السياسية مع الشمال. وتصاعدت حدة الصراع بين الطرفين، وانفجرت في تمرد السرية نمرة (٢) من الفرقة الجنوبية - توريت في الثامن عشر من أغسطس ١٩٥٥م، وقاد ذلك التمرد إلى قتل العسكريين الشماليين في السرية، ومعظم «الجلابة» العُزَّل في المدينة، وتكرر ذلك المشهد بدرجات متفاوتة في جوبا، وكبويتا، وياي، ويامبيو، ومريدي، وكانت حصيلته قتل ٣٣٦ شمالياً و٧٥ جنوبياً، وفوق هذا وذاك حدث إرتباك في منظومة الحياة السياسية في الخرطوم، وانفراط عقد النظام العام في المديريات الجنوبية وسادت الفوضى[٧].

لا شك أن تلك التراكمات السياسية قد عقَّدت مهمة حكومة الأزهري في الخرطوم، ودفعت المعارضين لها إلى البحث عن شتى السبل والوسائل الرامية إلى محاصرتها وإسقاطها، وجاءت الفرصة السانحة عندما عُرضت الميزانية للقراءة الثانية في جلسة البرلمان المنعقدة في العاشر من فبراير ١٩٥٥م، وبعد مداولات ساخنة بين الحكومة والمعارضة رفض مجلس النواب إجازة مشروع الميزانية بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل ٤٥ صوتاً للحكومة، وبذلك حُجبت الثقة من وزارة الأزهري مما ترتب عليه استقالتها. ويبدو أن المعارضين لم يقدروا مزاج الرأي العام، الذي انفجر في شكل مظاهرات صاخبة ومؤيدة لقيادة الأزهري وجراحة في أهلية المعارضين[٨]. وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة في الخامس عشر من نوفمبر ١٩٥٥م طلب رئيس المجلس اختيار رئيس للوزارة الجديدة، فكان هناك مرشحان هما: إسماعيل الأزهري رئيس الوزراء المستقيل، وميرغني حمزة مرشح الأحزاب المعارضة، وبعد أجراء التصويت فاز

(٧) تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب أغسطس ١٩٥٥م، القاهرة: مركز الدراسات السودانية، د.ت. ٧١.

(٨) أحمد محمد يسن، مذكرات، ٢٩٤؛ تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة، (ترجمة الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين)، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م، ٢٠٥. الطريف في الأمر أن الذين رجحوا كفة المعارضة كانوا أربعة من وكلاء الوزارات البرلمانيين من الحزب الوطني الاتحادي، وهم السادة محمد جبارة العوض، وحسن محمد زكي، وعبد النبي عبد القادر، ويوسف عبد الحميد، بالإضافة إلى اثنين من نواب الشرق الاتحاديين، وهما أبو فاطمة باكاش ومحمد محمود. لمزيد من التفصيل انظر: أحمد محمد يسن، مذكرات، ٢٩٤.

الأزهري بأغلبية ٤٩ صوتاً مقابل ٤٥ صوتاً نالها منافسه ميرغني حمزة. وعلّق الدكتور إبراهيم حاج موسى على هذه السابقة السياسية الفريدة، بقوله: «ومن الغريب حقاً أن يمنح مجلس النواب ثقته للرجل الذي سبق أن سحبها منه قبل يومين فقط. لا شك في أن ذلك يرجع إلى الصراع الحزبي الذي استحكم في تلك الفترة، وأن كل حزب كان يسعى بكل جهد وبشتى الطرق لكسب النواب إلى جانبه[٩]». وتجسدت تلك الطرق التي تحدث عنها إبراهيم حاج موسى في لقاء السيِّدين، الذي عُقد في الرابع من ديسمبر ١٩٥٥م، وبموجبه أصدر الطرفان بياناً مشتركاً، أكدا فيه على «أنهما مصممان على العمل لخير السودان، وسعادته، وحريته، والسيادة الكاملة»، ونا ديا بتأليف حكومة قومية من جميع الأحزاب، عِوضاً عن تلك الحكومة الاتحادية، وذلك لإنقاذ البلاد من خطر متوقع[١٠]. ويرى محمد أحمد محجوب أن ذلك اللقاء الثنائي كان «أعظم كارثة مُنيَ بها تاريخ السياسة السودانية»، ومن خلاله «سعى عدوان لدودان مدى الحياة، بدافع الجشع والتهافت على السلطة والغرور والمصلحة الشخصية، إلى السيطرة على الميدان السياسي[١١]». وكأن محجوب بهذا الاتهام يبرئ ساحة النخبة السودانية التي كانت وراء لقاء السيدين لتصفية خصومتها السياسية، وتحقيق كسبها الشخصي في بورصة العمل السياسي. ويؤكد هذا الزعم قول الدرديري محمد عثمان: قد «وفقني الله إلى الجمع بينهما [أي السيدين] في ذلك اللقاء التاريخي العظيم، الذي غيَّر إلى حد كبير من مجرى الحوادث في السودان، ووجهها وجهة لم تكن في حسبان أكثر المراقبين دقة، حتى قال بعض الساسة الإنجليز الذين كانوا بالسودان، لقد تحققت أحدى المعجزات بالسودان بالتقاء السيدين[١٢]». وواضح من هذه النصوص المتقابلة أن قضية لقاء السيدين

---

(٩) إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية في السودان، ٣٨٩.

(١٠) يوجد النص الكامل لهذا البيان المشترك في: السودان الجديد، عدد ٤ ديسمبر ١٩٥٥م؛ الدرديري محمد عثمان، مذكراتي، ٩١-٩٢؛ خضر حمد، مذكرات، ٢٣١-٢٣٢؛ أحمد محمد يسن، مذكرات، ٢٩٨؛ محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان، ٤٩٩-٥٠٠. ويفخر الدرديري محمد عثمان بأنه كان مهندس ذلك اللقاء، إذ يقول: «إن عملي في التقاء السيدين الجليلين من أعظم ما افخر به في حياتي». انظر: مذاكرتي، ٩١.

(١١) محمد أحمد محجوب، الديمقراطية في الميزان، ١٧٨. وبعد تلك العبارة الجارحة في أهلية السيدين السياسية يستدرك محجوب ويقول بلغة اعتذارية: «كنت أكن احتراماً عظيماً للاثنين كزعيمين دينيين، غير أنه كان متوجباً عليهما البقاء خارج السياسة بعد جهودهما الجبارة ومساهمتهما في النضال من أجل التحرير. والحقيقة إن عبد الرحمن المهدي كان أعظم الاثنين. فحركة الجبهة الاستقلالية كانت تعيش من ثروته الخاصة التي جمعها من دخله من زراعة القطن في السودان».

(١٢) الدرديري محمد عثمان، مذكراتي، ٩٠.

وتداعياتها تحتاج إلى نقاش أوسع دون تحميل وزرها لطرف دون الطرف الآخر، إلا أن طبيعة هذا الفصل لا تسمح لنا بالتفصيل أكثر من ذلك.

وعشية وضع اللمسات الأخيرة للحكومة القومية المزمع تكوينها، فاجأ الأزهري الأحزاب السياسية برغبته في إعلان الاستقلال من داخل البرلمان، حين قال: «إن مهمة حكومتي محددة في إتمام السودنة وقد تمت، وإتمام الجلاء وقد تم، ثم جمع كلمة السودانيين حول الاستقلال التام وتم هذا أيضاً، ولم يبق إلا إعلانه من داخل المجلس يوم الاثنين القادم إن شاء الله، وأرجو ألا يفوت حضرات نواب هذا المجلس الموقر حكومة ومعارضة قطاف هذه الثمار الدانية، وأرجو أن يقدموا عليه، ويقروه بكل قوة وشجاعة[١٣]». وبتلك المناورة السياسية استطاع الأزهري أن يحافظ على بقاء حكومته الاتحادية إلى أن أُعلن الاستقلال من داخل البرلمان في التاسع عشر من ديسمبر ١٩٥٥م، وأصبح السودان دولةً مستقلةً في الأول من يناير ١٩٥٦م، وعضواً في هيئة الأمم المتحدة في ديسمبر من العام نفسه. وبعد ذلك الإنجاز التاريخي سقطت حكومة الأزهري الاتحادية، وأذعن زعيمها إلى ضغوط حزب الأمة والختمية، فكوَّن حكومة ائتلافية من حزب الأمة والوطني الاتحادي والاستقلال الجمهوري في الثاني من فبراير ١٩٥٦م، إلا أنها لم تصمد طويلاً أمام عواصف التقلبات الحزبية والمؤامرات الكائدة لزعامة الوطني الاتحادي. وبلغ الكيد ذروته عندما استقال ميرغني حمزة وخلف الله خلف خالد وأحمد جلي من حكومة الأزهري الائتلافية، وأعلنوا تأسيس حزب الشعب الديمقراطي من الختمية والاستقلاليين الجمهوريين والاتحاديين في مايو ١٩٥٦م، ثم سعوا إلى تكوين حكومة ائتلافية مع حزب الأمة في الرابع من يوليو ١٩٥٦م، تحت قيادة عبد الله خليل، السكرتير العام لحزب الأمة. وعلّق هولت على هذه الحكومة: «بأنها ائتلاف مصطنع، وذو طابع انتهازي، لأن طرفاه اتفقا فقط على خلع أزهري ومؤيديه من الوطني الاتحادي عن دست الحكم، دون أن يحققا أدنى اتفاق حول الأمور السياسية الهامة[١٤]». وسواء اتفقنا مع هولت أو اختلفنا معه، فإن طرح الثقة في الحكومة قد أجبر

(١٣) خضر حمد، مذكرات، ٣٣٨؛ محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان، ٥٠٢.

(١٤) انظر هولت، تاريخ السودان الحديث:

P.M. Holt, A Modern History of the Sudan: From the Funj Sultanate to the Present Day, London: Weidenfeld and Nicolson, 1961, 174.

الحزب الوطني الاتحادي على الانتقال من كراسي الحكومة إلى مقاعد المعارضة داخل البرلمان، وبموجب ذلك الانتقال المرير لجأ الحزب الوطني الاتحادي إلى تكوِّين جبهةٍ وطنيةٍ مع الحزب الشيوعي السوداني، واتحاد نقابات العمال، واتحاد المزارعين، واتحاد الطلاب، والحزب الفيدرالي الجنوبي، وكان شعار تلك الجبهة: إلغاء القوانين المقيدة للحريات، ورفض المعونة الأمريكية، وتطبيع العلاقات مع مصر، وصياغة دستوري قومي ديمقراطي[١٥].

هكذا كان واقع الحال الديمقراطي في السودان عشية الإعداد للانتخابات البرلمانية الثانية لعام ١٩٥٨م، حيث فقد الحزب الوطني الاتحادي أغلبيته البسيطة في البرلمان، وانتقلت قيادته من كراسي الحكومة إلى مقاعد المعارضة ضد حكومة «السيدين الائتلافية»، ثم رفعت شعار «لا قداسة مع السياسة»، وآثرت العمل الحزبي والسياسي مع التنظيمات النقابية، والحزب الشيوعي السوداني، الذي كان رافضاً لهيمنة المؤسسات الطائفية والقبلية في السودان. وفي ظل تلك المناورات السياسية أضحى موقف الساسة الجنوبيين أكثر تشدداً تجاه الفدرالية، ويتضح ذلك من مفردات الكلمة التي ألقاها الأب سترنينو لا هوري أمام البرلمان السوداني في يونيو ١٩٥٧م، قائلاً: «إن الجنوب لا ينوي الانفصال عن الشمال كهدف بحدِّ ذاته، بل يريد أن يعيش في ظل وحدة فدرالية بكامل إرادتها، ولكن الجنوب سينفصل عن الشمال حتماً بسبب الأعمال والتصرفات غير المسؤولة التي يقوم بها السياسيون الشماليون».

## الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات عام ١٩٥٨م

حدد الدستور المؤقت لسنة ١٩٥٦م الإطار العام للهيئة البرلمانية المكونة من مجلسي النواب والشيوخ، وأبقى عضوية مجلس الشيوخ على خمسين عضواً، ثلاثين منهم بالانتخاب الحر، وعشرين يعينهم مجلس السيادة، واكتفت المادة ٤٥ من الدستور المؤقت بأن يتكون مجلس النواب من أعضاء منتخبين فقط. وحددت المادة ٤٦ عضوية مجلس الشيوخ بأربعين عاماً كحد أدني في المديريات الشمالية، وثلاثين عاماً في المديريات

(١٥) تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ٢٠٥.

الجنوبية. وبيَّن الدستور أيضاً الشروط المرتبطة بسلامة العقل، والإلمام بالقراءة والكتابة، والخلو من الموانع الجنائية والمدنية، باعتبارها شروط أهلية لعضوية البرلمان. أما توزيع الدوائر الانتخابية، وتحديد عدد أعضاء مجلس النواب، وكيفية الإشراف على الانتخابات، فقد سكت عنها الدستور المؤقت، وترك تفاصيلها لقانون الانتخابات الصادر في يونيو ١٩٥٧م، والقواعد الإجرائية التي أصدرتها لجنة الانتخابات التي شُكلت في يوليو ١٩٥٧م، برئاسة حسن علي عبد الله، سكرتير لجنة الانتخابات البرلمانية الأولى، وعضوية القاضي محمد يوسف مضوي، وإندريا قوري، وسكرتارية عبد الماجد عوض الكريم(١٦).

## أولاً: الدوائر الانتخابية

بناءً على توصية لجنة الانتخابات المختلطة لعام ١٩٥٣م حدد قانون الانتخابات لعام ١٩٥٧م معياراً كمياً لتقسيم الدوائر الجغرافية لمجلس النواب، حيث حدد متوسط سكان الدائرة الجغرافية الانتخابية بستين ألف نسمة، أي أن يتراوح حدها الأدنى وسقفها الأعلى بين خمسين وسبعين ألف نسمة، وبذلك يكون عدد نواب المجلس مماثلاً لعدد الدوائر الجغرافية. وفي ضوء الإحصاء السكاني الذي أُجرى عام ١٩٥٦م، بلغ عدد سكان السودان ١٠٢٧٥٦٥٥ نسمة، وبموجب ذلك تم تقسيم القطر إلى ١٧٣ دائرة جغرافية، وأُلغيت دائرة الخريجين ذات المقاعد الخمس. وكان توزيع الدوائر الجغرافية في مديريات السودان التسع مقارنة بانتخابات عام ١٩٥٣م على النحو التالي:

**جدول رقم ٢/ ١: الزيادة في عدد الدوائر الجغرافية**

| المديرية | عام ١٩٥٣م | عام ١٩٥٨م | الزيادة ٪ | النفوذ السياسي |
|---|---|---|---|---|
| بحر الغزال | ٧ | ١٦ | ١٢٨ | الأحزاب الجنوبية |
| النيل الأزرق | ١٨ | ٣٥ | ٩٤ | الأمة/ الوطني الاتحادي |
| دارفور | ١١ | ٢٢ | ١٠٠ | الأمة |

(١٦) أحمد محمد يس، مذكرات، ٣٢٤.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الاستوائية | ٧ | ١٥ | ١١٤ | الأحزاب الجنوبية |
| كسلا | ٨ | ١٦ | ١٠٠ | حزب الشعب الديمقراطية/ الأمة |
| الخرطوم | ٩ | ٩ | صفر | الوطني الاتحادي |
| كردفان | ١٧ | ٢٩ | ٧٦ | الوطني الاتحادي/ الأمة |
| الشمالية | ٧ | ١٦ | ١٢٨ | حزب الشعب الديمقراطي |
| أعالي النيل | ٨ | ١٥ | ٨٧ | الأحزاب الجنوبية |
| **العدد الكلي** | **٩٢** | **١٧٣** | **٨٨** | |

يوضح الجدول أعلاه أن زيادة عدد الدوائر الجغرافية وإلغاء مقاعد الخريجين الخمسة في مجلس النواب كان الهدف الأساس منه تحقيق كسب أكبر للقطاعات التقليدية المحافظة في حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، وذلك على حساب الوطني الاتحادي، الذي قامت الحكومة الائتلافية من أجل إقصائه من الحكم، وبذلك التوزيع سعى أيضاً الحزبان المؤتلفان إلى تقليص نفوذه في انتخابات عام ١٩٥٨م، بدليل أنهما ضاعفا عدد دوائر المديريات ذات الثقل الطائفي، وأبقيا دوائر مديرية الخرطوم على ما كانت عليه، لأنها حسب وجهة نظرهما كانت معقلاً للوطني الاتحادي. وانتقد خضر حمد، سكرتير الوطني الاتحادي، ذلك التقسيم، ووصفه بأنه تقسيم معيب، لأنه يختلف عن التقسيم الأولي الذي أعدته نخبة من الإداريين، راعت فيه النواحي الجغرافية، ووسائل المواصلات، وكثافة السكان، إلا أن مجلس الوزراء، حسب زعمه، قد عبث بذلك التقرير «وقلبه رأساً على عقب، وخرج بمشروع لا يمت إلى مشروع الإداريين بصلة، بعد ذلك بدأت المساومات بين الحزبين في الدوائر نفسها، لمن تكون هذه، ولمن تكون تلك[١٧]». وحاول تيم نبلوك أن يجد مبرراً لذلك التقسيم بحجة أنه قد حاول أن يتجاوز إخفاقات تقسيم عام ١٩٥٣م، الذي لم يعط اعتباراً موضوعياً للكثافة السكانية كمعيار من معايير تقسيم الدوائر الجغرافية، بدليل أن بعض دوائر الريف كان عدد سكانها يربو على ١٢٠ ألفاً، بينما كان متوسط دوائر المدن يقدر بـ ٤٣ ألفاً، إلا أنه استدرك وعاب

(١٧) خضر حمد، مذكرات، ٢٨٠-٢٨١.

التقسيم الجديد للدوائر الجغرافية لمجلس النواب، وحجته في ذلك أن الزيادة المشار إليها في الجدول أعلاه لم تكن قائمةً على أساس الكثافة السكانية فحسب، بل راعت في المقام الأول مصلحة الحزبين الحاكمين، وبذلك أعطيت الأولوية للمديريات ذات الثقل الطائفي لحزبي الأمة والشعب الديمقراطي[١٨]. وتأكيداً لهذا الزعم فإن التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة قد وصف المادة التي تخول للحكومة سلطة تقسيم الدوائر الانتخابية بأنها «تشريع غير مرضي»، لأنها تعطي المعارضة ذريعة الطعن في عدالة التقسيم، تعللاً بأنه يخدم مصلحة الأحزاب الحاكمة دون المعارضة، وبناءً على ذلك طالب التقرير بتعديل قانون الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٥٧م، وإسناد سلطة تقسيم الدوائر الانتخابية إلى هيئة مستقلة[١٩].

فيما يتعلق بمجلس الشيوخ، فقد أقر قانون الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٧م التقسيم الدستوري السابق الذي حدد مقاعد مجلس الشيوخ بثلاثين مقعداً، إلا أنه اشترط أن يكون الاقتراع في دوائر مجلس الشيوخ عن طريق الانتخاب الحر، وأن يكون توزيع المقاعد في المديريات التسع على النحو التالي:

**جدول رقم ٢/ ٢: توزيع مقاعد مجلس الشيوخ على المديريات**

| المديرية | عام ١٩٥٣م | عام ١٩٥٨م |
|---|---|---|
| بحر الغزال | ٣ | ٣ |
| النيل الأزرق | ٥ | ٥ |
| دارفور | ٤ | ٤ |
| الاستوائية | ٢ | ٢ |
| كسلا | ٣ | ٣ |
| الخرطوم | ٢ | ٢ |
| كردفان | ٥ | ٥ |

(١٨) تم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ٢٠٧.

(١٩) صحيفة الأيام، العدد ١٤٩٤، ٢٢ سبتمبر ١٩٥٨م.

| | | |
|---|---|---|
| الشمالية | ٣ | ٣ |
| أعالي النيل | ٣ | ٣ |
| العدد الكلي | ٣٠ | ٣٠ |

## ثانياً: نظام الانتخابات

أقر قانون الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٧م نظام الانتخاب المباشر في جميع دوائر مجلسي البرلمان (النواب والشيوخ)، بمعنى أن الناخبين يقومون بأنفسهم باختيار ممثليهم دون أية وساطة، وبذلك أُلغي نظام الانتخابات غير المباشرة في دوائر مجلس النواب وكليات مجلس الشيوخ الانتخابية. وبناءً على ذلك حُددت سن الناخب بخمسة وعشرين عاماً لمجلس الشيوخ، وواحد وعشرين عاماً لمجلس النواب. أُسْتُبْعِد نظام الانتخاب بالقائمة الذي كان معمولاً به في ظلّ قانون الانتخابات المرافق لقانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م بالنسبة لانتخابات مجلس الشيوخ، وأُخذ بنظام الانتخاب الفردي، الذي بمقتضاه يعطى الناخب صوته الوحيد لمرشح واحد فقط من المرشحين المتنافسين في دائرته الانتخابية. وبمقتضى ذلك وُزِّعت المقاعد المخصصة لكل مديرية إلى عدد من الدوائر الانتخابية، بدلاً من أن تكون المديرية كليةً انتخابيةً مكونةً من عدة مقاعد، كما جرى عليه العمل في انتخابات عام ١٩٥٣م.

## ثالثاً: الإجراءات الانتخابية

كانت الإجراءات الانتخابية من صميم عمل لجنة الانتخابات العامة التي باشرت أعمالها في يوليو ١٩٥٧م، حيث قامت بوضع القواعد العامة للانتخابات، وفصلت تلك القواعد في شكل نظم خاصة بإجراءات التسجيل، والتصويت، وفرز الأصوات، وإعلان النتيجة، وعقدت عدداً من الدورات التدريبية والمؤتمرات لضباط التسجيل والانتخابات، واللجان التابعة لهم في كل المديريات[٢٠]، وبلغ عدد العاملين

(٢٠) كُلف برئاسة لجان المديريات التسع الضباط الإداريين الآتية أسماؤهم: عوض حامد جبر الدار (النيل الأزرق)؛ التيجاني سعد (كسلا)؛ إبراهيم الطاهر (الشمالية)؛ علي محمد أحمد الحاج (كردفان)؛ عثمان جاد الرب (أعالي النيل)؛ حسن إبراهيم قرين (الاستوائية)؛ جعفر حسن (بحر الغزال)؛ علي عوض الله (دارفور)؛ عثمان محمد مناع (الخرطوم).

(موظفين وعمال) في انتخابات المجلسين ٣٠٧٢ عاملاً. وفي ١٩ أكتوبر ١٩٥٧م بيَّنت لجنة الانتخابات العامة مسار العملية الانتخابية وفق الجدول التالي:

### جدول رقم ٢/ ٣: مسار العملية الانتخابية(٢١)

| الموضوع | التاريخ |
|---|---|
| تسجيل الناخبين | ١٥/ ٩-١٥/ ١١/ ١٩٥٧م |
| إعداد قوائم الناخبين | ١٥/ ١١-٢٢/ ١١/ ١٩٥٧م |
| الإضافة والطعون في قوائم الناخبين | ٢٢/ ١١-٢٧/ ١١/ ١٩٥٧م |
| الطعون القضائية ضد قرارات لجنة الانتخابات | ٢٨/ ١١-١٧/ ١٢/ ١٩٥٧م |
| نشر قوائم الناخبين النهائية | ٢١/ ١/ ١٩٥٨م |
| تقديم أسماء المرشحين | ٢٦/ ١-٣/ ٢/ ١٩٥٨ |
| الطعون القضائية في أسماء المرشحين | ٤/ ٢-١١/ ٢/ ١٩٥٨م |
| نشر قوائم المرشحين النهائية | ١٢/ ٢/ ١٩٥٨م |
| الاقتراع (التصويت) | ٢٧/ ٢-٨/ ٣/ ١٩٥٨م |
| فرز أصوات مجلس النواب | ١٠-١١/ ٣/ ١٩٥٨م |
| فرز أصوات مجلس الشيوخ | ١٣/ ٣/ ١٩٥٨م |

وبيَّن التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية الثانية أن عدد الناخبين المسجلين للتصويت في مجلس الشيوخ يقدر بـ ١٠٪، وفي مجلس النواب بـ ١٥٪ من مجموع السكان البالغ ١٠٢٦٢٦٧٤ نسمة. وسجلت الشمالية، ودارفور، وكسلا، أقل نسب تسجيل في القطر، وعزت لجنة الانتخابات السبب في المديرية الشمالية إلى هجرة الشباب بحثاً عن العمل في داخل السودان وخارجه، وفي دارفور إلى عدم مقدرة ضباط التسجيل على الوصول إلى بعض المناطق الجبلية الوعرة، وفي كسلا إلى هجرة بعض قبائل الرُحَّل إلى

(٢١) انظر: التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٧/ ١٩٥٨م:
Final Report Parliamentary Election, 1957/1958, Khartoum, 8th September 1958, National Record Office, Khartoum, Election, 6/1/2, p. 1-4.

إريتريا نسبة للجفاف الذي أصاب بعض مراعي المديرية، ودفع الرعاة إلى الهجرة بحثاً عن العشب والكلأ. ويوضح الجدول أدناه عدد الناخبين المؤهلين للتصويت في مجلس النواب، وأولئك الذين تم تسجيلهم، ونسبة المسجلين من مجموع الناخبين المؤهلين في كل مديرية. ولم ندرج مجلس الشيوخ في هذا الجدول، لأن اللجنة لم تعط أي أرقام عن عدد الناخبين المؤهلين للتصويت في مجلس الشيوخ، علماً بأن فئتهم العُمرية كانت تختلف عن الفئة المحددة للناخبين في مجلس النواب، إلا أنها فصَّلت عدد الناخبين المسجلين في المديريات، والذي سنعرضه عند مناقشتنا لنتائج انتخابات مجلس الشيوخ.

### جدول رقم ٢/ ٤: انتخابات مجلس الشيوخ[٢٢]

| المديرية | الناخبون المؤهلون | الناخبون المسجلون | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| بحر الغزال | ١٩٨١٩٢ | ١٦٤٩٦٢ | ٨٣٪ |
| النيل الأزرق | ٤١٣٩٩٦ | ٣٦١٠٢٥ | ٨٧٪ |
| دارفور | ٢٦٦٢٨٠ | ١٦١٣٧٩ | ٦٧٪ |
| الاستوائية | ١٨٢٧٨٦ | ١٤٦٤٠٢ | ٨٠٪ |
| كسلا | ١٨٨٢٢٦ | ١٣٠٣٣٥ | ٦٩٪ |
| الخرطوم | ١٠١٠٢٨ | ٩٥٨٧٦ | ٩٥٪ |
| كردفان | ٣٥٢٤٩٦ | ٢٧٣٩٠٤ | ٧٨٪ |
| الشمالية | ١٧٤١٩٢ | ١٠٨٥٤٢ | ٦٢٪ |
| أعالي النيل | ١٧٧٩٣٥ | ١٤٠٤٨٤ | ٧٩٪ |
| المجموع | ٢٠٥٥١٣١ | ١٥٨٢٩٠٩ | ٧٧٪ |

## الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات

شهدت الفترة البرلمانية الثانية ظهور عدد من الأحزاب السياسية الجديدة، وذلك بجانب حزبي الأمة، والوطني الاتحادي. أما الحزب الجمهوري الاشتراكي والجبهة المعادية للاستعمار فقد اختفيا من الساحة السياسية، وتوزع زعماء الجمهوري الاشتراكي بين أحزاب الأمة، والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي؛ وأما الجبهة

(٢٢) التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٧/ ١٩٥٨م، ٣.

المعادية للاستعمار فوجهوا ناخبيها بالتصويت لصالح الحزب الوطني الاتحادي في عدد من الدوائر التي لا تملك فيها ثقلاً جماهيرياً[٢٣]؛ وأما حزب الجنوب فقد عدل اسمه إلى حزب الأحرار، وخاض الانتخابات تحت مظلة الدعوة لقيام نظام فيدرالي في السودان. وسنقدم في الجزء التالي فذلكات قصيرة عن تلك الأحزاب السياسية، ونشخص دورها لاحقاً في الحملة الانتخابية، وما لازمها من حراك سياسي وتحالفات حزبية - مصلحية.

## حزب الشعب الديمقراطي

تأسس حزب الشعب الديمقراطي في ٢٦ يونيو ١٩٥٦م، على أثر الخلاف الذي نشب بين رئيس الوزراء إسماعيل الأزهري وبعض قيادات الختمية في الحكومة الائتلافية مع حزب الأمة. وبعد فترة من إعلان تأسيس الحزب اتفقت قيادته على انتخاب علي عبد الرحمن الضرير رئيساً، ومحمد نور الدين أميناً عاماً، وأحمد السيد حمد أميناً للجان المحلية، والسيِّد علي الميرغني راعياً للحزب. ثم انتخب الحزب لجنته التنفيذية، وأقرَّ رعاية السيِّد علي الميرغني، وأسس مقره الرئيس في أم درمان، وأصدر صحيفة «الجماهير» بجانب «صوت السودان»، ثم أجاز دستوره الدائم الذي يقضي بالعمل على «تحقيق وحدة الأمة العربية، ووحدة الوطن العربي»، والإقرار بأن الإسلام هو الدين الرسمي للدولة مع مراعاة حقوق الأقليات غير المسلمة. وبغض النظر عن الدور الذي حققه الحزب في سبيل إنجاز الوحدة العربية، إلا أن تأسيسه قد شق الصف الاتحادي صاحب الأغلبية البرلمانية، وأسهم في تكوين حكومة ائتلافية مع حزب الأمة، عُرفت في ذلك الوقت بـ «حكومة السيدين»، لأنها كانت تحظى بتأييد السيد عبد الرحمن المهدي وجماهير الأنصار من طرف، والسيد على الميرغني وجماهير الختمية من طرف ثانٍ. وعندما تكون الحزب كان لديه حوالي سبعة عشر نائباً في مجلس النواب، أحد عشر من الختمية، وستة من مجموعة محمد نور الدين وميرغني حمزة. وبتلك القيادة السياسية والسند الجماهيري - الختمي أعد حزب الشعب الديمقراطي للحملة الانتخابية عدتها، وخاضها في ظل تحالف مهزوز مع حزب الأمة ضد الحزب الوطني الاتحادي[٢٤].

(٢٣) صحيفة الأيام، ١٠ فبراير ١٩٥٨م.

(٢٤) لمزيد من التفصيل انظر: أحمد محمد يس، مذكرات، ٣٢٠؛ إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ٥٥٤-٥٥٥. =

## حزب الأحرار

عندما أجريت الانتخابات البرلمانية الأولى لعام ١٩٥٣م كان لا يوجد في جنوب السودان إلا حزب واحد هو حزب الجنوب، الذي أشرنا إليه في الفصل الأول. وبعد إعلان نتائج الانتخابات غيَّر الحزب اسمه إلى حزب الأحرار، وحذف كلمة «الجنوب» ذات الإيحاءات الجهوية التي تدل على أن القطر مقسم إلى شمال وجنوب[٢٥]. ونتيجة لقلة حظ الجنوبيين في الترقيات المهنية والإدارية التي أعقب عملية السودنة، دعا حزب الأحرار إلى عقد مؤتمر عام للجنوبيين في جوبا في أكتوبر ١٩٥٤م، وفي ذلك المؤتمر ناقش المؤتمرون قضية السودنة ونتائجها المحبطة، ثم عولوا على المطالبة بقيام اتحاد فدرالي مع الشمال. وتحقيقاً لتلك الأهداف وجه الحزب نداءً لكل الجنوبيين بأن يلتفوا حول شعاراته المطلبية، وأن يكونوا على استعداد للتضحية في سبيل تنفيذها. ومن تداعيات ذلك الواقع المحبط أيضاً استقالة وزيرين جنوبيين في حكومة الأزهري، وانضمامهما لحزب الأحرار الذي رحب بهما، ونشر نداءً «يدعو كل أعضاء البرلمان الجنوبيين ليكونوا جبهة جنوبية موحدة لتحقيق مطالب الجنوبيين، وليجتمعوا في جوبا في يونيو ١٩٥٥م[٢٦]». وبهذه الكيفية أضحى حزب الأحرار بمثابة قوة ضغط ضد السياسة الحكومية التي كانت تتعارض مع تطلعات أهل الجنوب، وفي إطار تلك الاستحقاقات الجنوبية خاض حزب الأحرار الانتخابات البرلمانية الثانية، وكانت حملته الانتخابية تعكس نوعاً من تصاعد نبرة الخلاف بين الشمال والجنوب. زد على ذلك أن كتلة الجنوب المنضوية تحت لواء حزب الأحرار قد سعت إلى توسيع دائرة الضغط الإقليمي على الحكومة المركزية، وذلك عندما اتصلت بالقوى الإقليمية الأخرى في شمال السودان، وشجعتها على المطالبة بحقوقها الذاتية الإقليمية في إدارة شؤونها المحلية، وقد تجاوبت مع تلك الدعوة ثلاث قوى

= لمزيد من التفصيل انظر ظاهر جاسم محمد، مساهمة السيد علي الميرغني (بالإنجليزية)، ٣٨٦-٤٣١. يبين أحمد محمد يسن أن ميرغني حمزة كان نائب رئيس الحزب، وأحمد السيد حمد أمينه العام، إلا أن الرواية الواردة في المتن يبدو أنها أكثر موثقية، لأن الباحث ظاهر جاسم وثقها من خلال مقابلة أجراها مع الدكتور أحمد السيد حمد الذي أوضح له بأن محمد نور الدين كان الأمين العام، وقد حل أحمد السيد حمد محله بعد أن تنحى الأول من منصبه.

(٢٥) إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ٥٦٦-٥٦٧.

(٢٦) تقرير لجنة التحقيق الإداري في حوادث الجنوب، ٢٠.

إقليمية، شملت مؤتمر البجا في شرق السودان، والفور في دارفور، والمنظمة الاجتماعية لجبال النوبة في كردفان. وقد نشطت تلك الحركات الإقليمية أثناء الحملة الانتخابية لعام ١٩٥٨م، وكانت شعاراتها تنادي بتفويض إقليمي للسلطة في إطار السودان الموحد، إلا أن تلك الاستحقاقات الإقليمية كانت بلا شك تحمل في طياتها بذور الجهوية التي أفرزها واقع التنمية غير المتوازية، والحيف في تقسيم الثروة والسلطة، الذي أضحى فيما بعد شعاراً محبباً لحركات «الهامش» في الحقبة المعاصرة من تاريخ السودان[٢٧].

## الحملة الانتخابية وتداعياتها السياسية

ارتبطت الحملة الانتخابات لعام ١٩٥٨م بكثير من القضايا ذات الصلة بين الخصومة التي كانت مستعرةً بين «أهل السياسة» و«أهل القداسة»، وتأثيرها في عقلية الناخب السوداني، إضافة إلى المسائل السياسية المتعلقة بواقع السودان الإقليمي وعلاقته مع مصر، وأطماع الولايات المتحدة الأمريكية المتنامية في الشرق الأوسط. ونعرض في الفقرات التالية أهم القضايا المحلية والإقليمية والدولية ذات الصلة بالحملة الانتخابية.

## أولاً: قضية الجنسية السودانية

كما أشرنا في الفصل الأول، إن تحديد الهوية السودانية بالنسبة لبعض الناخبين والمرشحين كانت مشكلة أساسية، أثارتها المكايدات السياسية والكسب الحزبي الرخيص، وذلك انطلاقاً من قانون الجنسية السودانية لعام ١٩٤٨م، الذي يُعرِّف السوداني بالشخص الذي استوطن في السودان منذ ٣١ ديسمبر ١٨٩٧، وبذلك صُنف معظم المهاجرين الذين استقروا في السودان بعد ذلك التاريخ بأنهم غير سودانيين[٢٨]. وقد تأثرت بذلك شريحة من السواكنية الذين كانوا يقطنون بورتسودان، وتوتر الجو السياسي آنذاك، حسب قول المحامي مبارك زروق: «إنني شخصياً كنت أتمنى لو أن

---

(٢٧) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان والمأزق التاريخي وآفاق المستقبل، ٥١٩.

(٢٨) لمزيد من التفصيل انظر نص القانون في: فتح الرحمن عبد الله البشير، تطور قوانين الجنسية في السودان، بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م، ٧٢.

هذه الحوادث المؤسفة لم تقع إطلاقاً، وفي بورتسودان بالذات، وبين السواكنية أولئك المواطنون الوطنيون، الذين عرفناهم بإحساسهم وشعورهم سودانيين من صميم هذا السودان، وعرفناهم، بل عرف السودان أجمع مشاركتهم في الحركة الوطنية[٢٩]». إلا أن موقف قاضي محكمة بورتسودان الجزئية كان موقفاً مخالفاً لموقف زروق، حيث أصدر حكماً يقضي بعدم أهلية ترشيح الأستاذ محمد عبد الجواد والأستاذ علي بازرعة، وآخرين بحجة أنهم غير سودانيين، ويعلل ذلك الحكم بقوله: «إنه مقتنع بأن والد كل من عبد الجواد وبازرعة قد حضرا إلى السودان قبل المهدية، ولكن القانون يقول بأن الذين حضروا قبل المهدية لا يعتبرون سودانيين إلا إذا قدموا وثيقة قانونية من البلد الذي هاجروا منه، تثبت أنه لم تعد لهم صلة بذلك البلد[٣٠]». ويبدو أن ذلك الحكم قد انطلق من تفسير حرفي للقانون، لأن المحكمة العليا ألغته، وأقرت هُويَّة السواكنية السودانية، وسمحت لهم بممارسة حقهم الانتخابي[٣١]، لكن السجال القانوني في مجمله ألقى بظلاله على الحملة الانتخابية الثانية لعام ١٩٥٨م، واستثمر استثماراً حزبياً لا علاقة له بواقع السواكنية في بورتسودان.

وتداركاً لتلك المشكلة من ناحية قانونية وسياسية، تم تعديل قانون الجنسية السودانية في يوليو ١٩٥٧م، وبموجب ذلك التعديل أضحى كل من وُلِدَ في السودان ووالده وُلِدَ في السودان أهلاً للحصول على الجنسية السودانية[٣٢]، إلا أن جريدة الناس قد سخرت من مشروع التعديل، وتعللت بأنه سيفتح المجال لأناس ليسوا من أهل السودان الخُلص ليكونوا جزءاً من الهيكل السيادي للدولة، فمثلاً نجد أن «خريستو (الإغريقي) وزيراً للدفاع، وأن حاج الدومة (الفلاتي أو الغرباوي) وزيراً للمالية، وأن مصلح صالح (اليماني) وزيراً للمعارف، وشنتلال بنجلال (الهندي) سفيراً للسودان في بلد من بلاد الله[٣٣]». ويبدو أن هذا التعليق الساخر جاء مكايدة للوطني الاتحادي الذي

---

(٢٩) الرأي العام، العدد ٢٥٣٩، ٨ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٣٠) الرأي العام، العدد ٢٥٤١، ١٠ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٣١) الرأي العام، العدد ٢٥٤٩، ٢٠ أكتوبر ١٩٥٣م.

(٣٢) فتح الرحمن عبد الله البشير، تطور قوانين الجنسية في السودان، ٨٤.

(٣٣) عبد الله علي إبراهيم، «منصور خالد (١٠): هل الأزهري ممن حملتهم أمهاتهم على ظهورهن من بلاد كانم والبرنو»، سودانايل.

بادر بطرح مشروع تعديل قانون الجنسية في البرلمان، لكن بعد إجازة مشروع القانون المقدم من قبل الاتحادي، فقد استثمرته الحكومة المؤتلفة استثماراً حزبياً، لأنها وسعّت دائرة التفويض المنصوص به لوزير الداخلية بمنح الجنسية السودانية، وتساهلت أيضاً في إجراءات منح الجنسية. وقد علق خضر حمد على ذلك السلوك غير القانوني بقوله:

> منح وزير الداخلية سلطة منح الجنسية إلى ثلاثة وزراء آخرين، اثنان منهم من حزب الأمة واثنان من حزب الشعب هو أحدهما، وسرح هؤلاء في أطراف السودان والجزيرة وكسلا وطوكر، وكل الأماكن التي يسكنها أو يعمل فيها أبناء بلاد إفريقيا المجاورة، وضُرب بقانون الجنسية عرض الحائط، ومُنحت الجنسية السودانية لكل مَنْ تعهد أن يعطي صوته لأحد الحزبين، وحدثني مسؤول أن كل وزير منح آلاف شهادات الجنسية، بل بعضهم وقّع عليها وتركها لجماعة حزبه يوزعونها على من يتفق معهم، ويسير على هداهم، وهناك آلاف من شهادات الجنسية صدرت وليس لها في أضابير الداخلية أو مصلحة الجنسية أثر[٣٤].

وقد ثـمَّن أحمد محمد يسن تجريح خضر حمد، عندما نعتَ إجراء التفويض بمنح الجنسية بأنه إجراء «معيب بكل المقاييس، لأن الحكومة «اتخذت في هذا السبيل أسلوباً خاطئاً، ومخالفاً لقوانين الجنسية»، وأن وزراءها ذهبوا «إلى شرق السودان وغربه، وكان الواحد منهم يوقّع في ساعة أو ساعتين على الآلاف من طلبات منح الجنسية، وبدون مجرد النظر حتى إلى اسم طالب الجنسية». وبموجب ذلك سمحت الحكومة الائتلافية «بمنح الجنسية إلى الآلاف من الوافدين من البلاد المجاورة قبيل بداية التسجيل للانتخابات[٣٥]»، ويقدر نبلوك والقدال عدد الذين حصلوا على الجنسية في تلك الفترة بـ ٦٢٦٤، وكان معظمهم من الفلاتة الذين استمالهم السيد عبد الرحمن المهدي، وصوتوا لصالح حزب الأمة[٣٦]. فمثلاً في الدائرة ٢٧ الحصاحيصا الشرقية

---

(٣٤) حضر حمد، مذكرات، ٢٨٥..

(٣٥) أحمد محمد يسن، مذكرات، ٣٢٤.

(٣٦) تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ٢٠٦؛ محمد سعيد القدال، «لمحة تاريخية: الانتخابات البرلمانية في السودان (٢-٤)»، صحيفة السوداني، ٨ أبريل ٢٠٠٧م.

طعن الاتحاديون في أهلية ٥٣٠ ناخباً، بدعوى أنهم «من وافدي الغرب والسودان الفرنسي الذين سجلهم حزب الأمة»، فشطبت محكمة الموضوع منهم ٤٦٥ ناخباً، ولم تقبل الطعن في ٦٥ ناخب، إلا أن الحزب الوطني الاتحادي استأنف الحكم، تعللاً بأن لديهم إثبات من مكاتب الجزيرة بأن الذين لم يشطبوا مسجلين في دفاتر المشروع، بأنهم ليسوا سودانيين، وقابل الوفد [الاتحادي] السيد مبارك زروق مرة أخرى ليعرف إن كان في إمكان المحكمة الانتقال إلى مكاتب المشروع لمعاينة السجلات أم لا[٣٧]». وبناءً على طعن آخر مقدم من اللجنة الفرعية للوطني الاتحادي شطب قاضي ود مدني الجزئي ٥١٣ ناخباً من البرقو والفلاتة في دائرة المدينة الشرقية، مسوغاً قراره بشطب أسمائهم من سجل الناخبين بذريعة أنهم منحوا الجنسية السودانية في ٢ ديسمبر ١٩٥٧م[٣٨].

ومن طرف المكايدات السياسية التي شغلت الرأي العام في هذا الشأن الطعن المقدم ضد السيد عبد الله خليل، رئيس الوزراء، ومرشح حزب الأمة في دائرة كوستي الشمالية الشرقية، بدعوى أنه غير سوداني، لأنه من مواليد أسوان حسب ما هو مكتوب في الدليل العصري. ورد محامي عبد الله خليل هذا الطعن بإبراز وثيقة من وزارة الدفاع السودانية تفيد بأن موكله وُلد في أمدرمان حسب سجل خدمته العسكرية، إلا أن محامي الادعاء طالب بتقديم اعتماد للوثيقة من جهات الاختصاص، لأن وزارة الدفاع ليست جهة اختصاص في إثبات الجنسية، فضلاً أن الوثيقة صادرة من وزارة يشرف عليها السيد عبد خليل نفسه. وفي إطار هذا السجال القانوني - السياسي قال محامي الدفاع: «أنه لا يصح أن يُشطب موكله، وإذا صح ذلك فأن الشعب السوداني يكون مغفلاً»، ورد عليه محامي الادعاء بقوله: «إن الشعب السوداني ليس مغفلاً ولكنه غافل». وفي ضوء هذه الحيثيات أصدر القاضي المقيم بمحكمة كوستي، مولانا الفاتح عووضة، قراراً بشطب الطعن المقدم ضد مرشح حزب الأمة في دائرة كوستي الشمالية الشرقية، إلا أن محامي الادعاء استأنف الحكم، وقدم طلباً لقاضي مديرية النيل الأزرق للنظر في الاستئناف[٣٩]. وأحال قاضي المديرية بدوره الطلب إلى رئيس القضاء للنظر فيه

(٣٧) صحيفة السودان الجديد، العدد ٣٣٠١، ٨ يناير ١٩٥٨م.

(٣٨) صحيفة السودان الجديد، العدد ٣٣٠٢، ٩ يناير ١٩٥٨م.

(٣٩) صحيفة الأيام، العدد ١٣٠٩، ١٠ فبراير ١٩٥٨م.

وإحالته إلى المحكمة العليا بالخرطوم لتقرر بشأنه[٤٠]. وفي يوم ١٧ فبراير ١٩٥٨م نظر السيد بابكر عوض الله، قاضي المحكمة العليا، في الطعن المقدم ضد قرار محكمة كوستي، وأمر بشطبه، معلناً بذلك أهلية السيد عبد الله خليل مرشحاً لمجلس النواب عن حزب الأمة[٤١].

هكذا كانت قضية الجنسية المرتبطة بتحديد هُويَّة الناخب أو المرشح واحدة من القضايا الرئيسة التي استثمرها الحزب الوطني الاتحادي في حملته الانتخابية ضد الحكومة الائتلافية والحزبين الحاكمين، حيث وصف الكيفية التي منحت بها الجنسية السودانية، عبر وسائطه الإعلامية ومنابره السياسية العامة، بأنها «خيانة للوطن»، وخطوة جريئة تقدح في أهلية حزبي الأمة والشعب الديمقراطي، وتوجهاتهما القطاعية الضيقة تجاه حماية مقدسات الوطن وصون سيادته، إلا أن الحزبين المؤتلفين قد أدارا ظهريهما لمثل تلك الإنتقادات والنعوت، وصنَّفاها في خانة المكايدات الحزبية، والمماحكات السياسية المصاحبة لها، التي لا تؤثر في شرعية صراعهما مع الوطني الاتحادي.

## ثانياً: لا قداسة مع السياسة

برز شعار «لا قداسة مع السياسة» في الحملة الانتخابية لعام ١٩٥٨م، كشعارٍ سياسيّ وظَّفه الاتحاديون ضد السيدين وأعوانهما، وآزرتهم في ذلك صحيفة النداءَ وصاحب امتيازها محمد أحمد كرار، الذي أعلن حرباً لا هوادة فيها ضد الطائفية، التي كانت «حرماً مقدساً ... لا يجرؤ أحد على مسها من قريب أو بعيد[٤٢]». واستخدم كرار كل تجاربه الصحفية التي تعلمها في مصر، وسخرَّها لخدمة الاتحاديين في صراعهم مع الطائفية، حيث أدخل عنصر الكاريكاتير الساخر في الصراع السياسي، والهزو برموز الطائفية، ثم فتح أبواب صحيفته لبعض الاتحاديين الغُلاة أمثال يحيي الفضلي وعبد الماجد أبوحسبو. وقد نشر يحيى سلسلة من المقالات الصحفية في النداء بعنوان «بيننا وبين علي»، وفي تلك المقالات عرَّض بدور السيد علي الميرغني، وتدخله في

(٤٠) صحيفة الأيام، العدد ١٣١١، ١٣ فبراير ١٩٥٨م.

(٤١) صحيفة الرأي العام، العدد ٣٨٦١، ١٨ فبراير ١٩٥٨م.

(٤٢) محمد محمد أحمد كرار، انتخابات وبرلمان السودان، ١٨.

شؤون الحزب والحكومة، وكيف أفسد ذلك التدخل العلاقة بين الاتحاديين والختمية. وحسب إفادة كرار، فقد كان لتلك «المقالات صدًى بعيداً في أوساط الرأي العام»، لأنها هزت أركان الطائفية، ومازت الصفوف بين الاتحاديين والختمية[٤٣]. واشترك في تلك الحملة الصحافية أيضاً الشريف حسين الهندي، الذي بادر بالانضمام للحزب الوطني الاتحادي بعد الانشقاق الذي حدث في صفوف الاتحاديين، ونشر عدة مقالات في صحيفتي «العلم» و«النداء» عن الطائفية ومآخذها، بعنوان «لا قداسة مع السياسة»، ويقول في أحد مقاطعها: «نحن نحترم رجال الدين ما التزموا جانب الدين، واعتصموا بدينهم، وربهم ابتغاء مرضات الله، ولكنا لا نهادن الكهنوت السياسي والرهبنة، وعندما نتعرض لزعيم ديني أصبح زعيماً سياسياً فأننا لا نتعرض لمسائله الخاصة [...]، وإنما نتحدث عن مدى صلته بالمجتمع الذي يعيش فيه، ومدى تأثيره السياسي على طائفة من المواطنين، بغضّ النظر عن الأسلوب الذي يتبعه[٤٤]». وبمثل هذه الملاسنات السياسية أضحت الطائفية عُرضةً للنقد والتجريح، وأمسى شعار لا قداسة مع السياسة شعاراً مهماً في «منفستو» الحملة الانتخابية لعام ١٩٥٨م، حيث كان له أثر بالغ في تحريض العقل السياسي السوداني ضد الطائفية، والطعن في دور رموزها في العملية السياسية، وصياغة القرارات السيادية، وتوجيه الرأي العام.

## ثالثاً: مشكلة حلايب

عندما كانت الحكومة الائتلافية السودانية منهمكة في الإعداد للانتخابات البرلمانية تلقَّت مذكرة من الحكومة المصرية مؤرخة في ٢٩ يناير ١٩٥٨م، تعارض إدخال المنطقة الواقعة شمال وادي حلفا، ومنطقة حلايب الواقعة على سواحل البحر الأحمر ضمن الدوائر الانتخابية السودانية، تذرعاً بأن ذلك الإجراء يناقض اتفاقية ١٩ يناير ١٨٩٩م، ويشكل خرقاً للسيادة المصرية، زعماً بأن المناطق المشار إليها تقع داخل حدود الدولة المصرية. لا يهمنا في هذا المقام أن نتحدث عن الجانب القانوني

(٤٣) المرجع نفسه.

(٤٤) صديق البادي، الشريف حسين الهندي: خفايا وأسرار، الخرطوم: دار الإنقاذ للطباعة والنشر، ١٩٩٣، ١٧؛ محمد الشريف عمر الهندي، لوطني وللتاريخ، ٢٣.

لمشكلة حلايب[٤٥]، بل المهم أن تلك المذكرة المصرية قد أحدثت ارتباكاً في الوسط السياسي السوداني، وأدخلت الحكومة الائتلافية في حرج سياسي، لأنها كانت متنازعة بين تعاطف حزب الشعب الديمقراطي مع الحكومة المصرية، وكراهية حزب الأمة لتلك الحكومة التي آزرت الاتحاديين عليه في انتخابات عام ١٩٥٣م. ويبدو أن حزب الأمة قد حاول أن يستثمر تلك المذكرة في حملته الانتخابية ضد الاتحاديين، لأن مجلس الوزراء أذاع بياناً في ١٧ فبراير ١٩٥٨م، بعنوان «تدخل الحكومة المصرية في الحدود السودانية»، وعزى ذلك التدخل إلى أهمية حلايب الاقتصادية، وعضدت صحيفة الأمة ذلك التوجه بعنوانها الرئيس الصادر في اليوم نفسه: «جيش عبد الناصر يغزو السودان». أما الصحف الاتحادية فقد اتخذت موقفاً ناقداً لتصعيد حزب الأمة، وباحثاً عن بعض المبررات السياسية للفعلة المصرية في حلايب، وذلك بالنظر إليها في إطار المطامع الإمبريالية المحيطة بالمنطقة. ومن ثم جاءت افتتاحية صحيفة التلغراف الصادرة في ١٩ فبراير ١٩٥٨م:

> لا حديث للناس إلا المشكلة التي نشبت بين حكومتي السودان ومصر بخصوص المنطقة الواقعة شمال خط ٢٢°، وقد نشرت كل من الحكومتين رأيها، ومن المؤسف أن المكاتبات التي كانت دائرة في سرية تامة قد أذيعت في وقت غير مناسب لكلا الشعبين، فالشعب السوداني مشغول في انتخاباته، ويعيش هذه الأيام على حساب أعصابه، والشعب المصري مشغول بتقوية نفسه ضد المؤامرات الاستعمارية، وضد عدوة العرب إسرائيل. وكان يهم كل عاقل أن تتم التسوية بين الحكومتين في جو من الهدوء، وضبط النفس، وعلى مستوى عال لا يتطرق إلى درجة استخدام استفزاز الجماهير، مما قد يؤدي إلى تخريب العلاقة بين شعبين عاشا خلال أحقاب من التاريخ في مودة وإخاء[٤٦].

---

(٤٥) لمزيد من التفصيل حول الجوانب التاريخية والقانونية لمشكلة حلايب انظر: أحمد محجوب الشال، حلايب: النزاع الحدودي بين مصر والسودان، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٥م؛ فيصل عبد الرحمن علي طه، حلايب حنيش: مقالات في القانون الدولي، أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٠م، ٧٣-١٣٤.

(٤٦) التلغراف، ١٩ فبراير ١٩٥٨م.

وعلى ذات النسق جاءت افتتاحية الصراحة الصادرة في ٢٠ فبراير ١٩٥٨م، حيث أنها انتقدت سياسة التصعيد التي تبناها حزب الأمة، ودعت إلى حل تفاوضي سليم لمشكلة حلايب في عباراتها التالية:

> لا بد أن نرجو للمحادثات التي تجري في القاهرة بصدد حدودنا الشمالية التوفيق، لا نعتقد أن قعقعة السلاح التي يحاولها حزب الأمة الآن مع ضرب طبول الحرب تلزم لتسوية أمر بين السودان ومصر [...] إن النـزاع على عظمته وخطورة الظروف التي نبع منها ندرك منها حقيقة هامة، وهي ألا نسمح أبداً للدوائر الاستعمارية الأمريكية، والفرنسية، والبريطانية، والأعداء التقليديين المحليين الذين يسعون على الدوام لتحطيم العلاقات الطيبة بيننا وبين مصر، من أن يستغلوا الموقف لتوسيع شقة الخلاف، أو لدفعنا نحو الاستعمار(٤٧).

ويبدو أن «الصراحة» قد تأثرت في تناولها للقضية بمناخ الانتخابات العام وبحيثيات المؤتمر الذي نظمته الأحزاب والنقابات في التاسع عشر من فبراير بالخرطوم لمناقشة أزمة الحدود بين مصر والسودان، وفي ذلك المؤتمر هاجم أحمد سليمان المحامي، ممثل الجبهة المعادية للاستعمار، حزب الأمة لمناداته بالتعبئة والاستعداد لمواجهة مصر، ووصف أعضاءه بـ «الدساسين أذناب الاستعمار، الذين ينقادون لأوامره ونواهيه، وتتحد مصالحهم وأهواؤهم الشريرة مع أهوائه وأطماعه الخبيثة في السودان، يعملون جهدهم لتشويه هذه الحقيقة، وإثارة الشعب السوداني ضد شقيقه المحب الوفي الشعب المصري(٤٨)». وواضح من هذه العبارات الاستفزازية أن المحامي أحمد سليمان كان يتحدث من واقع أجنده حزبية معارضة لأطروحة الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط، التي ظهرت طلائعها في حلف بغداد، ومشروع أيزينهاور، والمعونة الأمريكية. وتشير بعض المصادر التاريخية إلى أن تلك المشروعات الأمريكية كانت محل قبول عند قيادات حزب الأمة، إلا أن الجبهة المعادية للاستعمار والأحزاب ذات الخلفية الاتحادية كانت

(٤٧) الصراحة، ٢٠ فبراير ١٩٥٨م.

(٤٨) نقلاً عن: أحمد محمد الشال، حلايب، ٣٣.

تعارضها بضراوة، وتنظر إليها من واقع الحملة الانتخابية ومن واقع تلك الأطروحات الأمريكية التي تهدف إلى تحجيم النفوذ الشيوعي في الشرق الأوسط، وتقويض شعار الوحدة العربية الذي تبناه الرئيس المصري جمال عبد الناصر وآزرته بعض الدول العربية.

وبهذه الكيفية تم استثمار قضية حلايب في الحملة الانتخابية، حيث حاول حزب الأمة من خلال مواقفه المتشددة أن يشوه صورة الحكومة المصرية والأحزاب المناصرة في مخيلة الناخب السوداني، وفي الوقت ذاته حاولت الأحزاب المعارضة لحزب الأمة أن تصنفه في دائرة العمالة الأمريكية، بحجة أن الحكومة المصرية تحركت لقطع الطريق أمام الحكومة الأمريكية التي كانت تسعى، حسب رأي الاتحاديين، لتأهيل ميناء حلايب بدلاً من قنال السويس الذي تم تأميمه عام ١٩٥٦م[٤٩]. وبعد أن جُمد النـزاع حول الحدود المصرية السودانية في ٢١ فبراير ١٩٥٨م ظلت تلك الاتهامات متبادلة بين طرفي الصراع في السودان (الأمة والاتحاديين)، واستمرت طوال فترة الحملة الانتخابية، وبعد تكوين الحكومة الائتلافية الثانية من حزبي الأمة والشعب.

## رابعاً: مشروع أيزينهاور

كان مشروع الرئيس الأمريكي أيزينهاور (١٩٥٣-١٩٦١م) واحداً من القضايا المهمة التي شغلت حيزاً في الدعاية الانتخابية لعام ١٩٥٨م، علماً بأن المشروع كان يتكون من شقين، أحدهما عسكري يهدف إلى محاربة الشيوعية في المنطقة، وآخر اقتصادي يقضي بمساعدة السودان في تنمية موارده الاقتصادية. ويبدو أن رئيس الوزراء، عبد الله خليل، قد أبدى نوعاً من التجاوب مع المشروع، وبموجب ذلك تمت زيارة ريتشارد نيكسون، نائب الرئيس الأمريكي، إلى الخرطوم، حيث قدم تنويراً لأعضاء الحكومة الائتلافية حول المشروع وأهدافه الاستراتيجية، إلا أن وزراء حزب الشعب الديمقراطي في الحكومة الائتلافية عارضوه بشدة، وعدُّوه تدخلاً في الشأن السوداني، وهددوا بفض الائتلاف مع حزب الأمة. ولا جدال أن موقفهم هذا كان

(٤٩) خضر حمد، مذكرات، ٢٩١.

متأثراً بواقع الحال بالشارع العربي وشعاراته الوحدوية، وبموقف الأحزاب المعارضة لتلك الأطروحات الإمبريالية. فالتباين بين الموقفين جعل مشروع أيزينهاور مادة مهمة في أدبيات الحملة الانتخابية، حيث وظفه الاتحاديون توظيفاً سياسياً لخدمة أغراضهم الانتخابية، وذلك عندما سلطوا الضوء على موقف حزب الأمة، واعتبروه موقفاً سياسياً قادحاً في سيادة الدولة السودانية، وعلاقتها بدول الجوار، التي تعارض المشروعات الأمريكية في المنطقة، بحجة أنها امتداد للنفوذ الاستعماري، ولكن في ثوب آخر[٥٠].

والملاحظ أن الحملة الانتخابية وبرامج الأحزاب المتنافسة قد أولت اهتماماً متواضعاً لبعض القضايا المهمة التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية والبشرية، والوحدة الوطنية (مشكلة الجنوب)، وتطوير الخدمات الاجتماعية، وتحسين وضع المؤسسات الاقتصادية والعاملين في القطاع العام.

## التصويت وعرض نتائج الانتخابات

بدأت عملية الاقتراع ٢٧ فبراير واستمرت حتى ٨ مارس ١٩٥٨م، وقبل عملية الاقتراع وأثنائها قامت لجنة الانتخابات بحملة توعية لإرشاد الناخبين عن كيفية التصويت سواء كان ذلك عن طريق أوراق الاقتراع أو البطاقة، وقد أعدت في هذا الشأن فيلمين أحدهما باللغة العربية، والآخر بالإنجليزية، وعرضتهما في معظم أنحاء السودان، وصحب ذلك حملات توعية إعلامية عبر الوسائط الصحافية المتاحة، والإذاعة، والمؤتمرات الشعبية، واللقاءات العامة[٥١].

وبدأ الاقتراع لمجلس الشيوخ يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٨م عبر دوائر قاعدية، يُنتخب من كل دائرة شيخ واحد عن طريق أوراق الاقتراع أو البطاقة، وكان عدد الناخبين المسجلين لانتخابات مجلس الشيوخ ١١٥٤٩٧٩ ناخباً، منهم ٧٤٢٦٢٥ أدلوا بأصواتهم، وكانت نسبتهم المئوية ٦٤ ٪ من مجموع الناخبين المسجلين. ويوضح

(٥٠) لمزيد من التفصيل انظر تصريحات رؤساء الأحزاب (الوطني الاتحادي والأمة والشعب الديمقراطي) في صحيفة الرأي العام، العدد ٣٧٠٥، ١٧ أغسطس ١٩٥٧م.

(٥١) التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية، ٧.

الجدول أدناه الكيفية التي تمت بها عملية توزيع الدوائر الانتخابية، وعدد المرشحين فيها، ومجموع الناخبين المسجلين، وعدد أولئك الذين أدلوا بأصواتهم، ونسبهم المئوية من مجموع الناخبين المسجلين.

## جدول رقم ٢/ ٥: عدد الدوائر والمرشحين والناخبين والمصوتين في دوائر الخريجين[٥٢]

| المديرية | الدوائر | المرشحون | الناخبون | المصوتون | المصوتون٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| بحر الغزال | ٣ | ١٤ | ١١٦٢٧٥ | ٥٤٩٠٤ | ٤٧٪ |
| النيل الأزرق | ٥ | ٢٤ | ٢٥٥٠١٢ | ٢١٨٨٤٩ | ٨٦٪ |
| دارفور | ٤ | ١٨ | ١٢٣٨١٢ | ٦٥٧٦٨ | ٥٣٪ |
| الاستوائية | ٢ | ٩ | ١٠٧٤٥٤ | ٦٤٢٤٦ | ٦٠٪ |
| كسلا | ٣ | ٢٤ | ٨٨٨٤٤ | ٥٥٥٣٧ | ٦٣٪ |
| الخرطوم | ٢ | ١١ | ٦٠٩٨١ | ٥٠٨٣٢ | ٨٣٪ |
| كردفان | ٥ | ٢٣ | ١٨٦٨٧٥ | ١٢٥٣٣٣ | ٨٧٪ |
| الشمالية | ٣ | ١٣ | ٧٩٥٢٦ | ٧٠٦٩٣ | ٨٩٪ |
| أعالي النيل | ٣ | ١٠ | ٨٦٢٠٠ | ٣٦١٠٣ | ٤٢٪ |
| المجموع | ٣٠ | ١٤٧ | ١١٠٤٩٧٩ | ٧٤٢٢٦٥ | ٦٧٪ |

وحصل المرشحون الفائزون على ٣٢٥٥٨١ صوتاً، وبلغت أصوات الذين جاؤوا في المرتبة الثانية ١٩٧١٨٨ صوتاً، أي أن النسبة المئوية لأصوات الفائزين كانت ٤٣ ٪ من مجموع الأصوات، و٥٧ ٪ لبقية المرشحين الذين خسروا الجولة الانتخابية. ويوضح الجدول أدناه توزيع تلك الأرقام ونسبها المئوية في مديريات السودان المختلفة.

(٥٢) التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية، ٦١-٦٣.

## جدول رقم ٢/ ٦: عدد الدوائر والمرشحين، والمصوتين وأصوات الفائزين ونسبها المئوية[٥٣]

| المديرية | الدوائر | مرشحون | مصوتون | فائزون | فائزون ٪ |
|---|---|---|---|---|---|
| بحر الغزال | ٣ | ١٤ | ٥٤٩٠٤ | ١٧٥٣٣ | ٣١٪ |
| النيل الأزرق | ٥ | ٢٤ | ٢١٨٨٤٩ | ١٠٥٧٥١ | ٤٨٪ |
| دارفور | ٤ | ١٨ | ٦٥٧٦٨ | ٢٦٨٩٤ | ٤٠٪ |
| الاستوائية | ٢ | ٩ | ٦٤٢٤٦ | ٢٣٤١٢ | ٣٦٪ |
| كسلا | ٣ | ٢٥ | ٥٥٥٣٧ | ١٦٦١٣ | ٢٩٪ |
| الخرطوم | ٢ | ١١ | ٥٠٨٣٢ | ٢٩٣٢٢ | ٥٧٪ |
| كردفان | ٥ | ٢٣ | ١٢٥٣٣٣ | ٥٢٨٠٢ | ٥٢٪ |
| الشمالية | ٣ | ١٣ | ٧٠٦٩٣ | ٣٦٢٤٥ | ٥١٪ |
| أعالي النيل | ٣ | ١٠ | ٣٦١٠٣ | ١٧٠٠٩ | ٤٧٪ |
| المجموع | ٣٠ | ١٤٧ | ٧٤٢٢٦٥ | ٣٢٥٥٨١ | ٤٣٪ |

وأُجرى التصويت في إحدى عشرة دائرة عن طريق أوراق الاقتراع، وفي تسع عشرة دائرة عن طريق البطاقة، والسبب في ذلك يعزى إلى قلة إلمام عدد كبير من الناخبين بالقراءة والكتابة، علماً بأن قانون الانتخابات لعام ١٩٥٧م قد ألغي ذلك الشرط، ووسع دائرة المشاركة في العملية الانتخابية، لأي سوداني ذكر يربو عمره على خمسة وعشرين عاماً بغض النظر عن درجة إلمامه بالقراءة والكتابة. إلا أن هذا التوسع لم يشمل المرأة المتعلمة، بل بخس وضعها السابق، حيث حرمها من حقها الانتخابي الذي كفله لها قانون الانتخابات لعام ١٩٥٣م، عندما أقر بشرعية حق المرأة المتعلمة في التصويت في انتخابات مجلس الشيوخ. وقد غضت لجنة الانتخابات الطرف عن ذلك الإجحاف، وأجرت انتخابات مجلس الشيوخ في تاريخها المحدد، ثم أعلنت نتائجها في ١٣ مارس ١٩٥٨م، بفوز حزب الأمة بأربعة عشر مقعداً، والأحرار «الجنوبي» بسبعة مقاعد، والوطني الاتحادي بخمسة مقاعد، والشعب الديمقراطي

(٥٣) المصدر نفسه، ٤٨، ٦١-٦٣.

بأربعة مقاعد[٥٤]. وفي ضوء تلك النتيجة قام مجلس السيادة بتعيين عشرين عضواً لتكملة العدد الكلي لهيئة مجلس الشيوخ، مراعياً في ذلك التمثيل النيابي للأحزاب السياسية في المجلس.

أما بالنسبة لمجلس النواب فقد بدأت الانتخابات في ٢٧ فبراير واستمرت إلى ٨ مارس ١٩٥٨م، حيث تم التصويت في ١٠٢ دائرة عن طريق البطاقة[٥٥]، و٧١ دائرة عن طريق ورقة الاقتراع، وكانت معظم الدوائر الأخيرة في الشمالية، والخرطوم، والنيل الأزرق. وجاء تقسيم الأصوات التي نالها الفائزون، ونسبهم المئوية من مجموع الذين أدلوا بأصواتهم (مصوتون)، وتوزيعهم على الأحزاب السياسية على النحو التالي:

## جدول رقم ٢/ ٧: النسب المئوية لمجموع الذي أدلوا بأصواتهم وتوزيعهم علي الأحزاب السياسية[٥٦]

| المديرية | مصوتون | فائزون | ٪ | أمة | اتحادي | شعب | أحرار | مستقلون |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النيل الأزرق | ٣١٥٥٩٧ | ١٨٨٦٥٦ | ٥٩ | ١٥ | ١٧ | ٢ | - | ١ |
| دارفور | ٩٤٥٩٩ | ٥٤٧٠٧ | ٥٧ | ١٧ | ٣ | - | | ٢ |
| كسلا | ٩١٨٤٢ | ٤٦٨٣٣ | ٥٠ | ٤ | ١ | ١١ | - | - |
| الخرطوم | ٨٢٥٩٨ | ٥٤٩٤٥ | ٦٦ | - | ٨ | ١ | | |
| كردفان | ١٨٨٠٩٣ | ١٠٨٦٥٢ | ٥٧ | ١٧ | ١١ | - | - | ١ |
| الشمالية | ٩٧٥٤٣ | ٣٢٤٢٦ | ٣٣ | ٢ | ٢ | ١٢ | - | - |

(٥٤) تيم نبلوك، السلطة والثروة في السودان، ٢١٥.

(٥٥) شملت دوائر الانتخابات بالبطاقة: كل دوائر المديريات الجنوبية ومديرية دارفور؛ و٣ دوائر مديرية النيل الأزرق؛ و٩ دوائر مديرية كسلا؛ و٢٢ دائر مديرية كردفان. ويبدو أنه بعد هذا الإعلان تم تحويل دائرتين من البطاقة إلى أوراق الاقتراع، ليكون العدد الكلي لدوائر البطاقة ١٠٢ دائرة. صحيفة الرأي العام، العدد ٣٨٢٥، ٧ يناير ١٩٥٨م.

(٥٦) التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية، ٤٩-٦٠. واعتمدنا في توزيع المقاعد على الإحصاء الوارد في صحيفة الرأي العام، العدد٣٨٨٠، ١٢ مارس ١٩٥٨م. ولكن يبدو أن هناك عدد من النواب الجنوبيين قد غيروا ولاءاتهم السياسية وانضموا إلى حزب الأحرار، وبذلك أضحى توزيعهم داخل البرلمان على النحو التالي: ٦٣ الأمة؛ ٤٤ الوطني الاتحادي؛ ٢٦ الشعب الديمقراطي؛ ٤٠ الكتلة الجنوبية.

| بحر الغزال | ٧٧١٩٣ | ٤١٨٧٤ | ٥٤ | ٧ | ٢ | ٣ | ٤ | - |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الاستوائية | ٨٥٩٠٨ | ٨٠٨١٠ | ٩٤ | - | - | ٢ | ١٣ | |
| أعالي النيل | ٥٣٩٩٢ | ٢٥٦١٥ | ٤٧ | ٥ | ٢ | ١ | ٧ | - |
| | ١٠٨٧٣٦٥ | ٦٣٤٥١٨ | ٥٨ | ٦٧ | ٤٦ | ٣٢ | ٢٤ | ٤ |

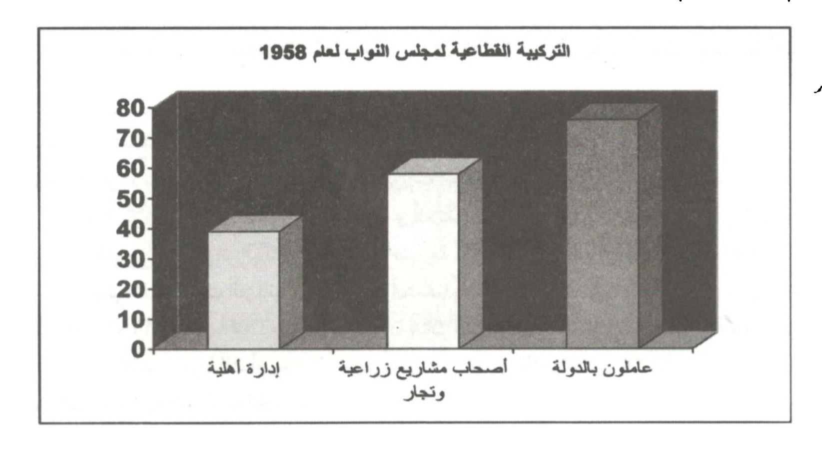
## تحليل نتائج الانتخابات وتداعياتها السياسية

في ضوء هذا العرض الإحصائي لنتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨م، يمكننا أن نسجل ملاحظاتنا التحليلية، ونعرض بعض المقاربات النقدية حول تداعيات إعلان النتائج وتأثيرها على المشهد السياسي في النقاط التالية:

## أولاً: التوزيع القطاعي للنواب

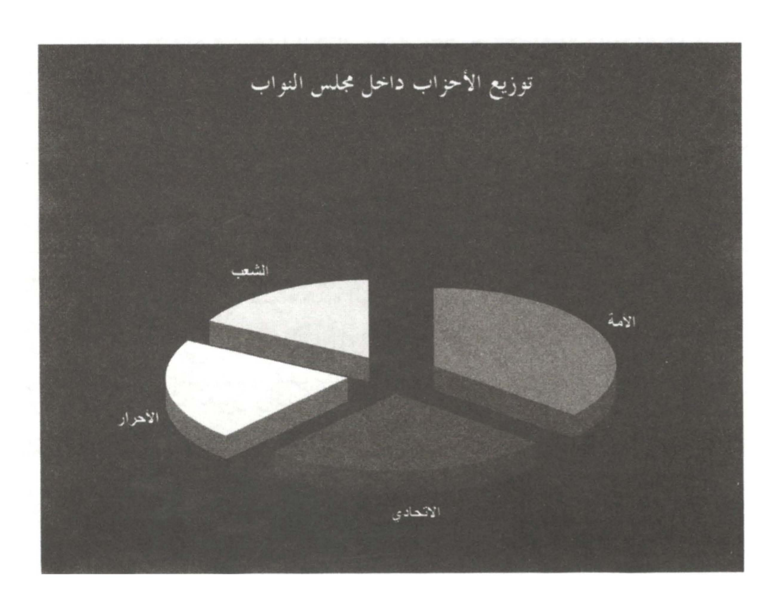
حافظت انتخابات ١٩٥٨م على التركيبة القطاعية التقليدية للنواب، حيث شملت قطاع النواب الذين ينحدرون من خلفيات وظيفية في القطاع العام أو مهنية في القطاع الخاص، وقطاع النواب أصحاب المشاريع الزراعية والتجار، وقطاع نواب الإدارة الأهلية. وكانت تلك القطاعات الثلاثة موزعة داخل قبة البرلمان حسب النسب التالية.

رسم بياني رقم ٢/ ٨: التركيبة القطاعية لأعضاء مجلس النواب لعام ١٩٥٨م



فالنواب الذين ينحدرون من خلفيات وظيفية في الدولة أو مهنية كانوا يشكلون حضوراً كثيفاً في دوائر المديريات الجنوبية الثلاث، والخرطوم، والشمالية، ويليهم في الثقل البرلماني أصحاب المشاريع الزراعية والتجار الذين كان لهم نفوذ متعاظم في النيل الأزرق، وكردفان، ودارفور، وبحر الغزال، أما رجال الإدارة الأهلية فقد احتلوا المرتبة الثالثة، وكانوا أكثر حضوراً في النيل الأزرق، وكردفان، ودارفور، وكسلا. وداخل البرلمان أعيد تشكيل تلك الولاءات القطاعية حسب الانتماءات الحزبية للنواب، الذين توزعوا بين أحزاب الأمة، والوطني الاتحادي، والأحرار، والشعب الديمقراطي.

رسم بياني رقم ٢/ ٩: توزيع الأحزاب داخل البرلمان




ولا شك أن إعادة التوزيع بالكيفية التي أشرنا إليها أعلاه تؤكد أن خلفيات أولئك النواب القطاعية كانت تتقاطع سلباً وإيجاباً مع انتماءاتهم الحزبية، وذلك باستثناء حزب الأحرار الذي تشكلت عضويته من نواب المديريات الجنوبية فقط، وتبنى نوابه مطالب أهل الجنوب، ورفعوا شعار الفيدرالية مع الشمال، كإشارة مرور لمشاركتهم في عملية التدافع البرلماني، وتسيير مؤسسات الدولة عبر وسائط دستورية. وكانت تلك القوى القطاعية - أيضاً - أقل تأثيراً في عملية الحراك السياسي على الصعيد

القومي، لأنها كانت محكومة بتوجهات الولاءات الطائفية، التي استوعبتها داخل إطارها المطاطي، ووظفتها توظيفاً مصلحياً في صياغة القرارات السياسية داخل أروقة الحكومة الائتلافية والبرلمان، وفي صالونات الحزبين المؤتلفين عندما يستدعي الأمر تسوية خصومات داخلية، أو تدبير مناورات سياسية على المستوى القومي. لكن هذا الاستيعاب الوظيفي لا يعنى أن تلك القوى القطاعية كانت راضية عن كل سلوكيات القيادات الطائفية، بدليل أن محمد أحمد محجوب وصف لقاء السيدين بأنه « أعظم كارثة مُنيَ بها تاريخ السياسة السودانية»، وأن الاتحاديين عندما اختلفوا مع السيد علي الميرغني رفعوا شعار «لا قداسة مع السياسة» ورفضوا «الكهنوت السياسي والرهبنة». ولاحظنا أيضاً في الفصل الأول من هذا الكتاب كيف خرج زعماء الإدارة الأهلية على حزب الأمة، وكونوا الحزب الجمهوري الاشتراكي، عندما تعارضت مصالح حزب بالأمة مع مصالح حكومة السودان صاحبة اليد الطولى على مؤسسات الإدارة الأهلية، وكيف خاصم قطاع الأفندية رجال الإدارة الأهلية عندما ساندوا موقف حكومة السودان، وكيف تصالحوا معهم عندما أضحوا جزءاً من الأحزاب السياسية، وسنداً جماهيرياً لهم في الأرياف والبوادي. وفي ضوء هذه النماذج يمكننا القول بأن المصالح المشتركة كانت من أقوى العوامل التي جمعت بين تلك المتناقضات، ووظفتها في إطار استمرار الواقع المعيش دون إحداث تغيير راديكالي يعيد تنميط الحياة السياسية في السودان بصورة حديثة تتعارض مع معطيات الماضي وقيمه التقليدية، وتسهم في تغيير أساليب الكسب المعيشي، وتحديث العلاقة الجامعة بين الريف والحضر.

## ثانياً: غياب القوى الحديثة في انتخابات ١٩٥٨م

أسهم إلغاء دائرة الخريجين ذات المقاعد الخمسة عام ١٩٥٧م في أبعاد القوى الحديثة من المشاركة في البرلمان، لأن تلك القوى، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني، لا تملك أي ثقل جماهيري في الدوائر الجغرافية، يمكّنها من منازلة الأحزاب الطائفية والقوى القبلية في انتخابات عام ١٩٥٨. واستجابة لذلك التحدي فقد نجح الحزب الشيوعي والقوى المصاحبة له في تركيز نشاطهم خارج البرلمان في أوساط النقابات العمالية، والطلاب، والمزارعين، وتواصلوا - أيضاً - مع الحزب الوطني الاتحادي،

صاحب الأغلبية البرلمانية في مديرية الخرطوم، واتفقوا فيما بينهم على كثير من القضايا الخلافية التي كانت تمس سيادة الوطن أو تتعلق بالصالح العام. وتأتي في مقدمة تلك القضايا المثيرة للجدل إجازة الحكومة الائتلافية للمعونة الأمريكية، التي رفضتها القوى السياسية المعارضة داخل البرلمان وخارجه، ودخلت في تحدّ سافر مع الحكومة يقضي بإزاحتها من دست الحكم. وبلغ الأمر ذروته عندما بادر اتحاد طلاب جامعة الخرطوم بعقد مؤتمر شعبي في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٨م، وتمت في ذلك المؤتمر إدانة الحكومة، وأعلن اتحاد عام عمال السودان إضراباً لمدة ثلاثة أيام، شلَّ حركة الحياة في السودان. وفي ظلّ إصرار الحكومة على تنفيذ قرارها البرلماني انضمت بعض القوى البرلمانية للمعارضة الشعبية، وتقدم أربعة من وزراء حزب الأمة باستقالاتهم من الحكومة، وظهرت الدعوة إلى تكوين حكومة قومية(٥٧). وتبلور حصاد ذلك الحراك السياسي في إعلان رئيس الوزراء لحالة الطوارئ في البلاد، وتأجيل انعقاد البرلمان إلى الرابع من ديسمبر ١٩٥٨م، وبذلك دخلت البلاد في حالة فوضى سياسية، مهدت الطريق لقيام انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م، الذي دق مسماراً في نعش الديمقراطية الوليدة. وبذلك نخلص إلى أن سياسية الإقصاء التي تبناها الحزبان الحاكمان عبر الوسائط الديمقراطية المشروعة كانت واحدةً من الأسباب الرئيسة التي أسهمت في تقويض الديمقراطية نفسها، وخلق قوى مناهضة لسياسات الحكومة خارج البرلمان وداخل مؤسسات المجتمع المدني.

## ثالثاً: غياب دوائر الفوز بالتزكية

شهدت انتخابات عام ١٩٥٨م غياباً واضحاً لدوائر الفوز بالتزكية، إذ تقلص عددها من عشر دوائر إلى دائرتين في الجنوب، هما: كبويتا جنوب في الاستوائية والناصر شرق في أعالي النيل. والسبب في ذلك، حسب وجهة نظرنا، يعزى لأمرين مهمين. يرتبط الأول منهما بإلغاء نظام الاقتراع غير المباشر الذي طبق في أربع وعشرين دائرة انتخابية عام ١٩٥٣م، علماً بأن هذه الوسيلة فيها اعتداء على حرية الناخب والمرشح، كما يرى الدكتور إبراهيم حاج موسى، إذ إنها تجعل أياً منهما عرضة للمجاملات والالتزامات

(٥٧) محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان، بيروت: المكتبة الثقافية، ١٩٩٦م، ٥٠٧.

القبلية التي ترفض مفهوم المنافسة، وتمايز الصفوف بين أبناء القبيلة الواحدة. والسبب الثاني يرتبط بانشقاق الوطني الاتحادي وارتفاع حدة المنافسة الانتخابية، وتصاعد نبرة الخصومة بين الأحزاب الرئيسة الثلاثة (الأمة، والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي)، حتى في دوائر الثقل الطائفي أو القبلي التي كانت تُعدُّ دوائر مقفولةً في السابق. ويبدو أن غياب حدة التنافس بين الأحزاب الشمالية في دوائر المديريات الجنوبية كان واحداً من الأسباب الرئيسة التي مهدت الطريق لنائبي الناصر وكوبيتا أن يفوزا بالتزكية.

## رابعاً: حزب الأحرار الجنوبي وتوجهاته الفيدرالية

اتسمت انتخابات عام ١٩٥٨م بمكر بعض القادة الجنوبيين الذين رشحوا أنفسهم تحت مظلة الأحزاب الشمالية، وفازوا بفضل تأييدها المعنوي ودعمها المادي في دوائرهم الانتخابية، لكن بعد إعلان النتائج الانتخابية أفصحوا عن انضمامهم إلى الكتلة الجنوبية الفدرالية، وانكشف موقفهم هذا عندما شرع مجلس السيادة في تعيين أعضاء مجلس الشيوخ غير المنتخبين حسب نسب الأحزاب النيابية في المجلسين. فتقدمت الأحزاب الشمالية بقوائم تحوى أسماء النواب الشماليين والجنوبيين الذين ترشحوا على هدي مبادئها ودعمها المالي، إلا أن حزب الأحرار اعترض على تلك القوائم، متعللاً بأن كل الجنوبيين الذين فازوا في انتخابات المجلسين ينتمون إلى كتلة الجنوب، وليست لهم أدنى علاقة بالأحزاب الشمالية. وفضاً لذلك النـزاع عُقد اجتماع طارئ في القصر الجمهوري في ١٩ مارس ١٩٥٨م، حضره عن الأحزاب الشمالية عبد الله خليل، وخضر حمد، وعلي عبد الرحمن، ومن الجنوبيين استانسلاوس بياساما، والفريد جون، وتم في ذلك الاجتماع استجواب النواب الجنوبيين عن انتماءاتهم الحزبية واحداً تلو الآخر، فجاءت ردودهم على النسق التالي: أعلن خمسة وثلاثون منهم انتماءهم لكتلة الأحرار الجنوبيين، وأربعة للشعب الديمقراطي، وثلاثة للوطني الاتحادي، واثنان لحزب الأمة، واثنان آخران بأنهما مستقلان[٥٨].

(٥٨) خضر حمد، مذكرات، ٢٨٦-١٨٧.

ولا غرو أن مثل هذه المناورات السياسية كانت تعكس طرفاً من انهيار الثقة بين الشمال والجنوب، وتبين أيضاً فساد النواب، وعدم استقرارهم على مبادئ سياسية واضحة المعالم، وقد لاحظنا ذلك من قبل عندما انسلخ نواب طائفة الختمية من الحزب الوطني الاتحادي، وانضموا إلى المعارضة، وَشِيع آنذاك بأنهم كانوا يتقاضون رواتب شهرية من السكرتير العام لحزب الأمة، عبد الله خليل، مقابل فعلهم السياسي الذي أفضى إلى إضعاف الوطني الاتحادي، وتحويله إلى حزب أقلية داخل البرلمان. وقد دفع ذلك الواقع التآمري الصحفي عبد المنعم حسب الله إلى رفع دعوة جنائية ضد رئيس الوزارة الائتلافية، عبد الله خليل، بتهمة الرشوة والتآمر، وأثبت المدعي حيثيات اتهامه أمام محكمة الموضوع بكشف يحوى أسماء نواب الختمية والفئات المالية التي حصلوا عليها من عبد الله خليل، وقد أقر الأخير بصحة توقيعه على الكشوفات المعروضة أمام المحكمة[٥٩]، وبذلك ثبت تورط الطرفين في تلك القضية التي سجلت طعنة نجلاء في بنية النظام الديمقراطي الناشئ في السودان، وسابقة سياسية انسحبت عليها مواقف مشابهة عبر التجربة البرلمانية الثانية، وأسهمت بدورها في إفساد العملية الديمقراطية وتقويض مفهوم تداول السلطة عبر طرق سلمية تواضع عليها الناس.

## خامساً: فشل التنسيق بين الأمة والشعب

لاحظنا في فقرات سابقة أن عملية إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية، وإلغاء دوائر الخريجين، وتقليص دوائر أم درمان إلى دائرتين، وزيادة دوائر الخرطوم بحري إلى ثلاث دوائر قد تمّت عبر تنسيق سياسي حاذقٍ بين الحزبين المؤتلفين، كان الهدف منه تحجيم الحزب الوطني الاتحادي في الدوائر الحضرية، وخلق أوعية انتخابية جديدة تضمن فوزاً كاسحاً للأمة والشعب في معاقل ثقلهما الطائفي والقبلي، وبذلك تتحقق لهما السيطرة على المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الدولة. وخطت عملية التنسيق خطوة متقدمة عندما تعاهد الحزبان على الدعم السياسي المتبادل في الدوائر الانتخابية[٦٠]، حيث وافق الأمة

(٥٩) المرجع نفسه، ١٣٦.

(٦٠) جاء في صحيفة الأيام الصادرة في ١١ يناير ١٩٥٨ حول التنسيق بين حزبي الأمة والشعب الديمقراطي: «بات من المنتظر أن تفرغ لجنة التنسيق بين حزب الأمة والشعب الديمقراطي من مهمتها في اجتماعها الذي سينعقد مساء اليوم. =

على دعم حزب الشعب الديمقراطي في دوائر الخرطوم، وبالمقابل تعهد حزب الشعب بدعم حزب الأمة في دوائر دارفور، إلا أن حزب الأمة قد غض الطرف عن ذلك التعهد عندما سمح لمحمد مكي محمد، صاحب امتياز صحيفة «الناس»، بأن يترشح ضد علي عبد الرحمن الضرير، رئيس حزب الشعب الديمقراطي، في دائرة الخرطوم بحري. وقد قاد ذلك التصرف الفردي إلى إفشال عملية التنسيق بين الحزبين، لأن محمد مكي قرن سحب ترشيحه بالحصول على تعويضات مالية باهظة من حزب الشعب الديمقراطي. وكان لتلك الحادثة تداعيات سالبة على مستقبل التعاون بين الحزبين الحاكمين، علماً بأن هدفهما الأساس كان يقضي بإقصاء الاتحاديين من السلطة، وبعد تحقق ذلك الهدف المرحلي، برز الصراع الطائفي والسياسي مرة أخرى إلى حيز العلن، وتجلت معالمه في الاختلاف بين طرفي الحكومة الائتلافية في كثير من القضايا المصيرية، ونذكر منها مشروع أيزينهاور الذي كان يقضى بقيام أحلاف عسكرية لمحاربة الشيوعية، ودعم السودان مالياً في تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية، ومشكلة حلايب، واتفاقية التعاون الاقتصادي للإنشاء والتعمير (المعونة الأمريكية). وفي خاتمة المطاف قاد ذلك الصراع الطائفي - السياسي إلى توسيع الهوة بين الحزبين الحاكمين، وأفضى أيضاً إلى خلق نوع من التقارب بين الشعب الديمقراطي والوطني الاتحادي، تكمن غايته في تكوين حكومة قومية تسهم في تجاوز الأزمة الحادثة بين الحكومة والمعارضة آنذاك، إلا أن تلك الأحلام السياسية ذهبت مع الريح عندما تواطأ رئيس الوزراء مع المؤسسة العسكرية التي انقضت على السلطة، ونجحت في خطب ودِّ «السيدين الجليلين».

## سادساً: نفوذ السيِّدين وسلطة البرلمان والوزارة

إن قيام حزب الشعب الديمقراطي قد أحدث تحولاً جوهرياً في كيفية إدارة

= وكانت اللجنة قد عقدت اجتماعاً طويلاً صباح الأمس، واصلت فيه دراسة الموقف في الدوائر، وفي نهاية الاجتماع بلغ عدد الدوائر التي اتفق عليها الحزبان ٩٠ دائرة، توزعها الحزبان ٥٧ منها لحزب الأمة و٣٣ لحزب الشعب الديمقراطي. وبقيت بعد ذلك في السودان الشمالي ٣٩ دائرة سيناقش أمرها اليوم، وسيحال بعضها إلى لجنة مشتركة من الحزبين». وجاء في عدد الأيام الصادر في ٢١ يناير ١٩٥٨م: «يفتح اليوم باب الترشيح ولا تزال خلافات التنسيق قائمة بين حزبي الشعب الديمقراطي والأمة، وتنتظر اجتماع السيدين الذي لم يحدد له موعد بعد. وكانت الخلافات قد زادت في اليومين الماضيين على أثر إعلان كل من الحزبين لبعض الترشيحات التي اعتبرها الجانب الآخر خروجاً على قرارات التنسيق والاجتماع».

المؤسسات التشريعية والتنفيذية في الدولة، حيث أضحت عملية صياغة القرار السياسي لا تتم إلا بعد موافقة السيدين، وبذلك فقدت التجربة البرلمانية الوليدة ماهيتها الوظيفية، وأضحى نواب المجلسين كماً مهملاً، لا يقومون بأي دور مؤثر في صناعة القرارات السياسية، وكذلك الحال في مداولات مجلس الوزراء. ولا جدال أن ذلك الواقع كان إفرازاً طبيعياً للعملية الانتخابية نفسها، لأن الترشيح للانتخابات كان يحسم حسب درجة انتماء المرشح إلى الطائفة الدينية التي تساند حزبه، وإلى السند القبلي الذي يتمتع به في دائرته الانتخابية، دون تدقيق في برنامجه الانتخابي المطروح، أو كفاءته المهنية ليكون نائباً برلمانياً، أو طبيعة العلاقة الوظيفية والاجتماعية التي تربطه بمواطني الدائرة الانتخابية التي ترشح فيها. ونسبة لتجاوز تلك القيم المرعية في النظم البرلمانية ظهر في السودان مفهوم الدوائر المقفولة التي كانت حكراً لبيوتات معينة، ذات ثقل قبلي في المنطقة، ودوائر «الإشارة» التي لا تهتم بأهلية المرشح وعلاقته بالدائرة الانتخابية، بل يكفيها فقط أن يحصل ذلك المرشح المعني بالأمر على مباركة أحد السيدين الراعي لحزبه. ويصدق في وصف ذلك الواقع قول الدكتور جعفر محمد علي بخيت:

> إن أساس مشكلة السلطة بعد الاستقلال في السودان [... أنها] صارت منطقة امتداد للقوى القطاعية، يستغلها كل قطاع عندما يحرزها لخدمة أفكاره، ومصالحه القطاعية، وفي أحيان كثيرة تجد أجهزة السلطة نفسها محاصرة بالأجهزة القطاعية، أسيرة لرغباتها وأهوائها مما يضعف من احترامها لنفسها، وولائها لمثلها. ونسبة إلى تعدد القوى القطاعية، وانقسام قواها بدرجة لا يتيسر لقوة ما الانفراد بالسلطة، فإن نتائج هيمنة القوى القطاعية على منطقة السلطة كان فلاً لنفوذ السلطة بدلاً من أن تصير السلطة جهازاً قادراً على البت، والتنفيذ، والتوجيه، أصبحت أشبه ما تكون بمدية صغيرة يبتغي صاحبها أن يقطع بها حلقوم جمل ضخم كبير العنق، فلا ينال من ذلك إلا جرحاً هنا، وشلخاً هناك[٦١].

(٦١) نقلاً عن: أحمد إبراهيم أبوشوك، السودان: السلطة والثروة، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٨م، ٤٠.

وفي تلك الأثناء نشطت تنظيمات المجتمع المدني، التي أفلحت في حصار السلطة المؤتلفة، ووضعت الحكومة أمام معارضة شرسة داخل البرلمان وخارجه، لم تشفع لها أغلبيتها الميكانيكية، ولا سندها الطائفي الجماهيري، ومن ثم أضحى مصيرها عرضة لتحرشات تنظيمات المجتمع المدني الراديكالية، التي كانت تحلم بقيام ثورة شعبية، تهب من حيث لا ينتظرها الحزبان الحاكمان، وتأتي بعروشهما من القواعد. وفي ظل ذلك النـزاع السياسي المرير برزت المؤسسة العسكرية كخيار عملي لحسم الفوضى السياسية التي أعقبت انتخابات عام ١٩٥٨م، وقبل أن تحتفل الحكومة الائتلافية بعامها الأول، سقطت السلطة رهينة في يد المؤسسة العسكرية في ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م.

# الفصل الثالث

## الانتخابات البرلمانية الثالثة
## لعام ١٩٦٥م

## تمهيد

أوضحنا في الفصل السابق أن صراع الأحزاب السياسية حول السلطة قد أقعد الحكومة الائتلافية عن أداء الدور المناط بها، وقاد إلى حدوث فوضى سياسية، وفساد إداري في أجهزة الدولة ومرافقها العامة، ممهداً بذلك الطريق لانقلاب السابع عشر من نوفمبر ١٩٥٨م، ذلك الانقلاب الذي أعلن قادته العسكريون تعطيل العمل بالدستور، وحل البرلمان، وإقالة الحكومة المنتخبة، وحل الأحزاب السياسية والنقابات، ومنع التجمعات والمواكب والمظاهرات، وإغلاق دور الصُحف السيارة إلى حين إشعار آخر[١]. وبالرغم من تعطيل القادة العسكريين للمؤسسات الدستورية إلا أنهم حُظوا بمباركة «السيِّدين الجليلين»، ونجحوا في التعاون مع زعماء الإدارة الأهلية في الأرياف والبوادي، وعلى النقيض فشلوا في خطب ودِّ الأحزاب الراديكالية، والتنظيمات النقابية، والطلاب، ودعاة الفيدرالية في الجنوب. فالتحدي الذي أحدثه الانقلاب العسكري في بنية العمل السياسي والدستوري في السودان قد واجه ردة فعل من القوى الحديثة، التي تجاوزته في ديناميكية الحركة السياسية، وألبت عليه قطاعات المجتمع السوداني، وواصلت جهادها المدني إلى أن أثمر في انفجار ثورة أكتوبر ١٩٦٤م التي أرغمت العسكر على العودة إلى ثكناتهم، وأعادت الحياة الديمقراطية إلى مجاريها، وفق ميثاق سياسي أسهم في إطلاق الحريات العامة وإلغاء القوانين المقيدة لها، والدعوة إلى قيام حكومة مدنية انتقالية، تكون غايتها إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في موعد أقصاه مارس ١٩٦٥م. وانطلاقاً من هذه التوطئة يطرح هذا الفصل جملة من الأسئلة

---

(١) انظر نص البيان الأول الذي تلاه الفريق إبراهيم عبود عبر إذاعة أم درمان في ١٧ نوفمبر ١٩٥٧م: محجوب عمر باشري، معالم الحركة الوطنية في السودان، ٥١٥-٥١٦.

المحورية المرتبطة بالانتخابات البرلمانية الثالثة لعام ١٩٦٥م، والتي تُرتب على النحو التالي: ما تأثير الواقع السياسي الذي أفرزته ثورة أكتوبر على انتخابات عام ١٩٦٥م من الناحية الدستورية والقانونية؟ وما القوانين واللوائح التي سُنت لتنظيم الإجراءات الانتخابية من حيث تقسيم الدوائر، وشروط أهلية الناخبين والمرشحين، وكيفية التصويت، وفرز الأصوات، وإعلان النتائج؟ وما الأحزاب السياسية التي اشتركت في تلك الانتخابات؟ وما الشعارات التي رفعتها في حملاتها الانتخابية؟ وبعد مناقشة هذه الأسئلة ومثيلاتها يستقيم ميسم النقاش حول نتائج الانتخابات البرلمانية، وعرضها من الناحية الإحصائية، ثم تحليلها تحليلاً موضوعياً في إطار الآثار الموجبة والسالبة التي أفرزتها على المشهد السياسي في السودان.

## الوضع السياسي عشية الانتخابات

كانت ثورة أكتوبر تمثل حصاد الجهاد المدني الذي قاده الطلاب، والمهنيون، والعمال، وقطاعات أخرى من أهل الحضر ضد الحكم العسكري، وبتعبير آخر كانت أكتوبر ثورة تلك القطاعات المؤثرة التي أضحت تُعرف بـ «القوى الحديثة». وكوَّنت تلك القوى الحديثة ما يُعرف بـ «جبهة الهيئات»، التي أشرفت على تشكيل الحكومة الانتقالية، وأسهمت في صياغة برنامجها السياسي، الذي تدثر بأدبيات الحزب الشيوعي السوداني صاحب الحضور الكثيف في فعاليات الجبهة ومناوراتها السياسية. وفي المقابل ظهرت الجبهة المتحدة التي ضمت عضويتها حزب الأمة، والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي، وجبهة الميثاق الإسلامي، وكانت تلك الأحزاب المتحدة تمثل تطلعات القوى التقليدية، والحركة الإسلامية المتحالفة معها آنذاك. وعند هذا المنعطف برزت التقابلية الأيديولوجية في السياسة السودانية، حيث ظهر محور اليسار الذي تزعمه الحزب الشيوعي السوداني، ومحور اليمين ممثلاً في حركة الإخوان المسلمين (أو جبهة الميثاق الإسلامي) وأنصار السنة المحمدية. وفي ظل ذلك الواقع السياسي المكتظ بالمتناقضات تشكلت حكومة الأستاذ سر الختم الخليفة، التي شملت عضويتها سبعة وزراء من جبهة الهيئات، ووزيرين جنوبيين، وخمسة وزراء آخرين يمثلون الأحزاب السياسية: الأمة، والوطني الاتحادي، والشعب الديمقراطي، والحزب الشيوعي

السوداني، وجبهة الميثاق الإسلامي[٢]. وقد تبنت حكومة سر الختم الخليفة، الواقعة تحت تأثير الحزب الشيوعي السوداني، بعض الأطروحات الراديكالية التي تصب في معين توجهات الحزب الأيديولوجية الرامية إلى تفكيك البنية التقليدية للمجتمع السوداني، وإعادة صياغتها وفق مؤشرات حديثة تتوافق مع استراتيجيات الحزب الشيوعي وتطلعاته في السودان. ومن هنا جاءت الدعوة إلى حل الإدارة الأهلية، وتشكيل محكمة خاصة للنظر في قضايا الثراء الحرام والفساد وتخريب الاقتصاد[٣]، وتكوين لجنة لتقديم مقترحات حول الإصلاح الزراعي، ووضع استراتيجية اقتصادية لمساعدة الشركات السودانية لتولي زمام التجارة الخارجية من الشركات الأجنبية والبيوتات التجارية الوطنية، ووضع الترتيبات اللازمة لتنشيط التجارة مع شرق أوروبا، والدعوة بإقرار حق المرأة في التصويت والترشيح في الانتخابات القادمة، وتخصيص ٥٠ ٪ من مقاعد الجمعية التأسيسية للعمال والمزارعين[٤]. ولا شك أن تلك التوجهات الراديكالية قد أثارت حفيظة المؤسسات التقليدية بشقيها الطائفي والقبلي في السودان، ودفعتها إلى معارضة حكومة جبهة الهيئات، والدعوة إلى تكوين حكومة قومية من الأحزاب التقليدية ذات الثقل السياسي في السودان، ونتيجة لتلك الضغوط السياسية استقالت الحكومة الانتقالية الأولى في الثامن عشر من فبراير ١٩٦٥م، وكُلف سر الختم الخليفة للمرة الثانية بتكوين حكومة قومية من الأحزاب السياسية، شملت في عضويتها الأمة، والوطني الاتحادي، وجبهة الميثاق الإسلامي، وبعض الأحزاب الجنوبية، وقاطعها الحزب الشيوعي السوداني وحزب الشعب الديمقراطي[٥].

ومواصلة لجهود حكومة جبهة الهيئات تمكنت الحكومة الانتقالية الثانية من عقد مؤتمر المائدة المستديرة في مارس ١٩٦٥م، وحضر ذلك المؤتمر ثمانية عشر ممثلاً

---

(٢) لمزيد من التفصيل انظر: ب.م. هولت وم.و. دالي، تاريخ السودان:
P.M. Holt & M.W. Daly, A History of the Sudan: From the Coming of Islam to the Present Day, 4th ed., London: Longman, 1988, 181-184.

(٣) الشفيع أحمد الشيخ وزير شؤون الرئاسة إلى السيد سكرتير عام مجلس الوزراء، "مذكرة عن الإدارة الأهلية"، ٢١ يناير ١٩٦٥م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، إدارة أهلية، ١/ ٣/ ٥.

(٤) تيم نبلوك، السلطة والثروة في السودان، ٢٢١-٢٢٢.

(٥) ب.م. هولت وم.و. دالي، تاريخ السودان، ١٨٣-١٨٤.

عن الأحزاب الشمالية، وأربعة وعشرون من السياسيين الجنوبيين، وضماناً لشفافية مداولات المؤتمر قبلت الحكومة حضور مراقبين من غانا، وكينيا، وأوغندا، ونيجيريا، ومصر، والجزائر. وكان ذلك المؤتمر أول محاولة سودانية جادة لحل مشكلة الجنوب سياسياً ودستورياً. وبالفعل قد طُرحت في ذلك المؤتمر ثلاثة خيارات، شملت الفدرالية، والوحدة غير المشروطة مع الشمال، والانفصال. وقد أبدى الساسة الجنوبيون رغبتهم في طرح تلك الخيارات الثلاثة في استفتاء عام، إلا أن الأحزاب الشمالية عارضت مقترح الاستفتاء، وأوصت بإمكانية قيام حكومة إقليمية في الجنوب، تتكون من مجلس تشريعي، ومجلس وزراء محدود تنحصر صلاحياته في الأمور الخدمية، مثل الصحة، والتعليم، والزراعة والتجارة. مما حدا بالساسة الجنوبيين إلى رفض ذلك المقترح، وطالبوا بالفدرالية الكاملة. وبذلك انتهى المطاف بمداولات المائدة المستديرة وتوصيات لجنة الأثني عشر عند مفترق طرق، أفضى إلى استمرار الحرب الأهلية في الجنوب، والشروع في الإعداد للانتخابات البرلمانية في الشمال[٦].

## الإطار الدستوري والقانوني لانتخابات عام ١٩٦٥م

عملاً بالسلطات المخولة له بموجب البند ٤٣/ ١ من دستور السودان المؤقت والمعدل لسنة ١٩٦٤، عين مجلس السيادة، بعد التشاور مع مجلس الوزراء الانتقالي في ١٧ نوفمبر ١٩٦٤م، اللجنة العامة للانتخابات، برئاسة القاضي محمد يوسف مضوي، وعضوية الإداريين إسماعيل محمد بخيت، ومنوه مجوك، وسكرتارية عبد الماجد عوض الكريم، ومحمد الشيخ جميل نائباً للسكرتير[٧]. وبدأت اللجنة أعمالها في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٤م، وبعد ذلك عقدت سلسلة من الاجتماعات التي مكنتها من وضع قانون انتخابات عام ١٩٦٥م، واللوائح الإجرائية والتنظيمية المصاحبة له، وتعيين لجان الانتخابات، وعقد المؤتمرات التنويرية، ودورات التدريبية للعاملين تحت إشرافها. وعلى هدي السلطات الممنوحة لها بموجب قانون الانتخابات لعام ١٩٦٥م وضعت اللجنة المبادئ التالية لتنظيم العملية الانتخابية في السودان.

(٦) ب.م. هولت و م.و. دالي، تاريخ السودان، ١٨٤-١٨٦.

(٧) التقرير النهائي لانتخابات الجمعية التأسيسية، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧م.

## أولاً: تقسيم الدوائر الانتخابية

أعادت لجنة الانتخابات العامة النظر في توزيع الدوائر الجغرافية، وذلك وفق الأسس والقواعد التالية:

**أولاً**: أن تتم عملية إعادة تقسيم الدوائر الجغرافية على أساس الإقليم، بحيث تنحصر الدائرة في منطقة معينة من الأرض، تشمل كل الأشخاص المقيمين بها دون اعتبار إلى انتماءاتهم القبلية.

**ثانياً**: لا يشترط أن يكون تقسيم الدوائر وفق حدود الإدارات الأهلية أو المجالس المحلية داخل المديرية الواحدة.

**ثالثاً**: يجب أن يتراوح النصاب السكاني لكل دائرة انتخابية بين خمسين ألف وسبعين ألف نسمة من السكان المقيمين في الدائرة.

**رابعاً**: أن تتم عملية إعادة تقسيم الدوائر الجغرافية داخل نطاق المراكز بقدر المستطاع، بحيث لا تقع دائرة واحدة في مركزين، ولا يجوز إطلاقاً أن تقسم دائرة واحدة بين مديريتين.

**خامساً**: يستحسن أن تكون حدود الدائرة الانتخابية محصورة في جزء متصل من الأرض، دون أن تفصلها عوائق طبيعة، ويستثنى من ذلك الجزر الواقعة في نهر النيل وروافده[٨].

وبناءً على هذه الأسس والقواعد أعادت لجنة الانتخابات العامة تقسيم الدوائر الجغرافية، وعرضتها على مجلس الوزراء، الذي وافق عليها دون تعديل، وقد بلغ عددها ٢١٨ دائرة، منها ١٥٨ دائرة في المديريات الشمالية، و٦٠ دائرة في المديريات الجنوبية، جاء توزيعها على النحو التالي[٩]:

---

(٨) التقرير النهائي لانتخابات الجمعية التأسيسية، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧م.

(٩) التقرير النهائي لانتخابات الجمعية التأسيسية، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧م؛ صحيفة الأيام، العدد ٤٣٢٨، ٨ فبراير ١٩٦٥.

جدول رقم ٣/ ١: عدد الدوائر الجغرافية لعام ١٩٥٨م و١٩٦٥م

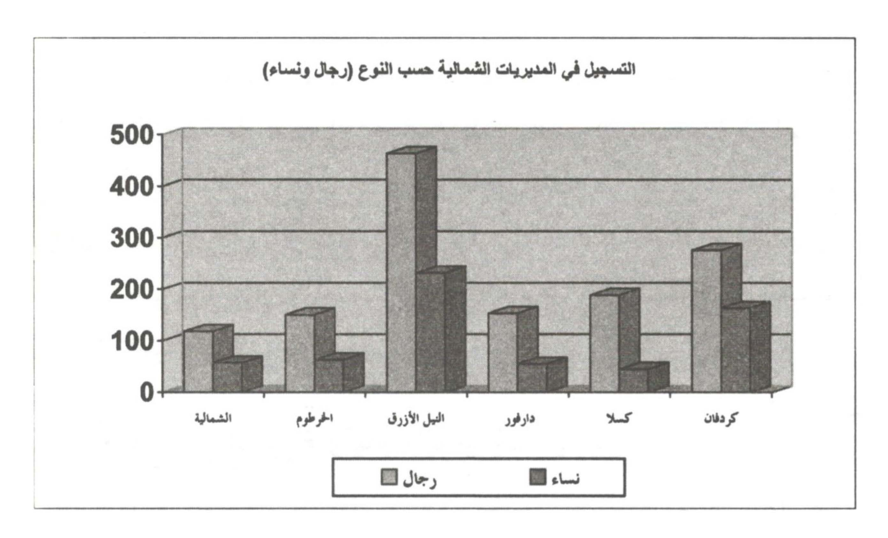
| المديرية | عدد الدوائر الجغرافية | | الزيادة بالنسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| | عام ١٩٥٨م | عام ١٩٦٥م | |
| بحر الغزال | ١٦ | ٢٢ | ٪٣٧ |
| النيل الأزرق | ٣٥ | ٤٥ | ٪٢٨ |
| دارفور | ٢٢ | ٢٤ | ٪٠٩ |
| الاستوائية | ١٥ | ٢٠ | ٪٣٣ |
| كسلا | ١٦ | ٢٣ | ٪٤٣ |
| الخرطوم | ٩ | ١٣ | ٪٤٤ |
| كردفان | ٢٩ | ٣٦ | ٪٥١ |
| الشمالية | ١٦ | ١٧ | ٪٠٦ |
| أعالي النيل | ١٥ | ١٨ | ٪٢٠ |
| العدد الكلي | ١٧٣ | ٢١٨ | ٪ ٢٦ |

## ثانياً: توسيع الوعاء الانتخابي

سن قانون انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٦٥م مبدأين أساسين، كان لهما أثر كبير في توسيع الوعاء الانتخابي، وذلك بإقرار حق المرأة في التصويت، وخفض سن الناخب من واحد وعشرين إلى ثمانية عشر عاماً. وواضح أن الإقرار بهذين المبدأين قد جاء بناءً على رغبة القوى الحديثة، التي كانت تسعى إلى تأسيس حركة سياسية مستقلة عن تلك الفئات التي تداولت السلطة مدنياً أو عسكرياً قبل قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤م. إلا أن بعض القوى التقليدية كانت رافضةً لإقرار حق المرأة في التصويت، بدليل أن بعض القُرى في المديرية الشمالية ومديرية كسلا استنكرت هذا الإقرار، ورفضته «اعتماداً على العادات والتقاليد، وقد بلغ الحماس ببعض دعاة هذا الاتجاه في بعض الأماكن إلى الإجماع – بصرف النظر عن اتجاهاتهم السياسية أو الطائفية – على إبعاد المرأة تماماً من عملية التسجيل»[١٠]. وبين مؤازرة القوى الحديثة ورفض القوى التقليدية لحق المرأة

(١٠) التقرير النهائي لانتخابات الجمعية التأسيسية، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧م؛ صحيفة الأيام، العدد ٤٣٢٨، ٨ فبراير ١٩٦٥.

في التصويت برز اتجاه وسط، لا يرفض حق المرأة في التصويت من الناحية المبدئية، ولكن يطالب بوضع بعض النظم الكفيلة لتسجيل النساء وتصويتهن دون أن يحدث بينهن وبين الرجال اختلاط[١١]. وبالرغم من تباين الآراء حول حق المرأة في التصويت لانتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٦٥م إلا أن مشاركتهن في الانتخابات كانت معقولة من حيث الكم، أما من حيث الكيف فتأثرت إلى حدّ كبير بتوجهات العنصر الذُكوري صاحب الحول والطول في المجتمعات الريفية والبوادي[١٢]. ويوضح الجدول أدناه نسبة تسجيل النساء مقابل الرجال في الولايات الشمالية.




## ثالثاً: دائرة الخريجين

لاحظنا في الفصل الأول من هذا الكتاب أن قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م قد خصص خمسة مقاعد للخريجين في مجلس النواب، وذلك مراعاة لتمثيل القوى الحديثة في العملية الديمقراطية الوليدة في السودان آنذاك. وكان الفوز في تلك المقاعد من نصيب الحزب الوطني الاتحادي (ثلاثة مقاعد)، وحزب الأمة (مقعد واحد)، والجبهة المعادية للاستعمار (مقعد واحد). إلا أن تلك المقاعد الخمسة قد أُلغيت بموجب قانون

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) ب. س. شرمه، "انتخابات عام ١٩٦٥ في السودان" (بالإنجليزية)، ٤٤٥.

الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨م، الذي صاغته حكومة الأمة - الشعب الديمقراطي الائتلافية، وعمدت بذلك إلى تقليل نفوذ الحزب الوطني الاتحادي، الذي كان يشكل حضوراً سياسياً واسعاً في المدن وفي أوساط الخريجين. وبذلك قُلص دور الخريج في انتخابات عام ١٩٥٨م، بيد أن حكومة أكتوبر الانتقالية كانت تنظر لأمر الخريجين من الزاوية ذاتها التي انطلق منها مشرعو قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م، حيث أنها خصصت خمسة عشر مقعداً للخريجين في قانون انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٦٥م، وكونت لجنة فرعية خاصة للإشراف على انتخابات مقاعد الخريجين، برئاسة السيد علي محمد أحمد، مساعد الوكيل الدائم لوزارة الحكومة المحلية آنذاك، وعضوية الفاتح يوسف، وبديعة محمد عبد الرحمن، وسكرتارية محمد الفاتح حامد. وقد أشرفت تلك اللجنة الفرعية على تسجيل الخريجين داخل السودان بمساعدة ضباط تسجيل منتدبين لتلك المهمة من وزارات مختلفة، وخارج القطر عن طريق الملحقين الثقافيين الذين كانوا يعملون في سفارات السودان وقنصلياته. وقد بلغ عدد الخريجين الذين سجلوا أسماءهم في الجداول المعدة لانتخابات عام ١٩٦٥م تسعة عشر ألف ناخب، بينهم ٥٨٨ ناخبة[١٣].

## رابعاً: إلغاء مجلس الشيوخ وقيام الجمعية التأسيسية

ابتدع قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م نظاماً برلمانياً مزدوجاً يقوم على مجلسين، أحدهما مجلس النواب، والآخر مجلس الشيوخ إلا أن القوى الحديثة كانت دائماً تشكك في فاعلية مجلس الشيوخ، وتعُدُّه امتداداً طبيعياً لترسيخ نفوذ القوى التقليدية داخل البرلمان، علماً بأن معظم أعضائه المنتخبين كانوا يمثلون القطاعات التقليدية في المجتمع السوداني. وبناءً على ذلك التوجه السياسي ألغت الحكومة الائتلافية الأولى مجلس الشيوخ، وعدّلت اسم مجلس النواب إلى الجمعية التأسيسية، التي حُددت مهامها في الميثاق الوطني، والفقرة الثانية من دستور عام ١٩٥٦م المؤقت والمعدل لسنة ١٩٦٤م، بأن تكون مهمتها الرئيسة محصورة في وضع الدستور الدائم وإصداره. لكن الجمعية

(١٣) لمزيد من التفصيل انظر الفصل الرابع: انتخابات دائرة الخريجين، التقرير النهائي لانتخابات الجمعية التأسيسية، ١٩٦٥، ١٩٦٦، ١٩٦٧م.

التأسيسية، كما يرى إبراهيم حاج موسى، «شغلت نفسها بمسائل التشريع والمناورات السياسية والمؤامرات الحزبية، تاركة مهمتها الأساسية المتعلقة بوضع الدستور الدائم، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أقدمت على إدخال تعديلات متعددة على الدستور المؤقت»(١٤)، ومهدت بذلك الطريق إلى صياغة قيم دستورية أسهمت بدورها في اغتيال النظام الديمقراطي الليبرالي في عقر داره، واستبداله بنظام عسكري، دق قادته إسفيناً في نعش الديمقراطية الثانية، ووصفوها بأنها نوع من العبث والمتاجرة بمقدسات الشعب السوداني، سواء اتفقنا مع تلك التُرهات العسكرية أو لم نتفق، فقد كانت هذه هي نهاية الديمقراطية الثانية التي سعت لحتفها بظلفها(١٥).

وفي ضوء الأسس والقواعد المشار إليها أعلاه بدأت عملية التسجيل للانتخابات في كل الدوائر الإقليمية في ١١ فبراير ١٩٦٥م، واستمرت حتى ١٢ مارس ١٩٦٥م، وذلك حسب شروط أهلية الناخب التي حددتها المادة الخامسة من قانون الانتخابات لسنة ١٩٦٥م، وتمثلت تلك الشروط في الهوية السودانية، وتحديد عمر الناخب بثمانية عشر عاماً كحد أدنى، وضرورة توفر السلامة العقلية، والإقامة في الدائرة الانتخابية مدة لا تقل عن ستة أشهر من تاريخ قفل جداول الانتخابات. وبعد أربعة أيام من نهاية فترة التسجيل نشرت لجنة الانتخابات العامة قوائم الناخبين، واستمرت فترة النشر لمدة سبعة أيام، أعقبتها عملية الطعون، وأخيراً نُشرت القوائم النهائية للناخبين في ٦ أبريل ١٩٦٥م. وجاء تصنيف الناخبين المسجلين في الدوائر الإقليمية على النحو التالي:

## جدول رقم ٣/ ٢: عدد الدوائر الانتخابية والسكان والناخبين المسجلين ونسبتهم المئوية من السكان(١٦)

| المديرية | الدوائر | عدد السكان | الناخبين المسجلين | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| النيل الأزرق | ٤٥ | ٢٧٣٦٣٥١ | ٦٩٦٣٩٣ | ٢٥٪ |

(١٤) إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ٤٧٣-٤٧٤.

(١٥) لمزيد من التفصيل عن «التعديلات الدستورية والردة اللاهوتية» كما يسميها محمد أبو القاسم حاج حمد، انظر: السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، جـ ٢، ٣٠٣-٣١٣.

(١٦) نقلاً عن ب. س. شرمه، «انتخابات عام ١٩٦٥ في السودان» (بالإنجليزية)، ٤٤٨.

| دارفور<br>كسلا | ٢٤<br>٢٣ | ١٤٦٧٦٩٠<br>١٣٩٤٠٦٠ | ٢٠٩٩٠٥<br>٢٣٤٣٣٥ | ٪١٤<br>٪١٧ |
|---|---|---|---|---|
| الخرطوم | ١٣ | ٧٥٦٩٣٢ | ٢١٤٣٦٣ | ٪٢٨ |
| كردفان | ٣٦ | ٢٠٩٠٣١٢ | ٤٤٠٦٦٩ | ٪٢١ |
| الشمالية | ١٧ | ٩٧٥٠٤٦ | ١٧٥٤٠٠ | ٪١٨ |
| العدد الكلي | ١٥٨ | ٩٤٢٠٣٩١ | ١٩٧١٠٦٥ | ٪٢٠ |

يتضح من الجدول أعلاه، أن أعلى نسبة تسجيل للناخبين مقابل العدد التقريبي للسكان قد سجلتها مديرية الخرطوم (٢٨٪)، أما باقي المديريات، وذلك باستثناء مديرية النيل الأزرق (٢٤٪) وكردفان (٢١٪)، فقد كان معدل التسجيل فيها أقل من ٢٠ ٪، حيث سجلت مديرية دارفور أقلها نسبة (١٤٪)، ويعزى السبب في ذلك إلى وعورة الطرق وحركة القبائل الرعوية التي حالت دون تسجيل عدد كبير من الناخبين، إضافة إلى أن الأحزاب لم تقم بدورها الطبيعي في الدعاية وحث المواطنين على التسجيل، لأنها كانت مشغولة بقضية تأجيل الانتخابات أو إجرائها في مواعيدها المحددة، ولم تُحسم تلك القضية إلا بعد قفل باب التسجيل، وبداية الاقتراع بأسبوعين فقط[١٧].

أما التسجيل في الجنوب فقد كان متعسراً، نسبة لتدهور الأوضاع الأمنية، وحالة الفوضى السياسية التي شهدتها مديريات بحر الغزال، وأعالي النيل، والاستوائية. وفي الأسبوع الأول من مارس ١٩٦٥م أفاد السيد عبد الماجد عوض الكريم، سكرتير لجنة الانتخابات العامة، صحيفة الأيام بأن التسجيل لم يبدأ «في أية دائرة من دوائر مديرية بحر الغزال، فيما عدا دائرة واحدة»، وعزى ذلك «إلى انقطاع الاتصال بين واو وبقية أنحاء المديرية». أما أعالي النيل فقد انقطع الاتصال بها لمدة تربو على ثلاثة أسابيع، وفي الاستوائية «توقف العمل في بعض الدوائر [...]، ومن المتوقع أن يتحسن الموقف»[١٨]. ويبدو أن هذه الصورة الضبابية عن واقع التسجيل في

(١٧) لمزيد من التفصيل انظر الملحق (أ) المرفق مع التقرير النهائي لانتخابات الجمعية التأسيسية.

(١٨) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٨، ٣ مارس ١٩٦٥م.

المديريات الجنوبية قد دفعت سر الختم الخليفة، رئيس الوزراء، إلى عقد اجتماع مع زعماء الأحزاب والهيئات الموقعة على ميثاق أكتوبر الوطني، وأوضح لهم ضرورة إعادة النظر في إجراء الانتخابات في ٢١ أبريل ١٩٦٥م، وذلك لضعف التسجيل في المديريات الجنوبية[١٩]. وفي اليوم التالي لذلك الاجتماع غادر السيد محمد يوسف مضوي، رئيس لجنة الانتخابات العامة، الخرطوم إلى المديريات الجنوبية، حيث وقف على سير الانتخابات، وعاد إلى الخرطوم في ٢٧ مارس ١٩٦٥م[٢٠]. وفي اليوم الثاني لعودته نشرت الصحف أخباراً مفادها ضعف التسجيل في المديريات الجنوبية، حيث تم التسجيل في دائرتين فقط في مديرية بحر الغزال، وخمس عشرة دائرة في مديرية أعالي النيل، وفي معظم دوائر المديرية الاستوائية من واقع الكشوفات الضريبية. والنقطة السالبة الثانية هي أن معظم الترشيحات التي تمت في المديريات الجنوبية كانت قاصرة على بعض الشماليين الذين يقطنون تلك المديريات[٢١]، إلا أن عدم استقرار الوضع الأمني دفع أغلبهم إلى سحب ترشيحاتهم، وعاد بعضهم إلى الخرطوم عندما علموا بأنهم سيفوزون بالتزكية[٢٢].

وفي ظل هذا الواقع المتأزم أصدر مجلس السيادة في ٦ أبريل ١٩٦٥م قراراً يقضي «بالاستمرار في إجراء الانتخابات في الشمال لقيام الجمعية التأسيسية، وتأجيلها في المديريات الجنوبية إلى أن تقوم انتخابات تكميلية في تلك المديريات في الوقت المناسب»[٢٣]. وبهذا القرار السيادي تم إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية على مرحلتين، شملت المرحلة الأولى المديريات الشمالية الست، التي أُجريت انتخاباتها في أبريل ١٩٦٥م، والمرحلة الثانية المديريات الجنوبية الثلاث، التي أُجريت انتخاباتها في مارس ١٩٦٧م. وسنتطرق في الجزء الخاص بالحملة الانتخابية وتداعياتها السياسية إلى موقف الأحزاب الشمالية من قضية تأجيل الانتخابات في المديريات الجنوبية.

---

(١٩) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٣٦، ٢٤ مارس ١٩٦٥م.

(٢٠) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٣٦، ٢٤ مارس ١٩٦٥م.

(٢١) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٣٩، ٢٨ مارس ١٩٦٥م.

(٢٢) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٠، ٢٩ مارس ١٩٦٥م.

(٢٣) لمزيد من التفصيل انظر: الفصل الثالث: الانتخابات التكميلية في المديريات الجنوبية، التقرير النهائي لانتخابات الجمعية التأسيسية.

## الأحزاب السياسية والانتخابات البرلمانية الثالثة

اتسمت مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥م ببروز بعض التوجهات الأيديولوجية المرتبطة بأدبيات اليسار الشيوعية وأدبيات اليمين الإسلامية، وظهور بعض القوى القطاعية ذات التوجهات الجهوية مثل مؤتمر البجة، وتحالف أبناء جبال النوبة. ومن زاوية أخرى فقد قاد تأجيل إجراء الانتخاب في المديريات الجنوبية الثلاث إلى حجب مشاركة الأحزاب الجنوبية، وحزب الشعب الديمقراطي الذي قرر مقاطعة الانتخابات لسببين، أحدهما دستوري يرتبط بعدم شرعية الإجراء الجزئي للانتخابات في الشمال دون الجنوب، وثانيهما سياسي ينطلق من فرضية تقضي بقطع الطريق على حزبي الأمة والوطني الاتحادي اللذين يسعيان لكسب أغلبتهما الميكانيكية في البرلمان بإجراء انتخابات مبكرة دون النظر في عواقب ذلك الإجراء على مستقبل الديمقراطية في السودان[٢٤]. ونكتفي في الفقرات التالية بتقديم عرض موجز عن الأحزاب الرئيسة والتنظيمات الجهوية التي ظهرت في تلك الفترة، وخاضت الانتخابات جنباً إلى جنب مع حزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، والحزب الشيوعي السوداني.

## الحزب الشيوعي السوداني

تأسس الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٤٦م، تحت اسم الحركة السودانية للتحرر الوطني (حستو)، وتعاقب على قيادة الحركة في سنواتها الأولى ثلاثة من كوادره القيادية النشطة، وهم: عبد الوهاب زين العابدين (١٩٤٦-١٩٤٧م)، عوض عبد الرازق (١٩٤٧-١٩٤٩م)، ثم عبد الخالق محجوب (١٩٤٩-١٩٧١م). وتحت قيادة

---

(٢٤) لمزيد من التفصيل عن مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي ومبرراتها انظر: محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، جـ ٢، ٣٢٦-٣٤٣؛ صحيفة الجماهير، العدد ٤٢، ٢٣ مارس ١٩٦٥م. ورد في صحيفة الجماهير، العدد، ٤٩، ٣١ مارس ١٩٦٥م: النداء التالي لجماهير حزب الشعب الديمقراطي: «على جميع اللجان الفرعية لحزب الشعب الديمقراطي. قاطعوا الانتخابات، ولا تشتركوا في التصويت، فهي خيانة للوطن. نبهوا المواطنين بالابتعاد عن الخيانة العظمى، خيانة فصل الجنوب عن طريق هذه الانتخابات. واعملوا على مقاومة الانتخابات، وعدم السماح بها. إن المعركة ضد هذه الانتخابات معركة وطنية عظيمة، وهي معركة صيانة وحدة البلاد، والحفاظ على وحدة متماسكة، ودولة موحدة، للسودان بحدوده الحالية».

عبد الوهاب باشرت الحركة نشاطها في سرية بالغة، خوفاً من سلطات الاحتلال والأحزاب السياسية ذات التوجهات الدينية، ويبدو أن هدفها الأساس في تلك المرحلة كان يتمثل في بث أفكارها الراديكالية عن طريق حزب الأشقاء، وقد قادت تلك الرؤية الاختراقية إلى إبعاد عبد الوهاب زين العابدين من قيادة حستو، لأنه اتهم بأنه «شيوعي ملكي» بدليل أن له تعاطف مع تقرير مصير السودان تحت التاج المصري. وخلفه على القيادة عوض عبد الرازق الذي شهدت فترته انفتاحاً تجاه التنظيمات الطلابية والعالمية، حيث كانت تمثل تربة خصبة لبث الأفكار الماركسية وقيمها الأيديولوجية، وفي تلك الفترة أسست هيئة شؤون العمال، والاتحاد النسائي، ومؤتمر الشباب، وبتلك النقلة النوعية تحولت حستو إلى حركة ضغط نخبوية، لها دورها في إثارة الرأي العام ضد الحكومة الاستعمارية، إلا أن عوض عبد الرازق كان يتبع خطاً منشفياً إزاء قضية الثورة السودانية ضد المستعمر، وكان يؤمن بأن قيادة الثورة الديمقراطية في تلك المرحلة هي من مسؤولية الأحزاب البرجوازية، ودور الثورة الاشتراكية يأتي عقب ذلك، لذلك حددت الحركة سياستها في «تحرير السودان وإقامة نظام ديمقراطي». وبعد إقالة عوض عبد الرازق وتولي عبد الخالق محجوب، توسعت عضوية الحركة في أوساط الطلاب، والمهنيين الجدد، والطبقة العاملة الصاعدة. وكان له نشاط محسوس في أوساط الحركة النقابية العمالية التي أحرزت نجاحاً كبيراً في تنظيم عمال السكة حديد، وأشرفت على تأسيس اتحاد عام نقابات عمال السودان، الذي أصبح فيما بعد من أكبر الحركات النقابية في الشرق الأوسط. وأخيراً خاضت انتخابات عام ١٩٥٣م تحت مظلة الجبهة المعادية للاستعمار. وفي الحكومة الانتقالية برز اسم الحزب الشيوعي السوداني للعلن، وأصدر صحيفة الميدان الناطقة باسمه عام ١٩٥٤م، وكان شعارها في فترة ما قبل الاستقلال ينادي باستقلال السودان التام، ويعارض وحدة وادي النيل، وأي أحلاف خارجية تؤثر على سيادة السودان وكينونته السياسية. وبالرغم من النجاحات الكبيرة للحزب في أوساط القطاعات العمالية والطلاب إلا أن تأثيره كان متواضعاً في صياغة القرارات السياسية، وذلك لضعف تمثيله في معاقل الثقل الطائفي والقبلي، الأمر الذي دفع الحزب إلى الأحلاف السياسية المرحلية، حيث حاول عام ١٩٥٦م أن يقود جبهةً وطنيةً مع الحزب الوطني الاتحادي، والنقابات العمالية، والطلاب ضد حكومة

السيدين الائتلافية. إلا الأحزاب المؤتلفة كانت واعية لذلك الدور، فقامت بإلغاء دوائر الخريجين في انتخابات عام ١٩٥٨م، وضاعفت عدد الدوائر الجغرافية في أماكن ثقلها الطائفي والقبلي في الريف، وبذلك حجَّمت دور الحزب الشيوعي السوداني في انتخابات ١٩٥٨م، ونلاحظ أن ذلك التحجيم كان له انعكاساته السياسية في انتخابات ١٩٦٥م، حيث نجح الحزب الشيوعي السوداني في إعادة دائرة الخريجين وزيادة عدد مقاعدها إلى خمسة عشر مقعداً[٢٥].

## جبهة الميثاق الإسلامي

وُضعت اللبنات الأولى لجبهة الميثاق في اجتماع لمجلس شورى حركة الإخوان المسلمين، عُقد في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٤م، وكان الهدف منه توسيع دائرة العمل الإسلامي في ظل الديمقراطية الثانية، وذلك بخلق وعاءين حركيين، يكون أحدهما خاص بكوادر الإخوان المسلمين وأنشطتهم التنظيمية، والآخر بتوسيع دائرة انتشارهم في أوساط العامة من خلال التنظيمات الإسلامية الأخرى المنضوية تحت عباءة جبهة الميثاق الإسلامي الفضفاضة. وفي اجتماع تنظيمي آخر تم اختيار الدكتور حسن الترابي أميناً عاماً للإخوان المسلمين وسكرتيراً عاماً لجبهة الميثاق، وبذلك وُحدت قيادة جبهة الميثاق والتنظيم النخبوي لحركة الإخوان المسلمين، وقبل نهاية عام ١٩٦٤ تم اختيار الأستاذ صادق عبد الله عبد الماجد رئيساً لتحرير جريدة الميثاق الناطقة باسم الجبهة، والأستاذ يسن عمر الإمام سكرتيراً. وفي ضوء هذه الإجراءات التنظيمية شرعت جبهة الميثاق في تفعيل حملتها الانتخابية عن طريق الطواف السياسي التنشيطي، والعمل المنبري، والمنشورات. وكان محور دعاياتها الانتخابية يدور حول قضية الدستور الإسلامي، والطُهر السياسي، وتحديد القبلة، ومحاربة الإلحاد، وقيم العلمانية التي كان يروجها الحزب الشيوعي السوداني وبعض التنظيمات اليسارية الأخرى. وخاضت الجبهة الانتخابات

(٢٥) لمزيد من التفصيل انظر: محمد نوري الأمين:

Mohmmed Nuri El-Amin, «The Sudanese Communist Movement: First Five Years-I», Middle Eastern Studies, vol. 32/3, 22-40; «The Sudanese Communist Movement: The First Five Years-II», vol. 32/4, 251-62.

البرلمانية في خمس وثمانين دائرة جغرافية، ودائرة الخريجين ذات المقاعد الخمسة عشر، ورشحت ثريا إمبابي في دائرة الخريجين بوصفها رمزاً للمراة المسلمة، ووضعها التنظيمي في الحركة، ودورها السياسي. وكان الدافع وراء هذا الانتشار الأفقي والرأسي، كما يرى الدكتور حسن مكي، يكمن في تثبيت اسم الجبهة الوليدة، وخلق قواعد شعبية وتيارات موالية لها على امتداد القطر(٢٦).

## مؤتمر البجة

تكون مؤتمر البجة ككيان جهوي مطلبي في عام ١٩٥٨م، تحت قيادة الدكتور طه بليَّة، وكان هدفه الأساس تحقيق مطالب أهل الشرق من ناحية التنمية والخدمات الاجتماعية، ولم يكن له أية أجندة سياسية في ذلك الوقت. وظهر ككيان سياسي عام ١٩٦٥م، واشترك في الحملة الانتخابية، وحجته في ذلك أن الأحزاب السياسية لم يكن لديها أي اهتمام بتطوير الشرق بعد تحقيق كسبها السياسي، وتحت شعار تنمية وتطوير الشرق حصل مؤتمر البجة على عشرة نواب في الجمعية التأسيسية. ويبدو أن مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي كانت من إحدى الأسباب التي شجعت مؤتمر البجة على خوض الانتخابات تحت مظلة المؤتمر الجهوية، علماً بأن منطقة الشرق كانت ولا تزال من أهم معاقل الطريقة الختمية ذات الولاء السياسي لحزب الشعب الديمقراطي آنذاك.

## حزب سانو

أفرز الحكم العسكري الأول (١٩٥٨-١٩٦٤م) في السودان وضعاً سياسياً معارضاً لحكومة الخرطوم في أوساط النخب الجنوبية، التي آثر بعض أفرادها الهجرة إلى أوغندا، حيث أسسوا الجمعية المسيحية السودانية تحت رئاسة الأب سترلينو لاهو. وقد أسهمت تلك الجمعية في ترويج قضية الجنوب على الصعيدين الإقليمي والمسيحي، ثم بعد ذلك تحولت إلى تنظيم شبه سياسي يحمل اسم الاتحاد الوطني السوداني

(٢٦) لمزيد من التفصيل انظر: حسن مكي محمد أحمد، حركة الإخوان المسلمين في السودان، ١٩٤٤-١٩٦٩م، ط ٢، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ١٠١-١٢١.

الإفريقي للمناطق المقفولة (Sudan African Closed Districts National Union)، الذي اشتهر باسم «ساكدنو»، ونجح في تسويق قضية الجنوب في المحافل الإقليمية والدولية، حيث أدان ممارسة الحكومة العسكربة في الجنوب، ووصفها بأنها تتعارض مع حقوق الإنسان الجنوبي في تقاسم السلطة، والثروة، والخدمات والتنمية، وتجاوزاً لتلك المظالم السياسية والتنموية نادت قيادات التنظيم بتطبيق فدرالية عادلة في الجنوب أو الانفصال عن الشمال، إلا أن ساكدنو عجز أن يستمر كوعاء سياسي موحد للنخبة الجنوبية، فظهر تنظيم جديد باسم حركة تحرير جنوب السودان، تحت قيادة وليم دينق. وفي عام ١٩٦٤م ذابت تلك الحركة الوليدة في تنظيم جديد آخر يعرف بـ «سانو» أو الاتحاد الإفريقي الوطني السوداني (Sudan African National Union). وبدأ سانو نشاطه السياسي في المنفي بذات القيادة السياسية لساكدنو والتنظيمات الأخرى، إلا أنه تعرض إلى انقسام سياسي بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، بسبب الخلافات التي نشبت بين زعمائه حول رئاسة الحزب، وطبيعة علاقة الجنوب المستقبلية بالشمال، هل تكون في إطار الفيدرالية أم الانفصال؟ وظهر ذلك الانقسام جلياً في مداولات مؤتمر المائدة المستديرة، الذي حضره وليم دينق ممثلاً للاتجاه الفيدرالي، وأقري جادين ممثلاً للاتجاه الانفصالي. وبعد انتهاء المؤتمر عاد جادين إلى أوغندا مواصلاً نشاطه الانفصالي، بينما ظل وليم دينق وأنصاره في السودان، إلا أنه كان على خلاف مع منافسه ألفريد وول. وخاض أعضاء حزب سانو المقيمين في السودان الانتخابات البرلمانية التكميلية لعام ١٩٦٧م، وحصلوا على خمسة عشر مقعداً في البرلمان[٢٧].

## حزب الوحدة

أُسس حزب الوحدة في يناير ١٩٦٥م من الجنوبيين الذين كانوا يقيمون في الشمال، وكانوا يرون أن حكم الجنوب في ظل دولة موحدة، أفضل من أن يُحكم عن طريق نظام فدرالي. ومن هنا جاءت مشاركتهم فاعلة في مداولات مؤتمر المائدة المستديرة، حيث عارضوا قيام أي وضع خاص بجنوب السودان، وطالبوا بالإبقاء على وحدة القطر في

(٢٧) لمزيد من التفصيل انظر: إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ٥٦٤-٥٧٠؛ محمود قلندر، جنوب السودان، ٢٤٤-٢٦٥.

ظل نظام لا مركزي لتصريف الشؤون الإدارية في السودان، إلا أن الأحزاب الجنوبية لم تكن راضية على أداء هذا الحزب فقد عارضت إشراكه في الحكومات التي تكونت بعد أكتوبر، وطالبت بإبعاده عن مداولات مؤتمر المائدة المستديرة بحجة أنه حزب سياسي، إلا أنهم سمحوا لبعض أعضائه أن يحضروا مداولات المؤتمر بصفتهم الشخصية. ومن بين الأسباب الداعية إلى مثل هذا التحفظ هو تعاون أحد مؤسسي الحزب، السيد سانتينو دينج تونق، مع الحكم العسكري، حيث شغل منصب وزير ا لثروة الحيوانية. واشترك حزب الوحدة في الانتخابات التكميلية لعام ١٩٦٧م، وحصل على مقعدين في الجمعية التأسيسية(٢٨).

## جبهة الجنوب

تكونت جبهة الجنوب بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م من نخبة من الجنوبيين الناشطين في العمل السياسي داخل السودان، وشملت عضوية لجنتها التنفيذية شخصيات بارزة مثل غوردون أبايا، وداريوس بشير، وهلري لوقالي، ولوباري رامبا، وأزايا مجوك، وناتالي ألواك، وأبيل ألير. واشتركت تلك اللجنة التنفيذية بفاعلية في اختيار ممثلين لها في مجلس وزراء أكتوبر ومجلس السيادة. ونجحت إلى حد كبير في أقناع بعض الجنوبيين المقيمين خارج السودان لحضور مؤتمر المائدة المستديرة الذي انعقد في مارس ١٩٦٥م، وفي ذلك المؤتمر طالبت الجبهة بانفصال الجنوب فوراً، أو منحه حق تقرير المصير عن طريق استفتاء عام يجري في المديريات الجنوبية الثلاث(٢٩).

---

(٢٨) لمزيد من التفصيل انظر: إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية، ٥٦٧-٥٦٨؛ محمود قلندر، جنوب السودان، ٢٤٤-٢٦٥.

(٢٩) لمزيد من التفصيل انظر أبيل ألير، جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود.

Abel Alier, Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured, Exter: Ithaca Press, 1990, 26-28.

ترجم هذا الكتاب إلى العربية بشير محمد سعيد تحت: جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود، لندن: شركة ميدلاند المحدودة، ١٩٩٢.

## الحملة الانتخابية وتداعياتها السياسية

ألقت انتفاضة أكتوبر بظلالها على انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٦٥م، وفرضت على المشهد الانتخابي تبني بعض قضاياها النابعة من رجاحة النفوذ السياسي المتعاظم لأدبيات اليسار الشيوعي واليمين الإسلامي. وعند ذلك المنعطف احتضنت بعض الأحزاب التقليدية تلك القضايا ذات السحنة الأيديولوجية، وطرحتها مجاراةً للقوى الحديثة دون أن تكون مدركةً لتداعياتها المستقبلية. ونعرض في هذا الجزء للدعوة التي طرحتها بعض الأحزاب السياسية بتخصيص دوائر للعمال والمزارعين، والمناداة بأسلمة الدستور، وموقف تلك الأحزاب من تأجيل الانتخابات في جنوب السودان، وانعكاسات ذلك على شعار الوحدة الوطنية الذي كان يمثل أهم شعارات أكتوبر الفضفاضة.

## تخصيص دوائر للعمال والمزارعين

دعا الحزب الشيوعي السوداني إلى تخصيص دوائر للعمال والمزارعين في انتخابات الجمعية التأسيسية، وذلك انسحاباً على برنامجه الانتخابي الذي كان يهدف إلى تكوين حركة سياسية مستقلة عن تلك الفئات التي تداولت الحكم مدنياً أو عسكرياً قبل انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤م[٣٠]. بيد أن الرأي السياسي العام قد انقسم حول صلاحية تلك الدعوة إلى ثلاث مجموعات حزبية رئيسة، تتراوح مواقفها بين القبول المادح، والرفض المستهجن، والبحث عن منـزلة بين المنـزلتين.

كانت جبهة الهيئات في مقدمة المادحين الذين ثـمَّنوا دعوة الحزب الشيوعي بتخصيص دوائر للعمال والمزارعين، وحجتها في ذلك أنهم يمثلون امتداداً لثورة ٢١ أكتوبر، ويمثلون القوى الأساسية في البلاد[٣١]. وصب في ذات الاتجاه موقف اتحاد نقابات العمال الذي حاول أن يقنع رؤساء الأحزاب السياسية الرافضة لدعوة الحزب

(٣٠) محمد سعيد القدال، «لمحة تاريخية: الانتخابات البرلمانية في السودان»، الحوار المتمدن، العدد ١٩٠٨، ٧/ ٥/ ٢٠٠٧م.

(٣١) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٠٦، ٧ يناير ١٩٦٥م.

الشيوعي أن تعدل عن موقفها، إلا أنه لم يجد مساندة صريحة من رؤساء تلك الأحزاب، بخلاف موقف الشيخ علي عبد الرحمن الأمين، رئيس حزب الشعب الديمقراطي، الذي «قابل المطلب بالترحاب والتأييد التام»[٣٢]. وبعد أن يَئس اتحاد العمال من موقف الأحزاب السياسية حاول أن يضغط عليها عن طريق الاتحادات الفرعية للمزارعين، ونستشهد في هذا المضمار بمزارعي مكتب الدبرة بالجزيرة، الذين استنكروا موقف الأحزاب «العدائي» من قضاياهم، وقدحوا في ممارسة الأحزاب السابقة وتجاهلها لمطالبهم المشروعة، وعليه أعلنوا «مقاطعتهم التامة للأحزاب» وتضامنهم مع «اتحادهم العظيم بقيادة الشيخ الأمين محمد الأمين»[٣٣].

إلا أن مثل تلك المناورات السياسية لم تغير موقف الأحزاب الرافض لتخصيص دوائر للعمال والمزارعين، فمثلاً حزب الأمة يصف عملية التخصيص بأنها عمل «غير ديمقراطي، وضد الديمقراطية»، وذلك انطلاقاً من قناعته السياسية بأن «الدوائر الانتخابية يجب أن توزع على أساس عدد السكان في المناطق، بصرف النظر عن طوائفهم وفئاتهم.» وبموجب ذلك اعترض «اعتراضاً قوياً على تخصيص دوائر للعمال والمزارعين، أو أية فئة من الفئات، لأن للعامل والمزارع الفرصة للإدلاء بصوته لمن يشاء»[٣٤].

ووقف الموقف نفسه زعيم جبهة الميثاق الإسلامي، الدكتور محمد صالح عمر، الذي انتقد فكرة تخصيص دوائر للعمال والمزارعين، ووصف التخصيص بأنه عمل «يخالف مبادئ الديمقراطية، ولا يعمل به حتى في الدكتاتوريات الشيوعية». وأن إشراك منظمات العمال والمزارعين في أي عمل سياسي من هذا النوع «يضر بوحدة العمل النقابي، لأن العمال والمزارعين لهم اتجاهات سياسية مختلفة.» وأن الشيوعيين، حسب زعمه، يريدون أن يتخذوا من العمال والمزارعين مطية لدخول الجمعية التأسيسية[٣٥].

---

(٣٢) صحيفة الأيام، العدد ٤٣١٣، ١٥ يناير ١٩٦٥م.

(٣٣) صحيفة الأيام، العدد ٤٣١٤، ١٧ يناير ١٩٦٥م.

(٣٤) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٠٦، ٧ يناير ١٩٦٥م.

(٣٥) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٠٧، ٨ يناير ١٩٦٥م.

أما الحزب الوطني الاتحادي فقد حاول أن يتخذ موقفاً وسطاً بين القبول والرفض، حيث صرح زعيمه الأزهري بأنه لا يمانع من تخصيص دوائر للعمال والمزارعين، ووعد بترشيح ممثلين لهم في المدن الرئيسة والنيل الأزرق[٣٦]. إلا أن ذلك التصريح لم يكن نابعاً من قناعة الحزب الذاتية بشرعية تمثيل الفئات بتلك الكيفية، لكنه كان يعبر عن حرص الاتحاديين على طمأنة جماهيرهم في أوساط القطاعات العمالية والمزارعين بإن الحزب الوطني الاتحادي مهتم بقضاياهم الآنية، وتحسين ظروفهم المعيشية، دون أن يتركهم فريسةً لإغراءات الحزب الشيوعي السوداني، الذي بدأ يبشر بصيانة حقوق العمال والمزارعين، وتوسيع دائرة مشاركتهم السياسية، دون أن يكونوا عُرضةً لطموحات البرجوازية الباخسة لفاعلية دورهم في تحقيق أمن المجتمع ورفاهيته.

## تصفية الإدارة الأهلية

كانت الدعوة إلى تصفية الإدارة الأهلية واحدة من الشعارات التي رفعها الشفيع أحمد الشيخ، ممثل العمال في حكومة جبهة الهيئات الانتقالية، بحجة أنها لا تمثل رغبات الشعب، لأنها خليق استعماري كان الهدف منه إخماد الحركة الوطنية، ومساندة المؤسسات الدستورية الرجعية (المجلس الاستشاري لشمال السودان والجمعية التشريعية) التي أسسها المستعمر في أربعينيات القرن الماضي، وبعد الاستقلال ورثته الحكومات الوطنية، ولم تغير فيه شيئاً، ودعمته الحكومة الدكتاتورية العسكرية واستفادت منه لأبعد الحدود. وتأسيساً على ذلك وصى السيد وزير شؤون رئاسة مجلس الوزراء، بضرورة «إلغاء الإدارة الأهلية في شمال السودان، وتوزيع كافة سلطاتها للجهات القضائية والتشريعية والإدارية». وتكوين «لجان تحقيق على مستوى كل مديرية للتحقيق مع نظار ومشايخ وعمد هذه الإدارات الأهلية الذين ارتشوا وأفسدوا واغتنوا، ومصادرة كافة ممتلكات من تثبت ضدهم هذه التهم وإرجاعها للشعب في مناطقهم»[٣٧]. فالدعوة إلى تصفية الإدارة وفق المُسوِّغات التي صاغها الشفيع أحمد الشيخ كانت تهدف إلى تفتيت السلطة

(٣٦) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٠٦، ٧ يناير ١٩٦٥م.

(٣٧) الشفيع أحمد الشيخ، «مذكرة تصفية الإدارة الأهلية»، ١٠-١١.

البيروقراطية القبلية، وإلغاء التحالف القائم بينها وبين القوى الطائفية، وبذلك تستطيع القوى الحديثة أن تسهم في بث «الوعي الديمقراطي» على الصعيد الجماهيري، وتنشيط عملية الانتقال إلى مرحلة «الاشتراكية الديمقراطية» التي يتولى قيادتها الخريجون، والعمال، والمزارعون، لأنهم يمثلون المد الجماهيري الثوري والسند الشعبي لشعارات ثورة أكتوبر ١٩٦٥م. فلا جدال أن تلك الدعوة قد وجدت تأييداً في أوساط الأحزاب السياسية التي ينحصر نفوذها في المدن والمناطق الحضرية (الحزب الشيوعي وجبهة الميثاق الإسلامي والوطني الاتحادي)، لأن تلك الأحزاب كانت ترى في التحالف القائم بين القوى القبلية والقيادة الطائفية عقبة كأداء في سبيل بث نفوذها السياسي في المناطق الريفية، إلا أن هذا التأييد الحالم قد اصطدم بواقع المجتمع السوداني القبلي، الذي صورته بعض مذكرات محافظي المديريات الرافضة لقرار التصفية. ونستشهد في هذا المقام بموقف السيد سليمان وقيع الله، محافظ مديرية كردفان آنذاك، الذي وضَّح وجهة نظره حول قرار التصفية في خطاب بعثه إلى السيد وكيل وزارة الداخلية، وجاء في إحدى فقراته:

> إنني أعارض هذا الاتجاه معارضة شديدة، لأن أي إجراء كهذا في نظري سيكون سبباً في انهيار أجهزة الأمن والإدارة بهذه المديرية. وإن زعماء القبائل في هذه المديرية [...] في حالة قلق شديد، وهم يعقدون اجتماعات متوالية، كما أن دولاب العمل الإداري يكاد يكون في حالة توقف بالنسبة لهم. وأما الحفاظ على الأمن في مناطقهم فيسير بقوة الدفع السابق، وقد يأتي الوقت الذي ينهار فيه تماماً بانهيار مقومات الجهاز القبلي، خاصة في مديرية ساشعة ككردفان، تكوِّن القبائل فيها أكثر من ٩٥٪ من سكانها[٣٨].

(٣٨) لمزيد من التفصيل انظر: خطاب سليمان وقيع الله إلى وكيل وزارة الداخلية، بالنمرة م ك/ ٤٨/ أ/ ١، سري للغاية، ١٤/ ١/ ١٩٦٥م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، إدارة أهلية، ١/ ٣/ ٦؛ خطاب التجاني سعد، محافظ دار فور، إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية، بالنمرة م م د/ سري/ ١٠٠/ ج، ١٩/ ٣/ ١٩٦٥م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، إدارة أهلية، ١/ ٣/ ٨/ ١٤٢؛ خطاب محمد الحسن إبراهيم، ضابط تنفيذي ريفي المسيرية، إلى محافظ مديرية كردفان، بالنمرة رم/ ١/ أ/ ١، ١٩/ ٣/ ١٩٦٥م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، إدارة أهلية، ١/ ٣/ ٨/ ١٤٢.

وفي الاتجاه ذاته تحرك زعماء الإدارة الأهلية، وكثفوا اتصالاتهم برؤساء الأحزاب التقليدية، واتفقوا معهم على تجميد قرار التصفية، شريطة أن يعملوا سوياً على إسقاط مرشحي القوى الحديثة في الانتخابات القادمة، ويكوِّنوا حكومة ديمقراطية ترعى مصالح الطرفين، وتدرس مشروع التصفية وتضع التصور اللازم لتثوير أجهزة الإدارة الأهلية. وبذلك أضحى شعار تصفية الإدارة الأهلية شعاراً ذا حدين في الحملة الانتخابية، دفع من طرف بعض القوى الجماهيرية الرافضة لهيمنة الإدارة الأهلية وزعماء العشائر إلى مناصرة القوى الحديثة، بغية الانعتاق من هيمنة رجالات الإدارة الأهلية، ومن طرف ثان أسهم في توثيق عرى الترابط بين القوى الطائفية والقيادات القبلية، لأن كلا الطرفين أدرك أن استمرار بقائه في السلطة على المستويين المحلي أو المركزي مرهون بفاعلية تعامله المصلحي مع الآخر، علماً بأن الحكم بالنسبة للطرفين أصبح غاية في ذاته، والقرارات والخطط والبرنامج التي يصيغها أفندية الخرطوم ما هي إلا شعارات يرفعها قادة الأحزاب عندما يستوجب الأمر نوعاً من المراوغة السياسية[٣٩].

## تأجيل الانتخابات في المديريات الجنوبية

كانت قضية الجنوب واحدة من الشعارات التي رفعتها انتفاضة أكتوبر، وجعلتها في مقدمة أجندة حكومتها الانتقالية التي نظمت مؤتمر المائدة المستديرة، وثـمَّنت توصيات لجنة الأثنى عشر، إلا أن واقع الحال الأمني المتدهور في الجنوب قد عصف بتلك التوصيات، وأعاق التسجيل لانتخابات الجمعية التأسيسية في المديريات الجنوبية. وبذلك أضحت الدعوة إلى تأجيل الانتخابات شعاراً من شعارات الحملة الانتخابية في شمال السودان، حيث تباينت مواقف الأحزاب حوله سلباً وإيجاباً. فقد عارض حزب الأمة، والوطني الاتحادي، وجبهة الميثاق الإسلامي الدعوة إلى التأجيل، بينما ساندها الحزب الشيوعي السوداني، وجبهة الهيئات، والجبهة الإسلامية، وحزب الشعب

(٣٩) لمزيد من التفصيل انظر: أحمد إبراهيم أبوشوك، «الإدارة الأهلية الرأي والرأي الآخر»، مجلة الخرطوم، العدد ١٣، أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر ١٩٩٤م، ٣٠-٣٩.

الديمقراطي الذي وقف موقفاً مناهضاً لإجراء الانتخابات في الشمال، وعدَّها خيانة وطنية لقضية الجنوب ووحدة السودان[٤٠].

وفي ظل هذا الواقع السياسي المتأزم عقد حزب الأمة مؤتمراً صحافياً في ٣ أبريل ١٩٦٥م، حيث أعلن رئيسه السيد الصادق المهدي عدم الاستمرار في الحكومة القومية إذا تقرر تأجيل الانتخابات في الشمال، لأن الحكومة في عُرف حزب الأمة حكومة فاشلة، ولا ترقى إلى مستوى التحديات المطروحة في الساحة السياسية، وأن الانتخابات ستعجل برحيلها، وتفسح المجال لتشكيل حكومة ديمقراطية جديدة، وقادرة على وضع حدٍّ لروح المتاجرة بالأزمات السياسية في السودان. ثم مضى السيد الصادق المهدي في ذات الاتجاه، وعدد الأسباب التي من أجلها يصرّ حزب الأمة على إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في شمال السودان دون جنوبه، وهي تنحصر في الآتي: أولاً: إن القيادة السياسية ليس لها صلاحية الاستمرار في الحكم بعد انتهاء الفترة الانتقالية التي حددها الميثاق الوطني في ٣١ مارس ١٩٦٥م. ثانياً: إن ربط قضية الجنوب بمشكلة الانتخابات عذر تختبئ وراءه التنظيمات السياسية التي ترفض إجراء الانتخابات، لأنها لا تملك السند الشعبي الذي يؤهلها إلى صياغة القرار السياسي في السودان. وأردف ذلك بقوله: إن هناك أكثر من سبيل لتمثيل وجهة النظر الجنوبية في البرلمان المقترح، وأشار هنا إلى مشروعين، أحدهما يقضي بأن يعين البرلمان المنتخب في الشمال رئيساً للوزراء بالتشاور مع الجنوبيين، ثم يعطل البرلمان نفسه إلى أن تُجرى الانتخابات التكميلية في الجنوب. ويرى في هذا المشروع حافزاً للقادة الجنوبيين بالإسراع في تهيئة الجو للانتخابات في المديريات الجنوبية. ويقضي المشروع الثاني بإشراك الجنوبيين في البرلمان عن طريق التعيين، وبذلك يستمر البرلمان كهيئة برلمانية إلى أن تُجرى الانتخابات في الجنوب، ثم بعد ذلك يتحول البرلمان إلى جمعية تأسيسية[٤١]. وأيد هذا الموقف السيد أحمد المهدي، نائب رئيس حزب الأمة، الذي أكد أن حزبه سيطعن في دستورية أية حكومة تُشكل بعد

(٤٠) لمزيد من التفصيل عن موقف الأحزاب المعارضة انظر: وقائع الاجتماع الذي عقده مجلس السيادة في ٦ أبريل ١٩٦٥م مع السيد عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعي السوداني، والشيخ علي عبد الرحمن رئيس حزب الشعب الديمقراطي، والسيد عبد الله السيد مندوب الجبهة الوطنية للهيئات. صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٧، ٦ أبريل ١٩٦٥م.

(٤١) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٥، ٤ أبريل ١٩٦٥م.

تأجيل الانتخابات، وأن حزب الأمة «سيتخذ من القرارات ما يحفظ للبلاد مكاسبها في حكم ديمقراطي سليم»(٤٢).

وفي الاتجاه المعاكس صرح السيد عبد الخالق محجوب، سكرتير الحزب الشيوعي السوداني، لصحيفة الأيام بأن حزبه مع التأجيل، لكنه لا يستعبد أن تفرض «الجهات الرجعية والأجنبية قيام الانتخابات بالشكل الذي تنادي به بعض العناصر التي تريد أن تفرط في مصالح البلاد.» وفي حالة إجراء الانتخابات في موعدها في شمال السودان «يجب على ثوار أكتوبر أن يعملوا على إسقاط كل العناصر الرجعية»(٤٣).

وفي يوم ٥ أبريل ١٩٦٥م أعلن مجلس السيادة إجراء الانتخابات في موعدها المحدد بـ ٢١ أبريل في شمال السودان دون الجنوب، وذلك لاختيار جمعية تأسيسية يكون لها كامل السلطات الدستورية والتشريعية لوضع دستور دائم للبلاد. وقد رحب بهذا الإعلان السيد إسماعيل الأزهري، والدكتور حسن الترابي، والسيد الصادق المهدي الذي وصفه بأنه قرار «يتفق مع الوضع الدستوري الذي سيثمر عن حكومة شرعية تحكم السودان»، وناشد «الحكومة أن تقوم بواجبها في حفظ الأمن، ووضع حد لأي عبث من أي شخص سواء بالقول أو العمل»(٤٤).

أما السيد عبد الخالق محجوب فقد طعن في شرعية القرار، بحجة أن مجلس السيادة «لا سلطة دستورية له بإصدار مثل هذا القرار، وأضاف أن هذا القرار مسئول عن اتخاذه مجلس الوزراء، باعتباره السلطة التشريعية والتنفيذية في فترة الانتقال، [...] وأن حزبه لا يعتبر أن القرار سيخلق جمعية تأسيسية سليمة، لأن ثلث سكان البلاد غير ممثلين فيها»، وسيفضي إلى «مشاكل سياسية خطيرة، لأنه لم يوضح علاقة الجنوب بالجمعية التأسيسية،» بل سيعطى «العناصر المتطرفة من الجنوبيين سلاحاً خطيراً في أيديهم.» وأوضح أيضاً أن الحزب الشيوعي السوداني «لن يقاطع الانتخابات، وسيعمل على إسقاط كل مرشحي الحزب الوطني الاتحادي نسبة للموقف الرجعي الذي وقفته قيادته»(٤٥).

---

(٤٢) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٧، ٦ أبريل ١٩٦٥م.
(٤٣) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٧، ٦ أبريل ١٩٦٥م.
(٤٤) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٨، ٧ أبريل ١٩٦٥م.
(٤٥) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٨، ٧ أبريل ١٩٦٥م.

أما الشيخ علي عبد الرحمن فقد وصف قرار إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية في الشمال بأنه «قرار لفصل الجنوب عن الشمال، وإشعال فتيلة حرب بين المواطنين في الجنوب والشمال.» وإن حزبه لن يشترك في تلك الجريمة، وسيقاطع «الانتخابات الآثمة بقوة»، بل سيقاومها ويحول دون وقوعها[٤٦]. وفي ذات السياق أصدرت صحيفة الجماهير نداءً إلى رؤساء وأعضاء اللجان الفرعية لحزب الشعب الديمقراطي، يحثهم فيه الشيخ علي عبد الرحمن، رئيس الحزب، بأن يجندوا رجالهم «لمقاطعة الانتخابات، مقاطعةً تامةً»، وأن يعملوا «علي بث النداء المرسل إليهم بين جماهير الدوائر الانتخابية على مختلف أحزابهم ومعتقداتهم»، وأن ينبهوا «جماهير الحزب ليكونوا على أتم يقظة واستعداد، وأن لا يذهب أحد إلى صناديق التصويت، لأن التصويت جريمة في حق الوطن». وأن يبذلوا وقتهم وراحتهم «في سبيل إحباط المؤامرة الاستعمارية الكبرى عن طريق مقاطعة الانتخابات التي تهدف إلى فصل الجنوب عن الشمال»[٤٧].

وقبل يوم من بداية الاقتراع تدخل النائب العام، وأصدر فتوى قانونية لمجلس الوزراء تقضي بعدم دستورية الجمعية التأسيسية التي ستُشكل في ضوء نتائج الانتخابات الجزئية، ومن «حق المواطنين في الأجزاء التي لم تجر فيها الانتخابات أن يدَّعوا بعدم تمثيلها لهم. عليه فهم غير ملزمين بأي قرارات أو تشريعات تصدر عن مثل هذه الجمعية»، وأن الجمعية التي تُشكل في مثل هذه الظروف لا تملك سلطة إصدار الدستور الدائم وإقراره. وبهذه الفتوى فتح النائب العام باب المعارضة على مصراعيه، وأعطى الأحزاب المعارضة حجة قانونية تستند إليها في تبريرها لمقاطعة الانتخابات، وفي حثها للمواطنين بعدم الإدلاء بأصواتهم، تعللاً بأن التصويت خيانة سياسية لقضية الجنوب، ووحدة السودان، وشعارات أكتوبر[٤٨]. وبناءً على مثل هذه النداءات التحريضية أعلن أنصار حزب الشعب الديمقراطي مقاطعتهم للانتخابات، وشرعوا في مقاومتها بكافة السبل. ففي قرية ود الفضل برفاعة، مثلاً، أعلنت جماهير حزب الشعب الديمقراطي مقاومة الانتخابات، ومنعت الدعاية الانتخابية في قريتهم. إلا أن السلطات الرسمية اعتبرت

(٤٦) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٨، ٧ أبريل ١٩٦٥م.

(٤٧) صحيفة الجماهير، العدد ٥٣، ٧ أبريل ١٩٦٥م.

(٤٨) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٥٦، ٢٢ أبريل ١٩٦٥م.

ذلك الموقف مخالفاً للقانون، وقامت بسجن قيادة الحزب وبعض أعضائه، وبلغ عدد المعتقلين ستين شخصاً. وفي تلك الأثناء وردت أيضاً عشرات البرقيات والرسائل إلى مركز الحزب العام بالخرطوم من معاقل جماهير «الإشارة» في مديرتي كسلا والشمالية، معلنةً مقاطعتها للانتخابات، ومقاومتها للحملات الداعية المصاحبة لها[٤٩]. وفي اليوم الأول من الاقتراع وقعت أحداث شغب في القرية نمرة واحد بحلفا الجديدة، راح ضحيتها عشرة مواطنين من أعضاء حزب الشعب الديمقراطي، وأربعة من رجال الشرطة، نتيجة للصدامات التي نشبت أمام صناديق الانتخابات بين الطرفين. وبذلك حمَّل رئيس حزب الشعب الديمقراطي، الشيخ علي عبد الرحمن الأمين، السيد رئيس مجلس الوزراء المسؤولية الأدبية والقانونية لحوادث حلفا الجديدة، لأنه، حسب وجهة نظره، قد تجاهل «إجماع المواطنين الأحرار على عدم الاشتراك في الانتخابات، بل مقاومتها.» وتساءل عن الحكمة وراء «إصرار الحكومة على الاستمرار في انتخابات مجهولة النتيجة، تتم في ظل حراسة مشددة، ووابل من الرصاص، واضطرابات ودماء في جميع أنحاء القطر، ولا يعلم إلا الله ماذا سيحدث في العاصمة يوم ٢٨ إبريل»[٥٠].

لكن الأحزاب المؤيدة لإجراء الانتخابات في شمال السودان اعترضت بشدة على موقف حزب الشعب الديمقراطي، وحثَّ الناطق الرسمي باسم الحزب الوطني الاتحادي، السيد عبد الماجد أبو حسبو، الحكومة على «أن تتخذ الإجراءات القانونية ضد رئيس حزب الشعب، وأقطابه، وصحيفته التي تنشر الدعوة للمقاومة، كما طالب رئيس الحكومة بفصل وزراء حزب الشعب من الحكومة، لعدم أمانتهم وتقديرهم للمسؤولية»[٥١].

وبموجب هذه الإيماءات الحزبية طلب مدير بوليس العاصمة من قاضي جنايات الخرطوم اعتقال السادة علي عبد الرحمن، ومحمد أمين حسين، وعبد الله النجيب، وعبد المنعم حسب الله، ومحمد زيادة حمور، وأحمد جبريل، وعثمان عبد الهادي، تحت المادة ١٢٧ الإثارة، إلا أن القاضي أحمد الشيخ البشير رفض الطلب بالاعتقال،

(٤٩) صحيفة الجماهير، العدد ٥٨، ١٩ أبريل ١٩٦٥م.
(٥٠) صحيفة الجماهير، العدد ٦١، ٢٢ أبريل ١٩٦٥م.
(٥١) صحيفة العلم، العدد ٧٩، ٢٢ أبريل ١٩٦٥م.

وحجته في ذلك أن النائب العام قد أفتى بأنه ليس من حق مجلس السيادة أن يقرر إجراء الانتخابات للجمعية التأسيسية، وأن الحفاظ على الأمن لا يعالجه القبض على الأشخاص المذكورين، وإنما يعالج بأن تكفَّ الحكومة عن استخدام الأجهزة التنفيذية في تنفيذ أمر غير دستوري، وأن القضاء لا يمكن أن يكون كلب حراسة»[٥٢]. ومن ثم أمر قاضي جنايات الخرطوم بإحضار السيد علي عبد الرحمن الأمين للتحقيق معه حول الاتهام المثار تحت المادة ١٢٧، وفي تلك الأثناء أمرت المحكمة العليا بإيقاف صحيفة الجماهير إلى أن ينظر في القضية المرفوعة ضدها. وفي اليوم التالي نظرت محكمة جنايات الخرطوم في القضية، و«قررت أن ما نشرته جريدة الجماهير لا يعتبر تحريضاً، وبرأت ساحة الرئيس علي عبد الرحمن، كما أمرت بإطلاق سراح السيد عبد المنعم حسب الله»، رئيس تحرير الجماهير، في الحال[٥٣].

وبعد هذه القراءة الاستقرائية نصل إلى أن قرار إجراء الانتخابات في الشمال وتأجيلها في الجنوب قد ترك بعض الإفرازات السالبة على المشاهد القانوني والسياسي في السودان، وقد انعكس ذلك على أدبيات الحملة الانتخابات، وجعلها رهاناً سياسياً بين أولئك الذين يؤيدون إجراء الانتخابات في الشمال دون الجنوب، وأولئك الذين يشككون في نزاهة الإجراء، ويتخوفون من تداعياته السالبة على وحدة السودان. ويبدو أن الصراع الحزبي حول قضية الانتخابات كان صراعاً سياسياً مفهوماً، لكن الغريب في الأمر أن مؤسسات الدولة القانونية والضبطية أضحت جزءاً من ذلك الصراع، ويتجلى ذلك في موقف النائب العام الذي كان يعبر بطريقة غير مباشرة عن موقف جبهة الهيئات الرافض لإجراء الانتخابات، وكذلك موقف قاضي جنايات الخرطوم الذي رفض اعتقال رئيس حزب الشعب تحت المادة ١٢٧، وحاول أن يأتي بتبرير قانوني لدحض التهمة المثارة ضده، وفي الوقت نفسه كان قومندان البوليس أحمد كرار يشكك في نزاهة المحكمة، ويتهمها بتعطيل أعماله الضبطية الخاصة بالقبض على المتهمين، إلا أن القاضي لفت نظر الاتهام بأن المحكمة قد قامت بكل الإجراءات اللازمة، وما يجب

---

(٥٢) صحيفة صوت السودان، العدد ١٠٨٥٢، ٢٣ أبريل ١٩٦٥م.

(٥٣) صحيفة صوت السودان، العدد ١٠٨٥٣، ٢٥ أبريل ١٩٦٥م.

القيام في إطار سلطاتها القضائية، فلا يجوز للاتهام أن يشكك في نزاهة المحكمة بهذه الطريقة الفاضحة. وزبدة القول إن تباين هذه المواقف كان يعكس طرفاً من الصراع الذي شهدته مؤسسات الدولة بسبب الخلاف السياسي حول قضية الانتخابات، وكيف أثر ذلك سلباً على الحملة الانتخابية وسير الاقتراع.

## الدستور الإسلامي والشيوعية

برزت دعوة الدستور الإسلامي بصورة باهتة في مداولات اللجنة القومية لوضع الدستور الدائم لجمهورية السودان عام ١٩٥٦م، وانداحت دائرتها اتساعاً في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨م، عندما رفعت الجبهة الإسلامية الدستور الإسلامي شعاراً سياسياً، ثم وجَّهت كوادرها الحزبية بأن يصوتوا لصالح أي حزب سياسي يدعو إلى أسلمة دستور السودان[٥٤]. وبعد انتفاضة أكتوبر ١٩٦٥م أضحى الدستور الإسلامي شعاراً انتخابياً مهماً للجبهة الوطنية الموحدة[٥٥]، لأن أحزابها التقليدية قد تواضعت على استخدامه في دعايتها الانتخابية، حفاظاً على قواعدها الجماهيرية من تغول القوى الاجتماعية المعارضة التي بدأ نفوذها السياسي يزداد بمتوالية هندسية في المدن، وحسابية في الأرياف.

وظهر ذلك التوجه جلياً في الليلة السياسية التي نظمها الحزب الوطني الاتحادي في ٢٨ فبراير ١٩٦٥م بميدان عبد المنعم، حيث نفى فيها إسماعيل الأزهري نفياً قاطعاً علاقة حزبه بالحزب الشيوعي السوداني، وعضد قوله بكلمات فضفاضة مفادها أن دستور حزبه «يستمد تشريعاته من الإسلام»، ودعا أنصار جبهة الميثاق الإسلامي إلى مساندة الحزب الوطني الاتحادي والتصويت له، «إذا كانوا جادين في دعوتهم للإسلام، لأن الحزب الوطني الاتحادي هو الحزب الوحيد الذي يمكنه أن يقوم بمهمة تحقيق الدستور الإسلامي في هذه البلاد، وهو الحزب الذي يعني ما يقول عندما يرتبط بشيء، وقد ارتبطنا في الميثاق والبرامج بالدستور الإسلامي ونلتزم بتنفيذه»[٥٦]. وأكّد أيضاً

---

(٥٤) حسن مكي، حركة الإخوان المسلمين، ٦٦، ٧١.

(٥٥) تكونت الجبهة القومية الموحدة من حزب الأمة، والحزب الوطني، والأخوان المسلمين، والاشتراكي الإسلامي.

(٥٦) صحيفة العلم، العدد ٣٩، ٢٨ فبراير ١٩٦٥.

لجماهير حزبه بأنه قد استشار فضيلة الشيخ حسن مدثر، أول قاضي قضاة بالسودان، عن «كيفية صياغة عبارة شاملة وموجزة تلزمنا بالدستور الإسلامي في ميثاقنا، فأفتى فضيلته بأن ينص الميثاق على ألا يوضع تشريع يتنافى مع الشريعة الإسلامية في أي زمان، ومن ثم وردت عبارة الدستور الإسلامي على نحو ما قرأتموها في الميثاق بأن يكون الدستور الدائم مستمداً من الشريعة الإسلامية»[٥٧].

وبهذه الطريقة «المرتجلة» رفع الحزب الوطني الاتحادي شعار الدستور الإسلامي في حملته الانتخابية، ليحقق به كسباً سياسياً عارضاً، وذلك بسحب البساط من تحت أرجل قادة جبهة الميثاق الإسلامي، الذين كانوا يقفون خلف ذلك الشعار ويروِّجون له في منتدياتهم السياسية وخطبهم المنبرية في المساجد، لأن الدعوة إلى الدستور الإسلامي حسب منطلقاتهم الفكرية كانت تهدف إلى تحقيق «الهُوية السودانية» التي عجزت الأحزاب التقليدية وصُنَّاع الاستقلال عن تحقيقها على صعيد الواقع. وبهذه الكيفية أيضاً كان الحزب الوطني الاتحادي يحاول أن ينفي عن نفسه تهمة التعاون مع الحزب الشيوعي السوداني، الذي كان يتبنى أطروحات ماركسية مغايرة لأدبيات الفكر الإسلامي وتقاليد المجتمع السوداني، ويسعى لتمكين القيم «الاشتراكية - الماركسية»، لتكون له الغلبة في ترجيح كفة العمل السياسي لمصلحة العمال والمزارعين، وذلك عن طريق خلخلة البنية التقليدية للمجتمع السوداني، وإعادة صياغتها وفق تطلعات الحزب الأيديولوجية ومشروعاته الإصلاحية في السودان.

والبُعد الثالث لشعار الدستور الإسلامي الذي طرحه الحزب الوطني الاتحادي كان يعكس طرفاً من سياسة الحزب الرامية إلى أحداث شرخ في حزب الشعب الديمقراطي، صاحب القاعدة الختمية العريضة، والقيادة السياسية ذات الميول الاشتراكية. ويُقصد بالقيادة السياسية في هذا المضمار الشيخ علي عبد الرحمن الأمين الذي كانت تهتف له جماهير حزب الشعب الديمقراطي بـ «علي عبد الرحمن - محطم الأمريكان»[٥٨]، ويصفه الاتحاديون في لياليهم السياسية بـ «الشيخ الأحمر»، ملوحين بميوله الشيوعية التي

(٥٧) صحيفة العلم، العدد ٣٩، ٢٨ فبراير ١٩٦٥.

(٥٨) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل، جـ ٢، ٢٩٨.

تتعارض جملة وتفصيلاً مع أدبيات الطريقة الختمية[٥٩]. وبهذه الكيفية شرع الاتحاديون في تجريح قيادة حزب الشعب الديمقراطي، وفي المقابل رفعوا شعار الدعوة إلى جماهير الختمية بالعودة إلى الوطني الاتحادي، ويتجلى ذلك في قول زعيمهم الأزهري: «إننا نرحب بجماهير حزب الشعب الديمقراطي بين صفوفنا، لأنهم في الأصل كانوا جماهير للوطني الاتحادي قبل تكوين حزب الشعب.» ثم طلب من الاتحاديين أن يتصالحوا مع إخوانهم الشعبيين، ويصفحوا عن الخطيئات التي ارتكبوها في حقه، وفي حق حزبهم العريق، وأن يتركوا له تصفية «حسابه الشخصي مع قادة حزب الشعب»[٦٠].

ومن هذه الزاوية بدأ الاتحاديون يصفون حزبهم بأنه «قلعة الأحرار، وكعبة الديمقراطية الحقة، والاشتراكية الإسلامية الأصلية، لا اشتراكية ماركس المستوردة الملحدة التي فُرضت على جماهير الختمية»[٦١]. ويعرِّضون بقيادة الشيخ علي عبد الرحمن، ويطرحون جملة من الأسئلة المشككة في توجهه السياسي: «أين التحرير وأنت تتعاون مع الشيوعيين حلفاء الصهيونية ومؤيدي تقسيم فلسطين العربية المؤمنة؟ أين الإسلام والدين والوطنية وأنت تتعاون مع حزب لا يؤمن بالله، ولا بالأديان السماوية، ولا يؤمن بالتراث السوداني، ولا بالقومية السودانية، ولكن يأتمر بأوامر موسكو، ويسبح بحمد ماركس ولينين؟ إن نهايتك قد قربت يا شيخ علي، وقد قربت نهاية حزبك، وستكون أنت وحلفاؤك عبرة وعظة لكل انتهازي ومخرب»[٦٢].

لا جدال أن هذا التوجه الاتحادي الرافع لشعار الدستور الإسلامي من طرف، والقادح في قيم الشيوعيين وحليفهم «الشيخ علي الأحمر» من طرف ثان، قد أثار حفيظة الحزب الشيوعي السوداني، ودفعه إلى شن حملة شعواء ضد الوطني الاتحادي، ورموزه من السياسيين الذين وصفهم بالرجعية، ودعا «ثوار أكتوبر» إلى إسقاطهم في الانتخابات، وإسقاط زعيمهم الأزهري، الذي يعنى سقوطه بالنسبة للشيوعيين «هزيمة الرجعية في عقر دارها»[٦٣]. وواضح من هذا التوجه المضاد أن الشيوعيين كانوا

(٥٩) صحيفة العلم، العدد ٥٨، ٢٢ مارس ١٩٦٥.
(٦٠) صحيفة العلم، العدد ٣٩، ٢٨ فبراير ١٩٦٥.
(٦١) صحيفة العلم، العدد ٦٠، ٢٤ مارس ١٩٦٥.
(٦٢) صحيفة العلم، العدد ٦٠، ٢٤ مارس ١٩٦٥.
(٦٣) صحيفة العلم، العدد ٨١، ٢٥ أبريل ١٩٦٥.

ينطلقون من محصلة مفادها أن الدعوة إلى الدستور الإسلامي كانت تعني ردع القوى الاجتماعية المعارضة للقوى الرجعية بوصمة الإلحاد، وهي وصمة لا تحتاج صياغتها لجهد، ولا يحتاج استيعابها إلى عناء من الجماهير، وبذلك استطاع الاتحاديون وحلفاؤهم أن يمتصوا الحقوق الديمقراطية وشعارات ثورة أكتوبر معتمدين على «تفسير الدين تفسيراً رجعياً يحمي نظام الفساد والرأسمالية والتخلف في البلاد»[٦٤].

## الانتخابات في المديريات الشمالية: الترشيح والتصويت

اكتملت إجراءات الترشيح للدوائر الجغرافية في ٢٠ مارس ١٩٦٥م، ونُشرت الكشوفات النهائية للمرشحين في ٤ أبريل ١٩٦٥م، حيث بلغ عددهم ٨٤١ مرشحاً، منهم ٣٠ مرشحاً في المديريات الجنوبية الثلاثة، وجاء توزيعهم في المديريات الشمالية على النحو التالي:

### جدول رقم ٣/ ٣: عدد الدوائر الانتخابية وتوزيع مرشحي الأحزاب السياسية[٦٥]

| المديرية | عدد الدوائر | الأمة | الاتحادي | الشعب | الميثاق | الشيوعي | أحزاب أخرى[٦٦] | مستقلون | مجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النيل الأزرق | ٤٥ | ٨٠ | ٧٤ | ٣٩ | ٢٤ | ٤ | ٢٢ | ٧ | ٢٥٠ |
| دارفور | ٢٤ | ٦١ | ٢٤ | ٢ | ٥ | | ١ | ٢ | ٩٥ |
| كسلا | ٢٣ | ٢٠ | ١٦ | ٣٥ | ١٤ | ٣ | ١٢ | ٤ | ١٠٤ |
| الخرطوم | ١٣ | ١٥ | ٢٦ | ١٤ | ١٣ | ١١ | ٦ | ٥ | ٩٠ |
| كردفان | ٣٦ | ٧٥ | ٥٩ | ١٥ | ١٢ | ٤ | ١ | ١٩ | ٨٤ |
| الشمالية | ١٧ | ١٦ | ٢٦ | ٢٥ | ١٣ | | ٣ | ٤ | ٨٧ |
| العدد الكلي | ١٥٨ | ٢٦٧ | ٢٢٥ | ١٣٠ | ٨١ | ٢٢ | ٤٥ | ٤١ | ٨١١ |

(٦٤) محمد سعيد القدال، الإسلام والسياسة، ١٤٥، نقلاً عن عبد الخالق محجوب، «حول الدستور الإسلامي»، أخبار الأسبوع، عدد ١١٣، ٢٧/ ٣/ ١٩٦٩م.

(٦٥) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٦، ٥ أبريل ١٩٦٥م.

(٦٦) الجبهة الإسلامية (٢ الخرطوم، ١ دارفور)؛ اتحاد الإصلاح الوطني (١ الخرطوم)؛ التجمع الديمقراطي الاشتراكي (٢ النيل الأزرق، ١ كسلا، ١ الخرطوم، ٢ الشمالية)؛ اتحاد الإخلاص الوطني (١ النيل الأزرق، ١ الخرطوم)؛ الاشتراكي الإسلامي (١ النيل الأزرق)، نقابات العمال (١ الخرطوم، ١ الشمالية)، اتحاد المزارعين (١٨ النيل الأزرق، ١ كردفان)؛ مؤتمر البجة (١١ كسلا).

بعد يومين من نشر الكشوفات النهائية للمرشحين أصدر مجلس السيادة قراراً يقضي بإجراء الانتخابات في شمال السودان في ٢١ أبريل ١٩٦٥م، وتأجيلها في المديريات الجنوبية نسبة لاضطراب الأحوال الأمنية، إلا أن مواقف الأحزاب، كما ذكرنا من قبل، تباينت حول هذا الإعلان، وكان أكثرها تطرفاً موقف حزب الشعب الديمقراطي، الذي أصدر بياناً سياسياً بمقاطعة الانتخابات، وطعن في شرعيتها الدستورية، واتهم كل من يشارك فيها بالخيانة الوطنية، لأنها، من وجهة نظره، مدعاة لفصل الجنوب عن الشمال، وطعنة نجلاء في جسد الوحدة الوطنية. وبالرغم من مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي الصاخبة فقد كانت كفة الأحزاب المؤيدة لإجراء الانتخابات كفةً راجحةً، أضْفَت عليها نوعاً من الشرعية، ومهدت الطريق لاستئناف الاقتراع في الدوائر الجغرافية الشمالية في ٢١ أبريل ١٩٦٥م، وذلك باستثناء مديرية الخرطوم، التي أُرجئ الاقتراع فيها إلى ٢٨ أبريل ١٩٦٥م، لأسباب عملية وفنية مرتبطة بواقع العاصمة القومية وضواحيها[٦٧].

بدأ الاقتراع بصورة مُرضية في معظم الدوائر الجغرافية من الساعة الثامنة صباحاً إلى الخامسة مساءً من كل يوم، واستمر بهذه الكيفية إلى ٣٠ أبريل ١٩٦٥م،[٦٨] إلا أن بعض الدوائر الانتخابية شهدت اضطرابات أمنية وأحداث عنف دامية نتيجة لمعارضة أنصار حزب الشعب الديمقراطي لإجراءات الاقتراع. وتجلت انعكاسات تلك المعارضة المشاكسة في الدائرة ١٦٧ القضارف نهر عطبرة التي شهدت أحداث عنف دامية أفضت إلى تأجيل الاقتراع واستئنافه في الفاتح من مايو ١٩٦٥م، وكذلك الحال في الدائرة ٦٦ المعيلق في النيل الأزرق التي تعطل سير الاقتراع فيها ليوم واحد. وأعيد الترشيح في دائرتين نسبة لوفاة السيد مبارك زروق مرشح الوطني الاتحادي في الدائرة ٣٠ ريفي الخرطوم الجنوبية، وأحد مرشحي الدائرة ٢١ بكردفان، وقُفل باب الترشيح في تلك الدائرتين في ١٥ مايو، وأُجرى الاقتراع في ٥ يونيو ١٩٦٥م[٦٩].

(٦٧) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٤٦، ٥ أبريل ١٩٦٥م.

(٦٨) تقرير لجنة الانتخابات العامة.

(٦٩) صحيفة الأيام، العدد ٤٣٦٦، ٥ مايو ١٩٦٥م.

اتبع في انتخابات عام ١٩٦٥م نظام الانتخاب الفردي والأغلبية البسيطة وذلك استئناساً بتجربتي عام ١٩٥٣م و١٩٥٨م، وأُجرى التصويت عن طريق ورقة الاقتراع في ١٠٩ دائرة في المناطق الأكثر مدنيةً، وعن طريق البطاقة في ٤٦ دائرة من المناطق الريفية التي يقل فيها الوعي الانتخابي والإلمام بالقراءة والكتابة. وجاءت إحصاءات الاقتراع في المديريات الشمالية على النحو التالي:

**جدول رقم ٣/ ٤ : إحصاءات الاقتراع في الولايات الشمالية**

| المديرية | الدوائر | المرشحون | المسجلون | المصوتون | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| النيل الأزرق | ٤٥ | ٢٥٠ | ٦٩٦٤٣٨ | ٤٥١٦٢٤ | ٦٤٪ |
| دارفور | ٢٤ | ٩٥ | ٢٠٩٩٠٥ | ١١٦٨٤١ | ٥٥٪ |
| كسلا | ٢٣ | ١٠٤ | ٢٣٤٣٣٥ | ٩٧١٤٠ | ٤١٪ |
| الخرطوم | ١٣ | ٩٠ | ٢١٤٣٦٣ | ١٢٠٢٢٥ | ٥٦٪ |
| كردفان | ٣٦ | ٨٤ | ٤٤٠٦٧٠ | ٢٤٠٧٦٨ | ٥٤٪ |
| الشمالية | ١٧ | ٨٧ | ١٧٥٤٠٠ | ٩٩٣٤٢ | ٥٦٪ |
| **العدد الكلي** | ٢١٨ | ٨١١ | ١٨٦٩١١١ | ١١٢٦١٤٠ | ٦٠٪ |

أما فيما يخص دائرة الخريجين ذات المقاعد الخمسة عشر فقد بلغ عدد المرشحين فيها سبعة وثمانين مرشحاً، بينهم امرأتان. وبدأ التصويت في ٨ مايو ١٩٦٥م، لمدة يوم واحد في المناطق التي أُجرى الاقتراع فيها عن طريق التصويت المباشر داخل السودان وخارجه، وإلى ٢٢ مايو في المناطق التي أجرى الاقتراع فيها عن طريق البريد المسجل. وتراوحت نسبة التصويت بين ٦٨ و ٩٥٪ ، عدا مديرتي بحر الغزال والاستوائية حيث انخفضت نسبة التصويت إلى ٥٩٪. ويبين الجدول أدناه عدد الناخبين المسجلين والمصوتين، والنسبة المئوية بينهما في داخل السودان وخارجه.

## جدول رقم ٣/ ٥: عدد الناخبين المسجلين ونسبة الذين أدلوا بأصواتهم

| المديرية/ المنطقة | المسجلون | المصوتون | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|
| بحر الغزال | ٣٩ | ٢٣ | ٥٩٪ |
| النيل الأزرق | ١٨٧١ | ١٤٠٣ | ٧٥٪ |
| دارفور | ٣١٩ | ٢٢٧ | ٧١٪ |
| الاستوائية | ١٠٥ | ٦٢ | ٥٩٪ |
| كسلا | ٩٤٦ | ٦٨٠ | ٧١٪ |
| الخرطوم | ٩٨٧١ | ٦٧٣٥ | ٦٨٪ |
| كردفان | ٦٠٨ | ٤٣٦ | ٧١٪ |
| الشمالية | ٩٢٥ | ٦٩٨ | ٧٥٪ |
| أعالي النيل | ١٠٥ | ٧٤ | ٧٠٪ |
| العدد الكلي | ١٤٧٨٩ | ١٠٣٣٨ | ٦٩٪ |
| الناخبون المسجلون والمصوتون خارج السودان | | | |
| القاهرة | ٨٣٧ | ٦٨٩ | ٨٢٪ |
| بيروت/ بغداد | ١٠٣ | ٩٨ | ٩٥٪ |
| السعودية | ٢٣٧ | ١٩٩ | ٨٤٪ |
| مدن إفريقية[٧٠] | ١٨ | ١٧ | ٩٤٪ |
| موسكو | ٤٠٢ | ٣٦٥ | ٩٠٪ |
| باريس | ٨٣ | ٦٢ | ٧٤٪ |
| لندن | ٣٢٣ | ٢٨٣ | ٨٧٪ |
| براغ | ٣٠٨ | ٢٨٨ | ٩٣٪ |
| بون | ١٢٠ | ٧٧ | ٦٤٪ |
| واشنطن | ١٨٦ | ١٦٨ | ٩٠٪ |
| العدد الكلي | ٢٦١٧ | ٢٢٤٦ | ٨٥٪ |

(٧٠) تشمل الدول والمدن الإفريقية: الصومال، وتنـزانيا، ولاغوس، ونيروبي، وأديس أبابا، أسمرة، ليوبولدفيل.

## الانتخابات في المديريات الجنوبية: الترشيح والتصويت

تم تأجيل الانتخابات في المديريات الجنوبية بموجب قرار صادر من مجلس السيادة في ٦ أبريل ١٩٦٥م، كما أشرنا سابقاً، أي بعد قفل باب الترشيحات، وإعلان فوز المرشحين بالتزكية. فالتعارض بين القرار وبين إعلان أسماء الفائزين بالتزكية أثار جدلاً قانونياً واسعاً، دفع مجلس السيادة إلى النظر في قضية الفائزين بالتزكية في جلسته المنعقدة في ٩ مايو ١٩٦٥م، وبعد مداولات مستفيضة توصل المجلس إلى إصدار قرار آخر أكد فيه عدم شرعية فوزهم، لكنه أشار إلى أن قراره هذا لا يمنع أولئك الفائزين من أن يسلكوا الطريق الذي رسمه الدستور لإثبات ما يدعون[٧١]. وبناءً على ذلك تقدم عشرة من الفائزين بالتزكية إلى رئيس الجمعية التأسيسية بحجة أنهم أعضاء منتخبون في الجمعية، فأحالهم رئيس الجمعية إلى المحكمة المدنية العليا للفصل في صحة عضويتهم وفقاً للمادة ٤٩ من الدستور. وعندما عُرضت القضية أمام المحكمة العليا أيدت المحكمة إعلان اللجنة الانتخابات، وحكمت بشرعية عضويتهم في الجمعية التأسيسية[٧٢].

وبهذه الكيفية ظل وضع الجنوب غير واضح في الجمعية التأسيسية إلى أن أصدر مجلس السيادة قراراً في ٢٢ مارس ١٩٦٦م بتكليف لجنة الانتخابات العامة بأن تشرع في اتخاذ الخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات في المديريات الجنوبية الثلاث. وبناءً على ذلك القرار بدأ التسجيل في مديريتي بحر الغزال والاستوائية في ٢٥ يوليو ١٩٦٦م، وفي مديرية أعالي في ٥ أغسطس ١٩٦٦م، وفي معظم دوائر تلك المديريات لم يكن التسجيل مباشراً، بل تم عن طريق القوائم المعتمدة من قبل السلاطين، وكان الإقبال ضعيفاً في معظم الدوائر، ولكنه تحسن تدريجياً في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر ١٩٦٦م، وحقق نسباً عاليةً يمكن مقارنتها بالمديريات الشمالية، لكن هذا الواقع لا ينطبق على الدائرة ٤ مريدي شمال الجور، والدائرة ١٠ ياي كايا، والدائرة ١١ ياي كاجوكاجي، حيث كانت نسبة التسجيل ضعيفة جداً، مما حدا بمجلس السيادة أن يصدر قراراً

(٧١) التقرير النهائي للجنة العامة للانتخابات، الفصل الثالث: الانتخابات التكميلية في المديريات الجنوبية؛ صحيفة الأيام، العدد ٤٣٧١، ١١ مايو ١٩٦٥م.

(٧٢) التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة، الفصل الثالث: الانتخابات التكميلية في المديريات الجنوبية؛ صحيفة الأيام، العدد ٤٣٧١، ١١ مايو ١٩٦٥م.

بتأجيل الانتخابات في تلك الدوائر الثلاث[٧٣]. ويبين الجدول أدناه عدد الناخبين المسجلين ونسبة الذين أدلوا بأصواتهم منهم، إضافة إلى عدد الدوائر والمرشحين الذين تنافسوا على الفوز فيها.

## جدول رقم ٣/ ٦: عدد الدوائر والمرشحين والمسجلين والمصوتين في المديريات الجنوبية

| المديرية | الدوائر | المرشحون | المسجلون | المصوتون | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| بحر الغزال | ٢٢ | ٥٩ | ٢٦٣٣٢١ | ١٠٤٢٧٠ | ٣٩٪ |
| الاستوائية | ٢٠ | ٤٠ | ١٤٤٥٠ | ٥٦٣٣ | ٣٨٪ |
| أعالي النيل | ١٨ | ٣٢ | ١١١٠٧٢ | ٣٣٥٤١ | ٣٠٪ |
| **العدد الكلي** | ٦٠ | ١٣١ | ٣٨٨٧٤٣ | ١٤٣٤٤٤ | ٣٦٪ |

وتم نشر جداول الناخبين الأولية في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٦م، وفُتح باب الترشيح في ٣ يناير ١٩٦٧م، وقد ترشح أكثر من مرشح واحد في كل الدوائر الانتخابية، ما عدا دائرتين، هما الدائرة ٩٧ غرب النوير، والدائرة ١٠٤ الزراف البر، حيث فاز مرشحاها بالتزكية. وبعد قفل باب الترشيح والنظر في الطعون بدأت عملية الاقتراع في ٨ مارس ١٩٦٧م، وانتهت في ٨ أبريل ١٩٦٧م، وأُعلنت نتائج الانتخابات النهائية في منتصف أبريل ١٩٦٧م، وبموجب ذلك الإعلان انضم نواب المديريات الجنوبية الثلاثة إلى الجمعية التأسيسية بعد مضى ٢٢ شهراً من بداية أول دورة لها، وقبل انقضاء عمرها بشهرين[٧٤].

---

(٧٣) التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة، ١٧.

(٧٤) إبراهيم حاج موسى، التجربة الديمقراطية في السودان، ٤٢٣. حدد الدستور عمر الجمعية بسنتين من تاريخ أول جلسة انعقاد لها (١٠ يونيو ١٩٦٥م)، إلا أن النواب تواضعوا على تمديد عمر الجمعية إلى ثمانية أشهر، تنتهي في ٢٩ فبراير ١٩٦٨ بدلاً عن ١٠ يونيو ١٩٦٧م.

## عرض نتائج الانتخابات وتحليلها

صبت حصيلة العملية الانتخابية التي أُجريت في عام ١٩٦٥/ ١٩٦٧م في الجدول المذكور أدناه، الذي يعطى قراءات رقمية لحصاد الأحزاب والتنظيمات الجهوية والنقابات التي خاضت التجربة الانتخابية، وتقودنا تلك الأرقام إلى تقديم مقاربة تحليلية، يمكننا من خلالها أن نجيب عن حزمة من الأسئلة المحورية: ما تأثير توزيع الدوائر الجغرافية في نتائج الانتخابات؟ وما وضع الأحزاب التقليدية في المنظومة الانتخابية الجديدة؟ ما تأثير القوى الحديثة في إعادة شكل الخريطة الانتخابية؟ وما طبيعة الإفراز السياسي الذي أحدثته التنظيمات الجهوية في المشهد الانتخابي؟

جدول رقم ٣/ ٧: نتائج انتخابات مجلس النواب

| الحزب | دوائر إقليمية | مقاعد خريجين | المجموع |
|---|---|---|---|
| حزب الأمة | ٩٢ | - | ٩٢ |
| الحزب الوطني الاتحادي | ٧١ | ٢ | ٧٣ |
| المستقلون | ١٥ | - | ١٥ |
| الحزب الشيوعي السوداني | - | ١١ | ١١ |
| اتحاد أبناء جبال النوبة | ١٠ | - | ١٠ |
| حزب سانو | ١٠ | - | ١٠ |
| مؤتمر البجا | ١٠ | - | ١٠ |
| جبهة الميثاق | ٥ | ٢ | ٧ |
| حزب الأحرار الجنوبي | ٢ | - | ٢ |
| حزب الوحدة | ٢ | - | ٢ |
| العدد الكلي | ٢١٨ | ١٥ | ٢٣٣ |

### أولاً: تقسيم الدوائر الجغرافية

اتسم تقسيم الدوائر الانتخابية بعدم الموازنة، لأن الأحزاب السياسية سعت في المقام الأول إلى توسيع دائرة نفوذها السياسي دون مراعاة للمعايير السكانية والعمرانية

التي تساعد في تحديد حجم الدوائر الانتخابية، وقد ظهر ذلك الخلل جلياً في تفاوت عدد الناخبين المسجلين في تلك الدوائر الانتخابية، فمثلاً مديرية الخرطوم كان العدد يتراوح فيها بين ٩٠١٣ في الدائرة ٢٨ الجنوبية الغربية ريفي الخرطوم و٢٦٤٦٧ في الدائرة ٢٣ الخرطوم الغربية؛ وفي المديرية الشمالية بين ٦٢٢٣ في الدائرة ٤٩ شندي الوسطى غرب و١٦٠٥٢ في الدائرة ٤٤ عطبرة؛ وفي النيل الأزرق بين ٧٢٢١ في الدائرة ٥٨ الدويم الثامنة و٢٥٤٧٩ في الدائرة ٧٩ واد مدني البلدية؛ وفي كسلا بين ٥٠٦٥ في الدائرة ١٧٦ عتباي و٢٢٣٤١ في الدائرة ١٦٧ القضارف نهر عطبرة؛ وفي كردفان بين ٦٨١٠ في الدائرة ٢١٤ الجوامعة شمال شرق و٢١٥٩٤ الدائرة ١٨٦ المسيرية الزرق؛ وفي دارفور بين ٣٤٧٤ الدائرة ١٥٩ زالنجي الجنوبية و ٢٢٣٤١ في الدائرة ١٣٦ الفاشر الشرقية(٧٥). وقد انعكس ذلك التفاوت في عدد الناخبين سلباً على عدد المصوتين، بدليل أن مرشح الدائرة ٦١ كوستي الشمالية الشرقية، أحمد عبد الله جاد الله (أمه) فاز بـ ١٢١٧٧ صوتاً، أي ما يعادل نسبة ٩٤٪ من جملة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الدائرة، بينما حصل موسى حسين ضرار (جبهة ميثاق إسلامي) على ٥٨٦ صوتاً في الدائرة ١٨٠ طوكر الجنوبية، أي ما يعادل ٨٨٪ من جملة الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الدائرة(٧٦). فلا شك أن هذه المفارقات الرقمية تقدح في شرعية تقسيم الدوائر الانتخابية الذي أشرفت عليه الأحزاب السياسية الحاكمة آنذاك، بدليل أن لجنة الانتخابات العامة وصفت التشريع الذي منح الحكومة القومية الحق في تحديد تلك الدوائر الإقليمية بأنه «تشريع غير موفق»، وعليه اقترحت تشكيل لجنة محايدة، تكون مسؤولة عن أمر «تحديد وتوزيع وإعادة توزيع الدوائر الانتخابية في جميع أنحاء السودان»(٧٧). وبذلك نخلص إلى أن توزيع الدوائر الجغرافية غير الموفق قد أسهم في ترجيح كفة الأحزاب التقليدية وعلى وجه التحديد حزب الأمة في المناطق الريفية، وقلل من حجم التمثيل البرلماني للوطني الاتحادي والقوى الحديثة في المناطق الحضرية.

(٧٥) صحيفة الأيام، العدد ٧٣٤١، ١١ مايو ١٩٦٥م.
(٧٦) التقرير النهائي للجنة الانتخابات، الملحق (د).
(٧٧) التقرير النهائي للجنة الانتخابات، الفصل الخامس، اقتراحات، ٤١-٤٢.

## ثانياً: التشخيص السياسي لنتائج الانتخابات

ويمكن تقسيم الأحزاب والهيئات التي اشتركت في الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥/ ١٩٦٧م إلى ست مجموعات رئيسة، تشمل الأحزاب التقليدية (الأمة والوطني الاتحادي)، والأحزاب العقائدية (الحزب الشيوعي السوداني وجبهة الميثاق الإسلامي)، والأحزاب الجنوبية (حزب سانو، وحزب الوحدة، وجبهة الجنوب)، والتنظيمات الجهوية (اتحاد أبناء جبال النوبة ومؤتمر البجة)، والاتحادات النقابية (اتحاد نقابات العمال واتحاد المزارعين)، والمستقلين. وقد أوضحت نتائج الانتخابات البرلمانية المشار إليها أعلاه أن الأحزاب التقليدية لم تحافظ على مناطق نفوذها السياسي فحسب، بل ارتفع تمثيل حزب الأمة من ٣٦٪ في انتخابات ١٩٥٨م إلى ٤٢٪ في انتخابات ١٩٦٥م، وتحسن وضع الحزب الوطني الاتحادي من ٢٥٪ في انتخابات ١٩٥٨م إلى ٣٣٪ في انتخابات ١٩٦٥م، ويعزى السبب في تحسن وضع الأمة إلى زيادة الدوائر الانتخابية في أماكن ثقله السياسي، وكذلك الحال بالنسبة للحزب الوطني الاتحادي الذي استفاد أيضاً من مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي، لأن بعض جماهير الحزب الذين لم يلتزموا بالمقاطعة قد صوتوا لصالحه. أما الحزب الشيوعي السوداني فلم يحقق أي فوز في الدوائر الجغرافية، وكذلك الحال بالنسبة للهيئات النقابية التي كانت تمثل ذراعاً خفياً للحزب، وبذلك نصل إلى أن القطاعات الجماهيرية (العمال والمزارعين)، كما يسميها الحزب الشيوعي، كانت غير مهيأة لتغيير ميولها الطائفية - لتقليدية لصالح أطروحات الحزب الشيوعي ذات التوجهات الثورية - الاشتراكية. أما الفوز الذي حققته جبهة الميثاق الإسلامي في دائرة ١٨٠ طوكر الجنوبية والدائرة ٤٠ مروي الجنوبية، فيعزي لمقاطعة حزب الشعب الديمقراطي، بدليل أن مرشح جبهة الميثاق موسى حسين ضرار قد حصل على ٥٨٦ صوتاً، وأن مجموع الذين صوتوا في دائرة طوكر الجنوبية كان يقدر بـ ٦٦٣ ناخباً فقط، وأن محمد محمد صادق الكاروري قد حصل على ١٢٠٨ صوتاً في دائرة مروي الجنوبية، بينما حصل منافسه عبد اللطيف الحاج بكري (وطني اتحادي) على ١١٨٥ صوتاً، وكان الفرق بينهما ٢٣ صوتاً فقط. أضف إلى ذلك أن هذه الدائرة كانت من دوائر حزب الشعب الديمقراطي المضمونة، بدليل أن مقاطعة الحزب قد نجحت فيها بنسبة ٦١٪، أي أن ٤٠٣٧ ناخباً لم يدلوا

بأصواتهم تضامناً مع الحزب، وذلك من جملة الناخبين المسجلين البالغ عددهم ٦٤٥٩ ناخباً[٧٨].

عكست الانتخابات البرلمانية أيضاً عدم رضاء بعض المناطق الريفية عن أداء الحكومات المتعاقبة التي اتُهمت بعدم القدرة على توزيع السلطة والثروة مساواة بين المديريات، وقلة الاهتمام بقضايا التنمية المتوازنة، والإصلاح في الريف، ومن هنا نشأت الحركات الجهوية ذات المطالب الإقليمية، مثل مؤتمر البجة، واتحاد أبناء جبال النوبة، واستطاعت تلك الحركات أن تخطب ودَّ الجماهير في معاقل ثقلها القبلي، وتحقق كسباً انتخابياً مقدراً في الجمعية التأسيسية. وبجانب تلك الحركات الجهوية تصاعد عدد النواب المستقلين الذين حصلوا على ١٨ مقعداً في الجمعية التأسيسية. ولا جدال أن هذا التصاعد كان يشكل مؤشراً سالباً في كشف حساب الأحزاب السياسية، لأنه يبين زهد أولئك المستقلين في العمل السياسي تحت مظلة تلك الأحزاب السياسية، التي لم يلامس عطاؤها أطراف طموحاتهم الإصلاحية في مناطق ثقلهم السياسي وعصبياتهم القبلية، وأن مؤسساتها التنظيمية، من وجهة نظرهم، كانت تعاني من سوء التنظيم والتخطيط الاستراتيجي، الأمر الذي أقعدها عن تطوير آليات كسبها السياسي، وعن تحقيق طموحات الجماهير المشايعة لها في المدن والأرياف.

وإذا أمعنا النظر أيضاً في وضع القوى السياسية في الجنوب، نلحظ أنها قد انتقلت من دائرة الحزب الواحد والدعوة إلى الفيدرالية إلى ساحات الشتات السياسي واختلاف الرؤى الاستراتيجية، حيث ظهر حزب سانو جناح وليم دينق الذي كان أكثر اعتدالاً من جناح أقري جادين، لأنه آثر الحوار والاشتراك في مداولات مؤتمر المائدة المستديرة عام ١٩٦٥م، وخاض انتخابات عام ١٩٦٧م، وأتى بنواب ممثلين له في الجمعية التأسيسية. أما جناح أقري فقد تميز بالعداء السافر للشمال ومؤسساته السياسية، وفضل قادته البقاء في المنفي، وتنشيط العمل السياسي والعسكري ضد حكومة الخرطوم، إلا أنهم انشطروا حول أنفسهم، ونشأ عن انشطارهم هذا تنظيمات جديدة، تقود النشاط

(٧٨) التقرير النهائي للجنة الانتخابات، ملحق (٢)؛ صحيفة صوت السودان، العدد ١٠٨٥٩، ٤ مايو ١٩٦٥م. عدد الأصوات التالفة يقدر بـ ٢٩ صوتاً.

السياسي والعسكري في جنوب السودان وخارجه، وتركن إلى أجندة انفصالية ترفض التعاون مع الحكومات الشمالية. وتجلت مسالب هذا التفسخ السياسي في ضآلة تمثيل الأحزاب الجنوبية في الجمعية التأسيسية، إذ حصل حزب سانو والأحزاب الجنوبية التي اشتركت في انتخابات عام ١٩٦٧ على ٦٪ من مجموع مقاعد الدوائر الجغرافية في السودان، وذلك مقارنة بفوز حزب الأحرار بـ ٢٣٪ من مجموع مقاعد الدوائر الجغرافية في انتخابات عام ١٩٥٨م. ولا شك أن هذا الواقع المتصدع في جنوب السودان كان يعكس طرفاً من مسلسل انهيار الثقة بينه وبين الشمال، وقد قاد ذلك الانهيار إلى تصاعد وتيرة العنف، وتعقيد مشكلة الجنوب وتداعياتها السياسية والأمنية اللاحقة[٧٩]. يبين الرسم البياني أدناه توزيع القوى السياسية في الجمعية التأسيسية، ومن بينها الأحزاب الجنوبية.

## رسم بياني رقم ٣/ ٨: القوي السياسية داخل الجمعية التأسيسية



(٧٩) لمزيد من التفصيل انظر: محمود قلندر، جنوب السودان، الفصل الرابع- الفصل السادس.

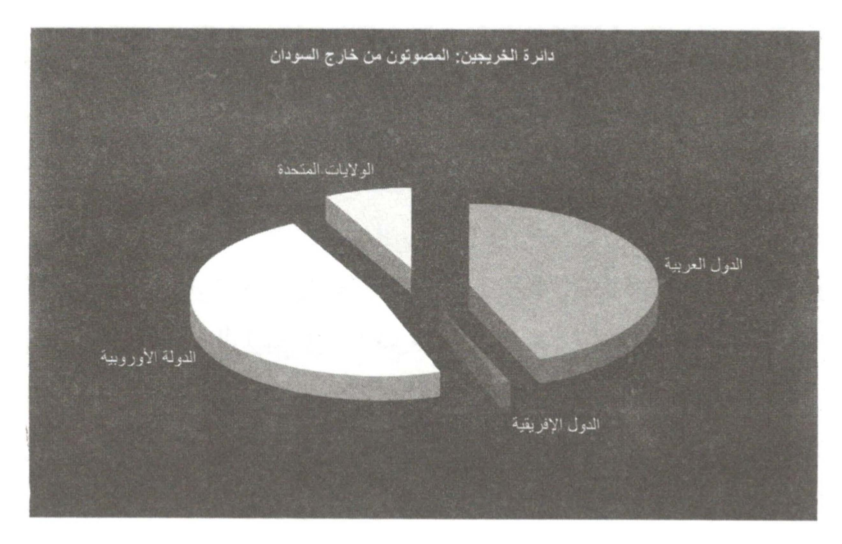
## ثالثاً: دائرة الخريجين

ظهرت فكرة دائرة الخريجين في قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م، الذي وضعه المشرع البريطاني استانلي بيكر، وكان الغرض منها تخصيص بعض المقاعد في مجلس النواب للنخبة المتعلمة في المجتمع السوداني، بحجة أنها ستسهم في ترقية الأداء البرلماني، وتوثيق عرى ترابط التجربة الديمقراطية الوليدة في السودان، إلا أن الصراع بين الأحزاب السياسية قد حال دون استمرار هذه التجربة، فحكومة السيِّدين ألغت دائرة الخريجين ذات المقاعد الخمسة في قانون الانتخابات لعام ١٩٥٧م، نكاية في الحزب الوطني الاتحادي الذي قاد الحكومة البرلمانية الأولى ضد تطلعات القوى الطائفية، ورفع شعار «لا قداسة مع السياسة» بعد إعلان مؤازرة الطريقة الختمية لحزب الشعب الديمقراطي. وبعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م ظهرت دائرة الخريجين في دستور ١٩٥٦م المعدل لعام ١٩٦٤م، وذلك بفضل وجود القوى الحديثة التي كانت تسعى إلى إعادة هيكلة الجهاز التشريعي، وإفساح المجال للقوى النقابية والعمالية والتنظيمات الحديثة لتشارك بكثافة في صناعة القرار السياسي. ومن هنا نشأت فكرة إلغاء مجلس الشيوخ، وتخصيص خمسة عشر مقعداً للخريجين في الجمعية التأسيسية، وأخرى مماثلة للمزارعين والعمال، إلا أن الأحزاب التقليدية قد عارضت الدعوة إلى تخصيص دوائر للمزارعين والعمال، وحالت دون تنفيذها. أما بالنسبة لدائرة الخريجين فقد حصل الحزب الشيوعي السوداني على أحد عشر مقعداً فيها، وجبهة الميثاق الإسلامي على مقعدين، والحزب الوطني الاتحادي على مقعدين. وقد حاول الحزب الشيوعي أن يختار ممثليه في دائرة الخريجين بطريقة حاذقة تخدم برامجه الإصلاحية وتسهم في تفعيل الشعارات الثورية التي رفعها بُعيد اندلاع ثورة أكتوبر، حيث رشح جوزيف قرنق، ليعبر عن اهتمام الحزب بقضية الجنوب وضرورة معالجتها في إطار قومي بعيداً عن النظرة الجهوية ذات الإيحاءات السالبة، وفاطمة أحمد إبراهيم ممثلة للمرأة، لأنها قطاع مهم في ترسيخ التجربة الديمقراطية في السودان. وبجانب هذه التوجهات الايجابية كانت هناك بعض المفارقات الطريفة التي صحبت انتخابات دائرة الخريجين، فمثلاً حصل الدكتور حسن الترابي، الأمين العام لجبهة الميثاق الإسلامي، على أعلى الأصوات (٧١٩١ صوتاً)، في حين أن نائب جبهة الميثاق الآخر، محمد

يوسف محمد، جاء في ذيل قائمة الفائزين، إذ حصل على ٣٨٤١ صوتاً. ويؤكد الفارق الكبير (٣٣٥٠ صوتاً) بينهما أن معظم الخريجين الذين أدلوا بأصواتهم لم يلتزموا بالتصويت لقوائم حزبية معينة، بل كانت شخصية المرشح وشهرته العامل الحاسم في تحديد مسار الخريج الانتخابي. ويبدو أن الأحداث السياسية التي سبقت انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤م كانت عاملاً مهماً في ترجيح كفة الدكتور الترابي، وفي مقدمة تلك الأحداث مشاركته الفاعلة في ندوة جامعة الخرطوم التي وضعته في دائرة الضوء، وجعلته موضع إعجاب الرأي العام، الذي ثمن عطاءه تثميناً إيجابياً، وكافأه بتحقيق فوز كاسح في انتخابات الخريجين.

فضلاً عن ذلك فإن دائرة الخريجين قد أفسحت المجال للسودانيين المقيمين في الخارج ليدلوا برأيهم في الانتخابات البرلمانية، وكان عدد الناخبين المسجلين الذين أدلوا بأصواتهم يقدر بـ ٢٢٤٦ ناخب، موزعين حسب الرسم البياني أدناه بين بعض الدول العربية، والإفريقية، والأوربية، والولايات المتحدة الأمريكية.

**رسم بياني رقم ٣/ ٩: توزيع الخريجين خارج السودان**



## رابعاً: تعدد المرشحين وتبدل الولاءات السياسية

كانت ظاهرة تعدد مرشحي الحزب الواحد في الدائرة الانتخابية الواحدة ظاهرة مصاحبة للتجربة الديمقراطية في السودان، ويعزى تكرارها في الانتخابات البرلمانية لعامي ١٩٥٣م و١٩٥٨م لضعف البنية التنظيمية لتلك الأحزاب السودانية (حزب الأمة والوطني الاتحادي) التي اشتركت في الرهان الانتخابي. إلا أن هذه الظاهرة قد تكررت بصورة واضحة في انتخابات ١٩٦٥م، حيث بلغ عدد مرشحي حزب الأمة ٢٦٧ مرشحاً والوطني الاتحادي ٢٢٥ مرشحاً، تنافسوا على ١٥٨ دائرة انتخابية في شمال السودان، وقد تكرر هذا المشهد في أكثر من دائرة انتخابية، حيث كان تعدد المرشحين للحزب الواحد يزداد بصفة طردية مع ثقل تمثيله الجماهيري في الدائرة المعنية، فمثلاً في الدائرة ١٥١ نيالا الوسطى الغربية تنافس تسعة مرشحين من حزب الأمة مقابل مرشح واحد من الوطني الاتحادي[٨٠]. أما الأحزاب العقائدية فكانت أفضل تنظيماً، لأنها استطاعت أن تضبط حركة مرشحيها في الدوائر الجغرافية، حيث خصصت مرشحاً واحداً يمثلها في الدائرة التي لديها فيها سند شعبي يؤهلها للمنافسة، ومن ثم اكتفي الحزب الشيوعي السوداني بتغطية ٢٢ دائرة جغرافية في شمال السودان، وجبهة الميثاق الإسلامي ٨١ دائرة. فالجدول الوارد أعلاه يعطينا توزيعاً مفصلاً لمرشحي الأحزاب السياسية في المديريات الشمالية المختلفة. أما في جنوب السودان فكان متوسط عدد المرشحين في الدائرة الواحدة يقدر بثلاثة مرشحين، عدا الدائرة ٢ جوبا غرب التي بلغ عدد مرشيحها تسعة مرشحين[٨١].

وبجانب تعدد المرشحين في انتخابات ١٩٦٥م تكررت أيضاً ظاهرة تبديل الولاء الحزبي، ويعزى السبب الرئيس في تعاظم هذه الظاهرة في انتخابات عام ١٩٦٥م إلى مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي للانتخابات البرلمانية، علماً بأن هذه المقاطعة تمت بعد أن سلم الحزب قائمة مرشحيه إلى لجنة الانتخابات العامة، وانتهت فترة الانسحاب، إلا أن بعض المرشحين لم يلتزموا بالمقاطعة، وفازوا في دوائرهم الجغرافية، فكان رد

(٨٠) التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة، ١٩٦٥-١٩٦٦-١٩٦٧م، الملحق (د).
(٨١) المصدر نفسه.

فعل الحزب عدم الاعتراف بهم كممثلين له في الجمعية التأسيسية، لأن الانتخابات من وجهة نظر قيادة الحزب غير دستورية[٨٢]. وبموجب هذا الإعلان انضم النواب الشعبيون إلى الوطني الاتحادي أو مؤتمر البجة، وبذلك سقطت عضويتهم في حزب الشعب الديمقراطي. أضف إلى ذلك أن هناك بعض النواب الذي خاضوا الانتخابات بوصفهم مستقلين، ولكنهم بعد فوزهم انضموا إلى أحزاب بعينها، ونذكر على سبيل المثال المرشحين موسى حسين ضرار ومحمد محمد صادق الكاروري اللذين انضما إلى قائمة نواب جبهة الميثاق الإسلامي، وبذلك ارتفع رصيد جبهة الميثاق إلى سبعة نواب في الجمعية التأسيسية.

## خاتمة

تميزت انتخابات عام ١٩٦٥م عن الانتخابات السابقة لها بأنها قد تأثرت إلى حد كبير بأدبيات التنظيمات العقائدية في حملتها الانتخابية، وفي تمثيلها السياسي في الجمعية التأسيسية، حيث حصل الشيوعيون على أحد عشر مقعداً، والميثاقيون الإسلاميون على سبعة مقاعد. وقد أثّر وجود هذين التيارين المتخاصمين فكرياً وسياسياً على أداء الجمعية التأسيسية، التي وُلدت ناقصة، لأنها لم تحظ بتمثيل الأحزاب الجنوبية خلال الاثنين والعشرين شهراً الأولى من عمرها البالغ سنتين وثمانية أشهر، وحزب الشعب الديمقراطي طيلة فترة انعقادها. وتجلت معالم ذلك الواقع المتردي في الصراع السياسي الذي نشب بين هذين التيارين المتخاصمين وأنصارهما، وأفضى بدوره إلى تعديل المادة الخامسة والمادة السادسة والأربعين من دستور السودان المؤقت، وقد ترتب على ذلك التعديل الدستوري المضطرب آثار سياسية ودستورية سالبة، تمثلت في طرد نواب الحزب الشيوعي السوداني من الجمعية التأسيسية في ١٦ ديسمبر ١٩٦٥م، بحجة أنهم فقدوا شرطاً من شروط الأهلية، وذلك بانتمائهم إلى حزب يروج للشيوعية والإلحاد، وعدم الاعتقاد في الأديان السماوية، وانسحب على هذا الإجراء حلّ الحزب الشيوعي السوداني، وجميع التنظيمات غير المشروعية في حدود المعنى الوارد في البند الثاني من المادة

(٨٢) انظر تصريح الدكتور أحمد السيد حمد، سكرتير حزب الشعب الديمقراطي، صحيفة الأيام، العدد ٤٣٧٢، ١٢ مايو ١٩٦٥م.

الخامسة المعدلة من دستور السودان المؤقت. وقد أحدث هذا الإجراء جدلاً دستورياً وسياسياً واسعاً، أدَّى إلى نشوب خصومة بين السلطات الثلاث، لأن السلطة القضائية قد أصدرت حكماً يقضي بعدم دستورية المادة الرابعة من قانون حلّ الحزب الشيوعي السوداني لسنة ١٩٦٥م، وذلك لمخالفتها لأحكام المادتين الثالثة والرابعة والأربعين من دستور السودان المؤقت المعدل لسنة ١٩٦٤م، وانسحب على ذلك الحكم إعلان شرعية عضوية نواب الحزب الشيوعي السوداني في الجمعية التأسيسية. ولتبرير قرار الحلّ، حاولت السلطة التنفيذية أن تحتمي بالسلطة التشريعية وتدفعها لإصدار تشريع يقضى بعدم شرعية حكم المحكمة الدستورية بشأن حلّ الحزب الشيوعي. وبهذه الكيفية بلغ النـزاع حدّاً قصياً، قاد إلى أزمة عميقة بين مؤسسات الدولة، وتلك الأزمة كانت تشكل طرفاً من الخلفية السياسية التي استندت إليها انتخابات عام ١٩٦٨م، وكانت أيضاً من أهم الدوافع التي قادت إلى الانقلاب العسكري الذي حدث في الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م.

# الفصل الرابع

## الانتخابات البرلمانية الرابعة
## لعام ١٩٦٨م

## تمهيد

ناقشنا في الفصل السابق انتفاضة أكتوبر ١٩٦٤م وتداعياتها التي مثلت نقطة فاصلة بين عهدين، لكل منهما رؤيته للسودان، وما ينبغي أن يكون عليه حاله. وشملت أهم القضايا التي طرحتها الانتفاضة الدعوة إلى الانعتاق من ربقة القديم الموروث في مجال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة هيكلة التنظيم السياسي والأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ثم تقويم قضية الوحدة الوطنية وإشكالاتها الماثلة في الجنوب. ومن الغريب أن الساسة السودانيين، على تباين مواقفهم الفكرية بما فيهم التقليديون، تبنَوا شعارات أكتوبر، إلا أن القوى التقليدية عندما وصلت إلى دست الحكم في أعقاب انتخابات عام ١٩٦٥م تنكرت لتلك الشعارات، وآثرت العودة إلى القديم حفاظاً على تراثها السياسي الموروث[١].

وأخيراً قاد هذا التناقض إلى انفجار خصومة مريرة بين القوى الحديثة والتقليدية، أفضت بدورها إلى حلِّ الحزب الشيوعي وتداعياته التي عرضناها في الفصل السابق، ثم بعد ذلك انتقل الصراع من دائرة المعارضة والحكومة إلى الأجهزة الحاكمة نفسها، الأمر الذي كاد أن يعصف بالائتلاف الهشّ بين الاتحاديين وحزب الأمة، وتجلت خواتم هذا الصراع في الخلاف الذي نشب بين الشريكين حول تفسير المادتين (١١) و (٢٨) من دستور السودان، والخاصتين بسلطات مجلس السيادة الدستورية، وسلطات مجلس الوزراء الإدارية والتنفيذية، على التوالي. وكان واضحاً منذ البداية أن رئيس مجلس السيادة إسماعيل الأزهري لم يكن راضياً بسلطته الرمزية، بل كان يتوق لممارسة سلطات

---

(١) تناول العديد من المحللينَ أحداث تلك الحقبة بالتمحيص والدراسة، ولعل من أحسنهم الدكتور منصور خالد في كتابه الموسوم بـ النخبة السودانية وإدمان الفشل، جـ ١، القاهرة: دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.

رئيس الوزراء التنفيذية والإدارية، وخاصةً تمثيل السودان في مؤتمرات القمة العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، وقمم كتلة عدم الانحياز، الأمر الذي أوقعه في خلاف مرير مع رئيس الوزراء محمد أحمد محجوب. وهدد رئيس مجلس السيادة في أكثر من مناسبة بفضِّ الائتلاف، وإسقاط الحكومة إن لم تجب مطالبه. وبالفعل تمَّ فضّ الائتلاف في يوليو ١٩٦٦م، وحل الصادق المهدي محلَ محمد أحمد محجوب رئيساً للوزراء. بيد أن هذا الائتلاف لم يبق في الحكم أكثر من عشرة أشهر، إذ سقط في ١٠ مايو ١٩٦٧م ليحل محله ائتلاف جديد بين الاتحاديين والشق المضاد لحزب الأمة، الذي يرعاه أمام الأنصار الهادي المهدي. وكان من الواضح أن سياسة الاتحاديين ترمي إلى تمزيق أوصال حزب الأمة، ودق إسفين بين جناحيه، وقد نجحوا في ذلك أيّما نجاح. وثالثة الأثافي جاءت في أواخر فبراير ١٩٦٨م حين استطاع الصادق المهدي، وجناحه من تجنيد عدد من نواب الجمعية يكفي لإسقاط تحالف الأزهري-محجوب. وعندها قرر الرجلان حلَّ الجمعية التأسيسية للحيلولة بين الصادق المهدي ورئاسة الحكومة، بصرف النظر عن الشرعية الدستورية. وكانت خطة الحليفين تقضي باستقالة ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية من حلفائهما مما يقعدها عن العمل، ويؤدي إلى حلِّها تلقائياً، وكان لهما ما أرادا. ورفع الصادق المهدي ومجموعته الأمر إلى القضاء متهمين مجلس السيادة «بتقويض الدستور» بحله للبرلمان، ولكن المحكمة المدنية العليا استبعدت مجلس السيادة من الدعوى المرفوعة ضد الحكومة. لم يرق الأمر للصادق ومجموعته، ورأَوا استئناف الحكم لدى المحكمة الدستورية، التي قضت بنقض قرار المحكمة المدنية العليا، واعتبرت مجلس السيادة طرفاً في النـزاع[٢].

لم يقبل مجلس السيادة بقرار المحكمة، وأدلى رئيسه إسماعيل الأزهري وعضوه خضر حمد بتصريحات تقدح في مصداقية القضاء والقضاة. وتم التشهير بالقضاء عبر بيانات نُشرتْ على صفحات الصحف وأجهزة الإعلام، مما حمل رئيس القضاء بابكر عوض الله على الردِّ بقوة على حملة التشهير بالهيئة القضائية، ومحاولة تحقيرها أمام الرأي العام، واتبع ذلك بتقديم استقالته من رئاسة القضاء.

---

(٢) أيدت المحكمة العليا القرار بأغلبية أعضائها، بما فيهم رئيس المحكمة الريح الأمين، وأعضاء الدائرة عبد المجيد إمام، ومبارك المدني، ومحمد يوسف مضوي، بينما عارضه العضو جلال علي لطفي.

وهكذا بلغت الخصومة السياسية قمتها في نهاية فبراير ١٩٦٨م عندما قرر مجلس السيادة القضاء على أهم رمزين من رموز الشرعية في البلاد: البرلمان والقضاء. وكانت الغاية من كل ذلك هي السلطان مهما كانت السبل، وبصرف النظر عن أحكام الدستور، واستقرار الحكم في البلاد. وكان عام ١٩٦٨م بحق أكثر الأعوام وبِالاً في تاريخ السودان الحديث. ويا ليت الصراع الذي شهده عام ١٩٦٨م على السلطة كان صراعاً حول القضايا الاقتصادية، أو مشكلات الوحدة الوطنية، أو الفلسفة العامّة التي تحكم سياسة السودان الخارجية، وإنما كان في جوهره محكوماً بمنطق المصلحة الخاصة أو الحزبية الذي تدني إلى درجة الفوضى والعبث المؤسسي. وبحسب أحد المثقفين الذين أرخوا لتلك الحقبة السوداء فقد كان صراعاً واقتتالاً على الثريد الأعفر(٣). وبهذه الكيفية شكّلت تلك الأحداث الجسام بكل إسقاطاتها وتداعياتها الخلفية التي انطلقت منها انتخابات عام ١٩٦٨م.

## الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات

وفقاً للمادة ٤٣ (١) من دستور السودان المؤقت المعدل لعام ١٩٦٤م قام مجلس السيادة بعد التشاور مع مجلس الوزراء بتعيين اللجنة القومية للانتخابات وذلك في أواخر عام ١٩٦٧م، من السادة الطيب الخليل رئيساً، وعضوية عثمان علي النو، ومنوه مجوك. بدأت اللجنة في ممارسة مسؤولياتها، وعقدت أول اجتماع لها بتاريخ ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٧م. تلى ذلك سلسلة من الاجتماعات لوضع اللوائح الإجرائية والتنظيمية، وتعيين لجان الانتخابات على مستوى المديريات التسعة المكونة للسودان، وتبع ذلك سلسلة من المؤتمرات التنويرية، ودورات لتدريب ضباط الانتخابات، والأطقم الفنية التي تعمل تحت إمرتهم.

## قانون التسجيل وتسجيل الناخبين

جرت العادة في الانتخابات السابقة أن يصدر قانون موحد يشمل إجراءات

(٣) منصور خالد، النخبة السودانية وإدمان الفشل، ١٦٠.

التسجيل والانتخابات، ولكن في هذه الانتخابات دعت الظروف لتأجيل النظر في قانون الانتخابات حتى تتم إجازة الدستور الدائم للسودان، الذي كان ساعتئذٍ موضع مناقشة الجمعية التأسيسية قبل حلِّها من قبل مجلس السيادة. وعليه رؤى أن يصدر أولاً قانون منفصل للتسجيل، يتيح للجنة الانتخابات أن تمضي قُدماً في إجراءات تسجيل الناخبين المؤهلين، وأن يعد قانون الانتخابات على مهل بعد إجازة الدستور الدائم للبلاد. وعليه فقد صدر قانون التسجيل في ١٩/ ١٢/ ١٩٦٧م، متوافقاً مع القوانين السابقة له من حيث الصياغة القانونية والإجرائية، إلا أنه اختلف عنها في الأوجه التالية:

**أولاً**: ألغى القانون الجديد النص الخاص بمقاعد الخريجين الخمسة عشر التي جرت فيها الانتخابات العامّة لعام ١٩٦٥م، واكتسحتها القوى الحديثة، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي السوداني. ويعبِّر هذا الإلغاء عن حرص الأحزاب التقليدية الحاكمة على عدم منح هذه القوى الحديثة أية فرصة للتمثيل داخل الجمعية التأسيسية. وعليه اقتصرت انتخابات عام ١٩٦٨م على الدوائر الإقليمية البالغ عددها ٢١٨ دائرة.

**ثانياً**: أعاد القانون صياغة المادة الخاصة بتحديد القيد الزمني لإعلان الدوائر الانتخابية، والذي كان مقدراً بثلاثين يوماً قبل فتح باب الترشيح، وبموجب ذلك أعلن مجلس الوزراء في ٢٤/ ١٢/ ١٩٦٧م الدوائر الانتخابية لعام ١٩٦٨م، التي جاءت متطابقة مع الدوائر الإقليمية التي أُجريت فيها الانتخابات العامّة لعام ١٩٦٥م، والبالغ عددها ٢١٨ دائرة.

**ثالثاً**: عَدَّلَ القانون بعض العبارات والنصوص القانونية المرتبطة بشروط إقامة الناخب في الدائرة الانتخابية وفق النسق التالي:

أ. يُعَدُّ الشخص مقيماً إقامة عادية في دائرته الانتخابية حتى لو غاب عنها لفترة مؤقتة.

ب. يُعَدُّ عضو الجمعية التأسيسية أثناء فترة عضويته مقيماً إقامة عادية في الدائرة المقيد فيها إسمه ناخباً، بالرغم من غيابه عنها بسبب أداء واجباته التشريعية بالجمعية التأسيسية.

جـ. لا يُعَدُّ الشخص مقيماً إقامة عادية في أية دائرة انتخابية لمجرد أنه يمتلك أو يؤجر فيها منـزلاً للسكن.

د. فَسّر القانون كلمة «سوداني» لتشمل الذكور والإناث صراحة، ولم يكن هذا التوصيف واضحاً في القانون السابق، لأنه اكتفى بوضع كلمة «سودانيّ» مجردة لتشمل ضمناً المرأة والرجل.

هـ. استثنى القانون الرُّحّل وشبه الرُّحّل من شرط الإقامة، وَأَوْكَل أمر تسجيلهم لعُمد ومشايخ الفرقان التابعين لها.

و. أضاف القانون مادَّة جديدة تقضي بمعاقبة أي شخص يقيد أو يحاول أن يقيد اسمه في أكثر من دائرة انتخابية، أو يقيد أو يحاول أن يقيد اسماً غير اسمه الحقيقي. وحُددت عقوبة هذه الجناية بالسجن، أو الغرامة، أو العقوبتين معاً.

كانت تلك أهم التعديلات التي حواها قانون التسجيل لعام ١٩٦٨م[٤]. وعلى هدي هذه التعديلات والنصوص المصاحبة لها أصدرت لجنة الانتخابات في ٧/ ١/ ١٩٦٨م جدولاً بتواريخ التسجيل، حيث بدأ التسجيل في ١٣/ ١/ ١٩٦٨م، وانتهى في ٢٨/ ٢/ ١٩٦٨م. وبشكل عام سارت عملية التسجيل بسلاسة، ودون تعكير لصفو الأمن، علماً بأن فترة قيد أسماء المرشحين قد تداخلت مع فترة قيد الناخبين. واقتصرت الشكاوى على عدد قليل نسبياً، وتعلقت بشكل رئيس بتسجيل الرُّحّل، وجاءت في مجملها نتيجة لسوء فهم في تفسير القانون، الذي استثنى شرط الإقامة لهذه الفئة من الناخبين، حيث خيّرت اللجنة الشاكين برفع شكاواهم إلى المحاكم المختصة للبتّ فيها إن رأَوا ذلك. ورفضت المحاكم معظم الطعون التي قُدمت إليها بشأن تسجيل بعض الرُحَّل. ومن جهة ثانية رُفعت بعض الشكاوى المتعلقة باستغلال النفوذ الوظيفي لمصالح انتخابية. ويبدو أن بعض هذه الشكاوى كان لها ما يبررها، بدليل أن لجنة الانتخابات لفتت نظر الحكومة لمنع بعض الوزراء من استغلال مقدرات الدولة لخدمة مصالحهم الذاتية أثناء سير العملية الانتخابية،

---

(٤) انظر النص الكامل لهذه التعديلات في التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة، ١٩٦٨م، الخرطوم: المطبعة الحكومية، ١٩٦٩م.

وأن يُحدَّ هؤلاء الوزراء من زياراتهم للأقاليم، إلا للأعمال الرسمية الخالصة خلال تلك الفترة الحساسة. وطالبت اللجنة وزارة الحكومة المحلية بتحذير العاملين في الإدارة الأهلية من نُظّار وشيوخ وعُمَد من استغلال نفوذهم وسلطاتهم لمصلحة أي طرف في الانتخابات. ومن المؤكد أن العديد من قيادات الإدارة الأهلية قد مارسوا ضغطاً كبيراً على الناخبين في دوائرهم الانتخابية، خاصةً وأن العديد منهم أو من ذوي قرباهم كانوا ضمن المرشحين للانتخابات. وطلبت اللجنة أيضاً من الهيئة القضائية بأن توجِّه رؤساء المحاكم الأهلية بألا يمارسوا نفوذهم على الناخبين بُغية تحقيق كسب سياسي في دوائرهم الانتخابية. وكذلك تسلمت اللجنة بعض الشكاوى الخاصة بقبول أو رفض ضباط التسجيل بتقييد أسماء بعض المتقدمين للتسجيل بسبب التشكك في هويتهم السودانية. وانحصرت هذه الشكاوى في دوائر القضارف، والجزيرة، ومناطق جنوب النيل الأزرق، حيث يكثر العمال الموسميون من أصول غرب إفريقية. وفي كل الأحوال التي رفض فيها ضباط التسجيل تقييد أسماء بعض المتقدمين للتسجيل كان السبب هو التشكك في جنسيتهم، وقد نُصح هؤلاء للجوء إلى القضاء.

وقد تمَّ إعداد كشوفات التسجيل بطريقة التسجيل المباشر، حيث يتقدم الناخب بشخصه لضابط التسجيل المختصّ، وبعد التعرف عليه يسجل بالكشف، واستثنى من ذلك الرُّحّل وشبه الرُّحّل، حيث تمَّ تسجيلهم بكشوفات أعدّها المشايخ والعمد والسلاطين وزعماء العشائر، وهو الإجراء نفسه الذي أُتبع في انتخابات عام ١٩٦٥م. وبعد نهاية فترة التسجيل تم نشر الكشوفات النهائية للمسجلين بتاريخ ٢٥/ ٣/ ١٩٦٨م، وتم نشر هذه الكشوفات بشكل واسع في الأماكن العامّة، كما سُلمت نسخاً منها للمرشحين، والأحزاب السياسية، والعمد، والمشايخ، تحقيقاً لشفافية التسجيل، وأهلية السجل الانتخابي.

سجلت انتخابات عام ١٩٦٨م ارتفاعاً ملحوظاً في عدد المسجلين مقارنة بانتخابات عام ١٩٦٥م، وما سبقها من جولات انتخابية أخرى. وشمل هذا الارتفاع معظم الدوائر الانتخابية في مديريات السودان المختلفة. (انظر الجدول رقم٤/ ١).

جدول رقم ٤/ ١: المسجلون في المديريات ومتوسطهم في الدائرة الانتخابية[٥]

| المديرية | عدد الدوائر | عدد المسجلين | متوسط المسجلين في الدائرة |
|---|---|---|---|
| الاستوائية | ٢٠ | ٥٠,١٩١ | ٢,٥٥٩ |
| الخرطوم | ١٣ | ٢٧٣,٢٥٤ | ٢١,٠١٩ |
| الشمالية | ١٧ | ٢٣٩٠٩٢ | ١٤,٠٦٤ |
| النيل الأزرق | ٤٥ | ٨٤٢٠٠٦ | ١٨,٨٦٠ |
| أعالي النيل | ١٨ | ٢٠٤,٣٧٥ | ١١,٣٥٤ |
| بحر الغزال | ٢٢ | ٢٩٦,٧٢٨ | ١٣,٤٧٨ |
| دارفور | ٢٤ | ٣٥٩,٨٩٦ | ١٤,٩٩٥ |
| كسلا | ٢٣ | ٢٥٢,١٣٨ | ١٠,٩٦٢ |
| كردفان | ٣٦ | ٥٣٣,٤٣٨ | ١٤,٨١٧ |
| الجملة | ٢١٨ | ٣,٠٥١,١١٨ | ١٣,٥٩٥ |

وأبرزتْ إحصاءات التسجيل جملة من النتائج المهمة التي يمكننا أن نجملها فيما يلي:

١. ارتفع عدد المسجلين بالكشوفات النهائية إلى ٣,٠٥١,١١٨ مقارنة بـ٢,٣٥٩,٨٥٤ في انتخابات عام ١٩٦٥م، أي بزيادة تقدر بـ ٢٩٪. ويمكن رد هذا الارتفاع إلى جملة أسباب، يأتي في مقدمتها الزيادة الطبيعية في عدد السكان بالسودان، حيث يقدر الإحصائيون هذه الزيادة بـ ٢,٨٪ في العام. وينبغي أيضاً الأخذ بعين الاعتبار زيادة الوعي الانتخابي لدى رجل الشارع العادي في السودان، والنشاط الملحوظ في دوائر الأحزاب السياسية لتسجيل أكبر عدد من الأنصار والمؤيدين أثناء فترة التسجيل. ونلحظ أيضاً ثمة تحسن واضح في إدارة العملية الانتخابية نسبة للخبرة المتراكمة التي كسبها العاملون

(٥) تمَّ جمع البيانات الواردة في الجدول أعلاه (٤/ ١) من الإحصاءات التي أوردتها التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة.

في اللجنة العامّة للانتخابات، وذلك بناءً على تجاربهم الوظيفية في الانتخابات السابقة. فضلاً عن ذلك قامت اللجنة العامّة للانتخابات منذ بداية عملها بلفت نظر المواطنين إلى أهمية جداول وكشوفات التسجيل، بحجة أنها ستكون أساساً للانتخابات المستقبلية، وذلك توفيراً للجهد والوقت معاً، وتخفيضاً للنفقات. وكان ذلك الإعلان من جانب اللجنة حافزاً للمواطنين لتسجيل أسمائهم.

٢. نلحظ أيضاً أن التسجيل كان مرتفعاً بشكل إجمالي في المُدن ومناطق الحَضَر، أكثر منه في الأرياف. وبلغ متوسط عدد المسجلين في الدائرة الواحدة مناسيبه العليا في مديرية الخرطوم بواقع ٢١,٠١٩ ناخباً، والدنيا في مديرية الاستوائية بواقع ٢,٥٥٩ ناخباً فقط (انظر الجدول رقم ٤/ ١). وبجانب ارتفاع نسبة الوعي الانتخابي وأهمية المشاركة السياسية في مناطق الحضر يبدو جلياً أن سوء الأحوال الأمنية، والنـزوح قد ساهمَا بسهم وافر في تدني أعداد المسجلين في المديريات الجنوبية الثلاث، خصوصاً الاستوائية. وبالرغم من أن إحصاءات التسجيل للمديريات الجنوبية جاءت منخفضة نسبياً، إذا قارناها بمثيلاتها في المديريات الشمالية الست، إلا أنها ارتفعت مقارنة مع الانتخابات الماضية.

٣. توضح الإحصاءات أن عدد المسجلين من الرجال يفوق عدد المسجلات من النساء، وقد ظلّت هذه القاعدة ثابتة في جميع الدوائر، باستثناء القليل منها، ومعظمه في المديرية الشمالية، حيث فاق عدد النساء عدد الرجال المسجلين في بعض الدوائر. ويعزى السبب في ذلك إلى هجرة عدد كبير من الرجال من هذه المديرية بحثاً عن فرص عمل أفضل داخل السودان أو خارجه، لا سيما دول الخليج وليبيا. وبلغ عدد المسجلين من الرجال ١,٨٨٢,١١٣ وبلغ عدد المسجلات من النساء ١,١٦٩,٠٠٥، أي أن نسبة النساء بلغت ٤٠٪ من إجمالي المسجلين[٦]. وتُردُّ ظاهرة ضعف التسجيل وسط النساء إلى عدم تحبيذ بعض المجتمعات الريفية والرعوية خروجهن من بيوتهن، ناهيك عن مشاركتهن الفاعلة في العملية السياسية (انظر الجدول رقم ٤/ ٢).

(٦) انظر الملحق (ب/ ٥) من التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة.

## الأحزاب السياسية والترشيح

صدر قانون التسجيل منفصلاً عن قانون الانتخابات لدواع عملية، وبموجب ذلك شرعت لجنة الانتخابات في إجراءات التسجيل في الوقت الذي كانت تناقش فيه الجمعية التأسيسية قانون الانتخابات، إلا أنها حلّت في فبراير ١٩٦٨م، وذلك قبل إجازة القانون. وعليه فقد أصدر مجلس الوزراء وبموافقة مجلس السيادة قانون انتخابات الجمعية التأسيسية بأمر مؤقت. والقانون الجديد لا يختلف في جوهره عن قانون انتخابات عام ١٩٦٥م إلا في نواحي قليلة يمكن إيجازها في الآتي:ـ

نص القانون على أن يحدد مجلس السيادة بعد الاستئناس برأي مجلس الوزراء تاريخ بدء الانتخابات العامّة، أو وقفها، أو الاستمرار فيها. أما قانون الانتخابات الجديد فلم يختلف في جوهره عن قانون انتخابات عام ١٩٦٥م إلا في نواحي قليلة نوجزها في الآتي:

١. نصّ القانون على أن يحدد مجلس السيادة بعد التشاور مع مجلس الوزراء تاريخ بدء الانتخابات العامّة، أو وقفها، أو الاستمرار فيها.

٢. رفع القانون قيمة التأمين الذي يدفعه المرشح من عشرين إلى خمسين جنيهاً في المديريات الشمالية، وأقرّ العشرين جنيهاً التي فرضها القانون السابق على المديريات الجنوبية الثلاث.

٣. عَدَّلَ القانون المادّة الخاصّة بإعادة الانتخابات في حالة تعادل الأصوات، أي أن يعاد الانتخاب في تلك الدائرة بين المرشحين المتعادلين الذين حصلوا (أو اللذين حصلا) على أعلى الأصوات، وذلك بدلاً عن الإجراء السابق الذي كان يقضى بفتح باب الترشيح وإجراء انتخابات جديدة.

٤. أضاف القانون مادّة جديدة تنصّ على معاقبة أي ناخب يدلى أو يحاول الإدلاء بصوته في أكثر من مركز اقتراعٍ واحدٍ، أو ينتحل شخصية ناخب آخر.

٥. لإجراء أية انتخابات تكميلية نتيجة لخلو مقعد بالجمعية التأسيسية، اشترط القانون الجديد أن يكون باقياً من أَجَل الجمعية التأسيسية فترة ستة أشهر على الأقل.

٦. حذف القانون المادة التالية: «لا يكون لمجرد وجود مقاعد شاغرة في الجمعية التأسيسية أي أثر في صحّة تكوينها أو في صحّة أي إجراءات تتخذها..»يبدو أن هذه المادّة قد شُرِّعت لتلافي العيب الدستوري الذي أحدثه عدم أجراء الانتخابات العامة في المديريات الجنوبية عام ١٩٦٥م.

٧. أعطى القانون لجنة الانتخابات العامة سلطة الاستيلاء على السيارات الحكومية والتجارية لأغراض الانتخابات، وذلك انسحاباً على ما ورد في قانون التسجيل[٧].

خلاصة القول إن قانون انتخابات عام ١٩٦٨م لم يختلف كثيراً عما سبقه من قوانين انتخابية، وأن التعديلات التي حواها جاءت لتيسير العملية الانتخابية، ومواكبة الظروف السياسية.

أما عن الترشيح فقد أصدرت لجنة الانتخابات في ٢١/ ٢/ ١٩٦٨م جداول بتواريخ الترشيح والتصويت. تمَّ بموجب هذا الإعلان فتح باب الترشيح في ٦/ ٣/ ١٩٦٨م، وفتح باب الطعون في أهلية المرشحين في ١٦/ ٣/ ١٩٦٨م، كما تمَّ نشر الكشوفات النهائية للمرشحين في ٢٤/ ٣/ ١٩٦٨م. وبشكل مُجمل سارتْ هذه الخطوات الثلاث: الترشيح، والطعون، ونشر الكشوفات النهائية للمرشحين بيسر، ودون تعقيدات، فيما عدا مرحلة الطعون، حيث تسلمت اللجنة عدداً محدوداً من الطعون في أهلية بعض المرشحين، وانحصرت تلك الطعون في أحد أمرين ارتباطا بسن المرشح، أو عدم إلمامه بالقراءة والكتابة.

إلا أن قصر فترة الترشيح وتحديدها بأقل من أسبوعين قد عسَّر عملية وصول بعض المرشحين إلى دوائرهم الانتخابية في المديريات الجنوبية والشمالية على حد سواء، وحال دون تسجيل أسماء بعضهم في الوقت المحدد. وقد راعت اللجنة العامة للانتخابات هذه الصعوبات، وأقرّتْ مبدأ الوكالة القانونية، ليمارس الوكيل كل حقوق موكله المرشح عدا ما أُستثني قانوناً.

(٧) انظر التقرير النهائي للجنة الانتخابات لعامّة.

بلغ عدد المرشحين بالكشوفات النهائية ١٠٠٦ مُرشحين، يتنافسون في ٢١٨ دائرة جغرافية على نطاق القطر كله. لكن طلبات الترشيح الأولية كانت أعلى من ذلك بكثير، لأن بعض المرشحين سحبوا ترشيحاتهم لدواعٍ عديدة، وأن أسماء بعضهم كانت خاضعة للطعون أمام المحاكم قبل نشرها في صورتها النهائية.

وتفيد الكشوفات النهائية أن المرشحين مثَّلُوا كافة ألوان الطيف السياسي ساعئتذٍ في السودان، التي شملت ثمانية وعشرين حزباً وتجمعاً سياسياً، وبذلك سجلت انتخابات عام ١٩٦٨م أكبر عدد من الأحزاب يتنافس في أية انتخابات برلمانية حتى ذلك التاريخ. وإذا تمَّ استثناء الأحزاب القومية، مثل الاتحادي الديمقراطي، وحزب الأمة بجناحيه، وجبهة الميثاق الإسلامي، والحزب الشيوعي السوداني[٨]، وبعض المجموعات التي كانت تمثل القوى الحديثة، نجد أن بقية الأحزاب التي خاضت انتخابات عام ١٩٦٨م كانت ذات ميول جهوية أو أثنية، مثل اتحاد أبناء البجة في الشرق، أو اتحاد أبناء جبال النوبة في الغرب، وجبهة الجنوب وحزب سانو في الجنوب. مما يعكس تبرم المواطنين في مناطق التخوم بسياسات المركز، تحديداً حول القضيتين الرئيستين اللتين تهمان مواطني التخوم، وهما الوحدة الوطنية، والتنمية.

توضح الكشوفات النهائية للمرشحين أن متوسط المترشحين في الدائرة الواحدة على نطاق القطر قد بلغ ستة مرشحين، مما يشهد بحدّة المنافسة. بينما بلغ أكبر عدد في المرشحين في دائرة واحدة اثني عشر مرشحاً، على حين انخفض العدد إلى مرشحين اثنين فقط في بعض الدوائر. وفاز بالإجماع السكوتي (التزكية) ثلاثة مرشحين، واحداً منهم بمديرية الخرطوم، والاثنان الآخران من المديرية الاستوائية.

(٨) للالتفاف حول قرار حلِّ الحزب الشيوعي السوداني عام ١٩٦٦م فقد ترشح أعضاء ذلك الحزب تحت أسماء أخرى في انتخابات عام ١٩٦٨م، مثل الجبهة الاشتراكية، وحدة المزارعين، قوى العاملين، ومؤتمر القوى الجديدة.

## جدول رقم ٤/ ٢: عدد السكان، والدوائر الانتخابية، والمسجلون من الرجال والنساء في كل مديرية [٩]

| المديرية | عدد السكان | عدد الدوائر | المسجلون | | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الرجال | النساء | |
| الاستوائية | ١,٠٧٥,٧٠٢ | ٢٠ | ٣٠,١٧٧ | ٢٠,٠١٤ | ٥٠,١٩١ |
| الخرطوم | ٧١٧,١٢٢ | ١٣ | ١٨٠,٣٦٢ | ٩٢,٨٩٢ | ٢٧٣,٢٥٤ |
| الشمالية | ٩٧٥,٠٤٦ | ١٧ | ١٢٥,٢٢٢ | ١١٣,٨٧٠ | ٢٣٩,٠٩٢ |
| النيل الأزرق | ٢,٨٣٥,٦١٧ | ٤٥ | ٤٩٠,٥٩١ | ٣٥١,٤١٥ | ٨٤٢,٠٠٦ |
| أعالي النيل | ٦٥١,٨٥٩ | ١٨ | ١٣٣,٢٢٠ | ٧١,١٥٥ | ٢٠٤,٣٧٥ |
| بحر الغزال | ١,١٩٤,٩٠٧ | ٢٢ | ١٩٣,٩٤٩ | ١٠٢,٧٨٧ | ٢٩٦,٧٢٨ |
| دارفور | ١,٤٥٧,٦٩٠ | ٢٤ | ٢١٦,٣٨٤ | ١٤٣,٥١٦ | ٣٥٩,٨٩٦ |
| كسلا | ١,٣٧٥,٠٦٠ | ٢٣ | ٢٠٠,٠٧٢ | ٥٢,٠٦٦ | ٢٥٢,١٣٨ |
| كردفان | ٢,٠٨٩,٣٥٣ | ٣٦ | ٣١٢,١٤٤ | ٢٢١,٢٩٤ | ٥٣٣,٤٣٨ |
| المجموع | ١١,٣٧٢,٤٠٦ | ٢١٨ | ١,٨٨٢,١١٣ | ١,١٦٩,٠٠٥ | ٣,٠٥١,١١٨ |

كما سبق القول فقد خاض انتخابات عام ١٩٦٨م ثمانية وعشرون حزباً وجماعةً سياسيةً، مقارنة باثني عشرة تجمعاً خاض انتخابات ١٩٦٥م، وكان أهم ما ماز هذه الجولة الانتخابية توحد الحزب الوطني الاتحادي، وحزب الشعب الديمقراطي تحت راية الحزب الاتحادي الديمقراطي، والأمر الثاني التصدع الشديد الذي أصاب حزب الأمة، وانقسامه إلى جناح حديث يدعو إلى فصل الإمامة عن السياسة ويقوده السيِّد الصادق المهدي، وجناح محافظ يقوده عمه إمام طائفة الأنصار السيِّد الهادي المهدي، بينما آثر نفر من أنصار الحزب الابتعاد عن الجناحين المتناحرين، مكونين في الواقع جناحاً ثالثاً تحت مسمى «حزب الأمة». وأثّر هذان المتغيرانِ (اندماج الاتحاديين في الحزب الاتحادي الديمقراطي والانقسام الحادّ في صفوف حزب الأمة) تأثيراً بالغاً على حصيلة كلا الطرفين من المقاعد البرلمانية على نحو ما سنرى عند عرض نتائج الانتخابات.

(٩) تمَّ جمع البيانات الواردة في هذا الجدول من التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة.

وعلى الجانب النظري تبنت الأحزاب التقليدية، مثل الحزب الاتحادي الديمقراطي وحزب الأمة، شعارات مستحدثة ضمنتها برامجها ومواثيقها الانتخابية، وكانت في مجملها تهدف إلى توسيع رقعة المشاركة السياسية، وتقليص النفوذ القبلي، وذلك بتقليم أظافر قادة الإدارة الأهلية، والإصلاح الزراعي، وإعادة النظر في علاقات الإنتاج، وإنصاف أهل التخوم والمسحوقين. والمتأمل في هذه الشعارات يجدها تتردد في برامج الجماعات اليسارية، وبخاصة الشيوعيين السودانيين، بل إن جناح الأمّة الذي كان يقوده السيِّد الصادق المهدي دعا برنامجه الانتخابي إلى تأميم النظام المصرفي، والتأمين، وتحدث عن سودنة التجارة، ودعا إلى حلّ ديمقراطي لمشكلة الجنوب. وبمقاييس حزب محافظ كحزب الأمة كان البرنامج المتكامل الذي طرحه السيِّد الصادق المهدي يمثل ظاهرة غير مألوفة. أما المجموعات الإسلامية وفي مقدمتها الأخوان المسلمين وأنصار السنة، والرابطة الإسلامية فقد انخرطوا تحت لواء جبهة الميثاق الإسلامي، وتمحور برنامجهم الانتخابي حول أسلمة الحياة في السودان. وفي أقصى اليسار كان هنالك الحزب الشيوعي السوداني، الذي تمَّ حلُّه بقرار من الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٦م، مما أدّى إلى أزمة حادّة بين السلطة القضائية والتشريعية على نحو ما رأينا آنفاً. غير أن قرار الحل لم يمنع الحزب من العمل الحزبي تحت واجهات جديدة، مثل الحزب الاشتراكي السوداني، الذي ظهر في يناير ١٩٦٧م، وحزب الجنوب الديمقراطي، الذي أُسس في نهاية عام ١٩٦٦م، واستوعب كل اليساريين من أبناء جنوب السودان. وكان الحزب الشيوعي أكثر الأحزاب وضوحاً في صياغته النظرية لبرامج التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للمجتمع السوداني، حيث دعا إلى كسر طوق التبعية الاقتصادية للنظام الرأسمالي، باعتبارها السبب الأساس للاختلال الاقتصادي الذي يعاني منه السودان. وتبع هذا الافتراض افتراض آخر يزعم بأن بناء تعاون مع المعسكر الشرقي هو الأساس لتطور الاقتصاد السوداني.

إلى جانب الأحزاب التقليدية والعقائدية خاضت انتخابات عام ١٩٦٨م بعض المجموعات القبلية/ الأثنية والجهوية. ويأتي في مقدمتها اتحاد جبال النوبة، الذي مثل المجموعات الأثنية التي تقطن منطقة جبال النوبة بغرب السودان. وظهر هذا التجمع في أعقاب ثورة أكتوبر، وفاز في انتخابات عام ١٩٦٥م بعشرة مقاعد عندما كانت ثورة

أهل التخوم في أشد عنفوانها. وإمعان النظر في برنامج اتحاد جبال النوبة يوضح بأن هذا التنظيم كان ذا صبغة مطلبية، تهدف إلى تطوير الخدمات الاجتماعية الضرورية من صحّة وتعليم في المنطقة. وعلى المنوال نفسه سار تجمع أبناء البجة في شرق السودان، وحصل على عشرة مقاعد في انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٦٥م. ولكن كلتا الكتلتين الجهويتين لم تحققا النجاح المأمول في انتخابات عام ١٩٦٨م على نحو ما سنرى عند تحليل نتائج الانتخابات. وفي جنوب السودان بلغت الأحزاب الجنوبية التي خاضت انتخابات عام ١٩٦٨م ثمانية أحزاب هي حزب سانو المنقسم إلى جناحين، وجبهة الجنوب، والنيل، والأحرار، والجنوب الديمقراطي، والوحدة، والسلام، والاشتراكي الديمقراطي. وإذا استثنينا حزب سانو وجبهة الجنوب لوجدنا أن الأحزاب الستة الباقية كانت تتمتع بنفوذ قبلي ضئيل، ولم تحصل على أي مقعد في الجمعية التأسيسية، سوى المقعد الذي حصل عليه مرشح حزب النيل.

## الدعاية الانتخابية وآلياتها

لحشد الأنصار والمؤيدين استخدمت الأحزاب السياسية جملة من الوسائل، وكان في مقدمة تلك الوسائل تنظيم وإقامة «الليالي السياسية» للترويج لبرامج الأحزاب ومرشحيها. وكانت هذه الوسيلة هي الأكثر استخداماً خاصة في المدن وأماكن الوعي، حيث شهد الميدان الشرقي لجامعة الخرطوم، مثلاً، سلسلة من «الليالي السياسية» التي أَمَّها الآلاف من أنصار هذا الحزب أو ذاك، وتحدث فيها أبرز الخطباء مثل الصادق المهدي، وحسن الترابي، وعبد الخالق محجوب، وكذلك الحال في المدن الإقليمية المهمَّة مثل بورتسودان، والأبيض، وود مدني، حيث نُظمت سلسلة من الليالي السياسية التي خاطبتها وفود من المراكز العامّة للأحزاب، فضلاً عن مرشح الحزب، والقيادات المحلية في الدائرة المعنية. ولجأ بعض المرشحين أيضاً إلى طباعة سيرهم الذاتية وبرامجهم الحزبية، وتوزيعها في نطاق دوائرهم الانتخابية. وانحصرت هذه الوسيلة أيضاً في مناطق الوعي، إلى جانب استخدامهم الملصقات واللافتات التي غطت مداخل الأماكن العامّة، والأسواق والمتاجر. واُستخدمت أيضاً السيارات المزودة بمكبرات الصوت لبثِّ الدعاية الانتخابية، وحثِّ الناخبين للتصويت لمرشح معين. واستخدمت

الأحزاب منابرها الإعلامية كالصحف الحزبية للترويج لبرامجها الانتخابية. وآثَر بعض المرشحين استخدام أسلوب الدعاية «من باب لباب»، وهو أسلوب مباشر للدعاية، إذ يطرق المرشح، أو من ينوب عنه، أبواب مساكن الناخبين بدائرته مقدماً نفسه، وبرنامجه الانتخابي. ويبدو أن هذا الأسلوب كان مؤثِّراً، خاصة في حالة الناخبين الذين لم يقرروا إلى مَنْ سيدلون بأصواتهم في المناطق الريفية، والأماكن التي تسيطر عليها الطائفية والقبلية، إذ لم تكن هنالك دعاية انتخابية بالمعنى المتداول لمفهوم الدعاية، بل كان يكفي أن يشير زعيم الطائفة أو العشيرة لإفراد طائفته أو عشيرته للتصويت لمرشح بعينه. والمثال الكلاسيكي لذلك هو ما حدث في الدائرة ٦٢ كوستي الجنوبية التي كانت تمثل معقلاً رئيساً من معاقل حزب الأمة قبل انشقاقه. وترشح فيها الصادق المهدي ممثلاً لجناحه بينما مثل جناح الإمام في الدائرة محمد داود الخليفة. وكانت كل الإرهاصات تشير إلى اكتساح الصادق المهدي لهذه الدائرة نسبة للجهد والمال المبذول في حملته الانتخابية. ولجأ خصمه محمد داود الخليفة إلى أسلوب ماكر، إذ استنسخ عدداً من الأشرطة بصوت الإمام الهادي المهدي حاثاً فيها أنصاره للتصويت لمحمد داود الخليفة، وحجبها عن منافسه الصادق المهدي. وذكَّر الإمام في تسجيله الصوتي أنصاره بأنهم قد بايعوه على السمع والطاعة، وعليهم الالتزام بتلك البيعة، فقلبَ ذلك التسجيل الصوتي كل الموازين، ومكّن محمد داود الخليفة من اكتساح تلك الدائرة، وتحقيق فوزٍ كاسح على زعيم الجناح المنشق من الحزب(١٠).

وكانت مثل هذه الدوائر الانتخابية تعرف بـ »الدوائر المقفولة"، لأنها تخلو فيها المنافسة، علماً بأن الناخبين لم يروا أو يعرفوا شيئاً عن المرشح الذي أُدلوا له بأصواتهم، ومن ثم يصح تسميتهم بـ «جماهير الإشارة»، إذ يأتمرون بما تشير به لهم زعامتهم الروحية أو القبلية.

ونلحظ في الدعاية الانتخابية أيضاً غياباً كاملاً لاستخدام الوسائل الحديثة مثل التلفاز أو الإذاعة، ويبدو أن استخدامهما كان قاصراً على الإرشادات العامة التي تبثها

(١٠) حصل محمد داود الخليفة على ٣٩٦ , ١٢ صوتاً، أي بنسبة ٢ , ٦٩٪ ممن أدلَوا بأصواتهم، بينما حصل منافسه الصادق المهدي على ١٨٨ , ٥ صوتاً، أي بنسبة ٢٩٪ ممن أدلوا بأصواتهم. راجع التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة.

الجهات الرسمية بين الحين والآخر لتوجيه مسار العملية الانتخابية دون الدعاية لحزب بعينه.

وذكرت اللجنة العامّة للانتخابات في تقريرها النهائي عدداً من حالات استخدام الأساليب الفاسدة من جانب الوزراء والمسؤولين وزعماء العشائر في التأثير على السلوك الانتخابي لمن هم تحت إمرتهم، وقد مازت هذه الظاهرة كل الانتخابات البرلمانية في السودان. ودار حديث أيضاً عن دخول أموال من بعض الدول لدعم الحملة الانتخابية لبعض الأحزاب السياسية، ويشهد على ذلك الصرف الباذج لبعض الأحزاب الصغيرة ذات المصادر المادية المحدودة. وبرزت هذه الظاهرة بشكل واضح في الانتخابات البرلمانية الخامسة التي أجريت عام ١٩٨٦م، حيث تداولت المجالس السياسية في السودان دخول أموال من ليبيا، ومصر، والعراق، وإيران لتمويل حملات وبرامج بعض الأحزاب السياسية التي كانت تربطها بتلك الدول بعض الوشائج السياسية والفكرية.

## التصويت وإشكالياته

حددت اللجنة العامة للانتخابات بداية التصويت في جميع الدوائر الانتخابية بتاريخ ١٨/ ٤/ ١٩٦٨م، بيد أن عملية الاقتراع نفسها قد استمرت لفترات متفاوتة، حيث استغرقت في بعض دوائر المدن والمناطق الحضرية يومين فقط، يوم للرجال وآخر للنساء، وامتدت في بعض الدوائر الريفية إلى خمسة عشر يوماً، وذلك لقِلّة مراكز الاقتراع، وبُعد المسافات في مناطق الرُّحّل، وتردي الأحوال الأمنية وسوء المواصلات والطُّرق في بعض دوائر المديريات الجنوبية، فضلاً عن تعذر الحصول على أعداد كافية من الموظفين ورجال الأمن والعربات. ولم تكن هذه الظواهر السالبة حكراً على انتخابات عام ١٩٦٨م، بل كان لها انعكاساتها أيضاً على الانتخابات السابقة[١١].

طبقت اللجنة العامّة للانتخابات نظامي التصويت بأوراق الاقتراع، كما استخدمت نظام البطاقات الكيفية نفسها التي اتبعت في الانتخابات الماضية، حيث أُجريت عملية

(١١) انظر التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة، ١٩٦٨م.

التصويت بأوراق الاقتراع وعن طريق الصندوق الواحد في ١٠٩ دائرة، جميعها كانت في المديريات الشمالية حيث يزداد الوعي بين الناخبين. وتعتمد هذه الطريقة على منح الناخب بطاقة انتخابية واحدة تحوي رموز كل المرشحين في الدائرة، وعلى الناخب أن يؤشر بالقلم على مرشحه المفضل، ثم يضع بطاقته الانتخابية في صندوق الاقتراع. أما نظام بطاقات التصويت، أو طريقة الصناديق المتعددة، فقد طُبّق في عددٍ محدودٍ من الدوائر التي يقل فيها الوعي بالمديريات الشمالية، وفي جميع الدوائر بالمديريات الجنوبية، ولعله من قبيل الصدفة المحضة أن بلغ عدد دوائر التصويت بالبطاقة ١٠٩ دائرةٍ.

وبالرغم من العدد الوافر من الأحزاب والمرشحين الذين خاضوا الانتخابات وشدة المنافسة إلا أن عملية الاقتراع سارت بهدوء تام، حيث انتظم الناخبون في صفوف طويلة تحت وهج الشمس المُحرق لمارسة حقِّهم الانتخابي، ولم تقع حادثة تعكر صفو الانتخابات سوى واحدة حدثت بإحدى دوائر مدينة جوبا بجنوب السودان. ففي أحد مراكز الاقتراع بتلك الدائرة دخل رئيس مركز الاقتراع إلى إحدى حجرات الاقتراع للتأكد من وضع الصناديق حسب توجيهات لجنة الانتخابات العامّة، فإذا به يفاجأ بدخان يتصاعد من أحد الصناديق، فاستدعى على الفور كبير ضباط اللجنة بالدائرة وسلطات الأمن، وكُونت لجنة للنظر في الأمر. واتّضح فيما بعد أن ناخباً مجهولاً وضع مادة حارقة داخل الصندوق، وذلك ساعة دخوله الحجرة للإدلاء بصوته. وتم فتح الصندوق الذي وضعت فيه المادة الحارقة بواسطة اللجنة، ومن محاسن الصدف أن عدد الأوراق التي لحقها التلف كان قليلاً نسبياً، و لم يؤثر استبعادها في فوز المرشح الذي أصاب صندوقه التلف. ومن الغريب أن تحدث مثل هذه الحادثة في منطقة يقلّ فيها الوعي الانتخابي، وبحق كانت سابقة فريدة في نوعها لم تحدث في أية عملية من عمليات الاقتراع السابقة. ومن جهة أخرى عضدت هذه الحادثة وجهة النظر الناقدة لاستخدام الصناديق المتعددة في التصويت، حيث يصفها المعارضون بأنها وسيلة متخلفة؛ لأنها تحجب ضبَّاط الانتخابات عن ما يفعله الناخب داخل حجرة الاقتراع، ومن ثم أوصوا بتقليل استخدامها، أو إلغائها بشكل نهائيٍّ[١٢].

(١٢) وردت هذه الحادثة في التقرير النهائي للجنة العامة للانتخابات، ١٩٦٨م.

وردت أيضاً شكاوى من المواطنين ضد بعض الناخبين خلال فترة التصويت، ولم تخرج تلك الشكاوى عن نطاق الطعون القانونية، التي كانت تشكك في هُوية الناخب، أو سِنِّه، أو أنه قد صوّت أكثر من مرة. وتمَّ تحويل مثل هذه الشكاوى للمحاكم المختصة التي نظرت فيها، وأصدرت بشأنها أحكاماً مختلفةً. ومن الطريف أن اللجنة قد تسلمت بعض الشكاوى بعد إعلان النتيجة، وقد رفضت النظر فيها، باعتبار أن مهمتها قد انتهت بإعلان نتيجة الانتخابات، وإبلاغ رئيس الجمعية التأسيسية بذلك. إلا أنها وجهت أصحاب تلك الشكاوى بعرضها على رئيس الجمعية التأسيسية؛ لأنها أصبحت من صميم اختصاصه حسب منطوق الدستور.

ينبغي الإشارة إلى أن معظم الشكاوى المرفوعة جاءت تحت بند «الأساليب الفاسدة». وقد نبهت اللجنة المواطنين إلى قانون الأساليب الفاسدة، وقامتْ بنشر مقتطفات منه عبر وسائل الإعلام المختلفة. ولمنع ظاهرة إدلاء بعض الناخبين بأصواتهم أكثر من مرّة استخدمت اللجنة مادة صابغة توضع على يد الناخب قبل الإدلاء بصوته، ولا تزول هذه العلامة بسهولة. وقد سبق أن استخدمت هذه الوسيلة مرّة واحدة في انتخابات عام ١٩٥٨م، ولكنها ألغيت في اليوم الأول للاقتراع، بدعوى أنها تسبب تعطيلاً لعملية الاقتراع، إلا أنها أثبتت جدواها في انتخابات عام ١٩٦٨م، لأنها قلّلت بشكل كبير من احتمال التصويت أكثر من مرّة من جانب بعض الناخبين.

دلّت إحصاءات اللجنة العامّة للانتخابات أن عدد المواطنين الذين أدلَوا بأصواتهم في انتخابات عام ١٩٦٨م بلغ ١,٨٦٢,٩١١ ناخباً من مجموع المسجلين بكشوفات اللجنة، والبالغ عددهم ٣,٠٥١,١١٨ أي بنسبة ٦١٪، وهو عدد يدعو للارتياح، كما فاقت نسبة المصوتين إلى المسجلين أية نسبة مشابهة في الانتخابات الماضية (راجع الجدول رقم ٤/ ٣).

## فرز أصوات الناخبين

بدأت عملية فرز الأصوات في وقت واحد في جميع الدوائر بالسودان صبيحة يوم ٦/ ٥/ ١٩٦٨م. وشكلت لجان لفرز الأصوات على مستوى الدوائر الانتخابية، وكل لجنة كانت تضمُّ عدداً من الموظفين تحت إشراف ضابط إدارة انتخابات الدائرة المعنية.

وتوخياً للدقة والسرعة اللازمتين في فرز أصوات بعض الدوائر الكبيرة فقد وجهت لجنة الانتخابات العامّة، ولأول مرة في تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية، بتشكيل أكثر من لجنة واحدة في تلك الدوائر لتساعد في عملية الفرز، ورصد النتائج بالسرعة المطلوبة.

ظهرت أولى نتائج الانتخابات العامّة ظهيرة اليوم نفسه الذي بدأ فيه الفرز، أي يوم ٦/ ٥/ ١٩٦٨م، وكانت النتائج تبرق فوراً لرئاسة اللجنة بالخرطوم حيث تستقبل أولاً بمكتب التلغراف، ثم تنقل داخل حقيبة مقفولة إلى مقر اللجنة، حيث تراجعها اللجنة، ومن ثَّم يتم إعلانها عبر إذاعة داخلية متصلة رأساً بإذاعة أم درمان. وقد ظلت النتائج ترد تباعاً على اللجنة وتذاع للجمهور حتى نهار اليوم التالي حيث اكتمل وصول وإعلان كل النتائج يوم ٧/ ٥/ ١٩٦٨م.

## تحليل نتائج الانتخابات

جدول رقم ٤/ ٣: المسجلون ونسبة المصوتين من المسجلين في كل مديرية(١٣)

| المديرية | المسجلون | المصوتون | نسبة المصوتين من المسجلين |
|---|---|---|---|
| الاستوائية | ٥٠,١٩١ | ٢٢,١٩٣ | ٪٤٤ |
| الخرطوم | ٢٧٣,٢٥٤ | ١٨٩,٣٩٧ | ٪٦٩ |
| الشمالية | ٢٣٩,٠٩٢ | ١٧٩,٨٩٩ | ٪٧٥ |
| النيل الأزرق | ٨٤٢,٠٠٦ | ٥٩٤,٨٧٢ | ٪٧٠ |
| أعالي النيل | ٢٠٤,٣٧٥ | ٥٨,٨٨٩ | ٪٢٨ |
| بحر الغزال | ٢٩٦,٧٢٨ | ١٠٦,٤٦٢ | ٪٣٥ |
| دار فور | ٣٥٩,٨٩٦ | ٢٠٧,٠٣١ | ٪٥٧ |
| كسلا | ٢٥٢,١٣٨ | ١٦١,٦٤٤ | ٪٦٤ |
| كردفان | ٥٣٣,٤٣٨ | ٢٩٩,٣٨٤ | ٪٥٦ |
| الجملة | ٣,٠٥١,١١٨ | ١,٨١٩,٧٧٢ | ٪٥٩ |

(١٣) تمَّ جمع البيانات الواردة في الجدول رقم ٤/ ٣ من التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة.

يوضح الجدول رقم ٤/ ٣ بجلاء ارتفاع نسبة المصوتين إلى المسجلين في مناطق الوعي، إذ فاقت هذه النسبة ٦٥٪ من عدد المسجلين في مديريات الخرطوم، والشمالية، والنيل الأزرق، وكانت تتراوح بين ٥٦٪ و٦٤٪ في مديريات دار فور، وكسلا، وكردفان، بينما تدنت هذه النسبة بشكل واضح في المديريات الجنوبية الثلاث، حيث تراوحت بين ٢٨٪ و٤٢٪، ويعزى هذا التدني إلى سوء الأحوال الأمنية، وتفشي الأمية، وانعدام التعليم، وانخفاض الوعي وسط المواطنين الجنوبيين.

وإذا تأملنا البيانات الواردة في الجدول رقم ٤/ ٤ والرسم البياني رقم ٤/ ١ الخاصين بنتائج انتخابات عام ١٩٦٨م، يمكننا إيجاز مجموعة من الدلالات المهمَّة في النقاط التالية:

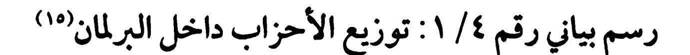
أولاً: توضح نتائج الانتخابات الواردة في الجدول، والرسم البياني المشار إليهما بما لا يدع مجالاً للشك الأثر المدمر للشرخ الذي أصاب حزب الأمة جراء انشقاقه إلى جناحين رئيسين، وجناح ثالث صغير آثر الحياد في الصراع. فقد تقاسم الجناحان بالتساوي تقريباً المقاعد، إذ حصل جناح الصادق على ستة وثلاثين مقعداً، وجناح الإمام على ثلاثين مقعداً، وستة مقاعد كانت من نصيب الذين التزموا جانب الحياد تحت مظلة «حزب الأمة».

**جدول رقم ٤/ ٤: النتائج النهائية لانتخابات عام ١٩٦٨م[١٤]**

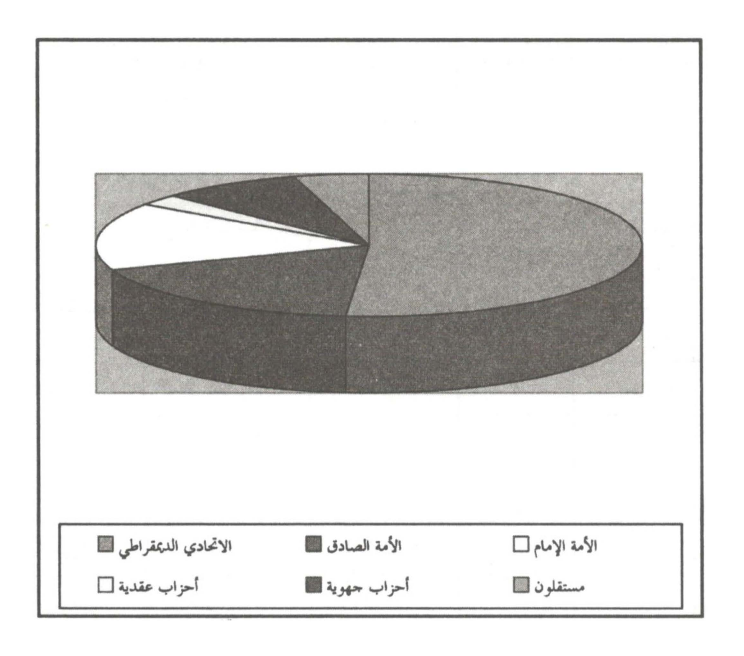
| الحزب | عدد الأصوات | النسبة المئوية للمصوتين | المرشحون | دوائر المرشحين | المقاعد التي فاز بها |
|---|---|---|---|---|---|
| الاتحادي الديمقراطي | ٧٤٢,٢٣٦ | ٤٠,٨٠ | ٢٩٩ | ١٩٦ | ١٠١ |
| الأمة - جناح الصادق | ٣٨٤,٩٨٦ | ٢١,١٥ | ٢٢١ | ١٤٨ | ٣٦ |
| الأمة - جناح الإمام | ٣٢٩,٩٥٢ | ١٨,١٣ | ١٦٨ | ١١٩ | ٣٠ |
| مستقلون | ٧٠,٠٤٧ | ٣,٨٥ | ٧٢ | ٥٩ | ٩ |
| سانو | ٦٠,٤٩٣ | ٣,٣٢ | ٥٥ | ٣٧ | ١٥ |
| جبهة الميثاق الإسلامي | ٤٤,٥٥٢ | ٢,٤٥ | ٢٦ | ٢٦ | ٣ |
| الأمة | ٤٣,٢٨٨ | ٢,٣٨ | ٤٥ | ٣٣ | ٦ |

| جبهة الجنوب | ٣٩,٨٢٢ | ٢,١٩ | ٤٣ | ٤٠ | ١٠ |
|---|---|---|---|---|---|
| الجبهة الاشتراكية | ٢١,٨١٤ | ١,٢ | ٥ | ٥ | - |
| الاشتراكيون | ١٩,٦٩٥ | ١,٠٨ | ١٢ | ١٢ | - |
| مؤتمر البجا | ١٥,٣٨٢ | ٠,٨٥ | ١١ | ١٠ | ٣ |
| الوطني الاتحادي | ١٠,١٥٩ | ٠,٥٦ | ٣ | ٣ | - |
| دون لون سياسي | ٨,٢٦٤ | ٠,٤٥ | ٢ | ٢ | ١ |
| اتحاد المزارعين | ٦,٦٦١ | ٠,٣٧ | ٨ | ٨ | - |
| قوى العاملين | ٥,٢٠٤ | ٠,٢٨ | ١ | ١ | ١ |
| اتحاد جبال النوبة | ٣,١٧١ | ٠,١٧ | ٢ | ٢ | ٢ |
| حزب النيل | ٢,٧٠٤ | ٠,١٥ | ٥ | ٥ | ١ |
| حزب الأحرار | ١,٨٤٤ | ٠,١ | ٧ | ٧ | - |
| الحزب الإسلامي | ١,٧٧٢ | ٠,٠٩٦ | ١ | ١ | - |
| اتحاد غرب السودان | ١,٦٩٥ | ٠,٠٩٣ | ٣ | ٣ | - |
| الشيوعيون | ١,٦٥٢ | ٠,٠٩١ | ٢ | ٢ | - |
| الجنوب الديمقراطي | ١,٥٣٥ | ٠,٠٨٤ | ٣ | ٣ | - |
| حزب الوحدة | ١,٤٧٨ | ٠,٠٨١ | ٤ | ٤ | - |
| اتحاد العمال | ٦٦٨ | ٠,٠٣٨ | ١ | ١ | - |
| حزب السلام | ٣٨٧ | ٠,٠٣٧ | ٤ | ٤ | - |
| الاشتراكيون الديمقراطيون | ٢٢٠ | ٠,٠١٢ | ١ | ١ | - |
| وطني اتحادي: جناح الصادق | ٦٣ | ٠,٠٠٣ | ١ | ١ | - |
| مؤتمر القوى الحديثة | ٣٣ | ٠,٠٠٢ | ١ | ١ | - |
| الجملة | ١,٨١٩,٧٧٢ | ٪١٠٠ | ١٠٠٦ | - | ٢١٨ |

(١٤) التقرير النهائي لجنة الانتخابات العامة، ١٩٦٨م، الملحق رقم ٩.



## رسم بياني رقم ٤/ ١: توزيع الأحزاب داخل البرلمان(١٥)




وبجانب هذا التقسيم الذي أفرزه الانشقاق نلحظ أن حزب الأمة فَقَدَ العديد من المقاعد المضمونة في معاقله التقليدية في مديريات النيل الأزرق، وكردفان، ودارفور، فعلى سبيل المثال فَقَدَ عشر دوائر مضمونة في دارفور وكردفان، وكان المستفيد الأكبر من هذه المباراة الصفرية هو الحزب الاتحادي الديمقراطي. ويتضح أن مجموع الأصوات التي حصل عليها مرشحو حزب الأمة مجتمعين تفوق عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحو الحزب الاتحادي الديمقراطي(١٦). وكان من أهم نتائج الانشقاق خسارة زعيم الجناح الأكبر في الحزب الصادق المهدي معركته الانتخابية في الدائرة ٦٢ كوستي الجنوبية لصالح مرشح جناح الإمام محمد داؤد الخليفة، كذلك فاز رئيس الوزراء محمد

(١٥) تمَّ جمع البيانات الواردة في الرسم البياني رقم ٤/ ١ من التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة.

(١٦) حصل الحزب الاتحادي الديمقراطي على ٧٤٢,٢٣٦ صوتاً، أي ما يعادل ٤٠٪ من إجمالي الأصوات البالغ عددها ١,١٨٩,٧٧٢ صوتاً، وحصل حزب الأمة بأجنحته الثلاثة على ٧٥٨,٢٢٦ صوتاً، أي ما يعادل ٤١٪ من إجمالي الأصوات. لمزيد من التفصيل انظر التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة، الملحق رقم ٩.

أحمد محجوب مرشح جناح الإمام على نائب رئيس الحزب أحمد المهدي في الدائرة ٦١ كوستي الشمالية. والمؤسف في الأمر أن انشقاق حزب الأمة لم يقتصر على زعامات الحزب، وإنما تعدى ذلك إلى القواعد والعائلات الأنصارية العريقة بما فيها آل المهدي وخلفاؤه. فعلى المستوى الجهوي وقف معظم أنصار مناطق النيل الأبيض الذين يمثلون معاقل الحزب التقليدية لجناح الإمام، بينما انقسم أنصار كردفان بين الجناحين، إذ أنحاز معظم أفراد قبيلة المسيرية إلى جناح الصادق، بينما انحازت أغلبية قبيلة حَمر لجناح الإمام، على حين أن معظم أفراد قبيلة الرزيقات ساندوا جناح الإمام، بينما وقف منافسوهم من قبيلة المعاليا إلى جانب جناح الصادق، وأسقطوا مرشح الإمام الدكتور آدم محمود موسى مادبو، ابن ناظر قبيلة الرزيقات[١٧].

ثانياً: إن نتائج انتخابات عام ١٩٦٨م عكست الضعف المؤسسي والجماهيري للأحزاب الإقليمية، وتلك التي تمثل تكتلات أثنية وقبلية في جنوب وغرب وشرق السودان. وينطبق الحال على بعض المجموعات الأيديولوجية (الشيوعيون والأخوان المسلمون) التي حصلت على نسب متدنية من الأصوات في العاصمة والمدن الكبرى لم تتجاوز أصابع اليد الواحدة. فالنتيجة النهائية للانتخابات توضح أن خمسة عشر حزباً من هذه الأحزاب لم ينل أياً منها مقعداً واحداً في الانتخابات، بينما حصل الحزبان الكبيران على حوالي ١٧٧ مقعداً من أصل ٢١٨ مقعداً، أي أن تمثيلهما في البرلمان كان يقدر بـ ٨٠٪. ويرى بعض المحللين أن نظام الانتخابات السوداني الذي يقوم على مبدأ فوز المرشح الذي يحوز على أعلى الأصوات بالدائرة يقلل فرصة الأحزاب الصغيرة، وربما أعطى نظام التمثيل النسبي فسحة أمام الأحزاب الصغيرة في دخول البرلمان، وطرح وجهات نظرها عبر المؤسسات التشريعية. والأمر الجدير بالتوقف عنده هو المقارنة بين تقسيم مقاعد الجمعية التأسيسية ومضاهاة ذلك بنسبة الأصوات التي حصلت عليها الأحزاب الكبرى في كل مديرية (راجع الجدول رقم ٤/ ٦).

ثالثاً: تفيد إحصاءات التصويت في مديريات الجنوب الثلاث تأثير الأوضاع الأمنية، وضعف التنظيم للانتخابات العامّة من جانب الأحزاب الجنوبية، خصوصاً

(١٧) انظر مقال عبد الرسول النور، «هل يستقيم الظل والعود أعوج؟»، أخبار اليوم، الخرطوم، ١٢/ ٤/ ١٤٢٨هـ.

سانو وجبهة الجنوب. وقد استفاد الحزبان الكبيران، الاتحادي الديمقراطي والأمة، من استقرار الأوضاع الأمنية في مُدن الجنوب الكبرى، ووجود عدد لا بأس به من التجار الشماليين، ورجال الخدمة المدنية من الشماليين في مُدن الجنوب، حيث صوتت هاتان الشريحتان لصالح هذين الحزبين، ومكناهما من الظفر بعدد من دوائر المديريات الجنوبية. الظاهرة الثانية الملفتة هي استفادة حزبي الاتحادي الديمقراطي والأمة من الإقبال الضعيف على صناديق الاقتراع في جنوب السودان، فنجد على سبيل المثال أن مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي في الدائرة رقم ١٠٧: أعالي النيل قد فاز بـ ٢٣٥ صوتاً فقط، والأمر نفسه ينطبق على الدائرة رقم ١٠٤ أعالي النيل، التي فاز فيها مرشح حزب الأمة بـ ٤٠٠ صوتٍ فقط. ومما يثير الدهشة والاستغراب الأداء المتواضع للأحزاب الجنوبية، وفي مقدمتها حزبا سانو وجبهة الجنوب، اللذين بشرا عشية الانتخابات بأنهما سيكتسحان دوائر المديريات الجنوبية الثلاث. وقد جاء أداء كليهما مخيباً لآمال المراقبين، حيث حصلا على ثلثي أصواتهما من مديرية بحر الغزال، بينما نالا مجتمعين ٣٢٪ من جملة أصوات الاستوائية، و٣٦٪ من أصوات أعالي النيل. باستثناء بحر الغزال. ونلحظ أن هنالك اختلالاً واضحاً بين عدد أصوات الناخبين، وعدد المقاعد التي فاز بها كل حزب. ويبدو هذا الاختلال واضحاً في المديرية الاستوائية، حيث حصلت جبهة الجنوب على ثلاثة مقاعد فقط، علماً بأنها حصلت على حوالي ثلث أصوات الناخبين، وفي الوقت نفسه حصل حزبا الاتحادي الديمقراطي والأمة على ستة عشر مقعداً من مقاعد الاستوائية العشرين، بالرغم من أن حصيلة أصواتهما كانت تقدر بـ ٥٨٪ من جملة الأصوات. ولو كان هنالك تناسب بين المقاعد التي حصلت عليها جبهة الجنوب وعدد الأصوات التي نالها مرشحوها في الاستوائية لحصلت على ستة أو سبعة مقاعد. وبالمنطق الحسابي نفسه كان من المفترض أن يكون نصيب حزبي الاتحادي الديمقراطي والأمة أحد عشر أو أثني عشر مقعداً فقط.

بيد أن هذه الملاحظة لا تنطبق على المديريات الشمالية الست، حيث وصلت أرقام المسجلين والمصوتين إلى مستويات مقبولة ومعقولة مقارنة بجنوب السودان، خصوصاً في المديريات ذات الكثافة السكانية العالية، كما كان عليه الحال في النيل الأزرق والخرطوم، حيث شهدت هاتان المديريتان تنافساً حاداً بين المرشحين، وعكست

النتائج النهائية تناسباً بين المقاعد التي فاز بها أولئك المرشحون، وعدد الأصوات التي حصلوا عليها. ويوضح الجدول رقم ٤/ ٥ الانتصار الانتخابي الكاسح الذي حققه الحزب الاتحادي الديمقراطي في مديريات الشمالية، والخرطوم، وكسلا التي كانت تمثل معاقل النفوذ التقليدي للحزب الوطني الاتحادي وحزب الشعب الديمقراطي، اللذين توحدا، وخاضا انتخابات ١٩٦٨م تحت راية الحزب الاتحادي الديمقراطي.

فيما يخص حزب الأمة بأجنحته المختلفة فقد جاء أداؤه متوسطاً في مديرية دارفور، بينما كان أداؤه متواضعاً في كل من كردفان والنيل الأزرق. ففي المديرية الأخيرة حصل حزب الأمة بكافة أجنحته على حوالي ٣٠٪ من جملة مقاعد هذه المديرية، بالرغم من حصوله على ٥٠٪ من جملة الأصوات. ويعزى عدم التناسب الحادث بين عدد المقاعد وعدد الأصوات إلى تشتت أصوات ناخبي الحزب بين أجنحته الثلاثة، وكان الحزب الاتحادي الديمقراطي هو المستفيد الأكبر من التشظي الذي أصاب حزب الأمة، بدليل أنه حصل على ٦٠٪ من مقاعد النيل الأزرق، علماً بأن جملة الأصوات التي حصل عليها تقدر بـ ٤١٪ فقط. والأمر نفسه ينطبق على مديرية كردفان التي حصل فيها حزب الأمة بكافة أجنحته على ٤٠٪ من جملة مقاعد المديرية، بالرغم من أنه نال حوالي ٦٠٪ من أصوات الناخبين، ويعزى هذا الاختلال مرّة أخرى إلى تشتت أصوات الناخبين وتعدد المرشحين عن حزب الأمة. وفي المقابل حصل الحزب الاتحادي الديمقراطي على ٤٣٪ من دوائر كردفان، علماً بأن إجمالي حصيلته الانتخابية لا يتعدى ٣٤٪ من جملة أصوات الناخبين في تلك المديرية.

رابعاً: أوضحت النتائج النهائية للانتخابات أن شعبية الأحزاب الأيديولوجية، اليسارية منها واليمينية، قد تركزت في دوائر العاصمة المثلثة، وبعض المدن الكبرى في الشمال. وكان من أبرز نتائج اليسار السوداني فوز مرشحه بمقعد عن دائرة عطبرة ذات الثقل الكبير لعمال السكك الحديدية. أما في كبرى مدن السودان الأخرى مثل مدني، والأبيض، وبورتسودان، فقد حصل مرشحو اليسار على حوالي ٨٪ من جملة الأصوات. إلا أن فوز مرشحهم عبد الخالق محجوب على مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي أحمد زين العابدين في الدائرة ٣١ أمدرمان الجنوبية كان نصراً سياسياً مُعبراً، يستمد أهميته من كون الدائرة كانت معقلاً حيوياً للاتحاديين، إلا أنها خلت بعد

انتخاب مرشحها السيِّد إسماعيل الأزهري رئيساً دائماً لمجلس السيادة عام ١٩٦٥م، وجرت انتخاباتها التكميلية في نوفمبر ١٩٦٥م حيث فاز فيها أحمد زين العابدين على عبد الخالق محجوب بفارق ضئيل من الأصوات. وأعيدت الكرَّة فيها عام ١٩٦٨م، وكان الفوز حلَّيف عبد الخالق محجوب على منافس الأمس أحمد زين العابدين أيضاً بفارق ضئيل من الأصوات.

أما جبهة الميثاق الإسلامي فقد حصلت على ثلاثة مقاعد، جاءت تباعاً في الخرطوم، والنيل الأزرق، والاستوائية. وحافظت بذلك على عدد المقاعد نفسها التي حصلت عليها في الانتخابات السابقة عام ١٩٦٥م، إذا صنَّفنا السيدين موسى حسين ضرار، ومحمد صادق الكاروري في دائرة المستقلين، حسب ما جاء في سجلهما الانتخابي، بالرغم من انتمائهما الحزبي لجبهة الميثاق. إلا أن جبهة الميثاق فقدت أيضاً المقعدين اللذين فازت بهما في انتخابات عام١٩٦٥م، أحدهما في دارفور، والآخر في كسلا، ويبدو أنها قد خسرت مقعد كسلا نتيجة لتحول مرشحها السابق الرشيد الطاهر بكر إلى الحزب الاتحادي الديمقراطي. وكانت خسارتها أعظم عندما فقد زعيم الجبهة الدكتور حسن الترابي مقعده في دائرة ٦٧ المسيد لانتخابات عام ١٩٦٨م ضد منافسه السيِّد مضوي محمد أحمد، مرشح الاتحادي الديمقراطي.

### جدول رقم ٤/ ٦: الأصوات التي نالها كل حزب مع بيان النسبة المئوية[١٨]

| المديرية | | الاتحادي الديمقراطي | الأمة | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | الصادق | الإمام | الأمة |
| الخرطوم | الأصوات | ٩٩,٨٣٧ | ١٧٨٠٦ | ٨٣٣٨ | - |
| | النسبة | ٥٣٪ | ٩٪ | ٤,٤ | - |
| الشمالية | الأصوات | ١٣٧,٨٣٩ | ١٢,٤٢٦ | ٣,٨٥٣ | ٣,٦٧٦ |
| | النسبة | ٧١٪ | ٧٪ | ٢٪ | ٢٪ |

(١٨) تمَّ جمع البيانات الواردة في الجدول رقم ٤/ ٦ من التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة، ١٩٦٨م.

| | | — | — | — | — |
|---|---|---|---|---|---|
| النيل الأزرق | الأصوات | ٢٤٦,٣٤٩ | ١٢٧,٧١٩ | ١٥٩,٠٨٩ | ١٥,٦٣٤ |
| | النسبة | ٤١٪ | ٢١٪ | ٢٧٪ | ٢,٨٪ |
| دارفور | الأصوات | ٤٩,١٣٩ | ٨٥,٧٠٢ | ٦٣,٧٥٢ | ٣,٩٨٧ |
| | النسبة | ٢٤٪ | ٤١٪ | ٣١٪ | ٢٪ |
| كسلا | الأصوات | ٨٧,٨٩٠ | ١٤,٨٩٠ | ١٨,٥٩٠ | ٤,٠٥٦ |
| | النسبة | ٥٤٪ | ٩٪ | ١١٪ | ٢,٥٪ |
| كردفان | الأصوات | ١٠٣,٠٠٠ | ١٠٧,١٩٥ | ٦٩,٦١١ | ١,٠٣٥ |
| | النسبة | ٣٤٪ | ٣٦٪ | ٢٪ | ٠,٣٪ |
| الاستوائية | الأصوات | ٤,٤٩٠ | ٥,٤٠٦ | ٤٢٠ | ٢,٤٨٥ |
| | النسبة | ٢٠٪ | ٢٥٪ | ٢٪ | ١١٪ |
| أعالي النيل | الأصوات | ١٢,٣٩٣ | ١٣,٣٣١ | ٣,٨٣٧ | ١,٨٥٢ |
| | النسبة | ٢١٪ | ٢٣٪ | ٦,٥٪ | ٣٪ |
| بحر الغزال | الأصوات | ١٢,١١٠ | ٥١١ | ٢,٤٦٣ | ١٠,٥٦٣ |
| | النسبة | ١١٪ | ٠,٥٪ | ٢,٣٪ | ١٠٪ |
| المجموع | | ٧٤٢,٢٣٦ | ٣٨٤,٩٨٦ | ٣٢٩,٩٥٢ | ٤٣,٣٨٨ |

| مستقلون | جبهة الميثاق | اشتراكيون | جبهة الجنوب | سانو | آخرون | الجملة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ٥٠٠٤ | ١٨,٥٦٦ | ٣٥,٩٤٧ | - | - | ٣,٨٩٩ | ١٨٩,٣٩٧ |
| ٣٪ | ١٠٪ | ١٩٪ | - | - | | ١٠٠٪ |
| ١٧,٧٩١ | ٥,٣٩٤ | ٥,٨١٢ | - | - | ٣,١٠٩ | ١٧٩,٨٩٩ |
| ١٠٪ | ٣٪ | ٣,٣ | - | - | ١,٧ | ١٠٠٪ |
| ٢١,٨٦٢ | ١٠,٤٥٩ | ٨,٩٣٨ | - | - | ٤,٨٢٢ | ١٧٩,٨٩٩ |
| ٤٪ | ١,٨٪ | ٣,٦٪ | - | - | ٠,٨٪ | ١٠٠٪ |
| - | ١,٨٦٤ | ٢١٦ | - | - | ٢,٢٧١ | ٢٠٧,٠٣١ |
| - | ١٪ | ٠,١٪ | - | - | ١٪ | ١٠٠٪ |
| ١٩,٦٧٥ | ٦,١٠٠ | ١١,٢٥٤ | - | - | - | ١٦١,٦٤٤ |

| ٪١٢ | ٪٤ | ٪٧ | - | - | - | ٪١٠٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٥,٥٨٦ | ١,٦٨٤ | ١,١٨٧ | - | - | ٨٧٠ | ٢٩٩,٣٨٥ |
| ٪٥ | ٪٠,٦ | ٪٠,٤ | - | - | ٪٠,٥ | ٪١٠٠ |
| ٩٦٥ | ٤٨٥ | - | ٦,٦٥٤ | ٤٥٨ | ٨٣٠ | ٢٢,١٩٣ |
| ٪٤ | ٪٢ | - | ٪٣٠ | ٪٢ | ٪٣,٧ | ٪١٠٠ |
| ٤,٣٠٤ | - | - | ١٠,٢١٣ | ١١,١١٥ | ١,٨٤٤ | ٥٨,٨٨٩ |
| ٪٧ | - | - | ٪١٧ | ٪١٩ | ٪٣ | ٪١٠٠ |
| ٣,٤١٣ | - | _ | ٢٢,٩٥٥ | ٤٨,٩٠٢ | ٥,٥٢٧ | ١٠٦,٤٦٠ |
| ٪٣ | - | - | ٪٢٢ | ٪٤٦ | ٪ | ٪١٠٠ |
| ٧٠,٠٤٧ | ٤٤,٥٥٢ | ٦٣,٣٥٤ | ٣٩,٨٢٢ | ٦٠,٤٩٢ | ٢٢,٤٩٣ | ١,٨١٩,٧٧٢ |

خامساً: أفصحت النتائج النهائية عن تدني واضح في شعبية الأحزاب الأثنية حيث فاز مؤتمر البجة بمقعدين فقط مقارنة بفوزه بعشرة مقاعد في انتخابات عام ١٩٦٥م، وينطبق الأمر نفسه على اتحاد جبال النوبة الذي فاز بمقعدين، علماً بأن مُرشحيه قد حصلوا على ثمانية مقاعد كمستقلين في انتخابات عام ١٩٦٥م. ويبدو أن الفرق بين نتائج انتخابات عام ١٩٦٥م، و١٩٦٨م نتج عن ضمور جذوة طموحات الأقليات الأثنية التي فجرتها بشكل درامي ثورة أكتوبر عام ١٩٦٤م، فضلاً عن ضعف الأطر التنظيمية لهذه المجموعات وبرامجها الانتخابية، وضمور مواردها المالية.

سادساً: إن مقارنة نتائج انتخابات عام ١٩٦٨م بسابقتها لعام ١٩٦٥م تبرز بعض الدلالات المهمَّة التي يمكننا إجمالها في النقاط التالية:ـ

١. بالرغم من النشاط السياسي المحموم الذي شهدته العاصمة خلال السنوات الثلاث الممتدة بين عامي ١٩٦٥م و١٩٦٨م إلا أن نتيجة انتخابات عام ١٩٦٨م مقارنة مع مثيلتها لعام ١٩٦٥م من حيث توزيع الدوائر ظلت إلى حدٍّ كبيرٍ كما هي، ودون تغييرٍ يذكر.

٢. بقيت خريطة تقسيم الدوائر الانتخابية في مديريتي كردفان ودارفور على حالها دون تغيير يذكر. فعلى الرغم من أن حزب الأمة قد كسب بعض الأصوات

زيادة على ما حصل عليه في انتخابات عام ١٩٦٥م، إلا أن الحزب قد فَقَدَ العديد من دوائره المضمونة، لاسيما في كردفان، وذلك بسبب تنافس مرشحي جناحيه المنشقين.

٣. في المناطق التقليدية لنفوذ طائفة الختمية لا سيما في شمال وشرق السودان، استفاد الحزب الاتحادي الديمقراطي من المشاركة النشطة لجماهير الختمية، علماً بأن معظم ناخبي هذه الطائفة كانوا قد قاطعوا انتخابات عام ١٩٦٥م على نحو ما رأينا في الفصل السابق. الأمر ذاته ينطبق على بعض مناطق مديرية النيل الأزرق (شرق الجزيرة والبطانة) ذات النفوذ الختمي الكثيف، الأمر الذي يفسر لنا زيادة المقاعد التي فاز بها الاتحادي الديمقراطي في هذه المديرية. وفي المقابل فإن فقدان حزب الأمة لنصف مقاعده في هذه المديرية قد نتج بشكل مباشر عن انشقاق الحزب. والجدول رقم ٤/ ٥ يعقد مقارنة مفيدة بين نتائج انتخابات عامي ١٩٦٥م و١٩٦٨م.

## جدول رقم ٤/ ٦: نسبة الأصوات والمقاعد التي فاز بها كل حزب على أساس المديرية في انتخابات[١٩]

| المديرية | السنة الانتخابية | وطني اتحادي (اتحادي ديمقراطي ١٩٦٨) | | شعب ديمقراطي | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عدد المقاعد | نسبة الأصوات | عدد المقاعد | نسبة الأصوات |
| الخرطوم (١٣) | ١٩٦٥ | ١١ | ٤٩,٧ | - | - |
| | ١٩٦٨ | ١١ | ٥٣,٠ | - | - |
| الشمالية (١٧) | ١٩٦٥ | ١٠ | ٥٧,٣ | ١ | ٥,١ |
| | ١٩٦٨ | ١٣ | ٧١ | - | - |

(١٩) تم جمع البيانات الواردة في الجدول رقم ٤/ ٦ من التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامّة، ١٩٦٥م و١٩٦٨م. لم يشمل الجدول المديريات الجنوبية نسبة لتأجيل الانتخابات فيها لدواعي الأمنية.

* يقصد باليساريين: الشيوعيون، والمجموعات الاشتراكية الأخرى.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| دارفور (٢٤) | ١٩٦٥ | ٦ | ٢٣,٩ | - | ٠,٧ |
| | ١٩٦٨ | ٤ | ٢٤,٠ | - | - |
| كسلا (٢٣) | ١٩٦٥ | ٢ | ٢٣,٦ | ٢ | ٥,٦ |
| | ١٩٦٨ | ١٥ | ٥٤,٠ | - | - |
| النيل الأزرق (٤٥) | ١٩٦٥ | ١٤ | ٣١,٧ | - | - |
| | ١٩٦٨ | ٢٧ | ٤١,٠ | - | - |
| كردفان (٣٦) | ١٩٦٥ | ٩ | ٣٣,١ | - | - |
| | ١٩٦٨ | ١٦ | ٣٤,٠ | - | - |

| أمة | | جبهة ميثاق | | مستقلون | | يساريون | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عدد المقاعد | نسبة الأصوات | عدد المقاعد | نسبة الأصوات | عدد المقاعد | نسبة الأصوات | عدد المقاعد | نسبة الأصوات |
| ١ | ١٦,٩ | ١ | ١١,٦ | - | ٢,١ | - | ١٧,٠ |
| - | ١٣,٤ | ١ | ١٥,٠ | - | ٣,٠ | - | ١٩,٠ |
| ٤ | ١٨,٨ | ٠ | ٦,٥ | ٢ | ٦,٥ | ٠ | ٣,٦ |
| - | ١١,٠ | ٣ | ١٥ | ١ | ٣,٢ | ١ | ٣,٥ |
| ١٦ | ٦٦,٥ | ١ | ٢,٧ | ١ | ٣,٢ | - | - |
| ٢٠ | ٧٤,٠ | - | ١,٠ | - | - | - | ٠,١ |
| ٧ | ٣٠,١ | ١ | ١٠,٧ | ١١ | ٢٦,١ | - | ٨,٠ |
| ٤ | ٢٢,٥ | - | ٤,٠ | ٤ | ١٢,٠ | - | ٧,٠ |
| ٢٩ | ٥٢,١ | - | ٣,٦ | ٢ | ١,٣ | - | ٧,٨ |
| ١٥ | ٥٠,٦ | ١ | ١,٨ | ٢ | ٤,٠ | - | ٠,٤ |
| ١٩ | ٥٣,٢ | - | ٢,٨ | ٨ | ٨,٦ | - | ٠,٢ |
| ١٥ | ٥٩,٠ | - | ١,٠ | ٥ | ٥,٠ | - | ٠,٤ |

عامي ١٩٦٥م و١٩٦٨م

سابعاً: أظهرت نتائج الانتخابات نمطاً من الاستمرارية من منظور تمثيل بعض العائلات والأسر الشهيرة في السودان، والتي ظلّت تحتكر التمثيل النيابي في مناطق نفوذها التقليدي القائم على الولاء الطائفي، أو القبلي، أو الديني/ الصوفي. ومازت هذه الظاهرة كل الانتخابات البرلمانية في السودان، ولم تكن انتخابات عام ١٩٦٨م استثناءً من القاعدة. ونلحظ أن هذه الظاهرة قد ارتبطت أيضاً ببعض دوائر الريف والمدن الصغيرة التي يقلّ فيها الوعي الانتخابي، ويسيطر عليها سلطان القبلية، أو الطائفية، أو كليهما. ونستشهد في هذا المضمار ببعض الأسماء الفائزة في انتخابات عام ١٩٦٨م: إبراهيم علي التوم، وجامع علي التوم، وعلي الغالي تاج الدين، وعبد الحميد موسى مادبو، وتبيرة إدريس هباني، ومهدي عبد الباقي المكاشفي، وإبراهيم الطيب بدر، وزين العابدين الهندي، وحسين الشريف الهندي، والوسيلة الشيخ السماني، وإسحاق الخليفة شريف، وعبد الله يعقوب الحلو، ومحمد داؤد الخليفة، وعثمان يحيى الخليفة، وميرغني زاكي الدين، وكمال عبد الله الفاضل المهدي، ويوسف العجب. وكلها أسماء كانت ترتكز إلى إرثٍ طائفي، أو قبلي، أو صوفي عريق أهَّلها لإحكام قبضتها الانتخابية في أماكن نفوذها الاجتماعي. وتكرر هذا المشهد أيضاً في العاصمة القومية وبعض المدن الكبرى، حيث لمعت أسماء بعض الزعامات التاريخية الاتحادية، ونذكر منها: أحمد السيد حمد، وإبراهيم المفتي، ونصر الدين السيد، وحسن عوض الله، وعلي عبد الرحمن، ومحمد أمين حسين، وسيد أحمد عبد الهادي، ومحمد الحسن عبد الله يسن، ومحمد عبد الجواد. وكذلك الحال أيضاً في دوائر المديريات الجنوبية، حيث برزت بعض الأسماء اللامعة، نذكر منها ألدو أجو دينق، وأندرو ويو، وكلمنت أمبورو، وهلري باولو لوقالي، ولويجي أدوك.

وبجانب هذه الظاهرة التوارثية أبرزت نتائج الانتخابات عام ١٩٦٨م بعض التغييرات الكبرى في توجهات الناخبين، ولعل أبرزها فوز مرشحي اليسار في دائرتين كانتا من المعاقل المهمَّة للحزب الوطني الاتحادي، وهما دائرة أم درمان الجنوبية التي فاز بها زعيم الحزب الشيوعي عبد الخالق محجوب، ودائرة عطبرة التي ظفر بها سكرتير عام نقابات عمال السودان الحاج عبد الرحمن. ويعدُّ الفوز في مثّل هاتين الدائرتين نصراً

معنوياً كبيراً لليسار السوداني، الذي كان يعاني من مرارة حلِّ الحزب الشيوعي، وحظر نشاطه منذ عام ١٩٦٦م.

## الخاتمة

ناقشنا في هذا الفصل مجموعة من القضايا المرتبطة بانتخابات عام ١٩٦٨م، وقدمنا توطئة للمناخ السياسي الذي جَرَتْ فيه الانتخابات، وتناولنا بالشرح والتحليل الإطار الدستوري والقانوني، ثم عرضنا عملية التسجيل والترشيح، والأحزاب التي خاضت الانتخابات، وعملية التصويت، وختمنا ذلك ببيان لأهم الدلالات التي حملتها نتائج تلك الانتخابات. وأوضحنا الأسباب الكامنة وراء فوز الحزب الاتحادي الديمقراطي بأكبر عددٍ من مقاعد الجمعية التأسيسية، دون أن يحصل الحزب على أغلبية مطلقة تمكِّنه من الحكم منفرداً. وكيف قاد هذا الواقع الحزب صاحب الأغلبية إلى خيار الائتلاف مع حزب الأمة جناح الإمام، وكيف تبلورت مفاوضات الطرفين المكوكية في توزيع أدوار الحزبين داخل الجمعية، ومجلس السيادة، ومجلس الوزراء. وبالفعل قامت الجمعية التأسيسية في جلستها الأولى المنعقدة بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٦٨م باختيار رئيسها الدكتور مبارك الفاضل شداد، وانتخاب أعضاء مجلس السيادة الخمسة برئاسة إسماعيل الأزهري، وبواقع عضوين لكلٍ من الحزبين المؤتلفين، وعضو خامس لتمثيل جنوب السودان[٢٠]. ثم اختيار محمد أحمد محجوب، قطب حزب الأمة جناح الإمام، رئيساً للوزراء، فيما آثر حزب الأمة جناح الصادق وبعض المجموعات الأخرى الجلوس في مقاعد المعارضة داخل البرلمان[٢١]. وبانتخاب مجلس السيادة ومجلس الوزراء اكتملت أجهزة السلطة التنفيذية، والتشريعية، وبقيت الهيئة القضائية كما كانت عليه دون تغيير[٢٢]. ومن زاوية أخرى أسهمت نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٨م في دفع جناحي حزب الأمة المنشقين نحو خيار الوحدة، الذي تبناه الطرفان، وأصدرا بشأنه

---

(٢٠) شملت عضوية مجلس السيادة السادة: حضر حمد (اتحادي ديمقراطي)، وداود الخليفة (أمة جناح الإمام)، والفاضل البشرى (أمة جناح الإمام)، وجريفاس ياك من أبناء المديريات الجنوبية.

(٢١) انظر مضابط الجمعية التأسيسية الثانية، إجراءات الدورة الأولى، جلسة ٢٧/ ٥/ ١٩٦٨م

(٢٢) انظر إبراهيم محمد حاج موسى، التجربة الديمقراطية وتطور الحكم، ٤٥٠-٤٥١.

بياناً مشتركاً في السابع من أبريل ١٩٦٩م، يقضي بتوحيد الحزب وفق أسس ديمقراطية، تجعله مفتوحاً لكل السودانيين، وتجعل الاختيار في مناصبة القيادية وأجهزته التنفيذية مرهوناً بالكفاءة، والانتخاب، والمحاسبة، فضلاً عن تكوين مجلس أعلى يقوم بصياغة سياسة الحزب العليا، والأشراف على أداء أجهزته التنفيذية إلى حين وضع دستور الحزب الموحد، الذي تنتخب بموجبه القيادة العليا والأجهزة التنفيذية للحزب. وعندما قام الانقلاب العسكري في الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م كان حزب الأمة مفعماً بفرحة التوحيد، ونشوة التخطيط لمستقبل يمكنه من تجاوز مرارة الانشقاق، وترجيح كفته السياسية التي بخسها الكيد الحزبي، إلا أن رياح التغيير أتت من حيث لا يشتهي السَفِنُ.

# الفصل الخامس

## الانتخابات البرلمانية الخامسة
## لعام ١٩٨٦م

## تمهيد

يقدم هذا الفصل مقاربة تحليلية عن الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٨٦م، باعتبارها الحلقة الخامسة في سلسلة الانتخابات النيابية التي جرتْ في ظل التعددية الحزبية التي بدأت تتشكل بنيتها السياسية منذ فترة الحكم الذاتي، وتقرير المصير. وفي تلك الحقبة كانت التجربة السودانية أحد التجارب القليلة والمتفرّدة للديمقراطية اللّبرالية المقيدة في إفريقيا والعالم العربي. وهذه الحقيقة تخلع أهمية خاصة على هذا الفصل؛ لأنها تجعله يرتكز على تحليل السمات العامة للانتخابات السابقة، والمتغيرات الجديدة التي أفرزها الواقع السياسي المعاصر للتجربة موضوع نقاشنا. وتنطلق هذه المقاربة من ثلاث فرضيات رئيسة: الفرضية الأولى: أنّ الانتخابات في مجتمع كالمجتمع السوداني ينتقل من وضع تقليدي إلى وضع حديث يغلب أن تكون محل شدّ وجذب، وتنافس بين قوى وتوجهات تقليدية وأخرى حديثة، وتتجلى جدلية الصراع بين القديم والجديد (الحديث) في نوعية المرشحين، وما يطرحونه من أفكار، ويستخدمونه من أساليب سياسية. والفرضية الثانية مفادها أنّه كلما نأت الحكومة عن التدخل، والتأثير على الانتخابات، وكفلت للجميع حرية التعبير والتنظيم، كان هذا أدعى إلى إقبال المواطنين على صناديق الاقتراع، وجعل نتائج الانتخابات أكثر تعبيراً عن التيارات التي يموج بها المجتمع. وعلى النقيض إذا تدخلت الحكومة بشكل علني، أو مستتر للتأثير في نتائج الانتخابات (كما هو الحال في تجربة مجالس الشعب القومية والإقليمية إبّان فترة حكم الرئيس جعفر محمد نميري ١٩٦٩-١٩٨٥م) كان ذلك دافعاً لإحجام المواطنين عن الاقتراع والمشاركة الانتخابية، وبذلك تكون نتائج الانتخابات أكثر تعبيراً عن رغبة الحكومة. أمّا الفرضية الأخيرة فمؤدّاها أنّ التنافس للفوز في الانتخابات هو سباق محموم، ينخرط فيه المتعلّمون أكثر من غير المتعلّمين، وسكان الحضر أكثر من سكان

الريف، وأصحاب المكانة المهنية العليا أكثر من أصحاب المكانة المهنية الدنيا، والشباب أكثر من كبار السن، والعناصر النشطة اجتماعياً أكثر من العناصر السلبية.

وفي سبيل اختبار هذه الفرضيات يستأنس هذا الفصل بالبيانات الكمّية والكيفية الواردة في التقرير النهائي للانتخابات العامّة، الذي أصدرته اللّجنة القومية للانتخابات، والمقالات التي نشرتها بعض الصحف السودانية والعربية عن انتخابات عام ١٩٨٦م. ونستند في عرض هذه البيانات وتحليلها إلى منهج يزاوج بين منهج تحليل المضمون الكيفي والمنهج الإحصائي، ويتم توطين هذا المنهج عبر ثلاثة مباحث رئيسة، يتناول المبحث الأول النظام الانتخابي من خلال عرضه لقانون الانتخابات، وتوزيع الدوائر، وهيئة الناخبين؛ ويعرض المبحث الثاني المعركة الانتخابية عبر تحليله لعدد المرشحين، وتوزيعهم الانتخابي، وانتماءاتهم السياسية، وأبرز أساليب الدعاية التي استخدمتها الأحزاب في جذب الأنصار والمؤيدين وكسبهم؛ ويتصدَّى المبحث الثالث إلى تحليل نتائج الانتخابات، وعرض الدروس المستفادة منها.

## نظام الانتخابات

### أولاً: تحديد الدوائر الانتخابية:

تحظى مسألة توزيع الدوائر في النُّظم النيابية بالذات بأهمية كبيرة لارتباطها الوثيق بسلامة العملية الانتخابية، وضمان تمثيل الإرادة الشعبية. وعادة ما يواكب تعديل وتقسيم الدوائر حدوث تغيير في خريطة التمثيل السياسي، إذ تستفيد مناطق، أو فئات معينة على حساب مناطق، أو فئات أخرى. وقد تمَّ تحديد الدوائر الانتخابات في السودان عام ١٩٨٦م على هدي قانون الانتخابات الذي وقعه رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق أول عبد الرحمن سوار الذهب في ٢١ نوفمبر ١٩٨٥م. وبموجب ذلك تمّ تشكيل لجنة قومية للانتخابات برئاسة الدكتور علي إبراهيم الإمام، وسكرتارية الدكتور جلال محمد أحمد، وعضوية الطيب خليل، ومنوه ماجوك. ونصَّ القانون على استقلالية هذه اللجنة لتمكينها من القيام بأعبائها دون ضغوط، أو تدخل من أحد. وكان من أول مهام لجنة الانتخابات تحديد الدوائر الانتخابية، ورفع توصيتها لمجلس الوزراء الانتقالي، والمجلس العسكري الانتقالي للتصديق. ولقد واجهت لجنة

الانتخابات في هذا الشأن عدّة صعوبات، كان في مقدمتها:-

١. قصر المدّة المتاحة للإعداد للانتخابات.

٢. تباعد الفترة الزمنية بين آخر تعداد سكاني أجرى عام ١٩٨٣م وتاريخ الانتخابات، وما جرى خلال تلك الفترة من تحرك سكاني، وهجرات، ونزوح من الريف إلى المدن بسبب الجفاف والتصحر، وما ترتب على ذلك من تغيير في الخريطة السكانية.

٣. عدم استقرار الأحوال السياسية والأمنية لاسيما في جنوب السودان.

٤. اعتراض المجلس التنفيذي العالي الانتقالي للإقليم الجنوبي على القرار القاضي بإجراء انتخابات جزئية في الأقاليم الجنوبية، وجدد المجلس مطالبته بتأجيل الانتخابات في الأقاليم. ومن مقره في العاصمة الإثيوبية، أديس أبابا، انتقد العقيد جون قرنق رئيس الحركة الشعبية لتحرير السودان عملية إجراء الانتخابات، مدعيا أنها لن تأتي بالإجماع المطلوب، وجدد شروطه لإعادة السلام[١].

٥. عدم الوصول لقرار حاسم ومبكر حول تقسيم الدوائر الجغرافية، وتخصيص دوائر للقوى الحديثة. وقد ظل الجدل يدور حول هذه المسألة ردحاً من الزمن، امتدّ حتى مشارف موعد تنفيذ الجدول الزمني للمعركة الانتخابية[٢]. ونورد فيما يلي بعض الجهات التي اعترضت على تقسيم الدوائر الانتخابية بالشكل الذي طرحته لجنة الانتخابات:

أ- اعترض الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي (سانو) على تقسيم بعض دوائر إقليم أعالي النيل.

ب- احتج مواطنو دارفور وحزب الأمة على تقسيم دوائر الإقليم التي قدمتها اللجنة، بحجة أنها لا تناسب الكثافة السكانية ومساحة الإقليم.

ت- وكان أكثر الاعتراضات طرافة وإثارة للجدل التظاهرة التي نظمها أكثر من ألف

(١) راجع نشرة وكالة السودان للأنباء (سونا)، "شروطه لإعادة السلام" ٢٢ مارس ١٩٨٦م.

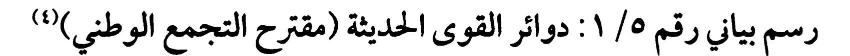
(٢) التقرير النهائي للانتخابات العامّة، أبريل ١٩٨٦م، الخرطوم: المطبعة الحكومية، د.ت، ص١.

مواطن من منطقة أمدرمان غرب أمام مقر اللجنة القومية للانتخابات في أوائل فبراير ١٩٨٦م، احتجاجاً على الطريقة التي تمّ بها تقسيم الدائرتين الجغرافيتين ٤١ و ٥١. ويُعدُّ ذلك الخلاف نموذجاً للخلافات القبلية التي رافقت كلَّ الانتخابات النيابية في السودان منذ استقلاله. فالدائرتان موضع الخلاف تضمّان ثلاث قبائل تختلف في ولائها الحزبي، وهي قبائل الهواوير، والحسّانية، والقريّات. فقد تقدم شيوخ القبيلة الأولى باعتراض على قرار تقسيم الدائرتين بالكيفية التي تمّ بها، متعللين بأنّ منطقتهم قد تمّ ضمّها لمجالس مدينة أمدرمان، في وقت أن سكان المنطقة يتبعون إدارياً إلى مجلس ريفي غرب أمدرمان، حيث يسددون ضرائب قطعانهم. ومن الجهة الأخرى ضُمت بعض المناطق التابعة لمجلس مدينة أمدرمان إلى الدائرة الجغرافية ٤٩ الريفية، التي كان من المفترض أن تكون موطناً انتخابياً لأولئك الهواوير وغيرهم ممن أضيفوا إلى الدائرة ٥١. ونقف هنا لنسأل: لماذا تمّ تقسيم الدائرتين بهذا الشكل؟ يرى شيوخ قبيلة الهواوير أن هناك جهة سياسية بعينها وقفت خلف التقسيم بالشكل الذي أشرنا إليه، لأنه يخدم مصالحها السياسية. وعلى خلفية هذا التقسيم اتهم ممثلو حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي ضباط الانتخابات في المنطقة بمحاباة الجبهة الإسلامية القومية، والعمل على ترجيح كفتها، حيث أوضحوا أن لقبيلة الهواوير ولاء تقليدي للحزب الاتحادي الديمقراطي، بينما كان ولاء قبيلة الحسانية دوماً لحزب الأمة. ويبدو أن انحياز بعض قيادات قبيلة القريات للجبهة الإسلامية القومية، قد أسهم في التنسيق مع ضباط الانتخابات موضوع الاتهام لتقسيم الدائرة بالشكل الذي أشرنا إليه لإخراج الهواوير من الدائرة ٤٩ أمدرمان الثانية، وتأمين أغلبية أصواتهم للجبهة الإسلامية القومية[٣]. وبالفعل فاز مرشح الجبهة الإسلامية القومية، محمد محمد صالح، في الدائرة ٤٩ أمدرمان الثانية.

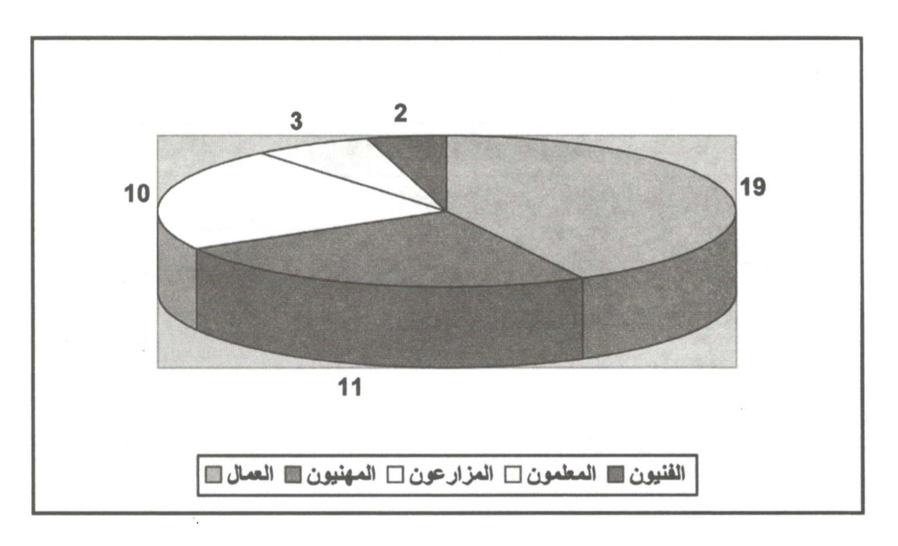
ث-أما أشد الاعتراضات جسارة فقد كان بشأن تخصيص دوائر انتخابية لما اصطلح على تسميته بتمثيل القوى الحديثة. وعرّف التجمّع الوطني القوى الحديثة بأنها

(٣) انظر: نشرة وكالة السودان للأنباء (سونا)، ٦ فبراير ١٩٨٦م.

القوى الفئوية المنظمة في نقابات، والمسجلة بموجب قانون تنظيم المحاماة لسنة ١٩١٣م. وحسب تقديرات التجمع الوطني فإن القوى الحديثة يجب يخصص لها ٢٠٪ من جملة الدوائر الجغرافية، ويكون تصنيفها على النحو الوارد في الرسم البياني أدناه (رسم بياني رقم ٥/ ١).



### رسم بياني رقم ٥/ ١: دوائر القوى الحديثة (مقترح التجمع الوطني)(٤)




فضلاً عن ذلك فقد دعا التجمع الوطني إلى تخصيص تسع دوائر للمرأة، وخمس دوائر للمغتربين(٥). أمّا على الصعيد الحزبي فقد أمّنت الفعاليات السياسية كافة على مبدأ تمثيل القوى الحديثة، باعتبارها صاحبة الفضل في تفجير الانتفاضة الشعبية في أبريل ١٩٨٥م. وكانت أكثر الجهات تمسكاً بضرورة تمثيل القوى الحديثة الحزب الشيوعي السوداني، الذي اقترح أن يكون العدد الكلي للدوائر الانتخابية ٣٩٠ دائرة، منها ٢٨٠ دائرة جغرافية، و١١٠ للقوى الحديثة. وفصّل الحزب ماهية هذه القوى الحديثة استناداً

(٤) صحيفة الصحافة، ١ فبراير ١٩٨٦م.

(٥) صحيفة الصحافة، "تصريح المهندس عوض الكريم محمد أحمد"، الأمين العام للتجمع النقابي، ١ فبراير ١٩٨٦م.

إلى الدليل الذي أعدّه قسم إحصاءات العمل بإدارة القوى العاملة والاستخدام لعام ١٩٨١م. وفقاً لتلك الأرقام اقترح الحزب الشيوعي أن تقسّم دوائر القوى الحديثة على النحو الوارد ذكره في الجدول أدناه (جدول رقم٥/ ٢).

**جدول رقم ٥/ ٢: توزيع دوائر القوى الحديثة (مقترح الحزب الشيوعي السوداني)[٦]**

| عدد الدوائر | الفئة | عدد أفراد الفئة | توزيع الدوائر |
|---|---|---|---|
| ٥٣ | العمّال | ٥٣١٢٧٦ | تخصص دائرة واحدة لكل ١٠ ألف عامل |
| ١٣ | الموظفين | ١٣٥٧٠٧ | تخصص دائرة واحدة لكل ١٠ ألف موظف |
| ١٥ | المزارعون | ١٥٤٠٠٧ | تخصص دائرة واحدة لكل ١٠ ألف مزارع |
| ٠٤ | أصحاب العمل | ٤٨٤٧ | تخصص دائرة واحدة لكل ١٠ ألف صاحب عمل |
| ١٠ | القوات النظامية | ١٠٠٠٠٠ | تخصص دائرة واحدة لكل ١٠ ألف فرد نظامي |
| ١٥ | المهنيون | | تخصص خمس دوائر منها للمعلمين، ودائرة واحدة لكل من المهندسين، والمعماريين، والأطباء البشريين، والصيادلة، والزراعيين، والقانونيين، وأساتذة الجامعات، والبياطرة، والضباط الإداريين، والاقتصاديين. |

وأخيراً، تجلى حلّ هذا النـزاع في القرار الذي اتخذه الاجتماع المشترك للمجلس العسكري، ومجلس الوزراء الانتقاليين بتاريخ ٨ فبراير ١٩٨٦م، وبموجب ذلك الاجتماع تمَّ رفض تمثيل القوى الحديثة، والاستعاضة عنه بتخصيص دوائر للخريجين إلى جانب الدوائر الجغرافية. وبناءً على ذلك فقد اعتمدت اللجنة القومية للانتخابات الأسس والقواعد التالية في توزيع الدوائر الانتخابية وتقسيمها:

١. اعتماد إحصاء السكان لعام ١٩٨٣م باعتباره آخر إحصاء رسمي جرى في البلاد مع أخذ المتغيرات السكانية في الاعتبار.

(٦) صحيفة الميدان، ١٥ ديسمبر ١٩٨٥م.

٢. أن يكون متوسط الكثافة السكانية للدائرة الواحدة بين ٧٠ و٩٠ ألف نسمة.

٣. أن تكون الدائرة وحدة إدارية متناسقة، ومتجانسة بقدر الإمكان، وقد تقع داخل وحدتين أو أكثر داخل المديرية الواحدة، لكن لا يجوز مطلقاً أن تقع دائرة في مديريتين.

٤. أن يخصص لكل إقليم عدد من الدوائر الجغرافية، توزِّعها لجنة الانتخابات بين مراكز الإقليم الواحد حسب الضوابط السابقة الذكر.

٥. أن تخصص نسبة ١٠٪ من جملة الدوائر الجغرافية لدوائر للخريجين[٧].

وبنظرة فاحصة لعملية تحديد الدوائر الانتخابية نلحظ أن انتخابات عام ١٩٨٦م شهدت زيادة مقدرة في عدد الدوائر الجغرافية مقارنة بآخر انتخابات برلمانية جرتْ عام ١٩٦٨م. فالجدول أدناه (جدول رقم ٥/ ٣) يعقد مقارنة حسابية بين توزيع الدوائر الجغرافية في انتخابات عام ١٩٦٨م، وانتخابات عام ١٩٨٦م، ويبين النسب المئوية للزيادة التي طرأت على حصيلة كلِّ إقليم في الانتخابات الأخيرة مقارنة بسابقتها.

**جدول رقم ٥/ ٣: مقارنة بين عدد الدوائر الانتخابية عامي ١٩٦٨م و ١٩٨٦م[٨]**

| الإقليم | دوائر عام ١٩٦٨م | دوائر عام ١٩٨٦م | الزيادة | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| العاصمة القومية | ١٣ | ٣١ | ١٨ | ٥٨٪ |
| الأوسط | ٤٥ | ٥٠ | ٠٥ | ١٠٪ |
| الشرقي | ٢٣ | ٢٨ | ٠٥ | ١٧,٩٪ |
| الشمالي | ١٧ | ١٨ | ٠١ | ٥,٦٪ |
| كردفان | ٣٦ | ٣٩ | ٠٣ | ٧,٧٪ |
| دارفور | ٢٤ | ٣٩ | ١٥ | ٣٨,٥٪ |

(٧) راجع: التقرير النهائي للانتخابات العامّة، ٥.

(٨) صحيفة التضامن، ٣١ مايو ١٩٨٦م

| الاستوائية | ٢٠ | ٢٤ | ٤ | ١٦٪ |
|---|---|---|---|---|
| أعالي النيل | ١٨ | ٢٠ | ٢ | ٦٪ |
| بحر الغزال | ٢٢ | ٢٤ | ٢ | ١٦٪ |
| المجموع | ١٢٨ | ٢٧٣ | ٥٥ | ٢٠٪ |

وأما دوائر الخريجين لعام ١٩٨٦م فقد جاءت مختلفة إلى حدّ كبير عن دوائر الخريجين التي جرت فيها انتخابات عام ١٩٦٥م، وتمثلت أوجه الاختلاف في الآتي:

١. تعريف الخريج: عَرّف قانون الانتخابات لعام ١٩٦٥م الخريج بأنه الشخص الذي حصل على شهادة المرحلة الثانوية العليا كحد أدنى، في وقت أن المادة ٢ من قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦م عَرَّفت الخريج بأنه الشخص الذي تلقى دراسة نظامية فوق الثانوي العالي لعامين على الأقل، وحصل على شهادة أو دبلوم عالي.

٢. إقليمية التسجيل والانتخابات: نَصَّت المادة ٩ (٣) من قانون الانتخابات لعام ١٩٨٥م على تخصيص ثماني وعشرين دائرة للخريجين، ووزَّعتها على الأقاليم بدلاً من أن تحصرها في دائرة واحدة للخريجين على مستوى القطر، كما كان عليه الحال في انتخابات عام ١٩٦٥م. ويعطي الجدول أدناه (جدول رقم ٥/ ٤) تفصيلاً لتوزيع تلك الدوائر على مستوى الأقاليم.

واشترط القانون في الناخب الخريج أن يكون مقيماً عادة في الدائرة المقيد فيها اسمه خلال الست سنوات الأخيرة قبل قفل كشوفات تسجيل الناخبين، ويُستثنى من هذا الشرط المغتربون. وهذا يعني أنّ الخريج المغترب لا يسمح له بالتسجيل إلا ضمن ناخبي إقليم واحد فقط، وله أن يختار الإقليم بالذي يودّ التسجيل فيه، والاقتراع لمرشحي ذلك الإقليم. وبذلك أسقط القانون عن الخريج المغترب شرط الإقامة.

### جدول رقم ٥/ ٤: توزيع دوائر الخريجين على الأقاليم[٩]

| الإقليم | عام ١٩٦٥م | عام ١٩٨٦م |
|---|---|---|
| العاصمة القومية | كل القطر دائرة انتخابية واحدة تتكون من خمسة عشر مقعداً | ٣ |
| الأوسط | | ٥ |
| الشمالي | | ٢ |
| الشرقي | | ٣ |
| دارفور | | ٤ |
| كردفان | | ٤ |
| أعالي النيل الإدارية | | ٢ |
| منطقة بحر الغزال | | ٣ |
| الاستوائية | | ٢ |
| المجموع | ١٥ | ٢٨ |

٣. قومية الترشيح: أعطى القانون الحق لأي خريج تنطبق عليه الشروط المطلوبة للترشيح أن يرشح نفسه في أي إقليم في السودان، دون أن يكون له إقامة بذلك الإقليم.

٤. الاقتراع المباشر: سمح قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦م بمشاركة بعض المغتربين السودانيين المقيمين بالخارج في انتخابات دوائر الخريجين عن طريق الاقتراع المباشر، حيث خصّصت مراكز انتخابية، ومراكز تسجيل، ومراكز اقتراع في مناطق تجمعات المغتربين لاسيما في البلدان العربية، وذلك في مقار السفارات، والقنصليات السودانية، وتحت إشراف السفراء، والقناصل، وبالتعاون والتنسيق مع لجنة الإشراف على دوائر الخريجين. وتُعدُّ هذه البادرة الأولى من نوعها في تاريخ الانتخابات البرلمانية السودانية، لأنه لم يسمح للخريجين من قبل بإجراء اقتراع مباشر.

(٩) التقرير النهائي للانتخابات العامة، ١٣.

٥. إجراءات الاقتراع: بدأ الاقتراع في جميع المراكز بالداخل والخارج في الفترة الممتدة من الأول إلى الثاني عشر من أبريل ١٩٨٦م، ووُضعت مراكز الاقتراع في رئاسة المناطق أو المدن الكبيرة حيث تجمعات الخريجين، وخُصصت مراكز اقتراع لناخبي كل مركز تسجيل، تجنباً للاقتراع أكثر من مرة للشخص. وأُجرى الاقتراع في تلك المراكز عبر ثلاث طرق:

أ- اقتراع مباشر تم داخل القطر، وخارجه في بعض الدول.

ب- اقتراع بالبريد في عدد من الدول، تمَّ فرزه في مراكز محددة.

ت- اقتراع بالبريد أُرسلت بطاقاته إلى رئاسة لجنة الانتخابات العامّة عن طريق الحقائب الدبلوماسية عبر وزارة الخارجية، وتحت إشراف لجنة الانتخابات، ثم أجرت لجنة الانتخابات العامة رصد البطاقات، وفرزها، وإعلان النتائج.

٦. بطاقات الاقتراع: صُممت بطاقات الاقتراع لدوائر الخريجين بألوان مختلفة، ولكل إقليم بطاقته الخاصة التي تحمل لوناً معيناً، وعدداً محدداً من المرشحين في الإقليم المعني. وعلى الناخب الخريج كتابة أسماء المرشحين الذين يودّ التصويت لهم، لأن لأي ناخب عدد من الأصوات يتطابق مع عدد المقاعد المخصصة للإقليم الذي قيد اسمه فيه أو اختاره ليصوت فيه.

٧. الناخبون والمرشحون: نلحظ أن عدد الناخبين والمرشحين قد زاد بصورة واضحة في انتخابات عام ١٩٨٦م مقارنة بانتخابات عام ١٩٦٥م، حيث بلغ عدد الناخبين ٧١٤٢٠ ناخباً في انتخابات ١٩٨٦م، منهم ٥٥,٢٩٨ داخل القطر، و١٦,١٢٢ ناخباً خارجه، وكانت إحصاءات الناخبين في انتخابات عام ١٩٦٥ تقدر بـ ١٩٦٨٩ ناخباً، منهم ١٦٨٧٠ داخل القطر و٢٨١٩ خارجه. بينما بلغ عدد المرشحين في الكشف النهائي لانتخابات ١٩٨٦م ٢٠٣ مرشح، بينهم خمس نساء، وفي انتخابات ١٩٦٥م بلغ عدد المرشحين سبعة وثمانين مرشحاً، بينهم امرأتان[١٠]. (راجع الجدول رقم٥/ ٦).

---

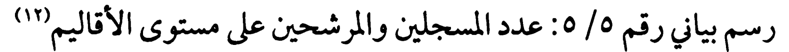
(١٠) المصدر نفسه، ١٣-١٨.

٨. فرز الأصوات: اكتنفت عملية فرز أصوات الناخبين الخريجين عام ١٩٨٦م كثير من التعقيدات مقارنة بانتخابات ١٩٦٥م، وذلك للأسباب الآتية:

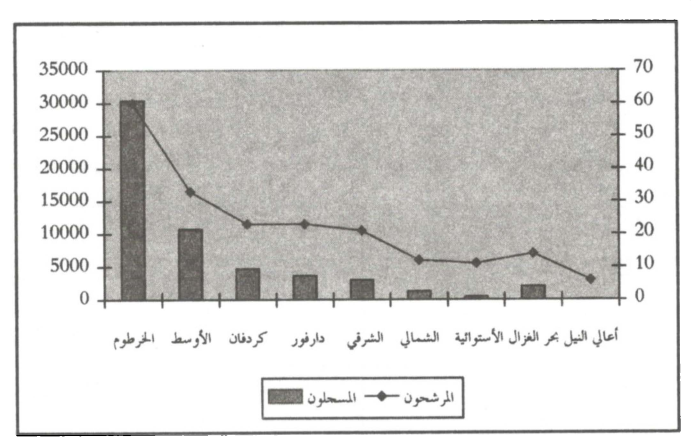
أ- كثرة عدد المرشحين في الإقليم الواحد.

ب- إن عدد الأصوات والمرشحين الذين صوَّت لهم الخريج مسجلة في بطاقة اقتراع واحدة، مما عقد عملية الفرز.

ت- زيادة عدد الدول التي شملها الاقتراع بالخارج، فضلاً عن تعدد دوائر الخريجين في داخل السودان، وتباين عدد مرشحيها(١١).



رسم بياني رقم ٥/ ٥: عدد المسجلين والمرشحين على مستوى الأقاليم(١٢)




ويوضح الجدول رقم٥/ ٥ أنّ العاصمة القومية قد استحوذت على أكبر عدد من المرشحين، تقدر نسبتهم ٢٩٪ من مجمل المرشحين الخريجين، وجاء الأقاليم الأوسط في المرتبة الثانية، وبنسبة تقدر بـ ١٦٪، وكان إقليم أعالي النيل في ذيل القائمة وبنسبة تقدر بـ ٩ , ٢٪.

(١١) المصدر نفسه، ١٩.

(١٢) المصدر نفسه، ١٩.

أمّا فيما يخص أعداد الناخبين الخريجين فقد بلغت أعلى نسبة للتسجيل بالعاصمة القومية، حيث سجل ٣٣٩٦٦ خريجاً، وهي تعادل ٤٨٪ من النسبة الكلية للمسجلين بالداخل والخارج، وتلاها الإقليم الأوسط حيث سجل نسبة ٢١٪ من العدد الكلي للمسجلين. ويتضح من ذلك أنّ ٧٠٪ تقريباً من المسجلين بدوائر الخريجين جاءوا من العاصمة القومية والإقليم الأوسط، في الوقت الذي خصصت لهما ٢٩٪ من دوائر الخريجين، مما يعكس خللاً واضحاً بين المسجلين والدوائر التي خصصت لهم في هذين الإقليمين. (انظر الرسم البياني رقم ٥/ ٥).

ويقدم الجدول أدناه (جدول رقم٥/ ٦) بياناً إحصائياً لمهن المرشحين لدوائر الخريجين، ونلحظ أن المهن المدرجة في الجدول قد شملت جميع المهن التي طالب التجمع الوطني بتخصيص دوائر لها في إطار ما اصطلح على تسميته بـ «القوى الحديثة» عدا العمّال.

**الجدول رقم ٥/ ٦: تصنيف مهن المرشحين في دوائر الخريجين[١٣]**

| المهنة | العدد |
|---|---|
| المهن القانونية | ٣٧ |
| رجال الأعمال والتجار | ٣٢ |
| الموظفون والمحاسبون والإداريون | ٣١ |
| المعلمون | ٢١ |
| ضباط في القوات النظامية | ٢٠ |
| أساتذة الجامعات | ١٢ |
| الأطباء | ٠٩ |
| المهندسون | ٠٨ |
| السياسيون المحترفون | ٠٨ |
| الصحفيون | ٠٦ |

(١٣) صحيفة الصحافة، ١٧ أبريل ١٩٨٦م.

| | |
|---|---|
| الاقتصاديون | ٠٦ |
| الزراعيون | ٠٥ |
| البياطرة | ٠٣ |
| المزارعون | ٢ |
| الصيادلة | ٠١ |
| السفراء | ٠١ |
| الوزراء | ٠١ |
| طلاب دراسات عليا | ٠١ |
| بدون عمل | ٠١ |

ومن ناحية إحصائية نجد أن المرأة السودانية قد شكلت ٥١٪ من إجمالي تعداد السكان لعام ١٩٨٣م، وشاركت في كل المهن القطاعية، وكان لها دورها السياسي الفاعل منذ فجر الحركة الوطنية. فقد استطاعت الأستاذة فاطمة أحمد إبراهيم، مثلاً، أن تنال ثقة الخريجين، وتدخل الجمعية التأسيسية عام ١٩٦٥م، كأول نائبة برلمانية سودانية. وفي الانتخابات قيد الدراسة بلغ عدد المرشحات بدوائر الخريجين خمس مرشحات، وتقدر نسبتهن بـ ٥ , ٢٪ من إجمال المرشحين لدوائر الخريجين، وهي نسبة ضعيفة للغاية مقارنة بعدد النساء، ودورهن الاجتماعي والاقتصادي. ومثل هذه المثالب تقودنا إلى القول بأن تقسيم الدوائر الانتخابية على المستويين الجغرافي والمهني يحتاج إلى إعادة نظر تؤهله لتمثيل القوى القطاعية في المجتمع السوداني، تمثيلاً متوازناً، يُراعى فيه قضايا الاختلاف بين الريف والحضر، وقضية تمثيل المرأة بصورة تتمشى مع ثُقل النساء السكاني، ومشاركتهن الاجتماعية والاقتصادية.

## ثانياً: هيئة الناخبين

حسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد سكان السودان كان ١٤,٥٠٤ مليون نسمة في عام ١٩٦٨م، ثم ارتفع إلى ٢٠,٣٦٨ مليون نسمة عام ١٩٨٦م، أي بزيادة قدرها ٥,٨٦ مليون نسمة (٢٨,٧٪) خلال ثمانية عشر عاماً. ويتبين من الإحصاءات

السكانية للانتخابات أن نسبة الذين يحقُّ لهم التصويت بلغت ٤٥٪ من عدد السكان لعام ١٩٦٨م، وارتفعت هذه النسبة إلى ٧٣٪ عام ١٩٨٦م. ونلحظ أيضاً أنّ التحركات السكانية خلال السنوات الثلاث السابقة لانتخابات عام ١٩٨٦م بسبب الجفاف والتصحر قد أسهمتْ في زيادة السكان في الإقليم الشمالي، والأوسط، والعاصمة القومية، وذلك خصماً على إقليمي كردفان ودارفور. وقد انعكس ذلك في زيادة عدد المسجلين في الأقاليم الثلاثة المذكورة بنسبة ١٠٠٪. (راجع الجدول رقم٥/ ٧). وبقراءة سريعة للجدول رقم ٥/ ٧ للتعداد السكاني وعدد المسجلين للانتخابات نصل إلى أن عدد المسجلين للاقتراع قد زاد خلال الأعوام الماضية قياساً بالانتخابات السابقة لعام ١٩٨٦م. ففي انتخابات عام ١٩٦٥م بلغ عدد المسجلين ٢,٣٥٠ مليون ناخب، وارتفع العدد إلى ٢,٥١ مليون في انتخابات عام ١٩٦٨م، ثم إلى ٥,٩٧٨ مليون ناخب في انتخابات ١٩٨٦م، أي أن الزيادة بين عام ١٩٦٥م و١٩٨٦م تقدر بنسبة ١٠٠٪.

### جدول رقم ٥/ ٧: عدد السكان، ومن يحق لهم التصويت، وعدد المسجلين في الأقاليم[١٤]

| الإقليم | عدد السكان | المصوتون | المسجلون | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|
| العاصمة القومية | ١٨٢٢٨٧٤ | ٦٨٩١٥٠ | ٧٩٧٨١٠ | ١١٦٪ |
| الشمالي | ١٠١٦٤٠٦ | ٤٠٦٥٦١ | ١٥٩٢٥١٢ | ١١٥٪ |
| الأوسط | ٣٩٣٥١٦٤ | ١٥٧٤٠٦٥ | ١٥٩٢٥١٢ | ٩٦٪ |
| دارفور | ٣٩٧٠٩٣٧ | ١٢٣٩١٧٢ | ٩٥٠٧٩٨ | ٨٢٪ |
| الشرقي | ٢٢١٢٧٧٩ | ٨٨٥١١٠ | ٧٥٤٦٩٨ | ٧١٪ |
| كردفان | ٢٩٧٤٩٣٥ | ١١٨٩٩٧٤ | ٨٤٩٢٣٨ | ٧٤٪ |
| بحر الغزال | ١٢٦٢٧٧٥ | ٩٠٥١١٠ | ١٣٩٦٦١ | ١١٪ |
| أعالي النيل | ١٦٣٤٩٠٤ | ٦٥٣٩٦٣ | ١٠٨٨٧٦ | ١٧٪ |
| الاستوائية | ١٥٠٩٧٧١ | ٦٠٣٩٠٦ | ٣١٣٤٠١ | ٥٢٪ |

(١٤) التقرير النهائي لانتخابات العامّة، ٣٤-٥٣.

بالنظر إلى الهيئة الانتخابية تنتصب أمامنا مجموعة حقائق مهمة:

١. نحافة الجسم الانتخابي للأقاليم الجنوبية، لاسيما إقليمي بحر الغزال وأعالي النيل، حيث بلغت نسبة المسجلين فيهما مقارنة بعدد من يحقُّ لهم التصويت ١١٪ و١٧٪ على التوالي. ويمكن إسناد هذه النسب الضعيفة إلى تردي الموقف الأمني في الإقليمين، ونزوح العديد من المواطنين إلى الشمال بحثاً عن الأمن ولقمة العيش. وتشير الإحصاءات نفسها إلى أنّ الإقليم الاستوائي هو الأكثر استقراراً في الجنوب، حيث بلغت نسبة عدد المسجلين إلى عدد الذين يحقّ لهم التصويت ٥٢٪، لكن حتى هذه النسبة تقلّ كثيراً عن رصيفاتها في الأقاليم الشمالية التي بلغت أدنى مستوياتها في الإقليم الشرقي (راجع الجدول رقم٥/ ٧).

٢. على صعيد الدوائر تبرز ظواهر تسترعى النظر، حيث يوجد تفاوت كبير بين عدد الناخبين المسجلين في الدوائر الانتخابية. فقد سجلت الدائرة ١٩١ كسلا الجنوبية أعلى معدل، إذ بلغ عدد المسجلين فيها ٩٢٠٢٠ ناخب، في وقت بلغ عدد المسجلين في الدائرة ٤ طريق ياي/ جوبا/ مريدي ٢٠٠٠ ناخب من أصل ٥٠٤٣٦ ممن يحق لهم التسجيل في تلك الدائرة. وفي ضوء هذه الحقيقة اقترحت اللجنة القومية للانتخابات أن يكون الحد الأدنى لعدد الناخبين أربعة آلاف ناخب حتى تُعدُّ الدائرة مؤهلة لإجراء الاقتراع فيها، وضمّنت اللجنة هذه التوصية في تقريرها للمجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء اللذين قررا في اجتماع مشترك أن يكون الحد الأدنى للناخبين المسجلين في الدائرة ستة آلاف ناخب، لتصبح مؤهلة لإجراء الاقتراع فيها. وصدر في هذا السياق قرار آخر بتأجيل الانتخابات في سبعة وثلاثين دائرة بالأقاليم الجنوبية (دائرة واحدة في مديرية الاستوائية، وواحدة في مديرية السوباط، وخمس دوائر في مديرية الوحدة، وتسع دوائر في مديرية جونقلي، وإحدى عشرة دائرة في مديرية البحيرات، وعشر دوائر في مديرية شرق بحر الغزال)[١٥].

---

(١٥) راجع: جدول تعداد سكان المديريات، والذين يحق لهم التسجيل، والذين تمّ تسجيلهم فعلاً، والنسب المئوية في التقرير النهائي للانتخابات العامّة، ٣٤-٣٥.

٣. أفرزت إحصاءات التسجيل اختلافات بينة من حيث معدلات نمو الهيئة الناخبة، وذلك بمقارنة عدد الذين تمَّ تسجيلهم فعلاً إلى عدد الذين يحقّ لهم التسجيل على أساس العمر. ففي الدائرة ٥١ أمدرمان بلغ عدد الذين تمَّ تسجيلهم فعلاً ٧٩٨١٥ ناخب، بينما كان عدد الذين يحقّ لهم التسجيل على أساس العمر ٤٠٣١٥ ناخب. وبهذا بلغت نسبة التسجيل لمن يحق لهم التسجيل ١٧٣٪، وواضح أن هذه الزيادة الكبيرة قد جاءت أساساً من النازحين من غرب السودان، بسبب ظاهرتي الجفاف والتصحر واستقرارهم بهذه المنطقة. وقد سميت هذه الدائرة «الوحدة الوطنية» نسبة للتمازج والتعايش اللذين حدثا بها بين مختلف المجموعات الأثنية التي سكنتها[١٦]. ومن جهة ثانية سجلت الدائرتان ٢٤٤ أبـيي الجنوبية، و٢٤٥ أبـيي الشمالية زيادة بلغت ١١٢,٥٣٪ و١١٦,٧٤٪ على التوالي من الذين يحقُّ لهم التسجيل[١٧]. وهذه الحقيقة تعود في تقديرنا إلى لجوء أعداد متزايدة من أفراد قبائل الدينكا إلى هذه المناطق الآمنة نسبياً، هروباً من سعير الحرب الأهلية في الجنوب.

٤. أبرزت انتخابات ١٩٨٦م ضرورة وضع تعريف جامع مانع لمصطلح الرُّحَّل، وشبه الرُّحَّل، والنازحين، الذين مثلوا شريحة لا يستهان بها في تلك الانتخابات. ولقد أثار هذا الموضوع جدلاً لم ينته بعد، وذلك بسبب التحركات والهجرات السكانية المستمرة داخل المديريات المختلفة وخارجها خلال الفترة السابقة للانتخابات الأخيرة، بسبب ظروف الجفاف، والتصحر، والحرب.

ونشير هنا إلى أن بعض الرُّحَّل ارتبطت حياتهم المعيشية والرعوية بمناطق ومديريات غير مناطقهم ومديرياتهم الأم، وإن بقيت تبعيتهم الإدارية إلي هذه الأخيرة. وثبت أن هؤلاء الرعاة لا يرغبون في التسجيل أو الاقتراع بمناطقهم الأم، بُغية الحصول على الخدمات المتاحة في مهاجرهم. وقد أدى ذلك إلى ارتباطهم بأكثر من منطقة، لأن دمرهم يكون غالباً في ديار القبيلة، ونُشوقهم في مراعي المهجر، مما أدى إلى تسجيل أكثرهم في المنطقتين معاً.

---

(١٦) المصدر نفسه، ٣٢-٣٣.

(١٧) المصدر نفسه، ٣٩.

وبالرغم من أن اللجنة القومية للانتخابات قد أصدرت توجيهات لضباط الانتخابات بالمديريات والدوائر بقبول كشوفات الناخبين التي يقدمها المشائخ بعد أداء اليمين في فترة التسجيل، وتحريك صناديق الاقتراع حيثما وجد هؤلاء الرُّحَّل، لتمكينهم من المشاركة في الانتخابات، إلا أن مجموعة من الصعوبات واجهت كبار ضباط الانتخابات، كان في مقدمتها الآتي:

أ- اعتماد كشوفات الرُّحَّل اتسم ببعض الخلل والثغرات، إذ ثبت أن بعض المشائخ رغم أدائهم لليمين لا يعرفون مواقع عربانهم ومضاربهم، ومن ثم أخفقوا في تسجيل أسمائهم صحيحة.

ب- عدم إلمام الشيوخ بالقراءة والكتابة، ومن ثمَّ اعتمادهم على معاونين في إعداد كشوفات التسجيل، مما ألقى بظلال من الريبة علي مصداقية هذه الكشوفات.

ت- تحريك صناديق الاقتراع تبعاً لحركة الرُّحَّل كلَّف كثيراً من الجهد والمال، وذلك نسبة لانتشار الرُّحَّل في مساحات جغرافية واسعة، فضلاً عن رداءة الطرق ووعورتها، الأمر الذي تسبب في إعطاب كثير من السيارات العاملة في هذا الحقل[١٨]. بالإضافة إلى ذلك برزت بعض المشكلات التي أعاقت عملية التسجيل في بعض الأماكن في مديرية البحر الأحمر، فقد ظهرت مثلاً مشكلة تلثُّم النساء في بعض القبائل البدوية، وترتبت على ذلك صعوبة الحدِّ من عملية تكرار التصويت، لأن تجاوز مثل هذه المشكلة يتطلب كشف الخمار عند التسجيل، الأمر الذي رفضت بعض النسوة الالتزام به، بحجة أنه يتعارض مع أعرافهن القبلية[١٩].

وأسهم أيضاً وجود اللاجئين من دول الجوار في خلق بعض المشكلات الانتخابية، لأن ضباط الانتخابات رفضوا تسجيل أكثر من نصف مليون لاجئ أرترى في منطقة كسلا، وذلك بعد أن وردت شكاوى من بعض الأحزاب في المنطقة بأن جهات بعينها تقوم بتسجيلهم. وبرزت المشكلة نفسها في إقليم دارفور والاستوائية نسبة لوجود عدد كبير من اللاجئين التشاديين واليوغنديين في هذين الإقليمين على التوالي.

(١٨) المصدر نفسه، ٥١.
(١٩) المصدر نفسه، ٢٦-٢٧.

وتشير هذه الملاحظات إجمالاً إلى أن الهيئة الانتخابية السودانية بحاجة إلى «علاجات جراحية»، تجعلها قادرة على تمثيل القوى الحديثة بطريقة موضوعية، وإعادة النظر في تقسيم العديد من الدوائر الجغرافية ودوائر الخريجين، وكيفية تمثيل المرأة، وحلّ مشكلات الرُّحَّل، وشبه الرُّحَّل، والنازحين، واللاجئين.

## الحملة الانتخابية

## أولاً: الأحزاب والمرشحون

بلغ عدد الأحزاب السياسية التي خاضت انتخابات الدوائر الجغرافية تسعة وعشرين حزباً وتجمعاً سياسياً، ترشح عنهم ١١٧٧ مرشح، تنافسوا على ٢٣٥ دائرة جغرافية، بمتوسط ٥ مرشحين في الدائرة الواحدة[٢٠]. وقد كان التنافس على أشده في دوائر العاصمة القومية حيث بلغ متوسط عدد المرشحين في الدائرة الواحدة سبعة مرشحين، تلاها من حيث شدة المنافسة الأوسط، وكردفان، وكسلا، والشمالي، وأعالي النيل، ودارفور، والاستوائية، وبحر الغزال على التوالي. (راجع الجدول رقم٥/ ٩. واستناداً إلى هذه النتيجة يمكن القول إن التنافس كان على أشده في المناطق التي تتمتع نسبياً بقدر كبير من الاستقرار، والوعي السياسي، بينما تقلُّ درجة التنافس طردياً مع انعدام الأمن والاستقرار، وانخفاض درجة الوعي السياسي وسط المجموعات التي تضررتْ من الظروف الطبيعية، وويلات الحرب.

### جدول رقم ٥/ ٨: عدد الدوائر والمرشحين ونسبتهم في الدائرة الواحدة[٢١]

| الإقليم | الدوائر | المرشحون | متوسط مرشحي الدائرة الواحدة |
|---|---|---|---|
| العاصمة | ٣٢ | ٢٣٨ | ٧ |
| الأوسط | ٥٠ | ٢٧٨ | ٥ |

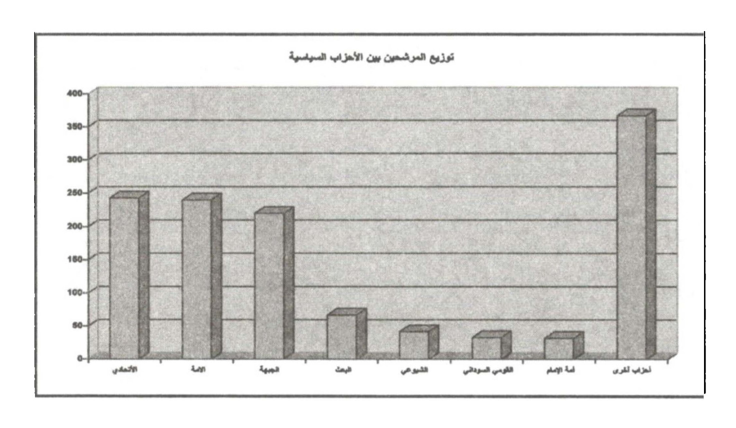
(٢٠) نشرة وكالة السودان للأنباء (لسونا)، ١٦ فبراير ١٩٨٦م.

(٢١) تمّ جمع البيانات الواردة في الجدول رقم ٥/ ٨ من التقرير النهائي للانتخابات العامّة، ٥٤-١٠١

| كردفان | ٤٠ | ٢٠٥ | ٥ |
|---|---|---|---|
| الشمالي | ١٨ | ٠٨١ | ٤ |
| كسلا | ٢٨ | ١٢٣ | ٤ |
| أعالي النيل | ٠٥ | ٠٢٢ | ٤ |
| دارفور | ٣٩ | ١٥٦ | ٤ |
| الاستوائية | ٢٤ | ٠٥٦ | ٢ |
| بحر الغزال | ٠٤ | ٠٠٩ | ٢ |

ويوضح الرسم البياني أدناه (رسم بياني رقم ٥/ ٩) عدد مرشحي الأحزاب السياسية، وفي مقدمتها الحزب الاتحادي الديمقراطي (٢٤٣ مرشحاً)، حزب الأمة القومي (٢٤٠ مرشحاً)، والجبهة الإسلامية القومية (٢٢٠ مرشحاً)، وحزب البعث العربي (حزب البعث ٦٧ مرشحاً)، والحزب الشيوعي السوداني (٤٢ مرشحاً)، والحزب القومي السوداني (٣٣ مرشحاً)، وحزب الأمة جناح الإمام الهادي (٣٢ مرشحاً)، وبقية الأحزاب والتجمعات الأخرى (٣٦٧ مرشحاً) والتي تراوح عدد مرشحيها بين مرشح واحدٍ وعشرين مرشحاً. وشملت قائمة الأحزاب الأخرى الاتحاد الوطني السوداني الإفريقي (سانو)، والمؤتمر الإفريقي السوداني (ساك)، ومؤتمر الشعب السوداني الإفريقي (سابكو)، وحزب الشعب التقدمي، إضافة إلى المرشحين المستقلين الذين لا ينتمون إلى أحزاب سياسية معينة.

**رسم بياني رقم ٥/ ٩: توزيع مرشحي الأحزاب السياسية**



بالنسبة لتوزيع مرشحي الأحزاب على الأقاليم المختلفة فإن أكثر مرشحي الحزب الاتحادي الديمقراطي خاضُوا الانتخابات في العاصمة القومية، والإقليم الأوسط، حيث بلغ عددهم سبعة وخمسين مرشحاً، بينما رشَّح حزب الأمة القومي ثمانية وسبعين مرشحاً في الإقليم الأوسط، وسبعة وخمسين في إقليم دارفور، وبنسب أقلّ في العاصمة القومية، والإقليمين الشرقي و الشمالي، أما الجبهة الإسلامية القومية فقد كانت أكثر انتشاراً، حيث رشحت خمسين مرشحاً في الإقليم الأوسط، وستة وثلاثين في العاصمة القومية، وتسعة وأربعين في إقليم كردفان، وبنسب أقلّ في أقاليم السودان المختلفة[٢٢].

وبرزت بجانب هذه الملاحظات العامّة ملاحظات أخرى نجملها فيما يلي:-

- لم يقدم الحزب الوطني الاتحادي أي مرشح في إقليم كردفان.
- قدم الحزب الشيوعي السوداني مرشحاً واحداً في دارفور، وآخر في الإقليم الشمالي.
- لم يرشح الحزب القومي السوداني أحداً في الإقليم الشمالي وإقليم دارفور، بينما تركزت أغلبية مرشحيه في الإقليم الأوسط (١٥ مرشحاً)، والعاصمة القومية (١٠ مرشحين)، والإقليم الشرقي الذي حُظي بمرشح واحد.
- حصر حزب الأمة جناح الأمام الهادي مرشحيه في بعض الدوائر في الإقليم الأوسط، وكردفان، ودارفور، ومثله مرشح واحد في العاصمة القومية، ولم يكن له وجود في الإقليمين الشمالي والشرقي.
- قصرتْ بقية الأحزاب الصغيرة والكيانات السياسية ترشيحاتها على مناطق نفوذها الحرفي أو العرقي. فقد رشح تجمع المزارعين الديمقراطيين بعض الأشخاص في الإقليم الأوسط، وكذلك فعلت وحدة المزارعين، واتحاد أبناء الفونج. أما اتحاد جبال النوبة فقد حصر ترشيحاته في جنوب كردفان، واكتفى مؤتمر البجة بمنطقة البحر الأحمر. وفي الأقاليم الجنوبية حصر حزب الشعب التقدمي، بقيادة اليابا

---

(٢٢) التقرير النهائي للانتخابات العامّة، ٥٤-١٠١.

جيمس سرور، ومؤتمر الشعب السوداني الإفريقي (سابكو)، بقيادة موريس لاويا، مرشحيهما على إقليم الاستوائية، بينما اكتفى حزب الشعب الفدرالي السوداني، بقيادة جوشوا دي وال، والمؤتمر السوداني الإفريقي (ساك)، بقيادة ولتر كونيجوك، بتسمية مرشحيهم في إقليم أعالي النيل. أما التجمع السياسي لجنوب السودان، بقيادة صمويل أرو بول، فقد كان أكثر انتشاراً، حيث وزع مرشحيه في الأقاليم الجنوبية الثلاثة[٢٣].

وإذا أخذنا عدد المرشحين ومدى انتشارهم على الدوائر الانتخابية المختلفة كمؤشر على ضراوة المعركة الانتخابية لخرجنا بنتيجة مفادها أن المعركة تركزت بشكل أساس بين ثلاثة أحزاب تمثلت في الأمة القومي، والاتحادي الديمقراطي، والجبهة الإسلامية القومية. وسنعزز هذا الاعتقاد بعرضنا للنتيجة النهائية للانتخابات لاحقاً.

أما دوائر الخريجين فقد تنافس فيها خمسة عشر حزباً وتجمعاً سياسياً، فضلاً عن المستقلين الذين لم ينتموا إلى أحزاب سياسية بعينها. وفي ضوء البيانات الواردة في التقرير النهائي للجنة الانتخابات العامة، تتضح النتائج التالية:

أولاً: جاءت الجبهة الإسلامية القومية في المرتبة الأولى من حيث توزيع المرشحين في كل أقاليم السودان، ويليها الحزب الشيوعي السوداني، ثم الحزب الاتحادي الديمقراطي، وحزب الأمة القومي. أما بقية الأحزاب والتجمعات السياسية فقد كانت أقلّ انتشاراً، حيث اكتفت الجبهة الوطنية التقدمية، والأخوان المسلمون، والتجمع السياسي لجنوب السوداني بتسمية مرشحيها في إقليمين فقط، أما حزب الشعب التقدمي، وسابكو والمؤتمر السوداني الأفريقي، والحزب الاشتراكي الإسلامي، وحزب المؤتمر الإسلامي القومي، فقد انحصر مرشحو كل منهم في إقليم واحد. (راجع الجدول رقم٥/ ١٠).

ثانياً: تميزت انتخابات الخريجين بكثرة عدد المرشحين المستقلين الذين فاق عددهم أي فئة سياسية أخرى، إذ مثلوا أكثر من ٢٥٪ من العدد الكلي للمرشحين. كذلك

(٢٣) المصدر نفسه.

غطوا أقاليم السودان كافة باستثناء إقليم بحر الغزال. وهذا الظاهرة تحتاج للمزيد من التقصي والدراسة.

ثالثاً: هنالك أيضاً عدم تناسب صارخ بين عدد الخريجين المسجلين في مختلف الأقاليم، وعدد الدوائر التي خُصصت لتلك الأقاليم (راجع الجدول رقم٥/ ١٠). إذا بلغ عدد الخريجين المسجلين في العاصمة القومية ٣٥٣٦٧ ناخب، أي ما يقارب نصف مجموع المسجلين على مستوى القطر، وفي الوقت نفسه كان نصيب العاصمة القومية ثلاثة مقاعد (أي نسبة ١١٪) من جملة مقاعد الخريجين البالغ عددها ثمانية وعشرين مقعداً. وهذه المفارقة تظهر عندما نقارن عدد الناخبين مع المقاعد المخصصة لكل إقليم، ونذكر علي سبيل المثال أن كل مقعد في العاصمة القومية يقابله ٥٩٢ ناخب مسجل، بينما تقدر النسبة في إقليم بحر الغزال بـ ٣٩ ناخب مسجل لكل مقعد من مقاعد الإقليم الثلاثة.

## جدول رقم ٥/ ١٠: عدد مرشحي الأحزاب السياسية في دوائر الخريجين في الأقاليم[٢٤]

| الحزب | العاصمة | الأوسط | كردفان | دارفور | الشرقي | الشمالي | بحر الغزال | الاستوائية | أعالي النيل | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الجبهة الإسلامية القومية | ٣ | ٥ | ٤ | ٤ | ٣ | ٢ | ٤ | ٢ | ٢ | ٢٩ |
| الشيوعي السوداني | ٣ | ٤ | ٤ | ٤ | ٢ | ٢ | ١ | ٢ | | ٢٢ |
| الاتحادي الديمقراطي | ٥ | ٥ | ٣ | ٦ | ٥ | ٢ | | | ١ | ٢٧ |
| الأمة القومي | ٤ | ٧ | ٤ | ٥ | ٤ | ٢ | ١ | | | ٢٧ |
| الوطني الاتحادي | ٣ | | | | ١ | ١ | | | | ٠٥ |
| البعث العربي الاشتراكي | ٣ | ٦ | ٤ | ٢ | ١ | | | | | ١٦ |
| الجبهة الوطنية التقدمية | ٣ | ٢ | | | ١ | | | | | ٠٦ |

(٢٤) تمَّ جمع البيانات الواردة في الجدول رقم ٥/ ٩ من التقرير النهائي للانتخابات العامّة، ١٤٦- ١٥٧.

| | | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الأخوان المسلمون | ١ | ١ | | | | | | | | ٠٢ |
| الاشتراكي الإسلامي | ١ | | | | | | | | | ٠١ |
| المؤتمر الإسلامي القومي | ١ | | | | | | | | | ١ |
| مستقلون | ٢٣ | ٣ | ٤ | ٢ | ٤ | ٣ | | ٣ | ١ | ٥٣ |
| التجمع السياسي (ج.س) | | | | | | | ٦ | | ١ | ٠٧ |
| سانو | | | | | | | ٢ | | | ٠٢ |
| حزب الشعب التقدمي | | | | | | | | ٢ | | ٠٢ |
| سابكو | | | | | | | | ٢ | | ٠٢ |
| المؤتمر السوداني الإفريقي | | | | | | | | | ١ | ٠١ |

رابعاً: إن إقليمية التسجيل والاقتراع قد أخلَّت كثيراً بعدالة انتخابات الخريجين، إذ إنها أتاحت لجهات سياسية دعوة مؤيديها للتسجيل والاقتراع في أقاليم محددة، بُغية الفوز بمقاعد تلك الأقاليم. وقد أشارت أصابع الاتهام إلى الجبهة الإسلامية القومية، حيث انعكس ذلك في فوزها الكاسح بأغلبية مقاعد الخريجين[٢٥]. ومن المؤكد أن قومية التسجيل والاقتراع في دوائر الخريجين (على غرار انتخابات ١٩٥٣م و١٩٦٥م) كفيلة بسد هذه الثغرة التي صحبت انتخابات عام ١٩٨٦م.

## جدول رقم ٥/ ١١: عدد دوائر الخريجين والخريجين المسجلين بداخل السودان وخارجه[٢٦]

| الإقليم | عدد الدوائر | الخريجون المسجلون | | الجملة |
|---|---|---|---|---|
| | | الداخل | الخارج | |
| العاصمة القومية | ٣ | ٣٠٣٩٥ | ٤٩٧٢ | ٣٥٣٦٧ |
| الأوسط | ٥ | ١٠٧٤٠ | ٤٤٣٢ | ١٥١٧٢ |

(٢٥) المصدر نفسه.

(٢٦) المصدر نفسه، ١٤٥.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| الشرقي | ٣ | ٠٤٦٩٢ | ٠٨٢٥ | ٠٥٥١٧ |
| الشمالي | ٢ | ٠٣٦٧٣ | ٢٠٧٢ | ٠٥٧٤٥ |
| كردفان | ٤ | ٠٢٩٩٧ | ١٦٤٦ | ٠٤٥٢١ |
| دارفور | ٤ | ٠٢٠٦٣ | ٠٩٠٩ | ٠٢٩٧٢ |
| أعالي النيل | ٢ | ٠٠٤٧٣ | ٠٢٠١ | ٠٠٦٧٤ |
| الاستوائية | ٢ | ٠١٣٠٠ | ٠١٠١ | ١٤٠٦ |
| بحر الغزال | ٣ | ٠٠٣٥٨ | ٠١٥٥ | ٠٠٥١٣ |

وتكشف المقارنة بين الدوائر الجغرافية من حيث عدد المرشحين والناخبين عن أنماط مختلفة لتلك الدوائر أفرزتها العملية الانتخابية، ونشخصها فيما يلي:

١. دوائر جمعت بين قلَّة عدد المرشحين (من موشحين إلى ثلاثة) والناخبين (أقل من ١٠٠٠ ناخب) مثل الدائرة ١٣ كبويتا الجنوبية الشرقية في إقليم الاستوائية، والتي تنافس فيها مرشحان، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٦٣٣ صوتاً، والدائرة ١٢١ الشلك الشمالية كدوك في إقليم بحر الغزال، والتي تنافس فيها ثلاثة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٩٣٩ صوتاً.

٢. دوائر تتميز بكثرة عدد المرشحين (٩-١٣ مرشحاً) والناخبين معاً (أكثر من ٠٠٠ , ٢٠ ناخب)، فالدائرة ١٩٨ بورتسودان الشمالية الشرقية، مثلاً، تنافس فيها تسعة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٢١٦٥٥ صوتاً، والدائرة ٨٥ الحصاحيصا الشرقية بلغ عدد المرشحين فيها تسعة، وعدد الأصوات الصحيحة فيها ٣٤٠١٤ صوتاً، والدائرة ٣٣ الخرطوم بحري الثالثة تنافس فيها عشرة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٢٧٠٧٩ صوتاً، والدائرة ٢٣٠ الدلنج الوسطى تنافس فيها أحد عشر مرشحاً، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٢٤٥٣٢ صوتاً، والدائرة ٢٥ الخرطوم الخامسة تنافس فيه اثنا عشر مرشحاً، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٢٢٣٢٤ صوتاً، والدائرة ٣١ الخرطوم بحري الأولى تنافس فيها ثلاثة عشر مرشحاً، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٢٠٥٤٩ صوتاً.

٣. دوائر تميزت بقلة عدد المرشحين (من موشحين إلى ثلاثة) وكبر القاعدة الانتخابية (أكثر من ٠٠٠ , ٢٥ ناخب). وأفضل مثال لذلك الدائرة ٥٩ بربر الجنوبية التي تنافس فيها مرشحان، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٣٠٧٥٦ صوتاً، والدائرة ١٩٦ نهر عطبرة الشمالية التي تنافس فيها ثلاثة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٢٨٦٣٦ صوتاً.

٤. دوائر ضمت هيئة انتخابية ضخمة وعدد متوسط من المرشحين (٤-٧ مرشحين)، ونذكر منها الدائرة ٧٥ ربك التي تنافس فيها أربعة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٣٤٥٢٨ صوتاً، والدائرة ٧٠ الدويم التي تنافس فيها سبعة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٤٠٨٩٧ صوتاً.

٥. دوائر تتميز بعدد كبير نسبياً من المرشحين (خمسة مرشحين فأكثر) وهيئة انتخابية صغيرة نسبياً (أقل من ٦٠٠٠)، مثل الدائرة ١٢٣ الناصر التي تنافس فيها خمسة مرشحين وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٣١٢٩ صوتاً، والدائرة ٢٣٨ كادقلي الجنوبية التي تنافس فيها ستة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٥٣٣٣ صوتاً.

٦. دوائر تطابقت في عدد المرشحين، بينما تفاوتت في أحجام هيئاتها الناخبة بشكل ملحوظ، ويكفي أن نشير إلى بعض الأمثلة:

أ- الدائرة ٣ تركاكا تنافس فيها مرشحان، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٣٤٧٩ صوتاً، وتوافقت معها الدائرة ٥٩ بربر الجنوبية من حيث عدد المرشحين، بيد أنها اختلفت معها في حجم القاعدة الانتخابية، حيث بلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٣٠٧٥٦ صوتاً.

ب- الدائرة ٨ توريت الجنوبية الشرقية تنافس فيها ثلاثة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٣٥٨٠ صوتاً، وتطابقت معها الدائرة ٩٢ الرهد بالجزيرة من حيث عدد المرشحين، إلا أنها اختلفت معها في القاعدة الانتخابية، إذ بلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٢٧٩٩٣ صوتاً.

ت- الدائرة ١٧ يامبيو الوسطى ترشح فيها ٤ مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة

فيها ٣٤٢٤ صوتاً، تطابقت معها الدائرة ٧٥ ربك من حيث عدد المرشحين، إلا أنها اختلفت معها في حجم القاعدة الانتخابية، إذا بلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٣٤٥٢٨ صوتاً.

ث- الدائرة ٢٠ طمبرة تنافس فيها خمسة مرشحين، وبلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٣٢٩٤ صوتاً، تطابقت معها الدائرة ٩٠ رفاعة الوسطى من حيث عدد المرشحين، إلا أنها اختلفت معها في القاعدة الانتخابية، حيث بلغ عدد الأصوات الصحيحة فيها ٢٩٣٤٤ صوتاً[٢٧].

أما من حيث التركيبة السياسية، فلنحظ أن مرشحي انتخابات ١٩٨٦م ينتمون إلى تسعة وعشرين تياراً سياسياً، بعضها أحزاب سياسية عريقة، نشأت في كنف الحركة الوطنية أو خمسينيات القرن الماضي، ويمثلها حزب الأمة القومي، والحزب الاتحادي الديمقراطي (الوطني الاتحادي سابقاً)، والجبهة الإسلامية القومية (جبهة الميثاق الإسلامي سابقاً)، والحزب الشيوعي السوداني (الجبهة المعادية للاستعمار سابقاً). وبعضها الآخر تمثله تيارات جديدة، نذكر منها تضامن قوى الريف الذي ضم ثلاثة عشر حزباً، ينتمي بعضها إلى أصول أثنية، مثل اتحاد أبناء جبال النوبة، والحزب القومي السوداني، ومؤتمر البجة، وجبهة نهضة دارفور، واتحاد أبناء الأنقسنا، والمؤتمر السوداني الإفريقي، وحزب سانو، وتجمع السياسيين الجنوبيين. ولاشك أن هذا التحالف يمثل «القوى الإفريقية» التي تقف صنواً للأحزاب التي تُوصف بتوجهاتها العروبية أصلاً ومنهجاً[٢٨]. وبجانب تضامن قوى الريف ظهرت مجموعات سياسية أخرى تقف خلف مسميات جديدة، ونذكر منها «التضامن المستقل» الذي يمثل بعض قطاعات المجتمع في إقليم دارفور، والذي انحصر نشاطه السياسي وترشيحاته في الإقليم نفسه. ومن الأحزاب الجديدة التي خاضت الانتخابات نذكر حزب الأخوان المسلمين، والحزب الاشتراكي الإسلامي، اللذين آثرا عدم الاندماج في الجبهة الإسلامية القومية، وحصرا

(٢٧) صحيفة الأيام، ١٩ فبراير ١٩٨٦م. ونلحظ أنّ الدوائر الأولى في الأمثلة الأربعة (أ إلى د) تقع في الأقاليم الجنوبية وذلك لقلّة الوعي السياسي، وانعدم الأمن.

(٢٨) استقينا الأرقام من واقع إحصاءات التقرير النهائي للانتخابات العامّة، ١٦٦-٢٦١.

ترشيحهما في العاصمة القومية. وفي قائمة اليسار برز تجمع الشيوعيين الوطنيين، والقوى الاشتراكية، والقوى الديمقراطية، وقد ارتبط النشاط الانتخابي لكل هذه القوى بالعاصمة القومية دون أن يكون لها أي وجود في الأقاليم. وفي الأقاليم الجنوبية عجّت الساحة الانتخابية بأحزاب وتيارات سياسية جديدة، مثل الشعب التقدمي، وسابكو، والشعب الفدرالي، والمؤتمر السوداني الإفريقي، والسلام. وكلها أحزاب إقليمية لم يخرج نشاطها السياسي والانتخابي من دائرة الأقاليم الجنوبية الثلاثة[٢٩].

هكذا شكلت الساحة السياسية في السودان قوس قزح عشية الانتخابات الأخيرة، توزَّعت فعالياته الحزبية بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، وعلى النسق ذاته تنوعت أطروحاتها وبرامجها الانتخابية حول كيفية معالجة القضايا السياسية والاقتصادية الملحة في الساحة السودانية. فتباينت برامج مرشحيها بين الطرح القومي، والتمحور حول القضايا الجهوية. ولم يقدم بعض المرشحين أي برامج للتعريف بأنفسهم، أو تصورهم لحلِّ المشكلات التي تواجهها دوائرهم الانتخابية، بل اكتفوا بالاعتماد على الولاء القبلي أو العشائري، أو بتقديم وعود تقليدية للمواطن، تنحصر في إنشاء مدرسة أو مستشفى، أو حفر بئر بالمنطقة.

وبقراءة متأنية لبرامج الأحزاب الانتخابية يمكننا القول إن هناك مجموعة قضايا مركزية استأثرت باهتمام الأحزاب ومرشحيها، كان في مقدمتها قضية الديمقراطية والتعددية السياسية كمنهج للحكم، وتطوير الأوعية الاقتصادية، وتحقيق السلام العادل في السودان، والإصلاح الإداري ومحاربة الفساد، وتطوير الخدمات الاجتماعية، وتطوير آليات العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية. ولا جدال أن هذا الجانب الخاصة ببرامج الأحزاب السياسية يحتاج إلى دراسة قائمة بذاتها، ولا يمكننا أن نوفيه حقه في هذا الفصل.

## ثانياً: أساليب الدعاية الانتخابية ووسائلها

استعانت الأحزاب السودانية بعدة أساليب في سبيل خطب تأييد الناخبين، وشرح

(٢٩) مجلة المصور، القاهرة، ٢ أبريل ١٩٨٦م.

برامج مرشحيها وأطروحاتهم لكسب أصوات الناخبين في العملية الانتخابية. ونلقي في الفقرات التالية ضوءاً ساطعاً علي تلك الأساليب والوسائل والتكتيكات السياسية المصاحبة لها، بُغية تقويمها تقويماً موضوعياً.

### ١. الليالي السياسية

استخدم مرشحو الأحزاب الليالي أو الندوات السياسية كوسيلة فاعلة لكسب الناخبين في أماكن الحضر، وتميزت تلك الندوات بقدر كبير من الموضوعية والانضباط، وتناولت قضايا اجتماعية مهمة. وكان الإعلان لمثل تلك الندوات يتم عبر الصحف السيارة، والدعاية المتنقلة عن طريق السيارات المجهزة بمكبرات، وتجوب تلك السيارات الأحياء السكنية وأماكن القطاعات العاملة التي تستهدفها الجهة المنظمة للندوة السياسية. وكان المتحدثون في مثل تلك الندوات من المرشحين أنفسهم، فضلاً عن القيادات السياسية المنظمة للندوة في المنطقة المعينة، وممثلين من المركز العام.

### ٢. الصحافة

كانت الصحافة بحق منبراً مهماً لطرح تصورات وأفكار الأحزاب ومرشحيها، ولاسيما الصحف الحزبية التي تبارت في ترويج برامج مرشحيها، حيث ركزت على إجراء سلسلة من المقابلات مع بعض المرشحين، ونشرت ملخصات وافية عن سيرهم الذاتية، ووثقت توثيقاً وافياً لندواتهم الانتخابية. أما الصحف القومية، فنلحظ أنها كانت أكثر التزاماً بالجانب الإخباري، إلا أن بعضاً منها لم تخف انحيازها السياسي لجهات حزبية بعينها، ونذكر على سبيل المثال ميول صحيفة السياسة لحزب الأمة القومي، وتعاطف الأيام بشكل عام مع أحزاب الوسط واليسار.

### ٣. الملصقات

انتشرت أيضاً ظاهرة الملصقات التي كانت توضع على جدران الشوارع العامّة والمحال التجارية، والمركبات الخاصة والعامة، وتحوي عبارات موجزة عن التاريخ

السياسي للمرشحين، ومواقفهم الصلبة ضد النظام السياسي السابق، ومشاركتهم الفاعلة في الانتفاضة الشعبية. وقد حلت هذه الملصقات محل الكتابة المباشرة على الجدران التي أضحى ينحصر استعمالها في القرى والمدن الصغيرة.

## ٤. الإذاعة والتلفزيون

التزمت الإذاعة والتلفزيون الحياد إبان الحملة الانتخابية، ولكنها أتاحت لرؤساء الأحزاب وممثليها الفرصة لطرح برامجهم، واستنّ التلفزيون بشكل خاص أسلوباً للمناظرة السياسية بين قادة الأحزاب الرئيسية، يعطيهم حيزاً لطرح برامجهم الانتخابية، والإجابة عن الأسئلة المحورية المهمة التي تهم الناخب السوداني.

## ٥. الاتصال المباشر

علَّق الكثير من المرشحين، وعلى وجه الخصوص في دوائر الخريجين، أهمية كبرى على علاقات الوجه للوجه التي تدل على تقدير من يَتصِل بمن يُتصل به، وتترك بالتالي أثراً طيباً في النفس. وهذا إلى جانب أنّ المجتمع السوداني لا زالت تحكمه أخلاقيات المجاملة، ومن ثمَّ كان لجوء هؤلاء المرشحين إلى أسلوب الاتصال المباشر بالناخبين سواء بالمرور عليهم في منازلهم، أو في أماكن العمل. كذلك لوحظ حرص المرشحين على أداء الواجب الاجتماعي بحضور الأفراح، والمآتم، والتبرع لأندية الشباب، والاختلاف إلى دور العبادة للظهور بمظهر الورع والتقوى.

ولجأ بعض الخريجين المرشحين إلى أسلوب حضاري متميز في الدعوة إلى المناصرة ومخاطبة جمهور الناخبين، وذلك بإرسال مظاريف مغلقة تطلب بأدب جم التأييد مع إرفاق نبذة مختصرة عن المؤهلات الدراسية، والخبرة العملية، وتلخيص شامل للأهداف السياسية التي يسعى لتحقيقها. ومما شوهد أيضاً الوجود المستمر للمرشحين في مقارهم، واعتمد بعضهم على أسلوب اللقاء المباشر مع الجماهير. ولوحظ أيضاً أن أحزاباً وتنظيمات بعينها تحرص على أن يصاحب ندواتها الغناء والطرب إمعاناً في الجذب الجماهيري.

## ٦. استخدام سلاح المال

عكس الصرف البذخي خلال فترة الدعاية الانتخابية عبر اللقاءات السياسية، والملصقات، والندوات، والكرنفالات الداعمة للمرشحين أن بعض الأحزاب السياسية تمتلك مالاً وفيراً، تصرفه بطريقة لا تتناسب مع شعبيتها السياسية، الأمر الذي يثير التساؤل عن مصادر تلك الأموال الطائلة. ومن ثم نبَّه قادة بعض الأحزاب إلى ضرورة سنِّ «قانون الأحزاب» الذي بموجبه يمكن تقنين العمل الحزبي، وضبط الممارسة الديمقراطية لسدِّ الذرائع والثغرات التي يأتي منها التدخل الأجنبي، وتلبية الشعار الذي ينادي بإرساء أحزاب قائمة على التراث، والتاريخ الوطني، معبرة بذلك عن إرادة الشعب، ورافضة للولاء الأجنبي. ويعتب بعض المحللين على تلك الأحزاب التي حظيت بالدعم الخارجي بأنها كانت بمثابة مكاتب علاقات عامة لأحزاب ليست سودانية المنشأ، لأنها تشاركها في الاسم والهوية، وتتبنى مواقفها السياسية، وتدافع عنها، وتصادم من يسعى إلى الهجوم عليها. وفي هذا المقام أشارت أصابع الاتهام بوجه خاص إلى حزب البعث العربي الاشتراكي، وأُشيع أن أمين سرِّ القيادة القطرية للحزب بالسودان، الأستاذ بدر الدين مدثر، قد أدخل معه عند عودته من العراق إلى السودان مبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي لتمويل حملة الحزب الانتخابية(٣٠). وكذلك انتقد مندوبو بعض الأحزاب السياسية توزيع مواد الإغاثة في شمال كردفان، بحجة أنها تُستغل في الدعاية، والتأثير في نتيجة الانتخابات(٣١).

## ٧. التشهير

لم تقع أحداث عنف بدني خلال الدعاية الانتخابية، إلا أن تبادل الاتهامات والمهاترات والمكايدات السياسية كانت السمة الأساسية لليالي السياسية والإعلام الحزبي. وكان أسلوب الدعاية المضادة هو المفضل لدى بعض الأحزاب على أسلوب

(٣٠) راجع التقرير النهائي للانتخابات العامة، ملحق رقم (٢٦).

(٣١) عبد الوهاب أبو جديري، "البلد دخلتها قروش"، صحيفة الصحافة، ١١ فبراير ١٩٨٦م؛ صحيفة الاتحاد الأسبوعي، ٢ أبريل ١٩٨٦م.

طرح البرامج ومقارعة الحجة بالحجة. وتباري المرشحون ومريدوهم في الخوض في التاريخ السياسي، وممارسات المرشحين من المعسكر المضاد، ودارت الاتهامات حول العلاقة مع نظام جعفر محمد نميري، أو العمالة لأجهزته، والتشكيك في المقدرات الشخصية للمرشح الخصم.

## ٨. دور العبادة

اتخذ مرشحو الاتجاهات الإسلامية ومؤيدوها المساجد أداة للدعاية الانتخابية، وتجميع الأنصار. واستغل بعض الأئمة والوعاظ خطب الجمعة في الدعاية لمرشحي أحزابهم السياسية، والهجوم على خصومهم، لاسيما مجموعات العلمانيين، ولا شك أن هذا التوجه أثار نقمة الكثيرين من المعارضين، ودفعهم إلى اتهام أولئك الوعاظ والأئمة بتجاوز مهام وظيفتهم، واستغلال المساجد للدعاية الانتخابية، الأمر الذي يتعارض مع رسالة المسجد المنصوص عليها قانوناً، وهدفها القائم على توحيد المسلمين.

## ٩. دور بعض القوى الإقليمية والدولية

في أثناء احتدام الحملة الانتخابية زار الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر السودان، وأجرى محادثات مع بعض القيادات الحزبية كان في مقدمتها السيِّد الصادق المهدي رئيس حزب الأمة القومي. وفي الفترة نفسها توقف بالخرطوم الجنرال توركين ألسكي عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفيتي، والمسئول الحزبي عن الجيش، وفسَّر بعض المحللين هاتين الزيارتين وتوقيتهما على أساس أنهما تأتيان في إطار محاولات التأثير السياسي، أو البحث عن تحالفات جديدة في السودان. هكذا زاوجت الأساليب والتكتيكات الانتخابية بين ما هو تقليدي وما هو عصري، وكان لليالي السياسية والحوارات الحزبية دور مهم ومؤثر في بعض الدوائر الانتخابية[٣٢]. وتلك ظاهرة كانت تبشر باتجاه التجربة السودانية البرلمانية نحو المزيد من النضج، وبفضلها غلب الطابع العقلاني والبرجماتي. غير أن الطابع الانفعالي والارتجالي ماز الحملة

(٣٢) نشرة وكالة السودان للأنباء (سونا) ٤ فبراير ١٩٨٦م.

الانتخابية في بعض الدوائر، ولاسيما في «الدوائر المغلقة» التي يحرَّم دخولها من قبل الأحزاب المنافسة الأخرى، وفي تلك الدوائر سار الاقتراع حسب «إشارات» الشيوخ وساداتهم. وفي بعض الحالات عوّل بعض المرشحين على النهج التعبوي بالإعداد الجيد، والمنظم للحملة الانتخابية، ولعل الجبهة الإسلامية القومية تعد خير مثال في هذا الصدد. وبرزت أيضاً التحالفات السياسية والتنسيق الذكي ضد الخصوم، وأفضل شاهد في هذا المضمار تحالف القوي السياسية ضد مرشح الجبهة الإسلامية القومية، الدكتور حسن الترابي، في الدائرة ٢٧ الصحافة، ومن ثم كانت الغلبة لخصمه الأستاذ حسن محمد شبو، مرشح الاتحادي الديمقراطي أو القوى المتحالفة الذي حقق نصراً غير متوقع.

## نتائج الانتخابات وتحليلاتها

من الأهمية بمكان رصد وتحليل النتائج التي أسفرتْ عنها الانتخابات النيابية الأخيرة في السودان، حتى يتسنى لنا التعرف على الخريطة الحقيقة للحياة السياسية في السودان، والقوى المؤثرة عليها. وقد تمتْ عملية فرز الأصوات وإعلان النتيجة خلال الفترة من ١٣ إلى ١٦ أبريل ١٩٨٦م. وبلغ مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في الدوائر الجغرافية في كل أقاليم السودان ٩٣ ,٩٤٩ ,٣ ناخب، وذلك من أصل ٠٠٠ ,٩٧٨ ,٥ مواطن سجلوا في كشوفات الناخبين، وتقدر نسبتهم المئوية بـ ٦٦٪، وهي نسبة عالية نسبياً، لأنها توضح مدى الإقبال الكبير للسودانيين على صناديق الاقتراع. وفي صدد تفسير ارتفاع عدد المقترعين نشير إلى تنامي الوعي الانتخابي بفضل الندوات والليالي السياسية، والتغطية الصحفية المكثَّفة، وانتشار التعليم. كما يمكن إرجاع المعدلات العالية نسبياً للاقتراع إلى فرحة السودانيين بعودة التعددية السياسية بعد احتجاب طويل، دام ستة عشر عاماً.

ونلحظ أن ثلاثة أحزاب (الأمة، والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية القومية)، من جملة تسعة وعشرين حزباً وتياراً سياسياً خاضت المعركة الانتخابية ظفرت بمجموع ٦٨٤ , ٢٣٠ , ٣ صوتاً من أصوات المقترعين في الدوائر الجغرافية، أي بنسبة ٧ , ٨١ ٪، بينما تقاسم ستة وعشرون تنظيماً سياسياً ٣ , ١٨٪ فقط من أصوات

الناخبين السودانيين (راجع الجدول رقم٥/ ١٢ لبيان عدد الأصوات التي نالتها أكبر التنظيمات السياسية في السودان). ونالت الأحزاب الثلاثة نفسها ٨٢,٣٪ من العدد الكلي للدوائر الجغرافية التي تمت فيها الانتخابات، والبالغ عددها ٢٣٢ دائرة. بينما تقاسمت تسعة تنظيمات سياسية أخرى ٤١ دائرة جغرافية، أي ما يعادل ١٧,٧٪ من العدد الكلي للدوائر الجغرافية (راجع الجدول رقم ٥/ ١٢).

## الجدول رقم ٥/ ١٢: عدد الأصوات والفائزين لكل حزب في الدوائر الجغرافية[٣٣]

| اسم الحزب | عدد الأصوات | المقاعد |
|---|---|---|
| الأمة القومي | ١٥٣١٢١٦ | ١٠٠ |
| الاتحادي الديمقراطي | ١١٦٦٤٣٤ | ٦٣ |
| الجبهة الإسلامية القومية | ٧٣٣٠٣٤ | ٢٨ |
| القومي السوداني | ٨٨٣٢٩ | ٨ |
| سابكو | ٢٧٣١١ | ٧ |
| التجمع السياسي لجنوب السودان | ٢٣١٨٨ | ٧ |
| المستقلون | ٩٥٥٣٢ | ٦ |
| الحزب الشيوعي السوداني | ٦٢٦١٧ | ٢ |
| حزب الشعب الفدرالي | ٥٠٤٢ | ١ |
| المؤتمر السوداني الإفريقي | ٤٤١٦ | ١ |
| مؤتمر البجة | ١٤٢٩١ | ١ |
| تضامن قوى الريف | ٣٨٨٩٢ | ٠ |
| حزب البعث العربي الاشتراكي | ٣٥٥٠٢ | ٠ |
| الحزب الوطني الاتحادي | ٣٣٣٤٤ | ٠ |
| حزب الشعب التقدمي | ٣٠٩١٧ | ٠ |
| الأمة أنصار الإمام | ٣٠٢٢٧ | ٠ |

(٣٣) التقرير النهائي للانتخابات العامة، ملحق رقم (٢٦).

وتوضح لنا البيانات الانتخابية أن النمط التصويتي (أو الاقتراعي) قد تأثر بثلاث ظواهر متداخلة: الطائفية، والأثنية، والإقليمية. ويرتبط التصويت الطائفي بأكبر طائفتين في السودان: الأنصار والختمية. وقد أظهرت نتائج الانتخابات بأن حزب الأمة القومي الذي تمثل طائفة الأنصار عموده الفقري قد ظفر في الانتخابات بـأربعة وعشرين مقعداً من مقاعد دارفور البالغ عددها تسعة وثلاثين مقعداً، أي بنسبة ٦١٪، و٣٠ مقعداً من مقاعد كردفان البالغ عددها أربعين مقعداً، أي بنسبة ٧٥٪. أما في الإقليم الأوسط فقد حصل حزب الأمة على تسعة وعشرين مقعداً من مجموع مقاعد الإقليم الجغرافية البالغ عددها خمسون مقعداً، بنسبة ٥٨ ٪، حيث تركزت شعبية الحزب في منطقتي الجزيرة والنيل الأبيض. وتُعَدُّ الأقاليم الثلاثة المشار إليها من مناطق الولاء التقليدي لطائفة الأنصار، لذا فإن حزب الأمة فاز فيها فوزاً كاسحاً على خصومه السياسيين.

أما الحزب الاتحادي الديمقراطي فقد استند إلى تأييد طائفة الختمية المنافسة للأنصار، وقد أهلَّه ذلك للحصول على قصب السبق في الإقليم الشمالي، حيث فاز بإحدى عشرة دائرة من دوائر الإقليم البالغ عددها ثمان عشرة دائرة، أي بنسبة ٦١٪، وحاز الحزب على سبعة عشر مقعداً من مقاعد الإقليم الشرقي البالغ عددها ثمانية وعشرون مقعداً، أي بنسبة ٦٠ ٪. وتؤكد هذه النتائج أن تأييد الختمية كان عنصراً مهماً في الفوز الذي حققه الاتحادي الديمقراطي في هذين الإقليمين.

أما التصويت الإقليمي فيعكسه السلوك الانتخابي في الجنوب، حيث فازت الأحزاب الجنوبية بمقاعد في أقاليم الجنوب الثلاثة (الاستوائية، وأعالي النيل، و بحر الغزال)، ولم ينجح أياً منها في الحصول على أي مقعد في الأقاليم الشمالية. وقد ترادفت مع التصويت الإقليمي ظاهرة أخرى تتمثل في التصويت الأثني أو القبلي، الذي يتجلى في السبعة مقاعد التي حصلها عليها الحزب القومي السوداني في منطقة جنوب كردفان، ويعزى السبب في ذلك لتمركز قبائل النوبة التي تمثل العمود الفقري للحزب في المنطقة. والدائرة الوحيدة التي فاز بها الحزب القومي السوداني خارج إطار منطقة جبال النوبة هي الدائرة ٣٦ الخرطوم بحري السادسة التي فاز فيها زعيم الحزب فيليب عباس غبوش. وحتى هذه الدائرة لم تنج من التصويت الأثني، حيث صوت أبناء جبال

النوبة الذين يتركزون في منطقة الحاج يوسف لصالح ابن المنطقة الأم، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية. والأمر نفسه ينطبق على مؤتمر البجة الذي فاز بمقعده النيابي الوحيد في الدائرة ٢٠٦ هيا ودرديب حيث تتركز قبائل البجة.

وفي إطار الأقاليم الجنوبية انحصرت مقاعد حزب الشعب التقدمي (٦ من ٨ مقاعد) في مديرية شرق الاستوائية، ومعظم أصوات منافسه القوي، حزب سابكو، في مديرية غرب الاستوائية. ويبدو من قراءة الخريطة السياسية للأحزاب الجنوبية أن التجمع السياسي لجنوب السودان هو الحزب الإقليمي الوحيد في تلك المنطقة، الذي نجا من تأثير ظاهرة التصويت الأثني، إذ إنه شكل حضوراً انتخابياً في الأقاليم الجنوبية الثلاثة، وتركزت شعبيته في إقليم بحر الغزال، وأعالي النيل، والاستوائية تباعاً. والتفسير الراجح لهذه الظاهرة أن التجمع السياسي لجنوب السودان كان بمثابة مظلة جديدة لجبهة الجنوب وحزب سانو، اللذين استقطبا معظم أصوات الناخبين الجنوبيين في عقد الستينيات.

ومن الأشياء اللافتة للنظر في نتائج انتخابات عام ١٩٨٦م، الفوز الذي حققته الجبهة الإسلامية القومية، حيث جاءت في المركز الثالث من حيث عدد الأصوات والمقاعد التي حصلت عليها بعد حزبي الأمة القومي والاتحادي الديمقراطي. فضلاً عن أنها اكتسحت دوائر الخريجين، إذ حصلت على كل مقاعد الأقاليم الشمالية بجانب مقعدين من مقاعد الأقاليم الجنوبية. وتعكس هذه النتائج مستوى عال من التخطيط الدقيق للحملة الانتخابية، علاوة على وفرة الموارد المالية التي أتاحت لقيادتها ومرشحيها حرية الحركة والتواصل مع شرائح المجتمع السوداني. وفوق هذا وذاك برامجها المدروسة التي نجحت في مخاطبة عقل الناخب السوداني. كما استفادت الجبهة الإسلامية كثيراً من أخطاء الأحزاب الأخرى، ونستشهد على سبيل المثال استثمارها لظاهرة تعدد مرشحي منافسيها بطرح مرشح واحد في الدائرة الواحدة، وبفضل هذه الاستراتيجية استطاعت كسب خمسة مقاعد في العاصمة القومية، كان من المفترض أن تكون من نصيب الحزب الاتحادي الديمقراطي لولا تعدد مرشحيه. واستطاعت أيضاً أن تستثمر عنصر التدين المغروس في بيئة المجتمع السوداني عندما طرحت نفسها حزباً مدافعاً عن شرع الله والقوانين الإسلامية، وبذلك تمكنت من كسب تعاطف قطاع واسع من المسلمين.

وينبغي أيضاً الإشارة إلى أن غرفة عمليات الانتخابات في التنظيم قد دققت ومحصت كثيراً في شخصيات ومؤهلات مرشحيها الذين توخت فيهم الكفاءة والصلابة. ويكفي التنويه هنا إلى أن معظم المرشحين الفائزين عن الجبهة الإسلامية القومية (٥١ عضواً) كانوا من حملة الشهادات الجامعية وفوق الجامعية.

وفي المقابل جاءت نتائج الانتخابات مخيبة لآمال اليسار عموماً، فالحزب الشيوعي فاز بدائرتين جغرافيتين في العاصمة القومية (الدائرة ٢٢ الخرطوم الثانية والدائرة ٢٣ الخرطوم الثالثة)، ومقعد واحد من مقاعد خريجي إقليم بحر الغزال[٣٤]. ويكشف هذا الكسب المتواضع أن الحزب كان يعاني من تأثير الضربة القوية التي لحقت به في أعقاب انقلاب يوليو ١٩٧١م، وأسهمت في تصفية أبرز رموزه، والتنكيل بكوادره المدربة. أما حزب البعث العربي الاشتراكي فكان يمثل ضرباً آخر من فشل الأحزاب اليسارية في الحملة الانتخابية، بالرغم من أنه قام بحملة نشطة، جابت البلاد طولاً وعرضاً، وصرفت المال بسخاء، مما أثار العديد من الأقاويل والإشاعات حول شرعية مصادر تمويل الحزب، كما رأينا من قبل. ولم يكن حظ بقية التنظيمات اليسارية أحسن من ذلك، فالجبهة الوطنية التقدمية، وتجمع الشيوعيين الوطنيين، وتنظيم القوى الديمقراطية، وتنظيم القوى الاشتراكية جميعها خرجت صفر اليدين من المعركة الانتخابية[٣٥].

وزبدة القول إن حصيلة العملية الانتخابية قد أبرزت حزمة من الملاحظات التي يمكننا أن نعرضها عبر مجموعة من الجداول والرسومات البيانية، فالجدول رقم ٥/ ١٣ يعكس طرفاً من هذه الملاحظات[٣٦]:

١. أعلى نسبة للتصويت حدثت بالعاصمة القومية، ثم الإقليم الأوسط، ثم الإقليم الشمالي، وتعكس هذه الظاهرة قوة التنافس، وانتشار الوعي الانتخابي بين جماهير هذه الأقاليم، فضلاً عن سهولة الاتصال.

---

(٣٤) مثل الحزب في دائرتي العاصمة القومية سكرتير الحزب محمد إبراهيم نقد، والدكتور عز الدين على عامر، وفي مقعد الخريجين ببحر الغزال جوزيف وول مودستو.

(٣٥) راجع التقرير النهائي للانتخابات العامة، ٢٦٦-٢٦٨.

(٣٦) راجع: حصيلة كل حزب من المقاعد والأصوات في مختلف الأقاليم في التقرير النهائي للانتخابات العامة، ٢٦٦-٢٨٤.

٢. أدنى نسبة للتصويت حدثت بالأقاليم الجنوبية الثلاثة، ويعزى ذلك إلى عدم استقرار الأوضاع الأمنية، وصعوبة الحركة، وضعف الحسّ الانتخابي عند المواطن الجنوبي. أما بالنسبة للأقاليم الشمالية فقد كانت أدنى نسبة للتصويت في الإقليم الشرقي، ثم كردفان، ثم دارفور، وهي أشد الأقاليم تضرراً من الظواهر الطبيعية التي تجسدت في الجفاف والتصحر، علاوة على ضعف الوعي السياسي.

٣. أدنى نسبة للتصويت في الإقليم الشمالي تقدر بـ ١٩ ,٦٧٪، ونلحظ أن هذه النسبة الدنيا تفوق أعلى نسبة تصويت حققتها الأقاليم الجنوبية. وتؤكد هذه الظاهرة أنَّ دوائر الإقليم الشمالي قد شهدت تنافساً حادّاً، ومن أهم العوامل التي أسهمت في ذلك دخول الجبهة الإسلامية القومية منافساً قوياً للحزبين الكبيرين (حزب الأمة القومي في شمال الإقليم والحزب الاتحادي الديمقراطي في جنوب الإقليم)، علماً بأن دوائر هذا الإقليم كانت من الدوائر المقفولة للحزبين الكبيرين حتى آخر انتخابات نيابية تمتْ عام ١٩٦٨م.

٤. انحصرت ظاهرة الفوز بالتزكية (أو الإجماع السكوتي) في الأقاليم الجنوبية، وسجلت رقماً منخفضاً نسبياً مقارنة بالانتخابات السابقة، إذ يقدر عددها بثلاث دوائر فقط، اثنتان في بحر الغزال والثالثة في الاستوائية، مما يقف شاهداً إضافياً على ضعف التنافس في دوائر الإقليم الجنوبي.

## جدول رقم ٥/ ١٣ يوضح مستوى التصويت في الدوائر الجغرافية(٣٧)

| | نسبة المصوتين المئوية | | | | عدد المصوتين | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الإقليم | أعلى | الدائرة | أدنى | الدائرة | أعلى | الدائرة | أدنى | الدائرة |
| الخرطوم | ٩٤,٤ | ٣٩ | ١٩,٩ | ٤٠ | ٤٧١٦٨ | ٥١ | ٨,٢٠٠ | ٤٩ |
| الشرقي | ٨٥ | ١٨٧ | ١٩,٩ | ١٩١ | ٣١٦٥٥ | ١٩٨ | ٤٥٢٠ | ٢٠٣ |
| الشمالي | ٩٠,٨ | ٥٩ | ٦٧,١٩ | ٦٣ | ٣٠٧٥٦ | ٥٩ | ١٢٣٥٦ | ٦٣ |
| الأوسط | ٩٥,٥ | ١٠٤ | ٥١,٧ | ١١٩ | ٤٠٨٩٧ | ٧٠ | ٠٤٦٣٤ | ١١٩ |

(٣٧) تمَّ جمع الأرقام الواردة في الجدول رقم ٥/ ١٣ من التقرير النهائي للانتخابات العامة، ١٦٦-٢٦٨.

| كردفان | ٨٥,٦٢ | ١٢١ | ٣٦ | ٢١٩ | ٢٦٨٦١ | ٢٢٣ | ٠٣٥٢٣ | ٢٤٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دارفور | ٨٤,٨٩ | ١٥٢ | ٥٠ | ١٦٥ | ٢٩٤٨١ | ١٤٣ | ٠٧٢٣٦ | ١٤٨ |
| الاستوائية | ٢٠ | ١٦ | ٧,٣ | ١٣ | ١٠١٣٢ | ٥ | ٠٠٦٣٣ | ١٣ |
| بحر الغزال | ٣٧,٨١ | ٢٤٦ | صفر | ٢٦١<br>٢٦٥ | ٤٣٨٦ | ٢٤٨ | صفر | ٢٦١<br>٢٦٥ |
| أعالي النيل | ٥٣ | ١٢٠ | ١٠,٨ | ١٢٢ | ٢٠٦٠٤ | ١٢٥ | ٩٣٩ | ١٢١ |

ثانياً: يقدم الجدول رقم ٥/ ١٤ جملة من الملاحظات المهمة عن الدوائر التي سجلت أرقاماً قياسية من حيث عدد المسجلين ونسبة المصوتين الذي أدلوا بأصواتهم.

١. التصويت في الدائرة ٥١» أمدرمان المسوحات» فاق التصويت في أي دائرة جغرافية أخرى بالسودان. وهذا مرده إلى الخلخلة السكانية في هذه الدائرة، نتيجة لهجرات الناخبين بسبب الجفاف والتصحر، إلا أن ضعف عدد المصوتين بالنسبة لعدد المسجلين (٥٩ , ٦٩٪) يعود إلى هجرات الناخبين العكسية من هذه الدائرة إلى وطنهم الأصل في الفترة بين وقت التسجيل، ووقت الاقتراع.

٢. الدائرة ١٠١ المناقل الشرقية كانت أقوى دائرة من حيث عدد المصوتين، ونسبة الذين أدلوا بأصواتهم مقابل عدد المسجلين، وتلتها في هذا الشأن الدائرة ٥٩ بربر الجنوبية. وعند تدقيق النظر في هاتين الدائرتين نلحظ أنهما شهدتا تنافساً بالغ الشدّة بين المرشحين. فالدائرة الأولى كانت دائرة تنافس تاريخي بين حزبي الأمة والاتحادي الديمقراطي. أمّا الدائرة الثانية فكانت تحت نفوذ الشيخ الجعلي، مرشد الطريقة القادرية في منطقة بربر، والذي حث مريديه على تأييد مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي، عبد الملك عبد الله محمد. بيد أن الجبهة الإسلامية القومية واجهت هذا النفوذ التقليدي بمرشح ذي تأثير اجتماعي واقتصادي كبيرين (الشيخ عبد الباسط علي)، إلا أنها قد خسرت الرهان في خاتمة المطاف.

٣. هناك تسع دوائر بالإقليم الأوسط من ضمن اثنتي عشرة دائرة على نطاق القطر فاق التصويت فيها حاجز الـ٠٠٠ , ٣٠ صوت، ممّا يشير إلى ضرورة مراجعة

توزيع الدوائر، إذا وضعنا في الحسبان أن هذا الإقليم من أكثر مناطق السودان تأثراً بالهجرات القادمة من مناطق الجفاف والتصحّر.

٤. تأثير الإمكانيات المادية في الانتخابات ينعكس جلياً في الدائرة ٧٠ الدويم التي فاز فيها الدكتور خليل عثمان محمود، الرأسمالي الذائع الصيت، على الأستاذ حامد محمد حامد، مرشح حزب الأمة القوي، وصاحب الولاء الطائفي القوي في هذه الدائرة. وكان فوز الدكتور خليل نصراً للنفوذ المالي على الولاء الطائفي التليد.

جدول رقم ٥/ ١٤: أكبر الدوائر الجغرافية من حيث عدد المقترعين(٣٨)

| الدائرة | المصوتون | نسبة المصّوتين إلى المسجلين |
|---|---|---|
| ٥١ أمدرمان المسوحات | ٤٧١٦٨ | ٦٩,٥٩ |
| ٧٠ الدويم | ٤٠٨٩٧ | ٧٩,٦ |
| ٨٥ الحصاحيصا | ٣٤٨١٤ | ٨٣,٢١ |
| ٧٥ بر ربك | ٣٣٩١٥ | ٧٢,٦ |
| ١٠١ المناقل الشرقية | ٣٢٣٣٤ | ٨٦,٣٧ |
| ١٠٦ الحاج عبد الله | ٣١٨٣٧ | ٨٢,٤ |
| ٧٧ كوستي | ٣١٧٦٧ | ٧٥,٤ |
| ١٩٨ بورتسودان الشرقية | ٣١٦٥٥ | ٧٢,٤ |
| ٥٩ بربر الجنوبية | ٣٠٧٥٦ | ٩٠,٨ |
| ٩٧ ـ ٢٤ القرشي | ٣٠٣٠٩ | ٧٧,٦ |
| ١١٢ السوكي | ٣٠١٨٢ | ٧٦,٥ |

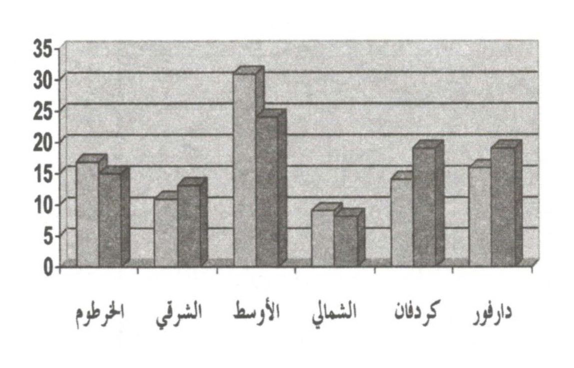
ثالثاً: يعرض الجدول رقم ٥/ ١٦ بعض ظواهر الاختلال التي صحبت توزيع الدوائر الجغرافية، وكيف أثرت في حجم التمثيل النيابي بالنسبة لبعض الأحزاب السياسية.

(٣٨) تمَّ جمع الأرقام الواردة في الجدول رقم ٥/ ١٤ من التقرير النهائي للانتخابات العامة، ١٦٦-٢٦٨.

١. بلغت نسبة التصويت في الإقليم الأوسط من العدد الكلي للمصوتين على نطاق السودان ٥ ,٣١٪ في حين أنّ ما ناله الإقليم من دوائر ٤ ,٢٤ ٪، أي أنّ هذا الإقليم فقد نحو أربع عشرة دائرة. بالمثل يمكن ملاحظة أنّ الإقليم الشمالي والعاصمة القومية قد فقد كلّ منهما ثلاث دوائر نتيجة لسوء توزيع الدوائر.

٢. حدث العكس في أقاليم كردفان، ودارفور، والشرقي، حيث حصلت تلك الأقاليم على عشرين دائرة زائدة على نصيبها المشروع من واقع الحساب الإحصائي القائم على عدد الذين أدلوا بأصواتهم، وجاء توزيع تلك الدوائر الزائدة على النحو التالي: عشر دوائر في الشرقي، وست دوائر في دارفور، وأربع دوائر في كردفان.

**رسم بياني رقم ٥/ ١٥ : النسب المئوية للتصويت وعدد الدوائر الجغرافية في الأقاليم الشمالية[٣٩]**




رابعاً: يعكس الجدول رقم ٥/ ١٦ حدَّة التنافس بين الأحزاب الثلاثة الكبرى (الاتحادي، والأمة، والجبهة)، ونسبة التغيير في النتيجة المتوقعة إذا افترضنا جدلاً أن كل حزب قد اختار مرشحاً واحداً لكل دائرة انتخابية. وتتبلور نتائج تحليل الأرقام في الآتي:

(٣٩) تمَّ جمع الأرقام الواردة في الرسم البياني رقم ٥/ ١٤ من التقرير النهائي للانتخابات العامة، ١٦٦-٢٦٨.

١. إنّ الاتحادي الديمقراطي كان أكبر المتضررين من ظاهرة تعدد المرشحين في الدائرة الواحدة، إذ فقد ثماني دوائر جغرافية، منها خمس بالعاصمة القومية، وفقد حزب الأمة القومي ثلاث دوائر السبب نفسه. ويعكس هذا الخسران ضعف التنسيق بين القمة والقاعدة في الحزبين، ولاسيما في الحزب الاتحادي الديمقراطي الذي فقد عدداً من الدوائر نسبة لتعدد المرشحين.

٢. والمستفيد الأكبر من ظاهرة تعدد المرشحين، كما أسلفنا القول، هو الجبهة الإسلامية التي كسبت عشر دوائر، كان من المفترض أن تفقدها لو لا تعدد مرشحي الأحزاب المنافسة.

## جدول رقم ٥/ ١٦: التنافس بين الأحزاب الثلاثة الكبرى في الدوائر الجغرافية[٤٠]

| الإقليم | حزب الأمة | | الاتحادي الديمقراطي | | الجبهة الإسلامية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | فاز بها | متوقع الفوز فيها | فاز بها | متوقع الفوز فيها | فاز بها | متوقع الفوز فيها |
| الخرطوم | ٦ | ٧ | ٩ | ١٤ | ١٣ | ٨ |
| الشرقي | ٧ | – | ١٧ | – | ٢ | – |
| الشمالي | ٢ | – | ١١ | ١٢ | ٤ | ٣ |
| الأوسط | ٢٩ | – | ١٥ | ١٧ | ٤ | ٢ |
| كردفان | ٢٠ | ٢١ | ٩ | – | ٣ | ٢ |
| دارفور | ٣٤ | ٣٥ | ٢ | – | ٢ | – |
| الاستوائية | – | – | – | – | – | – |
| أعالي النيل | ١ | – | – | – | – | – |
| بحر الغزال | ١ | – | – | – | – | – |
| الجملة | ١٠٠ | ١٠١ | ٦٣ | ٧١ | ٢٨ | ١٨ |

(٤٠) تمَّ جمع الأرقام الواردة في الجدول رقم ٥/ ١٦ من التقرير النهائي للانتخابات العامة، ١٦٦-٢٦٨.

خامساً: يقارن الجدول رقم ٥/ ١٧ نسبة الأصوات التي نالها الحزب مع نسبة الدوائر التي فاز بها، وتتبلور حصيلة هذه المقارنة في النتائج التالية:

١. إنّ الجبهة الإسلامية القومية نالت نسبة في الأصوات أعلى من نسبتها في الدوائر، وذلك باستثناء العاصمة القومية، وقد حدث العكس لحزب الأمة القومي الذي نال دوائر أكثر في إقليمي كردفان ودارفور.

٢. إن الاتحادي الديمقراطي نال أكثر من نسبة مؤيديه في الإقليم الشمالي والإقليم الشرقي، وحصل على وزنه الحقيقي تقريباً في باقي الأقاليم.

٣. تركز تأثير الأحزاب الجنوبية في الأقاليم الجنوبية، وهذا ليس بالشيء الجديد. فقد كان الأمر كذلك في كل الانتخابات النيابية الماضية. وهذه الحقيقة تلقى بظلال سوداء على عملية البناء القومي، والأمر نفسه ينطبق على العديد من الفعاليات الإقليمية والقبلية الأخرى. وربما كان الاستثناء الوحيد لهذه القاعدة فوز الأب فليب عباس غبوش مرشح الحزب القومي السوداني بالدائرة ٣٦ الخرطوم بحري السادسة، وهذه النتيجة تعكس تغير التركيبة السكانية نتيجة للهجرة من الريف للمدينة، وتقدم نموذجاً للتغير الذي حدث في أطراف العاصمة القومية. وهذه التحولات السكانية من المؤكد أنها ستبقى ويشتد عودها ما دامت الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي أفرزتها ماثلة ولم تتغير، كما ستبقى هذه القوى معرّضة لاستيعابها من جانب الأحزاب الأكثر قدرة.

٤. تركّز تأييد الحزب الشيوعي السوداني بشكل أساس في العاصمة القومية، وكان تأثيره ضعيفاً للغاية في بقية الأقاليم، والأمر نفسه ينطبق على بقية أحزاب وتيارات اليسار التي خاضت الانتخابات. إلا أن الظاهرة التي تحتاج إلى تفسير هي حصول حزب البعث العربي الاشتراكي على أكثر أصواته في إقليم كردفان وليس العاصمة القومية.

## جدول رقم ٥/ ١٧: النسب المئوية لعدد المقترعين والدوائر الجغرافية التي فازت بها الأحزاب المؤثرة[٤١]

| الإقليم | عدد الدوائر | مجموع المقترعين | مقترعو الأمة | دوائر الأمة | مقترعو الاتحادي | دوائر الاتحادي | مقترعو الجبهة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | |
| الخرطوم | ٣١ | ٦٣٠٧٩٦ | ٢٠,٧ | ١٩,٤ | ٣٠,٥ | ٢٩,٠٠ | ٢٩,٨ |
| الشرقي | ٢٨ | ٠٤٣٤٢٧ | ٢٢,٢ | ٢٥,٠ | ٤٣,٠ | ٦٠,٠٧ | ١٨,٣ |
| الشمالي | ١٨ | ٣٧٥١٧٠ | ١٥,٢ | ١١,١ | ٤٦,٢ | ٦١,٠١ | ٣٠,٣ |
| الأوسط | ٥٠ | ١١٩١٣٧٨ | ٤٧,٢ | ٥٨,٠ | ١٠,٢ | ٣٠,٠٠ | ١٣,٢ |
| كردفان | ٣٩ | ٠٥٤٦٧٣ | ٤٨,٤ | ٥١,٣ | ٢٦,٤ | ٢٣,٠٠ | ١٥,٢ |
| دارفور | ٣٩ | ٠٦١٢٢٧٧ | ٦١,٥ | ٨٧,٢ | ١٦,٧ | ٠٥,١ | ١٥,٣ |
| الاستوائية | ٢٠ | ٠٠٨٠٢٦٧ | ٠٠,٤ | - | - | - | ٢,٩ |
| أعالي النيل | ٠٥ | ٠٠٣٣٨١٨ | ٣٦,٩ | ٢٠,٠ | ٣,٨ | - | ١٤,١ |
| بحر الغزال | ٠٤ | ٠٠٠٨٢٦٧ | ٣١,٢ | ٢٥,٠ | - | - | ٢٣,٤ |

| دوائر الجبهة | مقترعو الشيوعي | دزائر الشيوعي | مقترعو البعث | دوائر البعث | مقترعو التجمع السياسي | دوائر التجمع السياسي | مقترعو الشعب القومي | دوائر الشعب القومي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | ٦,٥ | | | | |
| ٤١,٩ | ٦,٠ | | ٢,١ | - | | | | |
| ٠٣,٦ | ١,٤ | - | ٠,٤ | - | | | | |
| ٢٢,٢ | ١,٦ | - | ٠,٩ | - | | | | |
| ٠٨,٠ | ١,٢ | - | ٠,٦ | - | | | | |
| ٠٧,٧ | ٧١ | - | ٠,٩ | - | | | | |

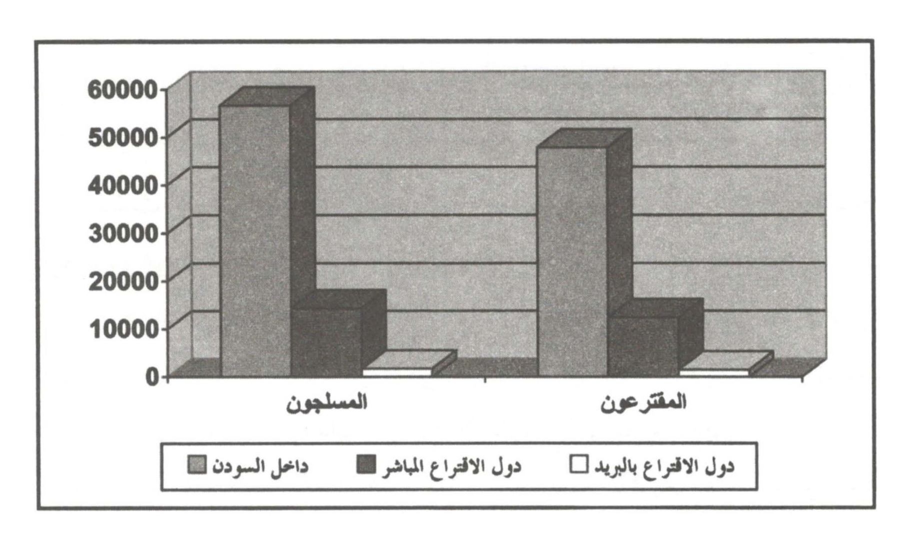
(٤١) تمَّ تجميع الأرقام الواردة في الجدول رقم ٥/ ١٧ من التقرير النهائي للانتخابات العامة، ١٦٦-٢٦٨.

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ٠٥,١ | ٠,١ | - | ٠,٧ | - | | | | |
| - | ٠,٩ | - | - | - | ١٨,٩ | ١١,١ | ٣٧,٩ | ٤٤,٤ |
| - | - | - | - | - | ١٥,٨ | ٤٠,٠ | | |
| - | - | - | - | - | ٣٤,٤ | ٧٥,٠ | ١٠,٠ | |

| مقترعو سابكو | دوائر سابكو | مقترعو المؤتمر السوداني | دوائر المؤتمر السوداني | مقترعو الشعب الفدرالي | دوائر الشعب الفدرالي | مقترعو القومي | دوائر القومي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | | | |
| | | | | | | ٤,٧ | ٣,٢ |
| | | | | | | ٠,٩ | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | | |
| | | | | | | ١,٦ | |
| | | | | | | ٦,٤ | ١٧,٩ |
| ٣٤ | ٣٨,٩ | | | | | | |
| | | ١٣ | ٢٠ | ١٤,٩ | ٢٠ | | |

أما عن حصيلة نتائج انتخابات دوائر الخريجين فقد اكتسحت الجبهة الإسلامية القومية الانتخابات في الأقاليم الشمالية الستة، وحصلت على واحد وعشرين مقعداً، بالإضافة إلى مقعدين في بحر الغزال وأعالي النيل، بينما فاز الحزب الشيوعي السوداني بمقعدة واحد في بحر الغزال، والتجمع السياسي لجنوب السودان بمقعد في بحر الغزال، وحزب الشعب التقدمي بمقعدين في الاستوائية، والمؤتمر السوداني الإفريقي (ساك) بمقعد في أعالي النيل. وكانت نسبة المقترعين إلى عدد المسجلين أعلى في دوائر الخريجين مقارنة بالدوائر الجغرافية (راجع الرسم البياني رقم ٥/ ١٧)، وربما يفسّر ذلك بارتفاع درجة الوعي والتعليم وسط الناخبين الخريجين مقارنة بنظرائهم في الدوائر الجغرافية.

## رسم بياني رقم ٥/ ١٨ : الخريجون المسجلون والمقترعون داخل وخارج السودان[٤٢]




وتوضح إحصاءات انتخابات اخرجين أن متوسط التأييد الذي حصلت عليه الجبهة الإسلامية القومية في أقاليم السودان، باستثناء العاصمة القومية وبحر الغزال والاستوائية، يفوق ٤٠٪ من أصوات الخريجين، ونلحظ أن المنافسة كانت على أشدّها بين مرشحيها ومرشحي الحزب الشيوعي السوداني (راجع الجدول رقم ٥/ ١٩).

وتبين الإحصاءات أيضاً تفوُّق حزب الأمة القومي علي الحزب الشيوعي في عدد الناخبين الخريجين في كل الأقاليم الشمالية باستثناء العاصمة القومية، وهذه ظاهرة تحتاج للدراسة، لأنها توضح من طرف نمو شعبية حزب الأمة في أوساط الخريجين، وتعكس من طرف آخر انحسار شعبية الحزب الشيوعي، الأمر الذي يتعارض مع الفرضية التي تقضي بانحسار نفوذ الأحزاب التقليدية في الجامعات والمعاهد العليا.

وكذلك تبرز الإحصاءات الانتخابية في الأقاليم الشمالية أن الفوز في دوائر الخريجين قد ارتبط إلى حدٍّ كبير بالقدرة التنظيمية الفائقة لبعض الأحزاب ونجاحها في

(٤٢) تمَّ جمع الأرقام الواردة في الرسم البياني رقم ٥/ ١٨ من "التقرير النهائي للانتخابات العامة"، ١٥٨-١٥٩.

تسجيل مؤيديهم. وفي هذا الصدد كانت الغلبة للأحزاب العقائدية التي استطاعت أن تبرز نوعاً من التنظيم والحركة في أوساط الخريجين. ومع أنّ مؤيدي الجبهة الإسلامية القومية في الأقاليم الشمالية بلغوا أقل من ٤٠٪ من جملة الناخبين إلا أن الجبهة فازت بجميع المقاعد وأضحت تمثل جميع الخريجين في الأقاليم الشمالية، بالرغم من إنّ أكثر من ٦٠٪ من الناخبين الخريجين لم يصوّتوا لصالح مرشحي الجبهة.

وارتكبت أيضاً بعض الأحزاب أخطاءً جسيمةً أفقدتها بعض الدوائر، فقد خسر الحزب الشيوعي السوداني الفرصة لنيل مقعدين إضافيين في إقليم بحر الغزال، لأنه لم يقدم سوى مرشح واحد، والمرشح نال أكثرية الأصوات. وكان من المرجّح أن يكسب الحزب الشيوعي المقاعد الثلاثة لو سمى فيها مرشحين، وينسحب على ذلك فقدان التجمع السياسي لجنوب السودان والجبهة الإسلامية القومية المقعدين اللذين ظفرا بهما في ذلك الإقليم. وبالكيفية نفسها خسر المؤتمر السوداني الإفريقي فرصة الفوز بمقعد إضافي في إقليم أعالي النيل، لأنّه رشح شخصاً واحداً نال أكثرية الأصوات. وتبعاً لذلك فازت الجبهة الإسلامية القومية بمقعد لم يكن من نصيبها حسب القاعدة التي أكسبتها كل مقاعد الأقاليم الشمالية[٤٣]، بل ذهب بعض المحللين إلى القول أنّ أصوات الخريجين في الخارج قد رجحت كفة الجبهة الإسلامية القومية في بعض الأقاليم، وأثرت على فلسفة إجراء الانتخابات على أساس إقليمي، لأن الناخبين الذين صوتوا لنواب الجبهة في الأقاليم الجنوبية ليست لهم علاقة بتلك الأقاليم من حيث الإقامة والانتماء الجغرافي[٤٤].

(٤٣) راجع: أسماء المرشحين الفائزين في التقرير النهائي للانتخابات العامة، ٢٦٦-٢٦٨.

(٤٤) راجع جعفر كرار، "نتائج انتخابات الخريجين"، صحيفة الأيام، ١٣ يوليو ١٩٨٦م.

### جدول رقم ٥/ ١٩: النسب التي أحرزتها الأحزاب المؤثرة من أصوات الناخبين الخريجين[٤٥]

| الإقليم | مجموع المقترعين | الأمة | الاتحادي الديمقراطي | الجبهة الإسلامية | الوطني الاتحادي | الشيوعي | البعث | المستقلون | الإخوان المسلمون |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الخرطوم | ٩١٣٣٦ | ٩ | ٦,٣ | ٣١ | ٤,٢ | ٢٧,٢ | ٢,٦ | ١٠,٣ | ٧,٨ |
| الشرقي | ١٢٩٤٢ | ١٤,٤ | ١٤ | ٤٧,٢ | ١,٤ | ١٥,٨ | ١,١ | ٤,٥ | - |
| الشمالي | ٠٩٥٠٨ | ١٧,٨ | ١٢,١ | ٤٧ | ١,٧ | ١٦,٥ | - | ٤,٩ | - |
| الأوسط | ٦٥٦٢٤ | ٢٤,٣ | ١٢,٨ | ٤٢,٥ | - | ١٢,٩ | ١,٥ | ٤,١ | - |
| كردفان | ١٤٢٥١ | ١٨,١ | ١٠,٨ | ٤٦,١ | - | ١٣,٦ | ٤,٣ | ٧ | - |
| دارفور | ٠٩٨٥٣ | ٢٩,٨ | ١٤ | ٤٧,٧ | - | ٦,٣ | ١,١ | ١,٧ | - |
| أعالي النيل | ٠١١١٧ | - | - | ٤٣,٤ | - | - | - | - | - |
| بحر الغزال | ٠١٢١٤ | ٠٢,١ | - | ٣٦,٥ | - | ١٤,٣ | - | ٤,٧ | - |
| الاستوائية | ٠١٩٧٨ | - | - | ٢١,٣ | - | ٧,٩ | - | ٧,٤ | - |

## خاتمة

لقد قدم هذا الفصل تقويماً تحليلياً لمسيرة الانتخابات النيابية لعام ١٩٨٦م في السودان من خلال ثلاث فرضيات أساسية، أظهر العرض والتحليل مصداقيتها. فالانتخابات السودانية الأخيرة أوضحت تفاعل القديم والجديد في تشكيل السلوك السياسي للمواطن السوداني مرشحاً وناخباً، علماً بأنّ الحملة الانتخابية قد رافقتها متغيرات عديدة كان لها تأثير كبير، ونذكر منها الأحزاب الجديدة التي طرحت نفسها

(٤٥) تمَّ جمع الأرقام الواردة في الجدول رقم ٥/ ١٩ من التقرير النهائي للانتخابات العامة، ١٩-٢٣.

لأول مرّة في الساحة السياسية، وأسلوب الدعاية الانتخابية، والمتابعة الصحفية، والطرح الشمولي لبعض الأحزاب لمشكلات المجتمع السوداني، ثم التحالفات الانتخابية. إلاّ أنّ هذه المتغيرات لم تكن لها الهيمنة الكاملة في توجيه ممارسات الأحزاب ومرشحيها، أو تقرير النتائج النهائية للانتخابات، لأنها خضعت جزئياً لتأثير العوامل التقليدية المتمثلة في القبلية، والطائفية، والإقليمية. وبيَّنا أيضاً أنّ المعدل العام للاقتراع في دوائر الخريجين يزيد كثيراً عن نظيره في الدوائر الجغرافية، كما أنّ معدل التصويت في الدوائر الجغرافية قد فاق مثيلاته في الانتخابات النيابية الماضية (١٩٥٣م، ١٩٥٨م، ١٩٦٥م، ١٩٦٨م)، وذلك بسبب تنامي الوعي الانتخابي وسط الناخبين، وانتشار التعليم، فضلاً عن فرحة السودانيين بعودة الديمقراطية.

وأثبتت الإحصاءات الانتخابية أن ثلاثة من مجموع تسعة وعشرين تنظيماً سياسياً من تلك التي خاضت الانتخابات ظفرت بأكثر من ٨٠ ٪ من المقاعد النيابية، بينما حصلت ثمانية تنظيمات أخرى على ما بين مقعد واحد وثمانية مقاعد نيابية، وخرجت بقية التنظيمات خالية الوفاض من المعركة النيابية مما يدلّ على ضعفها وهشاشتها. ويمكننا القول إنّ الظواهر الثلاثة التي صحبت الحملة الانتخابات فيما يخص أداء الأحزاب الثلاث الكبيرة، تبلورت في دقّة التنظيم في حزب الأمة، وفي تعدد المرشحين في الاتحادي الديمقراطي، مما أدّى إلى فقدان الحزب العديد من الدوائر المضمونة دون مبرر موضوعي، وفي الأداء التنظيمي المتميز للجبهة الإسلامية القومية الذي أسهم في دخولها منافساً قوياً للحزبين الأولين في مناطق كانت تُعَدُّ حكراً لهما. وعكست الانتخابات الأخيرة أيضاً تحولات مهمة في الحياة السياسية، تجسدت في ازدياد الوعي السياسي، والتغييرات التي حدثت في الخريطة السكانية بسبب مظاهر النـزوح، والهجرة المستترة بسبب العوامل الطبيعية والاجتماعية.

# خاتمة الكتاب

يقول الكاتب أحمد بهاء الدين إن «الفرق بين الإنسان والحيوان، أن الإنسان له تاريخ يتعلم منه حتى لا يكرر أخطاءه»، فالوعي التاريخي هو الذي يميز الإنسان عن الحيوان، إلا أن اجترار الإنسان لأحداث الماضي من غير وعي تاريخي وإدراك معرفي، يجعل فهمه للحاضر واستشراف المستقبل ضرباً من التنجيم غير المدرك لطبيعة التحديات التي تواجهه وكيفية التعامل معها. فالمقاربة التاريخية عن الانتخابات السودانية التي عرضنا فصولها في هذا الكتاب ينبغي أن تقرأ بوعي تاريخي فاحص في ضوء التحولات الديمقراطية التي يشهدها سودان ما بعد اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا) التي نصت على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في موعد أقصاه ٩ يوليو ٢٠٠٩م، وأقرت ذلك أيضاً المادة ٢١٦ من الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م. ولا جدال أن هذا الواقع المتغير يثير سؤالين محوريين. يرتبط أحدهما بالإسقاطات التاريخية للتشريعات الدستورية والقانونية السابقة على الدستور الانتقالي ومشروع قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٧م[1]، والآخر بالضوابط الدستورية والقانونية المرتبطة بإجراء الانتخابات في الموعد المرسوم لها وبدرجة عالية من النـزاهة والشفافية. وقضية النـزاهة في أية انتخابات

---

(١) يحتوى مشروع قانون الانتخابات لسنة ٢٠٠٧م على ثلاثة عشر فصلاً هي: أحكام تمهيدية؛ تكوين المفوضية القومية للانتخابات واختصاصاتها؛ إدارة الانتخابات؛ النظم الانتخابية؛ الدوائر الانتخابية؛ الترشيح وسحب الترشيح والاستئنافات؛ الحملة الانتخابية، الاقتراع، إعلان النتيجة، تأجيل الانتخابات، والاستفتاء؛ الاقتراع وإجراءاته؛ فرز الأصوات عدها، إعلان النتيجة؛ الاستفتاء؛ الممارسات الفاسدة وغير القانونية، والمخالفات الانتخابية؛ أحكام عامة. أعد مسودة مشروع القانون نخبة من القانونيين والسياسيين بقيادة مولانا خلف الله الرشيد، وتحت أشراف معهد أبحاث السلم بجامعة الخرطوم.

ديمقراطية، كما هو معلوم، يجب أن تقوم على منظومة ثنائية، يمثل بُعدها الساكن المبادئ الدستورية والقواعد القانونية، ويجسد بُعدها المتحرك إدارة العملية الانتخابية وفاعلية الممارسة الديمقراطية في أروقة الأحزاب السياسية وعلاقتها مع بعضها بعضاً، وتوجد بين هذين البُعدين علاقة تلازمية، قائمة على تفعيل العملية الديمقراطية وفق مبادئ دستورية ذات مرجعية ثابتة بالنسبة للحاكم والمحكوم، يُحدَّد من خلالها شكل نظام الحكم وآليات اتخاذ القرار فيه، وكيفية مشاركة المواطنين في صياغة تلك المؤسسات الحاكمة ومهامها الوظيفية.

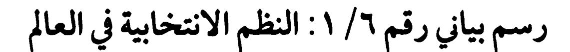
وفي إطار البُعد الساكن للعملية الانتخابية نلحظ أن الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م ومشروع قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٧م قد استفادا من دساتير وقوانين الانتخابات السابقة لهما من حيث الصياغة الشكلية والموضوعية، وحاولا أيضاً أن يتجاوزا بعض إخفاقاتها المرتبطة بتحديد شكل نظام الحكم وإجراءات الانتخابات الرامية إلى تفعيل آليات ذلك النظام المقترح بشقية التشريعي والتنفيذي. وانسحاباً على ذلك أقر الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م نظام الحكم الديمقراطي اللامركزي، وذلك عبر أربعة مستويات حكم، تتدرج من الحكم المحلي، والحكم الولائي، والحكم في الجنوب، والحكم القومي. وتشكل رئاسة الجمهورية المكونة من رئيس الجمهورية ونائبيه قمة الهيئة التنفيذية القومية، ورئيس الجمهورية يجب أن يكون منتخباً عبر انتخابات شعبية وقومية. وبهذه الكيفية استطاع الدستور الانتقالي أن يحدث نقلة نوعية في شكل الهيئة التنفيذية القومية، حيث تَمّ استبدال مجلس السيادة الذي كان معمولاً به في الأنظمة البرلمانية السابقة بنظام جمهورية رئاسية، ينتخب رئيسها بواسطة الشعب، ويعين الرئيس نائبين، «أحدهما من جنوب السودان والآخر من الشمال؛ فإذا كان الرئيس المنتخب من الشمال، يشغل منصب النائب الأول الشخص الذي أُنتخب لمنصب رئيس حكومة جنوب السودان ويُعتبر معيناً من رئيس الجمهورية لهذا المنصب، أما إذا كان الرئيس المنتخب من جنوب السودان فيُعين النائب الأول من الشمال بناءً على توصية الحزب الحائز على أكبر عدد من المقاعد الشمالية في المجلس الوطني»[٢].

(٢) المادة ٦٢/ ١: الدستور الانتقالي لسنة ٢٠٠٥م.

إلا أن هذه الخطوة الايجابية لا تمنعنا القول بأن مُشرعي الدستور الانتقالي قد تأثروا تأثراً واضحاً بأدبيات الصراع بين الشمال والجنوب، ومداولات اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥م، ومن هنا ظهرت خصوصية وضع الجنوب في ظل نظام حكم وسيط بين المستويين الولائي والقومي، فالخطوة في مجملها إذا فُسرت بصفة إيجابية تصب في خانة تطوير الجنوب وإعادة ترميم جسور الثقة بين شطري القطر، إلا أن طرفها السالب قد يمهد الطريق لانفصال الجنوب عن الشمال إذا كان أداء الحكومة القومية غير مقنع للقادة الجنوبيين في إطار السودان الموحد. وبهذه الكيفية تكون وحدة السودان مرهونة بنتائج الاستفتاء الذي سيُجرى في الجنوب عام ٢٠١١م، للمفاضلة بين خيار الوحدة أو الانفصال.

وقد حدد الدستور - أيضاً - شكل الهيئة التشريعية على المستوى القومي بمجلسين، هما: المجلس الوطني ومجلس الولايات الذي يتكون من ممثلين اثنين لكل ولاية، ينتخبهما المجلس التشريعي للولاية وفقاً لقانون الانتخابات القومي والإجراءات التي تقررها المفوضية القومية للانتخابات. وسنحصر نقاشنا في هذه الفقرة حول المستوى القومي دون المستويات الأخرى، لأنه يعطينا قاعدة واسعة لمناقشة الأسئلة التي طرحناه في صدر هذه الخاتمة. وتتكون الهيئة التشريعية القومية من ٤٥٠ عضواً يمثلون المجلس الوطني و٥٠ عضواً آخرين يمثلون مجلس الولايات، ويتم انتخاب هؤلاء الأعضاء عن نظام انتخابات مختلط، يجمع بين الانتخاب الفردي والتمثيل النسبي، مع تخصيص ٢٥٪ من مقاعد الهيئة التشريعية القومية لتمثيل المرأة. وبهذه الخطوة التشريعية الجريئة استطاع المُشرِّع السوداني أن يتجاوز أوجه القصور التي صحبت أداء الهيئة البرلمانية التي كانت تتكون من مجلسي الشيوخ والنواب في عهد الديمقراطية الأولى (١٩٥٣-١٩٥٨م)، والجمعية التأسيسية في عهدي الديمقراطية الثانية (١٩٦٥-١٩٦٩م) والثالثة (١٩٨٦-١٩٨٩م). فنظام الانتخاب المختلط يُعدُّ خروجاً صريحاً على نظام الانتخاب الفردي ذي الأغلبية البسيطة، الذي ابتدعه المستعمر البريطاني نسبة لبساطته وقلة كلفته المالية، وسار عليه العمل في الانتخابات البرلمانية التي جرت في ظل اتفاقية تقرير المصير وما بعدها (١٩٥٣-١٩٨٦م). ومن ثم فقد أضحى نظام الأغلبية البسيطة هو المسيطر على عقل المُشرِّع السوداني، كأنه النظام الوحيد الذي ينظم شؤون

تداول السلطة في العالم، علماً بأن النظم الانتخابية السائدة في العالم الديمقراطي يمكن أن تقسم إلى أربع مجموعات: نظام الأغلبية، ونظام التمثيل النسبي، والنظام المختلط، ونظم أخرى، وتوزع تلك النظم عالمياً حسب الرسم البياني الوارد أدناه:



**رسم بياني رقم ٦/ ١ : النظم الانتخابية في العالم**




ويبدو أن الدافع الرئيس وراء تبني نظام الانتخاب المختلط يتبلور في عيوب نظام الانتخاب الفردي البسيط الذي يُوصف بعدم التناسب بين مجموع أصوات الناخبين والأصوات التي يحصل عليها الفائزون، لأنه ربما يعطى الأغلبية لحزب واحد في البرلمان دون يحصل ذلك الحزب على أغلبية الأصوات، وينعكس ذلك أيضاً على مستوى الدوائر الانتخابية الجغرافية، حيث يحصل أحد المرشحين على نسبة تقل عن ٥٠٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في انتخابات الدائرة الجغرافية المعنية بالأمر. فعلى المستوي البرلماني القومي مثلاً، حصل الحزب الوطني الاتحادي على أغلبية مقاعد البرلمان في انتخابات عام ١٩٥٣م، وذلك بنسبة تقل عن ٤٠٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم في كل الدوائر الجغرافية؛ وعلى مستوى الدوائر الجغرافية فإن نسبة الفائزين الذين حصلوا على أكثر من ٥٠٪ في انتخابات عام ١٩٦٥م كانت لا تزيد عن ٥٠٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم. ومن أصدق الشواهد في

هذا المضمار أن عثمان إسحق آدم، مرشح حزب الأمة في الدائرة ١٤٢ كتم الشمالية، قد فاز بـ ٢١٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم، وأن مضوي محمد أحمد، مرشح الوطني الاتحادي في الدائرة ٦٧ المسيد، قد فاز بـ ٢٤٪ من مجموع الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم. إذاً هذه الشواهد تؤكد صحة الفرضية التي ذهب إليها مشرعو مشروع قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٧م، بأن نظام الانتخاب الفردي البسيط غير عادل ولا يعكس التمثيل الحقيقي لتوجهات الناخبين. إضافة إلى هذه العيوب نلحظ أن نظام الانتخاب الفردي يسهم في ترسيخ أدبيات الولاء القبلي والجهوي، ويسهِّل عملية التلاعب بنتائج الانتخابات من خلال تقسيم الدوائر الانتخابية وتوزيعها كما حدث في انتخابات عام ١٩٥٨م وانتخابات عام ١٩٨٦م. وفي المقابل يعطى التمثيل النسبي إطاراً أوسع لتمثيل كل القوى السياسية والمرأة بنسب معقولة، ويقلل من حدَّة الصراعات القبلية، لأن الولاية ستكون وحدة انتخابية قائمة بذاتها دون أن تُجزأ إلى وحدات صغيرة. وفي ضوء هذه التقابلية بين الفردي والنسبي نصل إلى أن نظام الانتخاب المختلط سيكون خطوة إيجابية تجاه تطبيق نظام التمثيل النسبي، وبذلك تتم عملية تداول السلطة وفق نسق انتخابي جديد، له القدرة على تجاوز سلبيات نظام الأغلبية البسيطة الذي ابتدعه المستعمر وسارت على هدية الحكومات الوطنية اللاحقة، لكن هذا لا يعني أن هذه النقلة النوعية ستتحقق على صعيد الواقع دون حدوث استقرار سياسي في السودان.

ويصب أيضاً في وعاء المتغيرات الدستورية والقانونية التي طرأت على البُعد الساكن للعملية الانتخابية عدم تخصيص دوائر للخريجين. فلا شك أن هذه الخطوة تُعدُّ تجاوزاً إيجابياً لأدبيات التراث الانتخابي في السودان، لأن فكرة تخصيص دوائر الخريجين قد طرحها المشرع البريطاني في قانون الحكم الذاتي لعام ١٩٥٣م، متعللاً بأن تمثيل الخريجين سيفعِّل العملية الديمقراطية داخل قبة البرلمان وخارجها، إلا أن الخصومة التي نشبت بين الاتحاديين والسيدين عام ١٩٥٦م قد قادت إلى إلغاء دائرة الخريجين في قانون الانتخابات لعام ١٩٥٧م، نكاية في الحزب الوطني الاتحادي صاحب الأغلبية في أوساط النخب المستنيرة آنذاك. بيد أن القوى الحديثة وصاحبة الحضور السياسي الكثيف في ثورة أكتوبر ١٩٦٤م قد أعادت دائرة الخريجين في قانون الانتخابات لعام ١٩٦٥م، ورفعت عدد مقاعدها من خمسة إلى خمسة عشر مقعداً، وكان الفوز فيها حليف

الحزب الشيوعي السوداني (١١ مقعداً) وجبهة الميثاق الإسلامي (مقعدين) والوطني الاتحادي (مقعدين). وفي قانون الانتخابات لعام ١٩٨٥م رُفع عدد مقاعد الخريجين إلى ثمانية وعشرين مقعداً، ووزعت تلك المقاعد على أساس ولائي، وكان الفوز فيها من نصيب الجبهة الإسلامية القومية التي حصلت على ثلاثة وعشرين مقعداً. ويؤخذ على دوائر الخريجين بصفة عامة أنها تخلق نوعاً من التفضيل الطبقي بين المواطنين لا مبرر له، حيث أنها تميز الخريج على دافع الضريبة العادي بإعطائه صوتاً إضافياً، زد على ذلك أنها قد سهَّلت عملية التحكم المسبق في نتائج الانتخابات، وذلك بتحديد حجم الدوائر الانتخابية وتوزيعها كما حدث في انتخابات عام ١٩٨٦م، حيث أُعطيت ولاية الخرطوم ذات الثقل الانتخابي الكبير (٣٣٩٦٦ ناخب) ثلاثة مقاعد فقط، بينما مُنح الإقليم الأوسط خمسة مقاعد بالرغم من نسبة الناخبين فيه تقل عن ٥٠٪ مقارنة بالعاصمة القومية، ومُنح الإقليم الجنوبي سبعة مقاعد، علماً بأن عدد الناخبين فيه لم يتجاوز ٢٥٦٠ ناخب. وبهذه الشواهد التاريخية والسياسية نصل إلى أن مشروع قانون الانتخابات القومية لعام ٢٠٠٨م قد خطا خطوة إيجابية بعدم تخصيصه مقاعد بعينها للخريجين، وبذلك ضرب سهماً في المساواة بين المواطنين.

بيد أن مشروع القانون نفسه قد أغفل وضع المغتربين في العملية الانتخابية، علماً بأن عددهم يقدر بمليون مغترب، وربما يبلغ عدد الناخبين المؤهلين مئات الآلاف. وكما يرى الأستاذ فيصل خالد فإن حرمان المغتربين من الاشتراك في الانتخابات البرلمانية القادمة حسب ما جاء في المادة ١١/ ٦ فيه تعارض صريح مع المادة الدستورية ٤١/ ١ التي تكفل حق الاقتراع لكل مواطن سوداني توفرت فيه الشروط القانونية التي تؤهلَّه لاختيار ممثليه في الأجهزة التشريعية والتنفيذية (رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الجنوب)، وذلك وفق انتخابات دورية تكفل له حق التعبير الحر عن إرادته السياسية[٣]. وقد أثبتنا في فصول هذا الكتاب أن مشاركة المغتربين في الانتخابات البرلمانية في السودان يرجع تاريخها إلى عام ١٩٥٣م، عندما اشتركوا في انتخابات دائرة الخريجين

(٣) فيصل خالد، «الطريق إلى الحكم الرشيد ... ورقة ملاحظات: هل تكون انتخابات ٢٠٠٩ حرة نزيهة»، غير منشورة، ص ١٠.

ذات المقاعد الخمسة، وفي عام ١٩٦٥م تجددت مشاركتهم في انتخابات دائرة الخريجين ذات المقاعد الخمس عشرة على المستوي القومي، وفي عام ١٩٨٦م كانت مشاركتهم على المستوي الولائي، لأن مقاعد الخريجين الثمانية والعشرين قد وُزعت بين ولايات السودان المختلفة. وبناءً على ما تقدم فإن مشاركة المغتربين في الانتخابات القادمة تُعدُّ ضرورة قومية، واستحقاقاً دستورياً ومطلباً سياسياً، فلذا طالبت بعض الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بضرورة إقرارها في مسودة قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٧م قبل إجازته، وتحديد الكيفية التي يتم بها حصر المغتربين في مواطن مهجرهم المختلفة، وتسجيل الناخبين المؤهلين منهم، وتخصيص آليات محايدة تشرف على الإحصاء، والتسجيل، والاقتراع، وفرز أصوات الناخبين[٤].

وإذا انتقلنا من البُعد الساكن إلى البُعد المتحرك للانتخابات البرلمانية المزمع عقدها في السودان عام ٢٠٠٩م، فإننا نلحظ أن القوى السياسية قد ثـمَّنت الجوانب الإيجابية لمشروع قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٧م، الذي أُسست مفرداته على مبادئ اتفاقية

(٤) لمزيد من التفصيل عن مشاركة المغتربين انظر: خطاب الأستاذ تاج الدين المهدي، الأمين العام لجهاز المغتربين السودانية، إلى أعضاء المفوضية القومية للمراجعة الدستورية، ١٢ فبراير ٢٠٠٨م؛ نداء الوطن لضمان حق المغتربين السودانيين في الانتخاب الذي أعدته نخبة من السودانيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية، سودانيزأولاين (٢٣ مارس ٢٠٠٨). تتكون المفوضية القومية للمراجعة الدستورية برئاسة مشتركة من السيدين أبيل ألير وعبد الله إدريس، و سكرتارية الأستاذ ماجد يوسف، وعضوية ١/ أ.د. إبراهيم أحمد عمر ٢/ أ. د. إبراهيم أحمد غندور ٣/ أجانق بيور دوت ٤/ د. أحمد التجاني الجعلي ٥/ أحمد محمد الأمين ترك ٦/ إسحاق القاسم شداد ٧/ د. إسماعيل الحاج موسي ٨/ إقنيس لابسوبا ٩/ ألدو أجو دينق ١٠/ أويت دينق أشويل ١١/ أ. بدرية سليمان عباس ١٢/ برسلانيان نيانق ١٣/ بيتر صمويل موقا ١٤/ د. بيتر نيوت كوك ١٥/ د. تابيتا بطرس شوكاي ١٦/ تاج السر محمد صالح ١٧/ د. تاج السر مصطفي ١٨/ تيسير مدثر ١٩/ تيلارينق دينق ٢٠/ جورج بورينق نيوسي ٢١/ ا.د. حسن حسب الله سعيد ٢٢/ أ.د. حسين سليمان أبوصالح ٢٣/ د. إبراهيم حاج موسي ٢٤/ الدرديري محمد أحمد ٢٥/ ديفيد شارلس علي بلال ٢٦/ ديفيد ميو ٢٧/ دينق أروب كول ٢٨/ روبرت لادولوكي ٢٩/ السر الكريل ٣٠/ أ.د. سعاد الفاتح البدوي ٣١/ سعاد جمعة سعيد حامد ٣٢/ سعدية علي فضل المولي ٣٣/ د. سمية محمد أحمد أبو كشوة ٣٤/ شريف محمدين ٣٥/ د. صديق الشريف إبراهيم الهندي ٣٦/ صلاح الدين محمد الفضل ٣٧/ صموئيل أجوانق شوار ٣٨/ د. عبد الرحمن إبراهيم الخليفة ٣٩/ عبد الرحمن بشير عربي ٤٠/ عثمان أبو القاسم ٤١/ علي محمد أحمد جاويش ٤٢/ غازي محمد أحمد سليمان ٤٣/ فاروق أبو عيسي ٤٤/ فيصل خضر مكي ٤٥/ كالا لانك ٤٦/ أ.د. كبشور كوكو ٤٧/ كون بول ماتيب ٤٨/ لورنس كورباندي ٤٩/ مالك عقار ايار ٥٠/ مجذوب يوسف بابكر ٥١/ محمد الحسن الأمين ٥٢/ أ.د. محمد عثمان أبوساق ٥٣/ محمود عبد الله محمد ماهل ٥٤/ مروة عثمان جكنون ٥٥/ د. منصور خالد ٥٦/ نافع إبراهيم نافع ٥٧/ نصر الدين محمد عمر ٥٨/ ياسر سعيد عرمان. صحيفة النيل الالكترونية (٣١/ ٣/ ٢٠٠٨)، http://www.alnilin.com/news/modules.php?name=News&file=article&sid=14368

السلام الشامل والدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥م، إلا أنها اختلفت حول بعض القضايا المرتبطة بإدارة الانتخابات، وتحديد النسب المئوية الجامعة بين نظام الانتخاب الفردي ونظام التمثيل النسبي القائم عليهما نظام الانتخاب المختلط، وكيفية تحديد الوعاء الجغرافي لدوائر التمثيل النسبي: هل تكون على المستوى القومي أم المستوى الولائي؟ وكيفية تمثيل المرأة، هل عن طريق قوائم منفصلة أم قوائم خاصة بالنساء؟ أم تشرك المرأة في قوائم التمثيل النسبي على المستوى الولائي بنسبة ٥٠٪؟

كل هذه القضايا ومثيلاتها قد طُرحت على موائد الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني[٥]، وأثار طرحها علامات استفهام تصب في خانة البُعد المتحرك الذي يؤثر إيجاباً في كسب الانتخابات القادمة إذا وُظِّف توظيفاً موضوعياً وفق قراءة فاحصة للإرث الانتخابي في السودان وشفافية مُحكمة، وبخلاف ذلك سيكون كسب العملية الانتخابية كسباً بخساً. وفي خانة البُعد المتحرك وحراكه الإيجابي ناقشت مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة مشروع قانون الانتخابات، واقترحت بعض التعديلات على المفوضية القومية للمراجعة الدستورية، ونذكر منها: اعتماد الولاية دائرة انتخابية للتمثيل النسبي، وأن يكون انتخاب نصف أعضاء المجالس الولائية، والمجلس التشريعي لجنوب السودان، والبرلمان الوطني عن طريق الانتخاب الفردي ذي الأغلبية البسيطة، والنصف الآخر عن طريق التمثيل النسبي (القائمة المغلقة)، وأن تمثل المرأة في البرلمان الوطني والمؤسسات التشريعات الأخرى بعدد لا يقل عن ٢٥٪[٦].

وبشأن اختيار أعضاء المفوضية القومية للانتخاب فقد اقترحت مذكرة الأحزاب السياسية أن يكون ترشيح أعضاء المفوضية التسعة عن طريق الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني، وأن تقوم تلك القوى بتقديم قائمة تحوي خمسة عشر مرشحاً،

---

(٥) لمنظمات المجتمع المدني التي وقعت على مذكرة الأحزاب حول قانون الانتخابات هي: حزب الأمة القومي، الحزب الاتحادي الديمقراطي، الحزب الشيوعي السوداني، حزب المؤتمر السوداني، حزب المؤتمر الشعبي، حزب البعث العربي الاشتراكي قيادة السودان، حزب البعث السوداني، حزب الأمة الإصلاح والتجديد، حزب يوساب، تجمع الجنوب الديمقراطي، حركة القوى الجديدة الديمقراطية (حق)، التحالف الوطني السوداني، منتدى النساء السياسيات ونساء المجتمع المدني. لمزيد من التفصيل انظر صحيفة الأحداث، العدد ١٦٣، ٢٥ مارس ٢٠٠٨.

(٦) لصحيفة الأحداث، العدد ١٦٣، ٢٥ مارس ٢٠٠٨.

يختار رئيس الجمهورية منهم تسعة، ويتم اعتماد تعيين كل منهم بعد نيله موافقة ثلثي أصوات أعضاء المجلس الوطني، وإن تضم عضوية المفوضية ثلاثة نساء على الأقل[٧]. فلا شك أن هذا المقترح سيُضفي على المفوضية القومية للانتخابات نوعاً من قومية التمثيل، والحياد الإيجابي في أدائها الوظيفي، ويبعدها عن دائرة الانتماء الحزبي الصارخ. فلا جدال أن توفر هذه المواصفات سيسهم في إدارة الانتخابات بكفاءة مهنية عالية، وشفافية ونزاهة ترقي بها إلى مصاف أداء اللجان الانتخابية السابقة، التي أشرفت على انتخابات عام ١٩٥٣م، و١٩٦٥م، ١٩٦٨م، ونفذت مهامها الوظيفية على أحسن ما يكون، دون أن تكون عرضة لانتقادات القوى الحزبية المتصارعة، التي أجمعت على شفافية عطائها المهني، الذي كان يمثل البُعد المتحرك في العملية الانتخابية.

لكن النـزاهة المهنية تحتاج إلى مناخ سياسي قوامه الحرية بمعناها الشامل، ويبدو أن تلازم هذين المصطلحين لتحقيق أية انتخابات ديمقراطية قد كان واحداً من الأسباب التي دفعت الأستاذ محجوب محمد صالح لعقد مقارنة بين واقع الانتخابات القومية القادمة والانتخابات البرلمانية الأولى التي أُجريت عام ١٩٥٣م[٨]، وحجته في ذلك أن أياً منهما ينطلق من اتفاقية تهدف إلى تقرير مصير ينشده أهل الجنوب (السودان) سواء كان ذلك في إطار علاقتهم مع مصر والحكومة البريطانية حسب ما جاء في اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير المصير لعام ١٩٥٣م، أو في إطار علاقة الجنوب مع الشمال وفق مقتضيات اتفاقية السلام الشامل لعام ٢٠٠٥م. إذاً الانتخابات البرلمانية ليست غاية في حد ذاتها، بل وسيلة لإعداد المسرح السياسي السوداني تجاه خطوة مصيرية تقضي باستمرار وحدة السودان المستدامة، أو انفصال الجنوب عن الشمال عبر استفتاء عام. فالوحدة المستدامة هي الخيار المنشود والأفضل، لكن لا يتم تحقيقها إلا في ظل حكومة منتخبة راشدة ومدركة لسلبيات الانفصال. فالحكومة الراشدة لا تؤسس إلا في ظل مناخ سياسي تسوده الحرية وسماع الرأي الآخر، وعدالة القسمة في السلطة والثروة. فإذا كانت قضية السودنة، وجلاء القوات الأجنبية من السودان من متطلبات إجراء

(٧) لاالمصدر نفسه.

(٨) لمقتطفات من وقائع ورشة العمل التي عقدتها المفوضية القومية للمراجعة الدستورية بالتعاون مع شعبة العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، في قاعة الشارقة، ١٤ مارس ٢٠٠٨م، صحيفة الأيام، العدد ٩٠٥٨، ١٥ مارس ٢٠٠٨م.

الانتخابات البرلمانية الأولى لعام ١٩٥٣م، فإن إلغاء القوانين المقيدة للحريات (قانون الأمن الوطني، والإجراءات الجنائية، وقانون الصحافة والمطبوعات، ورفع حالة الطوارئ) من أولويات المرحلة الحالية، لأن إلغاءها يسهم في إجراء انتخابات حرة ونزيهة، تعبر نتائجها عن الأوزان الحقيقية للقوى السياسية المشاركة فيها.

وفي مرحلة التحضير للانتخابات يجب أن يجرى التعداد السكاني في كل أنحاء السودان وخارجه حيث يقطن المغتربون، وأن تشترك كل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في عملية التعبئة له، ومراقبة الإجراءات الفنية، وذلك لضمان مشاركة كل القوى السياسية في العملية الانتخابية من واقع يضمن سلامة تمثيلها. وقد نظمت المواد ٢١٤ و٢١٥ من الدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥م عملية تكوين مجلس الإحصاء السكاني وتحديد مهامه الوظيفية، وبموجب ذلك التفويض الوارد في المادة ٢١٤/ ١ أصدر السيد رئيس الجمهورية مرسوماً رئاسياً يقضي بتشكيل مجلس الإحصاء السكاني برئاسة الفريق بكري حسن صالح، وأمانة الدكتور يسن الحاج عابدين، مدير الجهاز المركزي للإحصاء، وعضوية وزير المالية الاتحادي، ووزير مالية الجنوب، ومدير مفوضية الإحصاء والتعداد بالجنوب، وممثل المجلس الوطني، وممثل مجلس الولايات، واثنين من الخبراء في مجال الإحصاء. وعلماً بأن هذا التعداد السكاني الخامس المقرر انطلاقه في منتصب أبريل ٢٠٠٨م يتصل بعدد من القضايا المهمة المختلف حولها سياسياً، وتأتي في مقدمتها قضية تقسيم الدوائر الانتخابية، وتحديد معايير تقسيم الثروة بين أقاليم السودان المختلفة، وتوزيع الخدمات طبقاً للكثافة السكانية، ومعرفة طبيعة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على التركيبة الديمغرافية في السودان بسبب النزاعات الأهلية والظروف الطبيعية، والهجرة إلى الخارج، ومردود العائد النفطي على المشهد الاقتصادي، وتأسيساً على ذلك فقد شكك بعض الخبراء القانونيين والأحزاب السياسية في حيادية مجلس الإحصاء السكاني، متعللين بأن تكوينه قد جاء على نسق حكوميٍّ مسيس أفقده الصفة الحيادية. ويبدو أن هذه الانتقادات قد أثارت حفيظة القائمين على أمر المجلس، ودفعتهم إلى إصدار بيان يؤكدون فيه أن الإحصاء السكاني «عمل فني محايد ينفذه محايدون محليون ودوليون بناءً على إجراءات قياسية ودولية، ولا علاقة له البتة بالحكومة، وإن لجنة المراقبة في مجلس التعداد السكاني تضم

أكاديميين وأحزاب تراقب العملية» الإحصائية[٩]. فلا شك أنهم محقون فيما ذهبوا إليه، لكن الضمانات الفنية التي أكدوا عليها لا تمنع الخوف من طغيان نفوذ الجهات الإدارية ذات اللون السياسي الصارخ على حساب الجوانب الفنية، وبذلك سيأتي الإحصاء مشوهاً وفاقداً للشرعية، لأنه لا يلبي الأهداف الكلية التي أُسس عليها. ولا جدال أن هذه الذريعة تصب في خانة البعد المتحرك للعملية الانتخابية، ومن ثم يجب على الجهات المختصة في الدولة أن تنظر إليها بعين الاعتبار، لأن الإحصاء السكاني إجراء مفصلي في العلمية الانتخابية، وتحديد مسار السودان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الحاضر والمستقبل.

والتحدي الآخر يرتبط بتباين مواقف الحكومة والأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني حول إجراء الإحصاء السكاني والانتخابات في دارفور. فالدكتور نافع علي نافع، نائب رئيس حزب المؤتمر الوطني، يشدد على ضرورة إجراء التعداد السكاني وانعقاد الانتخابات في موعدها في كل أنحاء السودان بما فيها دارفور، وحجته في ذلك أن «الأمن مبسوط في ٩٩٪» من أنحاء دارفور، وأن هذه «النسبة أكثر من كافية لإجراء الانتخابات» في الإقليم المنكوب[١٠]، في وقت يرى الدكتور كمال عبيد، أمين أمانة الإعلام بالمؤتمر الوطني ووزير الدولة للإعلام، أن «قضية دارفور لا علاقة لها بقيام الانتخابات، وأن السودان جرب في حقب مختلفة عدم إجراء الانتخابات في كل أنحاء البلاد، ورغم ذلك قامت برلمانات مسؤولة»[١١]. وفي الاتجاه المعاكس لموقف الحزب الحاكم يبرز موقف الحركات والتنظيمات الرافضة لإجراء التعداد السكاني في دارفور دون التوصل إلى سلام عادل، ويأتي في مقدمة الرافضين حركة تحرير السودان بقيادة

(٩) للمزيد من التفصيل انظر أحمد موسى عمر المحامي، «ثلاثة قوانين تحدد مستقل السودان»، موقع الحركة الشعبية قطاع الشمال، (٢٩/ ٣/ ٢٠٠٨م)

http://www.splm-ns.org/modules.php?name=News&file=article&sid=109

انظر تحقيق ماهر أبو جوخ الموسوم بـ «مشوار التعداد السكاني الخامس»، صحيفة السوداني الدولي، العدد ٨٤١ و٨٤٣، ١٥ و ١٧ مارس ٢٠٠٨م.

(١٠) لعمار عوض، «دارفور بين الانتخاب والانسحاب»، صحيفة الأحداث، العدد ١٣٩، ٢٧ فبراير ٢٠٠٨م.

(١١) لأحمد فضل، «عرمان: التقرير بشأن قيام الانتخابات دون دارفور يحتاج إلى تدقيق»، صحيفة الصحافة، العدد ٥٢٩١، ١٢ مارس ٢٠٠٨م.

كبير مساعدي رئيس الجمهورية، مني أركو مناوي، وحركة تحرير السودان جناح عبد الواحد محمد نور، اللتان ترفضان إجراء التعداد السكاني والانتخابات قبل إحلال السلام وإعادة توطين النازحين والمشردين بسبب الحرب في دارفور. ويتجسد بين هذين الموقفين المتناقضين موقف الحركة الشعبية المشاركة في الحكم، الذي يمثله ياسر عرمان، معتبراً «إن التقرير بشأن قيام الانتخابات في دارفور من عدمها يحتاج إلى مناقشة في أجهزة الدولة، وبين كافة الأحزاب، ومع أهل دارفور خاصة، وعلى صعيد الحركة فإنه من المبكر إصدار حكم في قضية تقع في دائرة الاستراتيجيات وتحتاج إلى تقييم دقيق ... لكن قيام الإحصاء السكاني والانتخابات بدون دارفور سيكون حدثاً جللاً تترتب عليه تعقيدات كبيرة»[١٢]. كل هذه المواقف المتناقضة والمرتبكة سياسياً تذكرنا بواقع الحال في الجنوب عام ١٩٦٥م، عندما عجزت لجنة الانتخابات العامة من إعداد قوائم الناخبين في المديريات الجنوبية بالصورة المرجوة، وانسحاباً على ذلك نبعت فكرة المفاضلة بين إجراء انتخابات جزئية في السودان أو تأجيل العمليّة الانتخابية برمتها. وانقسم الرأي السياسي حول هذه القضية بين الإجراء الجزئي والتأجيل، وكانت كفة المؤيدين للإجراء هي الراجحة، السبب الذي أدى إلى مقاطعة حزب الشعب الديمقراطي للانتخابات الجزئية التي أُجريت في شمال السودان، ودفعه إلى اتهام المشاركين فيها بـ«الخيانة الوطنية»، لأنهم من وجهة نظره قد مهدوا الطريق لانفصال الجنوب عن الشمال. فلا غرو أن إجراء الانتخابات في الشمال دون الجنوب كان له انعاسكاته السالبة على المشهد السياسي، كما بينا ذلك في الفصل الثالث من هذا الكتاب، وكان أيضاً واحداً من الأسباب التي أربكت العمل الديمقراطي داخل الجمعية التأسيسية وخارجها، ووسَّعت الشقة بين الشمال والجنوب، وعجلت بحلِّ الجمعية التأسيسية قبل انتهاء دورتها القانونية، دون أن تنجز الدستور، وتحلّ كثير من القضايا السياسية العالقة، بل شغلت نفسها بإجراءات حل الحزب الشيوعي السوداني وطرد نوابه من البرلمان، وتداعيات الصراع الذي نشب بين رئيس حزب الأمة السيد الصادق المهدي وعمه السيد الهادي المهدي راعي الحزب وأمام الأنصار.

---

(١٢) لالمصدر نفسه.

والتحدي الثالث، كما يرى الأستاذ المحامي إبراهيم علي إبراهيم، يتمركز حول إمكانية توعية الناخب السوداني، لأن الذين لم يشتركوا في انتخابات عام ١٩٨٦م أصبحوا الآن مؤهلين للمشاركة في الانتخابات القادمة، إلا أنهم لم يشهدوا أية انتخابات ديمقراطية، وليس لهم إرث انتخابي تاريخي أو معرفة واسعة بثقافة الانتخابات الديمقراطية تأهلهم لأداء الدور الانتخابي المناط بهم حسب الصورة المرجوة، فلا جدال أن هذا الواقع يضع تحدياً حقيقياً أمام الأحزاب السياسية وتنظيمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية، لتقوم بتوعية هذه الأجيال التي تشكل الثقل الانتخابي في الانتخابات القادمة، وإليها يستند محور التغير السياسي في السودان[١٣]. زد على ذلك أن الإرث الانتخابي السوداني بالرغم من تاريخه الطويل الذي يرجع إلى عام ١٩٥٣م إلا أنه أرث تاريخي متقطع بفعل الانقلابات العسكرية، ولا يشكل منظومة تراكمية يمكن الاستفادة من مرجعيتها الفقهية والسياسية في حل المشكلات والنـزاعات السياسية التي تبرز إلى حيز الوجود أثناء العملية الانتخابية وبعدها، ولكن هذا الواقع المعقد يجب أن لا يمنع تنظيمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية من قراءة أحداث الماضي السياسي بوعي تاريخي، والاستئناس الموضوعي بتجارب الآخرين، لطرح حلول مناسبة لمشكلات السودان الآنية، لأن تقدم الشعوب والأفراد يقاس بمدى قدرتهم على فهم التحديات ووضع الحلول المناسبة، علماً بأن كل فعل إنساني يقوم على درجة من التحدي والاستجابة التي تمكنه من تجاوز ذلك التحدي إذا كانت استجابته استجابةً مدروسةً، أو تقوده إلى الخضوع والإذعان لسلطان التحدي القاهر إذا كانت استجابته استجابةً رخوةً ونابعةً من وحى تنجيمه وحدسه القاصر، فالمسافة بين التجاوز والإذعان هي المعيار الفاصل في تحديد درجة تقدم الشعوب والأفراد في إطار منظومة الزمن المتغيرة والمتجددة دوماً.

ويرتبط التحدي الرابع بالتغيرات الأساسية التي طرأت على الخارطة السياسية وتضاريسها الديمغرافية، حيث بينت نتائج الاستطلاع الذي أجرته وحدة قياس الرأي

(١٣) لإبراهيم على إبراهيم، «دراسة حول قانون الانتخابات السودانية الجديد»، صحيفة الرأي العام، العدد ٣٧٧٤، ١٧ مارس ٢٠٠٨م؛ العدد ٣٧٧٨، ٢١ مارس ٢٠٠٨م.

العام بمعهد أبحاث السلم بجامعة الخرطوم أن الحركة الشعبية ستكتسح الانتخابات القادمة في ولايات الجنوب بنسبة ٩٨٪ من أصوات الناخبين، ومنطقة جبال النوبة بنسبة ٩٤٪، ومنطقة أبيي في جنوب كردفان بنسبة ٩٧٪؛ وسيحقق المؤتمر الوطني تفوقاً في شمال السودان بنسبة ٤٢٪، وذلك باستثناء ولايات دارفور التي ستكون الغلبة فيها للحركات الجهوية بنسبة ٩٧٪، وفي شرق السودان ستحصل جبهة الشرق على نسبة ٩٣٪؛ وبناءً على هذه الاستنتاجات سيحصل حزب الأمة القومي على ٢٣٪ من أصوات الناخبين بالمديريات الشمالية؛ والحركة الشعبية على ٢٠٪؛ والمؤتمر الشعبي على ٦٪؛ والحزب الشيوعي السوداني على ٥٪؛ والاتحادي الديمقراطي (المرجعيات) على ٤٪[١٤]. وبالرغم من الإشكاليات الفنية التي تعتري نتائج هذا الاستطلاع وتشكك في صدقيتها، إلا أنه يعطي أيضاً بعض المؤشرات التي تؤكد أن الانتخابات القادمة، إذا أُجريت بحرية ونزاهة، ستحدث تغيرات واضحة على الخارطة السياسية، بما في ذلك وضع الأحزاب الحاكمة والمعارضة. بالنسبة للأحزاب الحاكمة ستُعدل النسب التي أقرتها اتفاقية السلام الشامل (نيفاشا): ٥٢٪ للمؤتمر الوطني، و٢٨٪ للحركة الشعبية، و١٤٪ للقوى الشمالية، و٦٪ للقوى الجنوبية، وفي المقابل ستفقد الأحزاب التقليدية (الأمة والاتحادي) عدداً من الأصوات في أماكن ثقلها السياسي لصالح الحركات الجهوية، والمؤتمر الوطني، والحركة الشعبية. إذاً اختلال الموازنة السياسية بهذه الكيفية سيطرح حزمة من علامات الاستفهام حول مستقبل اتفاقية السلام الشامل ذات الصبغة الثنائية، وحول موقف التنظيمات الجهوية في دارفور والشرق من معايير قسمة السلطة والثروة التي أقرتها اتفاقية نيفاشا، وطبيعة التحالفات السياسية الجديدة التي ستفرزها الحملة الانتخابية ونتائج الانتخابات بين طرفي اللعبة السياسية: الحكومة والمعارضة.

فالتحديات التي أشرنا إليها أعلاه تحتاج إلى قراءة ثاقبة من الأحزاب الحاكمة والمعارضة على حد سواء، لأن بعضها يقدح في فاعلية البُعد الساكن للعملية الانتخابية، نسبة لغياب بعض القيم المهنية، وتعاظم النفوذ الحزبي في المؤسسات المرتبطة بإدارة الانتخابات والإعداد لها، وتلك المؤسسات التي كان يفترض أن تُوصف بالحياد

(١٤) نقلاً عن فيصل خالد، «الطريق إلى الحكم الرشيد»، ص ٢٧.

والشفافية، الأمر الذي أثار جملة من الشكوك حول نزاهة الانتخابات القادمة وشفافية إدارتها. ويرتبط بعضها الآخر بالبُعد المتحرك للعملية الانتخابية والمتمثل في النظرة الحزبية الضيقة لأهمية البُعد الساكن، وفاعلية البُعد المتحرك في معالجة بعض القضايا الاستراتيجية، مثل قضية إجراء الانتخابات في دارفور أو تأجيلها، فالجدل الدائر الآن في أوساط النخب السياسية يستند إلى مماحكات قطاعية ضحلة لا تفضي إلى إفراز حلول استراتيجية، بل تسهم في تعقيد المشهد السياسي ووضع عربة الكسب الحزبي المحدود أمام حصان المصلحة العامة دون الوصول إلى مصالحة وطنية حقيقية، تشكل الإطار السياسي للعملية الانتخابية في مناخ تسوده حرية الحراك السياسي وشفافية الأداء الحزبي. ونأمل أن لا تكون الانتخابات المزمع عقدها في ٢٠٠٩م عبارة عن مساحيق لتجميل القيم الشمولية على حساب أدبيات الديمقراطية الرحبة، وأن لا تكون خطوة تجاه خيار تشظي السودان إلى كينونات سياسية متناحرة على حساب الوحدة المستدامة في إطار التنوع.



# ملاحق عامة

# ملحق رقم (١)

## قراءة إحصائية عن نتائج الانتخابات المباشرة لمجلس النواب لعام ١٩٥٣م[1]

| الدائرة (رقم الدائرة) | السكان | الناخبون | الناخبون٪ | المصوتون | المصوتون٪ | الحزب الوطني | باقي الأحزاب | | الحزب الفائز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مديرية الخرطوم | | | | | | | | | |
| الخرطوم بحري (١٧) | ٤٤٠٠٠ | ٨٨٥٢ | ٢٠ | ٤٣٩٤ | ٤٨ | ٣٦٢٠ | أمة<br>آخرون | ٣١٦<br>٤٥٨ | وطني اتحادي |
| الخرطوم (١٨) | ٢٠٠٠٠ | ٥٤٤٢ | ٢٧ | ١٩٩٢ | ٣٦ | ١٥١٤ | أمة<br>مستقلون | ٣١٢<br>١٦٦ | وطني اتحادي |
| الخرطوم الجنوبية (١٩) | ٤٢٠٠٠ | ٨٥٦٦ | ٢٠ | ٣٩٩٣ | ٤٦ | ٣١٢٤ | أمة<br>مستقلون | ٦١٢<br>٢٥٧ | وطني اتحادي |
| ريفي الخرطوم شمال (٢٠) | ٩٠٠٠٠ | ١٧٧٩٩ | ٢٠ | ٧٩٥٦ | ٤٥ | ٤٥٩٠ | أمة | ٣٣٦٦ | وطني اتحادي |
| ريفي الخرطوم جنوب (٢١) | ١١٠٠٠٠ | ١٦٠٠٢ | ١٥ | ٦٦٥٩ | ٤١ | ٣٨٥٨ | آخرون | ٢٨٠١ | وطني اتحادي |
| أم درمان الشمالية (٢٢) | ١٣٢٠٠٠ | ١٤٩٩٩ | ٢٥ | ٦٤٧٥ | ٤٣ | ٣٨٥٠ | أمة | ٢٦٢٥ | وطني اتحادي |
| أم درمان الجنوبية (٢٣) | ١٣٢٠٠٠ | ٩١٨٢ | ٢٥ | ٤٦٠٧ | ٥٠ | ٣٥٧٢ | أمة<br>آخرون | ٦١٢<br>٤٢٣ | وطني اتحادي |

(١) مصادر الملحق: التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٣م. يحوي الملحق رقم (١) عدد السكان، وعدد الناخبين، ونسبة الناخبين المئوية من العدد الكلي للسكان، وعدد المصوتين، ونسبة المصوتين المئوية من العدد الكلي للناخبين، والأصوات التي حصل عليها الحزب الفائز مقارنة مع بقية الأحزاب الأخرى. ونلحظ في هذا الملحق عن أرقام الدوائر الانتخابية ليست مسلسلة تسلسلاً مطرداً في المديريات، لأنها صنفت إلى دوائر مباشرة وغير مباشرة.

| أم درمان الغربية (٢٤) | ١٣٢٠٠٠ | ٩٩٤٠ | ٢٥ | ٤٦٠٥ | ٤٦ | ٣٦٨٠ | أمة<br>مستقلون | ١١٣<br>٨١٢ | وطني اتحادي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ريفي الخرطوم شرق (٧١) | ٥٥٠٠٠ | ١٥٢٧١ | ٢٨ | ٧٧٢٦ | ٥٠ | ٥٠٩٠ | أمة | ٢٦٣٦ | وطني اتحادي |
| المديرية الشمالية | | | | | | | | | |
| وادي حلفا (٢٩) | ٨٥٠٠٠ | ٩٦٥١ | ١١ | ٧٠٥٣ | ٧٣ | ٦٥٢٨ | مستقل | ٥٢٥ | وطني اتحادي |
| دنقلا (٣٠) | ١٣٠٠٠٠ | ٢٠٠٨٠ | ١٥ | ١٣٨١٧ | ٦٨ | ٦٩٣٤ | حزب أمة | ٦٨٨٣ | وطني اتحادي |
| مروي (٣١) | ١١٢٠٠٠ | ١٥٣٣١ | ١٤ | ١٠٢٩٦ | ٦٦ | ٧٣٣٦ | آخرون | ٢٩٦٠ | وطني اتحادي |
| بربر (٣٢) | ١١٠٠٠٠ | ٢٣٤٤١ | ٢١ | ١٠٩٥٧ | ٤٦ | ٥١٢٩ | آخرون | ٥٨٢٨ | وطني اتحادي |
| عطبرة (٣٣) | ٣٥٠٠٠ | ٨٣٣٧ | ٢٤ | ٥٧٨٦ | ٦٩ | ٤٥٣٥ | أمة<br>الجبهة | ٣٢٨<br>٩٢٣ | وطني اتحادي |
| الدامر (٣٤) | ٨٥٠٠٠ | ١٣١٥٥ | ١٥ | ٨٤٢٣ | ٦٤ | ٥٤٠٧ | أمة | ٣٠١٦ | وطني اتحادي |
| شندي (٣٥) | ١٣٠٠٠٠ | ٣٨٨٨٤ | ٣٠ | ١١٩٣٢ | ٣٠ | ٨٧٦٤ | آخرون | ٣١٦٨ | وطني اتحادي |
| مديرية كسلا | | | | | | | | | |
| مدينة كسلا (٣١) | ٣٥٠٠٠ | ٩٩٩٤ | ٢٩ | ٥٠٧١ | ٥٩ | ٣٣٨٥ | آخرون | ١٦٨٦ | وطني اتحادي |
| بورتسودان (١٤) | ٦٠٠٠٠ | ١٦٧١٧ | ٢٨ | ٧٨٠٤ | ٤٠ | ٦٥٩٦ | أمة<br>آخرون | ٨٨٤<br>٣٢٤ | وطني اتحادي |
| شمال القضارف (١٥) | ٩٩٣٠٠ | ١٧٥٠٧ | ١٧ | ١٠٠٠٨ | ٥٧ | - | جمهوري<br>آخرون | ٦٤٢٥<br>٣٥٨٣ | جمهوري اشتراكي |
| جنوب القضارف (١٦) | ٧١٠٠٠ | ١٠٥٢٥ | ١٥ | ٦٦٧٢ | ٦٣ | ٢٠٢٠ | أمة | ٤٦٥٢ | أمة |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| طوكر (٦٧) | ٦٨١٢٠ | ٢١٩٣٢ | ٣٣ | ٦٥٤١ | ٣٠ | ٣٩٤٦ | أمة | ٧١٦<br>١٨٧٩ | وطني اتحادي |
| ريفي كسلا (٦٨) | ٣٦٠٠٠ | ٩٨٦٠ | ٢٧ | ٢٥٨٠ | ٢٦ | ١١١٥ | أمة<br>جمهوري | ١٤٦٥ | وطني اتحادي |
| الأمرأر والبشاريين (٧٠) | ٧٠٠٠٠ | ٢٠٣٤٧ | ٢٩ | ٦١٣٤ | ٣٠ | ٤٢١٢<br>١٩٢٢ | | | وطني اتحادي |
| واد مدني (١) | ٦٢٠٠٠ | ١٣٠٨٦ | ٢١ | ٧٠٥٧ | ٥٤ | ٥١٠٨ | آخرون | ١٩٤٩ | وطني اتحادي |
| الكاملين (٢) | ٨٠٠٠٠ | ١٨٧١٨ | ٢٥ | ٩٦٢١ | ٥١ | ٤٤٥٦ | آخرون | ٥١٦٥ | وطني اتحادي |
| المسلمية (٣) | ٧٥٠٠٠ | ١٧٨٩٦ | ٢٤ | ١٢٥٨٣ | ٧٠ | ٧٥٨٠ | أمة | ٥٠٠٣ | وطني اتحادي |
| الحلاوين (٤) | ٥٦٨٤٢ | ١٣٣٠٦ | ٢٣ | ٨٧٨٤ | ٦٦ | ٣٠٦٤ | أمة<br>جمهوري | ٥٢٢٧<br>٤٩٣ | أمة |
| المدينة (٥) | ٧٦٠٠٠ | ١٧٤٤١ | ٢٣ | ١٢١٦٠ | ٦٩ | ٦٣٩٨ | أمة | ٤٧٢٧<br>١٠٣٥ | وطني اتحادي |
| الحوش (٦) | ١٠٤٠٠٠ | ٢١٢٠٠ | ٢٠ | ١٥٠٥٢ | ٧١ | ٤٣٥٣ | أمة<br>آخرون | ٤٤٢٥<br>٦٢٤٤ | أمة |
| المناقل (٧) | ١٠٩٠٠٠ | ١٧٦٣٦ | ١٦ | ٩٩٠٢ | ٥٦ | ٤٧١٧ | أمة | ٥١٨٥ | أمة |
| شمال شرق الدويم (٨) | ٩٤٠٠٠ | ٢٢٦٨١ | ٢٤ | ١٠٣٥٧ | ٤٥ | ٣٥٦٩ | أمة<br>مستقلون | ٤٩٣٧<br>١٨٥١ | أمة |
| جنوب شرق الدويم (٩) | ٧٢٠٠٠ | ١٢٦٧٣ | ١٨ | ٧٧٠٤ | ٦٠ | ٢٩٤٥ | أمة | ٤٧٥٩ | أمة |
| غرب الدويم (١٠) | ١٢٥٠٠٠ | ٢٢٧١٣ | ١٨ | ١١٨٠٥ | ٥١ | ٦٠٣٨ | أمة | ٥٧٦٧ | وطني اتحادي |
| كوستي شمال (١١) | ١١٤٦٨٠ | ٣٤١٠٧ | ٣١ | ١٧٩٣٥ | ٥٢ | ٢٢٠١ | أمة<br>الجبهة | ١٥٥٧٥<br>١٥٩ | أمة |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| رفاعة (٤٣) | ١٤٨٠٠٠ | ٣٠٩٠٥ | ٢١ | ٢١١٠٥ | ٦٨ | ٤٣١٧ | جمهوري أمة | ١٢٤٥٩ ٤٣٢٩ | جمهوري اشتراكي |
| ود الحداد (٤٤) | ٥٦٠٠٠ | ١٠٤٤٥ | ١٨ | ٧٣٦٥ | ٧٠ | ٣٣٦٩ | أمة | ٣٩٩٦ | أمة |
| سنار والكواهلة (٤٥) | ١٠٦٤٦٢ | ١٥٠٦٥ | ١٤ | ٨٥٧٤ | ٥٦ | ١٩٢٨ ٧٠٨ | أمة وطني | ٣٦٨٣ ٢٢٥٥ | أمة |
| نظارات الفونج (٤٦) | ١٢١٠٠٠ | ٣٠٥٢٩ | ٢٥ | ٢٣٠١٥ | ٧٦ | ٨٥٢ | جمهوري أمة | ١١٩٢٩ ١٠٢٣٤ | جمهوري اشتراكي |
| شمال الفونج (٤٧) | ٧٧٠٠٠ | ١٦٤٨٠ | ٢١ | ١٠٨٤٠ | ٦٥ | ٤٥٠٤ | أمة أمة | ٦٣٠١ ٣٥ | أمة |
| جنوب كوستي (٤٩) | ٨٤٧٤٣ | ١٥١١٥ | ١٧ | ٧٦٠٤ | ٥٠ | ٨٦٦ | أمة | ٦٧٣٨ | أمة |
| مديرية كردفان | | | | | | | | | |
| الأبيض (٢٥) | ٨٠٠٠٠ | ١١٢٨١ | ١٤ | ٥٧٦٧ | ٥٢ | ٣٩٠٩ | | ١٨٥٨ | وطني اتحادي |
| دار البديرية (٣٦) | ٦٤٠٠٠ | ١٠١٠٢ | ١٥ | ٥٤٥٤ | ٥٤ | | أمة آخرون | ٤٨٩١ ٥٦٣ | أمة |
| الجوامعة شرق (٢٧) | ٩٣٠٠٠ | ١٧٩٨٧ | ١٩ | ١٢٠٧٣ | ٦٩ | ٦٤٤٠ | أمة آخرون | ٥٣١٦ ٣١٧ | وطني اتحادي |
| الجوامعة غرب (٢٨) | ١٢٢٠٠٠ | ٢٠٥٩٢ | ١٧ | ١٢٣١٠ | ٦١ | ٦٤٩٠ | أمة آخرون | ٥٨٢٢ ٦٦٨ | وطني اتحادي |
| دار حامد شرق (٧٢) | ٨٠٠٠٠ | ١٤٧٣٨ | ١٨ | ٦٣٩٣ | ٤٤ | ٤٣٤٢ | أمة آخرون | ٢٠٤٨ ٣ | وطني اتحادي |
| دار حامد غرب (٧٣) | ١٠٠٠٠٠ | ١٤٦٣٤ | ١٥ | بالتزكية | | | | | وطني اتحادي |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| دار الكبابيش (٧٤) | ١٢٢٠٠٠ | ٢٧٢٦٣ | ٢٢ | بالتزكيـــة | | | | | وطني اتحادي |
| دار حمر شمال وشرق (٧٥) | ١٥٩٠٠٠ | ٢٦١١١ | ١٦ | ١٢٢٢٣ | ٤٤ | | أمة<br>آخرون | ١٠٦١٤<br>٦٠٩ | أمة |
| دار حمر جنوب وغرب (٧٦) | ١١٦٠٠٠ | ٢٣١٤٧ | ٢٠ | ٨٣٠٠ | ٤٠ | | أمة<br>آخرون | ٦٣٢٤<br>١٩٧٦ | أمة |
| المسيرية الزُرق (٧٧) | ١٥٠٠٠٠ | ١٠٠٤٩ | ٧ | ٧٣٠٩ | | ٨٦٢ | أمة<br>أمة | ٥٥٤٦<br>٩١١ | أمة |
| المسيرية الحمر (٧٨) | ١٠٠٠٠٠ | ١٦٨٢٧ | ١٧ | ٥٤٤٧ | ٣٣ | ١١٤ | أمة<br>أمة | ٢٧٩٥<br>٢٥٣٨ | أمة |
| تقلي الشمالية (٨٣) | ٥٥٦٥٨ | ١٣٠٥٠ | ٢٣ | ٧٧٢١ | ٥٩ | ٣٢٦٦ | آخرون | ٤٤٥٥ | وطني اتحادي |
| تقلي الجنوبية (٨٤) | ٥٣٠٠٠ | ١٢٦٥٠ | ٢٤ | ٨٠٧٦ | ٦٣ | ٤٣٨٧ | أمة | ٣٦٨٩ | وطني اتحادي |
| **مديرية دارفور** | | | | | | | | | |
| وسط دارفور (١٢) | ٩٢٧٢٢ | ٢٠٩٥٦ | ٢١ | ١١٨٣٣ | ٥١ | ٥٨٠٧ | أمة | ٦٠٢٥ | أمة |
| كتم الوسطى (٥١) | ٩٤٠٠٠ | ١٤٣٨١ | ١٥ | ٦٣٦٩ | ٤٣ | ٢١٠٤ | أمة<br>أمة | ٤١٣٣<br>١٣٢ | أمة |
| مقدومية نيالا (٥٢) | ٩٧٥٥٠ | ١٩٥١٠ | ٢٠ | ١٠١٨٨ | ٥٢ | ١٨٠٦ | أمة<br>جمهوري | ٦٩٢٠<br>١٤٦٢ | أمة |
| البقارة غرب (٥٣) | ١٢٨٥٣٦ | ٢٦١٢٦ | ٢٠ | ١٥٣٩٠ | ٥٧ | ٤٠٦٦ | أمة<br>جمهوري | ١٠٦٣٨<br>٦٨٦ | أمة |

| نيالا بقارة (٥٤) | ٧٠٠٠٠ | ١٢٩٤٩ | ٢٨ | بالتزكيـة | | | | | جمهوري اشتراكي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| شرق دارفور (٥٥) | ٣٤٥٩٥ | ٨٩٣١ | ٢٠ | ٥٥٦٣ | ٦٢ | ١٨٠٦ | أمة | ٣٦٠٣ | أمة |
| دار مساليت شمال (٥٩) | ٨٣٧٥٠ | ١٣٩٦٤ | ١٧ | ٢٧٨٥ | ١٩ | ٧٠٣ | مستقل | ١٩٨٢ | مستقل |
| **مديرية أعالي النيل** | | | | | | | | | |
| الشلك (٩١) | ٩٤٧٢٠ | ٢٠٢٣٤ | ٢١ | ١٣٥٥ | ٦ | ٣٢١<br>٢٦٤ | حزب الجنوب<br>مستقل | ٥٦٧<br>١١٤ | حزب الجنوب |
| الرنك وملكال (٦٢) | ٩٢٧٦٢ | ١٥٩٩١ | ١٧ | ٨٠٣٥ | ٤٥ | ٦٤٢٣ | مستقل | ١٦١٢ | وطني اتحادي |
| **مديرية بحر الغزال** | | | | | | | | | |
| بحر الغزال الغربية (٣٩) | ٨٧٣٥٤ | ١٩١٨٨ | ٢٢ | ٩٢٩٧ | ٤٨ | ٢٨٨٤ | مستقل<br>جمهوري<br>مستقل | ٢٨٨٨<br>٢٧٦٨<br>٧٩٧ | مستقل |
| **المديرية الاستوائية** | | | | | | | | | |
| ياي (٦٢) | ١١٢٦٩١ | ١٧٨٧٢ | ١٦ | ١١٦١١ | ٦٥ | | حزب الجنوب | ٩٨٦٨ | حزب الجنوب |
| جوبا (٦٣) | ٩٤٥٠٠ | ٢٠١٢١ | ٢١ | ١١٤٠١ | ٥٦ | | حزب الجنوب | ٦١٨٨ | حزب الجنوب |
| مورو (٦٤) | ٦٥٦٧٩ | ١٧٢٦٤ | ٢٦ | ١٣٣٠٥ | ٧٧ | ١٨٢٠ | حزب الجنوب | ١١٤٨٥ | حزب الجنوب |
| الزاندي شرق (٦٥) | ١١٣٠٠٠ | ٣٥٩٥٨ | ٣٢ | ٢٧٧٥١ | ٧٥ | | حزب الجنوب<br>حزب الجنوب | ٢٤٢٦٧<br>٣٤٨٤ | حزب الجنوب<br>عدد من المرشحين |
| الزاندي غرب (٦٦) | ٦٨٠٠٠ | ٢٣٤٩٧ | ٣٥ | ١٤٨٢٨ | ٦٤ | ٢٨٥٨ | جنوبي مستقل | ١١٩٧٠ | جنوبي مستقل |

# ملحق رقم (٢)

## قراءة إحصائية عن نتائج الانتخابات غير المباشرة لمجلس النواب لعام ١٩٥٣م[٢]

| الدائرة (رقم الدائرة) | السكان | الناخبون | الناخبون ٪ | المصوتون | المرحلة ٪ | الحزب الوطني | باقي الأحزاب | | الحزب الفائز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| مديرية النيل الأزرق | | | | | | | | | |
| جنوب الفونج (٤٨) | ١١٦٠٠٠ | ٢٢٤٩٩ | ١٩ | ٨٨ | ٣٥ أولية<br>٩٥ ثانوية | ٤٢<br>٣٣ | آخرون | ١٣ | وطني اتحادي |
| مديرية كسلا | | | | | | | | | |
| الهدندوة (٦٩) | ١٤٠٠٠٠ | ٤٢٠٠٠ | ٣٠ | ٦٣ | ٣١ أولية<br>١٠٠ ثانوية | ٣٣ | آخرون | ٣٠ | وطني اتحادي |
| مديرية كردفان | | | | | | | | | |
| شمال شرق الجبال (٧٩) | ٦١٠٠٠ | ١٤٨٣٧ | ٢٤ | ٧١ | ٢٥ أولية<br>١٠٠ ثانوية | ٤٢ | جمهوري | ٢٩ | وطني اتحادي |
| جنوب غرب الجبال (٨٠) | ١٢٦٠٠٠ | ٢٥٢٠٢ | ٢٠ | ٨٨ | ١٠ أولية<br>١٠٠ ثانوية | ٤٦ | أمة | ٤٢ | وطني اتحادي |
| كادقلي (٨١) | ٩٨٣٥٠ | ١٩٦٧٠ | ٢٠ | ٥٢ | ١٠٠ ثانوية | ٢٧ | مستقل | ٢٥ | وطني اتحادي |
| النوبا الوسطى (٨٢) | ١١٢٢٤٠ | ٢٢٤٤٨ | ٢٠ | ٤٦ | ٢٣ أولية<br>١٠٠ ثانوية | ٢١<br>٣ | مستقل | ٢٢ | مستقل |

(٢) مصادر الملحق: التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٣م. يحوي الملحق رقم (٢) عدد السكان، وعدد الناخبين، ونسبة الناخبين المئوية من العدد الكلي للسكان، وعدد المصوتين، ونسبة المصوتين المئوية في المرحلتين الأولية والثانوية من الانتخابات غير المباشرة، والأصوات التي حصل عليها الحزب الفائز مقارنة مع بقية الأحزاب الأخرى.

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مديرية دارفور** | | | | | | | | | |
| كتم الشرقية (٥) | ١٠٠٠٠٠ | ١٧٨٩٧ | ١٨ | التزكية | | | | | حزب أمة |
| زالنجي الشمالية الغربية (٥٦) | ٩٢٠٠٠ | ١٤٣٤٢ | ١٦ | ٨٢ | ١٠ أولية ٩٥ ثانوية | ٦٦ | أمة | ١٦ | وطني اتحادي |
| زالنجي الجنوبية الغربية (٥٧) | ١٠٨٥٦٨ | ١٤٦٢٢ | ١٤ | ٧٦ | ١٨ أولية ٩٦ ثانوية | ٦٠ | أمة | ١٧ | وطني اتحادي |
| دار مساليت جنوب (٥٨) | ١٢٦٧٥٠ | ١٨٣٣٩ | | ٧٣ | ١٨ أولية ٩٦ ثانوية | ٣ | مستقل | ٧٠ | مستقل |
| **المديرية الاستوائية** | | | | | | | | | |
| شرق الاستوائية (٦٠) | ٨٣٩٠٤ | ١٣١١٦٦ | ١٦ | بالتزكية | | | | | حزب الجنوب |
| توريت (٦١) | ١٠٢٦١٢ | ٢٤١٤١ | ٢٤ | ٧٦ | ٣٦ أولية | | حزب الجنوب حزب الجنوب | ٤٤ ٣٢ | جزب الجنوب |
| **مديرية أعالي النيل** | | | | | | | | | |
| غرب النوير غزال (٨٥) | ١١٠٦١٥ | ١٥٧٨٥ | ١٥ | ١٢١ | | ٣٤ | مستقلون | ٤٥ ٤٠ ٢ | مستقل |
| غرب النوير جبال (٨٦) | ٨٦٥٣٥ | ٧٢٥٤ | ٨ | بالتزكية | | | | | مستقل |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| وسط شرق النوير (٨٧) | ٨٩٦٠٠ | ١٦٩٢٠ | | بالتزكية | | | | | حزب الجنوب |
| وادي الزراف (٨٨) | ٩٤٣٥٥ | ٢٧٩٩٩ | ٣٠ | ٧٨ | | | حزب الجنوب<br>مستقل | ٦٢<br>١٦ | حزب الجنوب |
| البيبور وشرق النوير (٨٩) | | ٣٣٦٣ | | ١١٠ | ٢٩ | ٥٩ | آخرون | ٥١ | وطني اتحادي |
| بور (٩٠) | ١٣٨٦٠٠ | ٣٩٦٩٥ | ١٤ | ١٢٩ | | ٩٢ | مستقل | ٣٧ | وطني اتحادي |
| **مديرية بحر الغزال** | | | | | | | | | |
| أويل الشرقية (٣٧) | ١٢٢١٧١ | ٢٦٧٨٩ | ٢٢ | بالتزكية | | | | | مستقل |
| أويل الغربية (٣٨) | ٧٣٣٠٦ | ٢١٦١٨ | ٢٩ | بالتزكية | | | | | مستقل |
| شمال نهر الجور (٣٩) | ١٤٠٠٠٠ | ٣٤٨٧٠ | ٢٥ | بالتزكية | | | | | مستقل |
| جنوب نهر الجور (٤٠) | ١٢٨٤٢٤ | ٢٨٤٧٥ | ٢٢ | ١١٨ | ٤٠ | | مستقل<br>مستقل | ٩٤<br>٢٤ | مستقل |
| رمبيك (٤١) | ٤١٠١٣ | ٣٠٩٧٦ | ٢٢ | ١٠٨ | ١٥ | | مستقل<br>مستقل | ١٠٢<br>٦ | مستقل |
| يرول (٤٢) | ١٠٤٤٠١ | ٢٢٨٣٣ | ٢٢ | ٦٥ | ١٦ | | حزب الجنوب<br>مستقل | ٥٨<br>٧ | حزب الجنوب |

# ملحق رقم (٣)

## نتائج انتخابات دوائر مجلس النواب لعام ١٩٥٣م[٣]

| اسم المرشح الفائز | الدائرة | رقم الدائرة | المصوتون | المرشحون | أصوات الفائز | ٪ | الحزب الفائز |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **مديرية الخرطوم (دوائر مباشرة)** | | | | | | | |
| علي عبد الرحمن | الخرطوم بحري | ١٧ | ٤٣٩٤ | ٧ | ٣٦٢٠ | ٨٢ | وطني اتحادي |
| محمد أحمد المرضي | الخرطوم الشمالية | ١٨ | ١٩٩٢ | ٧ | ١٥١٤ | ٧٦ | وطني اتحادي |
| يحيى الفضلي | الخرطوم الجنوبية | ١٩ | ٣٩٩٣ | ٧ | ٣١٢٤ | ٧٨ | وطني اتحادي |
| عمر حمزة محمد أحمد | ريفي الخرطوم شمال | ٢٠ | ٧٩٥٦ | ٥ | ٤٥٩٠ | ٥٧ | وطني اتحادي |
| إبراهيم الحسن أبو المعالي | ريفي الخرطوم جنوب | ٢١ | ٦٦٥٩ | ٤ | ٣٨٥٨ | ٥٧ | وطني اتحادي |
| إسماعيل الأزهري | أم درمان الشمالية | ٢٢ | ٦٤٧٥ | ٢ | ٣٨٥٠ | ٥٩ | وطني اتحادي |
| ميرغني حمزة | أم درمان الجنوبية | ٢٣ | ٤٦٠٧ | ٥ | ٣٥٧٢ | ٧٧ | وطني اتحادي |
| حسن عوض الله | أم درمان الغربية | ٢٤ | ٤٦٠٥ | ٣ | ٣٦٨٠ | ٧٩ | وطني اتحادي |
| محمد الصديق طلحة | ريفي الخرطوم شرق | ٧١ | ٧٧٢٦ | ٣ | ٥٠٩٠ | ٦٥ | وطني اتحادي |
| **المديرية الشمالية (دوائر مباشرة)** | | | | | | | |

(٣) مصادر الملحق: التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٣م. يحوي الملحق رقم (٣) على أسماء الفائزين ودوائرهم الجغرافية، عدد المصوتين، وعدد المرشحين، والأصوات التي حصل عليها الفائز ونسبتها من العدد الكلي للمصوتين.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محمد نور الدين | وادي حلفا | ٢٩ | ٧٠٥٣ | ٢ | ٦٥٢٨ | ٩٢ | وطني اتحادي |
| محمد أمين السيِّد | دنقلا | ٣٠ | ١٣٨١٧ | ٢ | ٦٩٣٤ | ٥٠ | وطني اتحادي |
| أحمد إدريس أبو الحسن | مروي | ٣١ | ١٠٢٩٦ | ٣ | ٧٣٣٦ | ٧١ | وطني اتحادي |
| المرضي محمد رحمة | بربر | ٣٢ | ١٠٩٥٧ | ٥ | ٥١٢٩ | ٤٦ | وطني اتحادي |
| إبراهيم المحلاوي | عطبرة | ٣٣ | ٥٧٨٦ | ٣ | ٤٥٣٥ | ٧٨ | وطني اتحادي |
| طيفور محمد شريف | الدامر | ٣٤ | ٨٤٢٣ | ٢ | ٥٤٠٧ | ٦٤ | وطني اتحادي |
| مجذوب إبراهيم فرح | شندي | ٣٥ | ١١٩٣٢ | ٤ | ٨٧٦٤ | ٧٣ | وطني اتحادي |
| مديرية كسلا (دوائر مباشرة) | | | | | | | |
| محمد جبارة العوض | مدينة كسلا | ١٣ | ٥٠٧١ | ٣ | ٣٣٨٥ | ٦٦ | وطني اتحادي |
| هاشم محمد سعد | بورتسودان | ١٤ | ٧٨٠٤ | ٤ | ٦٥٩٦ | ٨٤ | وطني اتحادي |
| محمد حمد أبوسن | شمال القضارف | ١٥ | ١٠٠٠٨ | ٤ | ٦٤٢٥ | ٦٤ | جمهوري اشتراكي، انضم إلى الوطني اتحادي |
| عبد الله بكر مصطفى | جنوب القضارف | ١٦ | ٦٦٧٢ | ٢ | ٤٦٥٢ | ٦٩ | أمة |
| مجذوب أبو علي موسى | طوكر | ٦٧ | ٦٥٤١ | ٤ | ٣٩٤٦ | ٦٠ | وطني اتحادي |
| محمد محمود حمد | ريفي كسلا | ٦٨ | ٢٥٨٠ | ٣ | ١١١٥ | ٤٣ | وطني اتحادي |
| محمد كرار كجر | الأمرأر والبشاريين | ٧٠ | ٦١٣٤ | ٢ | ٤٢١٢ | ٦٨ | وطني اتحادي |
| مديرية النيل الأزرق (دوائر مباشرة) | | | | | | | |
| مدثر البوشي | ود مدني | ١ | ٧٠٥٧ | ٣ | ٥١٠٨ | ٧٢ | وطني اتحادي |

| إبراهيم الطيب بدر | الكاملين | ٢ | ٩٦٢١ | ٨ | ٤٤٥٦ | ٤٦ | وطني اتحادي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| حماد توفيق | المسلمية | ٣ | ١٢٥٨٣ | ٣ | ٧٥٨٠ | ٦٠ | وطني اتحادي |
| إمام دفع الله محمد | الحلاوين | ٤ | ٨٧٨٤ | ٣ | ٥٢٢٧ | ٥٩ | أمة |
| عبد الله محمد توم | المدينة | ٥ | ١٢١٦٠ | ٣ | ٦٣٩٨ | ٥٢ | وطني اتحادي |
| الشيخ قسم السيِّد الفكي | الحوش | ٦ | ١٥٠٥٢ | ٤ | ٤٤٥٥ | ٢٩ | أمة |
| محمد المكاشفي | المناقل | ٧ | ٩٩٠٢ | ٣ | ٥١٨٥ | ٥٢ | أمة |
| إبراهيم هباني | شمال شرق الدويم | ٨ | ١٠٣٥٧ | ٣ | ٤٩٣٧ | ٤٦ | أمة |
| كمال عبد الله المهدي | جنوب شرق الدويم | ٩ | ٧٧٠٤ | ٢ | ٤٧٥٩ | ٦١ | أمة |
| الوسيلة السماني البرير | غرب الدويم | ١٠ | ١١٨٠٥ | ٢ | ٦٠٣٨ | ٥١ | وطني اتحادي |
| صديق عبد الرحمن المهدي | شمال كوستي | ١١ | ١٧٩٣٥ | ٣ | ١٥٥٧٥ | ٨٦ | أمة |
| محمد حلمي أبوسن | رفاعة | ٤٣ | ٢١١٠٥ | ٣ | ١٢٤٥٩ | ٥٩ | جمهوري اشتراكي |
| بانقا محمد توم | ود الحداد | ٤٤ | ٧٣٦٥ | ٢ | ٣٩٩٦ | ٦٤ | أمة |
| أحمد الأمير محمود | سنار والكواهلة | ٤٥ | ٨٥٧٤ | ٤ | ٣٦٨٣ | ٤٢ | أمة |
| يوسف العجب | نظارات الفونج | ٤٦ | ٢٣٠١٥ | ٣ | ١١٩٢٩ | ٥١ | جمهوري اشتراكي |
| يعقوب حامد بابكر | شمال الفونج | ٤٧ | ١٠٨٤٠ | ٤ | ٦٣٠١ | ٥٨ | أمة |
| الشريف السيِّد الفكي | جنوب كوستي | ٤٩ | ٧٦٠٤ | ٢ | ٦٧٣٨ | ٨٨ | أمة |
| مديرية كردفان (دوائر مباشرة) | | | | | | | |
| حسن عبد القادر | الأبيض | ٢٥ | ٥٧٦٧ | ٢ | ٣٩٠٩ | ٦٧ | وطني اتحادي |

| ميرغني حسين زاكي الدين | دار البديرية | ٣٦ | ٥٤٥٤ | ٣ | ٤٨٩١ | ٨٩ | أمة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الشاذلي الشيخ برير | الجوامعة شرق | ٢٧ | ١٢٠٧٣ | ٤ | ٦٤٤٠ | ٤٣ | وطني اتحادي |
| محمد هارون تيمة | الجوامعة غرب | ٢٧ | ١٢٣١٠ | ٢ | ٦٤٩٠ | ٥٢ | وطني اتحادي |
| التيجاني إبراهيم عايف | دار حامد شرق | ٧٢ | ٦٣٩٣ | ٢ | ٤٣٤٢ | ٦٧ | وطني اتحادي |
| مشاور جمعة سهل | دار حامد غرب | ٧٣ | التزكية | | | | وطني اتحادي |
| فضل الله علي التوم | دار الكبابيش | ٧٤ | التزكية | | | | وطني اتحادي |
| عبد الرحمن عمر عبد الله | دار حمر شمال وشرق | ٧٥ | ١٢٢٢٣ | ٣ | ١٠٦١٤ | ٨٦ | أمة |
| الفاضل البشرى المهدي | دار حمر جنوب وغرب | ٧٦ | ٨٣٠٠ | ٤ | ٦٣٢٤ | ٧٦ | أمة |
| حماد محمد دفع الله | المسيرية الزُرق | ٧٧ | ٧٣٠٩ | ٣ | ٥٥٤٦ | ٧٥ | أمة |
| الفاضل محمود | المسيرية الحمر | ٧٨ | ٥٤٤٧ | ٥ | ٢٧٩٥ | ٥١ | أمة |
| إدريس زيبق | تقلي الشمالية) | ٨٣ | ٧٧٢١ | ٤ | ٣٢٦٦ | ٤٢ | وطني اتحادي |
| محيي الدين حاج محمد | تقلي الجنوبية | ٨٤ | ٨٠٧٦ | ٢ | ٤٣٨٧ | ٥٤ | وطني اتحادي |
| مديرية دارفور (دوائر مباشرة) | | | | | | | |
| الملك رحمة الله محمود | وسط دارفور | ١٢ | ١١٨٣٣ | ٢ | ٦٠٢٦ | ٥٠ | أمة |
| عثمان إسحق آدم | كتم الوسطى | ٥١ | ٦٣٦٩ | ٣ | ٤١٣٣ | ٦٤ | أمة |
| عبد الله خليل | مقدومية نيالا | ٥٢ | ١٠١٨٨ | ٣ | ٦٩٢٠ | ٦٧ | أمة |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| عبد الرحمن إبراهيم دبكة | البقارة غرب | ٥٣ | ١٥٣٩٠ | ٣ | ١٠٦٣٨ | ٦٩ | أمة |
| عبد الحميد موسي مادبو | نيالا بقارة | ٥٤ | التزكيـة | | | | جمهوري اشتراكي |
| مصطفى حسن محمد | شرق دارفور | ٥٥ | ٥٥٦٣ | ٣ | ٣٦٠٣ | ٦٤ | أمة |
| أبوبكر بدوي أبوبكر | دار مساليت شمال | ٥٩ | ٢٦٨٥ | ٢ | ١٩٨٢ | ٧٣ | مستقل |
| مديرية بحر الغزال (دوائر مباشرة) | | | | | | | |
| ميشيل كاندى | بحر الغزال الغربية | ٣٩ | ٩٢٩٧ | ٥ | ٢٨٨٨ | ٣١ | مستقل |
| مديرية أعالي النيل (دوائر مباشرة) | | | | | | | |
| إدوارد أدوهون دجيجو | الشلك | ٩١ | ١٣٥٥ | ٥ | ٥٦٧ | ٤١ | حزب الجنوب |
| عبد النبي عبد القادر | الرنك وملكال | ٦٢ | ٨٠٣٥ | ٢ | ٦٤٢٣ | ٧٩ | وطني اتحادي |
| المديرية الاستوائية (دوائر مباشرة) | | | | | | | |
| بنجامين لوكى | ياي | ٦٢ | ١١٦١١ | ٣ | ٩٨٦٨ | ٨٤ | حزب الجنوب |
| أوردنتو إندوزي | جوبا | ٦٣ | ١١٤٠١ | ٥ | ٦١٨٨ | ٥٤ | حزب الجنوب |
| يتعون بيرو | مورو | ٦٤ | ١٣٣٠٥ | ٢ | ١١٤٨٥ | ٨٦ | حزب الجنوب، انضم إلى الوطني اتحادي |
| ابليا كوز | الزاندي شرق | ٦٥ | ٢٧٧٥١ | ٢ | ٢٤٢٦٧ | ٨٧ | حزب الجنوب |
| غردون أسوارو | الزاندي غرب | ٦٦ | ١٤٨٤٨ | ٢ | ١١٩٧٠ | ٨٠ | مستقل |
| الدوائر غير المباشرة (٢٤ دائرةً) | | | | | | | |
| حسن محمد زكي | جنوب الفونج | ٤٨ | ٨٨ | ٣ | ٤٢ | ٤٧ | وطني اتحادي |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أبو طنة باكاش | الهدندوة | ٦٩ | ٦٣ | ٢ | ٣٣ | ٥٢ | وطني اتحادي |
| حماد أبوسدر شالوكة | شمال شرق الجبال | ٧٩ | ٧١ | ٣ | ٤٢ | ٥٩ | وطني اتحادي |
| نصر الله صالمين سلية | جنوب غرب الجبال | ٨٠ | ٨٨ | ٢ | ٤١ | ٤٦ | وطني اتحادي |
| يعقوب رحال | كادقلي | ٨١ | ٥٢ | ٢ | ٢٧ | ٥١ | وطني اتحادي |
| كميجو كومي | النوبا الوسطى | ٨٢ | ٤٦ | ٣ | ٢٢ | ٤٧ | مستقل |
| محمود الطيب صالح | كتم الشرقية | ٥٠ | تزكية | | | | أمة |
| يوسف عبد الحميد إبراهيم | زالنجي الشمالية الغربية | ٥٦ | ٨٢ | ٢ | ٦٦ | ٨٠ | وطني اتحادي |
| أرباب أحمد شطة | زالنجي الجنوبية الغربية | ٥٧ | ٧٦ | ٢ | ٦٠ | ٧٨ | وطني اتحادي |
| حسن جبريل سليمان | دار مساليت جنوب | ٥٨ | ٧٣ | ٢ | ٧٠ | ٩٥ | مستقل |
| لينو ثومبي | شرق الاستوائية | ٦٠ | تزكية | | | | حزب الجنوب |
| سمبليسكو اتازا | توريت | ٦١ | ٧٦ | ٥ | ٤٤ | ٥٦ | حزب الجنوب |
| داك داى | غرب النوير غزال | ٨٥ | ١٢١ | ٤ | ٤٥ | ٣٧ | مستقل/ وطني اتحادي |
| استانسلاوس عبد الله بياساما | غرب النوير جبال | ٨٦ | تزكية | | | | مستقل |
| الفرد برجوك أولودو | وسط شرق النوير | ٨٧ | تزكية | | | | حزب الجنوب |

| | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| بوث ديو | وادي الزراف | ٨٨ | ٧٨ | ٢ | ٦٢ | ٧٩ | حزب الجنوب |
| سايمن بيزو | البيبور وشرق النوير | ٨٩ | ١١٠ | ٣ | ٥٩ | ٥٣ | وطني اتحادي |
| بولين ألير | بــور | ٩٠ | ١٢٩ | ٣ | ٩٢ | ٧١ | وطني اتحادي |
| انزتفحل يوكندا | أويل الشرقية | ٣٧ | تزكية | | | | مستقل/ وطني اتحادي |
| عبد الرحمن سوميت | أويل الغربية | ٣٨ | تزكية | | | | مستقل |
| فواستينو رورو | شمال نهر الجور | ٣٩ | تزكية | | | | مستقل |
| لينو ثومبي | جنوب نهر الجور | ٤٠ | ١١٨ | ٢ | ٩٤ | ٧٩ | مستقل |
| إندرية فور | رمبيك | ٤١ | ١٠٨ | ٣ | ١٠٢ | ٩٤ | مستقل |
| فلمن ماجوك | يرول | ٤٢ | ٦٥ | ٢ | ٥٨ | ٨٩ | حزب الجنوب |
| دائرة الخريجين (خمسة مقاعد) | | | | | | | |
| محمد أحمد محجوب | خريجين | | | | | | أمة |
| حسن الطاهر زروق | خريجين | | | | | | الجبهة المعادية للاستعمار |
| خضر حمد | خريجين | | | | | | وطني اتحادي |
| مبارك زروق | خريجين | | | | | | وطني اتحادي |
| إبراهيم المفتي | خريجين | | | | | | وطني اتحادي |

# ملحق رقم (٤)

## أعضاء مجلس الشيوخ لعام ١٩٥٣م[٤]

| رقم | اسم المرشح الفائز أو المعين | المديرية | الحزب |
|---|---|---|---|
| الأعضاء المنتخبون | | | |
| ١. | علي محمد العبيد | الشمالية | وطني اتحادي |
| ٢. | عوض الشيخ عبد الكريم | الشمالية | وطني اتحادي |
| ٣. | حسن محجوب محمد | الشمالية | وطني اتحادي |
| ٤. | عباس العبيد الشهينابي | الخرطوم | وطني اتحادي |
| ٥. | محمد عبد الله العمرابي | الخرطوم | وطني اتحادي |
| ٦. | أحمد سيدأحمد الحاج | الأزرق | وطني اتحادي |
| ٧. | أحمد يوسف علقم | الأزرق | وطني اتحادي |
| ٨. | بشير عبد الرحيم حامد | الأزرق | وطني اتحادي |
| ٩. | حسن عبد الجليل دفع الله | الأزرق | وطني اتحادي |
| ١٠. | محمد عبد الرحمن | الأزرق | أمة |
| ١١. | يوسف هباني | الأزرق | أمة |
| ١٢. | إبراهيم الفكي إبراهيم | كسلا | وطني اتحادي |
| ١٣. | محمد أحمد عواض | كسلا | وطني اتحادي |
| ١٤. | عبمر أبو أمنه | كسلا | وطني اتحادي |
| ١٥. | بابو عثمان نمر | كردفان | أمة |
| ١٦. | مكي شيبون | كردفان | وطني اتحادي |
| ١٧. | محمد بخيب علي حبة | كردفان | وطني اتحادي |
| ١٨. | الشاذلي الشيخ الريح | كردفان | وطني اتحادي |
| ١٩. | محمد الزاكي أحمد | دارفور | وطني اتحادي |
| ٢٠. | محمد علي أبوسن | دارفور | وطني اتحادي |
| ٢١. | أحمد أبو القاسم | دارفور | أمة |
| ٢٢. | حسن تاج الدين | دارفور | مستقل |

(٤) مصادر الملحق: التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٣م.

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٢٣. | ماثيو شامبي لينا | بحر الغزال | مستقل |
| ٢٤. | ستانسلاوس بياساما | بحر الغزال | حزب الجنوب |
| ٢٥. | ميكا بول | بحر الغزال | وطني اتحادي |
| ٢٦. | ردنتو كوما | الاستوائية | وطني اتحادي |
| ٢٧. | باولو أوقالي واني | الاستوائية | حزب الجنوب |
| ٢٨. | نيودو أوكش | أعالي النيل | وطني اتحادي |
| ٢٩. | جميس فاتلواك | أعالي النيل | وطني اتحادي |
| ٣٠. | قوردون أيوم | أعالي النيل | حزب الجنوب |
| **الأعضاء المعينون** | | | |
| ٣١. | عبد الماجد أحمد حتيلة | | وطني اتحادي |
| ٣٢. | أحمد الجيلي | | وطني اتحادي |
| ٣٣. | فضل الله بابكر | | وطني اتحادي |
| ٣٤. | خلف الله خالد | | وطني اتحادي |
| ٣٥. | خليفة محمد آدم | | وطني اتحادي |
| ٣٦. | محمد الحاج حضر | | وطني اتحادي |
| ٣٧. | محمد إبراهيم فرح | | وطني اتحادي |
| ٣٨. | محمد صالح سوار الدهب | | وطني اتحادي |
| ٣٩. | عثمان أبو العلا | | وطني اتحادي |
| ٤٠. | تادروس عبد المسيح | | وطني اتحادي |
| ٤١. | عبد الرحمن عبدون | | أمة |
| ٤٢. | عبد السلام الخليفة | | أمة |
| ٤٣. | زيادة عثمان أرباب | | أمة |
| ٤٤. | يوسبا سوكبري | | حزب الجنوب |
| ٤٥. | إبراهيم يوسف بدري | | جمهوري اشتراكي |
| ٤٦. | أحمد محمد صالح | | مستقل |
| ٤٧. | عبد الله ميرغني | | مستقل |
| ٤٨. | بيتر مورويل | | مستقل |
| ٤٩. | سوسيو أيرو | | مستقل |
| ٥٠. | ويليام قرنق | | مستقل |

# ملحق رقم (٥)

## نتائج انتخابات دوائر مجلس النواب لعام ١٩٥٨م(٥)

| اسم المرشح الفائز | اسم الدائرة | رقم الدائرة | المصوتون | أصوات الفائز | ٪ | الحزب الفائز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مديرية بحر الغزال | | | | | | |
| مايثو أكن أكن | أبيم الغربية | ١ | ٢٧٢٤ | ١٩٥٣ | ٧١ | أمة |
| جبرائيل دنق جوك | أبيم الشرقية | ٢ | ٢٦٨٩ | ٢٠٨١ | ٧٧ | أمة |
| سانتنيو دينق شنق | باليت | ٣ | ٣٢٩١ | ١٣٦٧ | ٤١ | أمة |
| ألك خميس رزق | ملوال | ٤ | ٣٤٨٩ | ١٨١٩ | ٥٢ | وطني اتحادي |
| البينو ألوت أتياك | باليابونق | ٥ | ٤٦٢٦ | ٤٢٠٧ | ٩٠ | أمة |
| جوزيف دومنيك مورون | التونج الشمالية | ٦ | ٧٠٣٥ | ٢٣١١ | ٣٢ | حزب الأحرار |
| الفرد وول أكوك | التونج الجنوبية | ٧ | ٢٢٦٥ | ١٤٤٣ | ٦٣ | أمة |
| بنجامين لانفجوك | قوقريال الجنوبية | ٨ | ٦٥١٢ | ٢٨٦٩ | ٤٤ | أمة |
| صمويل أجاني | قوقريال الغربية | ٩ | ٥٦٦٨ | ٣٢٨٠ | ٥٧ | حزب الأحرار |
| جميس وك اتنان | قوقريال الشرقية | ١٠ | ٤٦٩٩ | ٢٤١٨ | ٥١ | حزب الأحرار |
| قيريال كاو اتير | رمبيك الشرقية | ١١ | ٥٦٥٥ | ٢٦٢٣ | ٤٦ | وطني اتحادي |

(٥) مصادر الملحق: التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٥٨م؛ صحيفة الرأي العام، العدد ٣٨٨٠، ١٢ مارس ١٩٥٨م؛ ٤٩-٦٠؛ محمد إبراهيم طاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، ٤٣-٥٣؛ محمد محمد أحمد كرار، انتخابات وبرلمانات السودان، ٦٦-٧١.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| موني ماكوي | رمبيك الغربية | ١٢ | ٦١٤٤ | ٢٧٨٣ | ٤٥ | شعب ديمقراطي |
| تيكانورا مالك | يرول الشرقية | ١٣ | ٥٤٠١ | ٣٦٩١ | ٦٨ | شعب ديمقراطي |
| جاكوب جوصف كازاى | يرول الغربية | ١٤ | ٨٧٣٢ | ٣٣٣٦ | ٣٨ | أمة |
| فرانكو وول قرنق | واو | ١٥ | ٣٠٣٣ | ١٤١٦ | ٤٦ | شعب ديمقراطي |
| استانسلاوس عبد الله بياساما | راجا | ١٦ | ٥١٤٠ | ٣٠٧٢ | ٥٩ | حزب الأحرار |
| المجموع | | | ٧٧١٩٣ | ٤١٨٧٤ | ٥٤ | |
| مديرية النيل الأزرق | | | | | | |
| مبارك حبيب الله إبراهيم | الدويم الشمالية الشرقية | ١٧ | ٩٨٥٠ | ٥٦٣٧ | ٥٧ | وطني اتحادي |
| عبد الله حاج المكي | الدويم الوسطى الشرقية | ١٨ | ٨٤٣٠ | ٥٧٠٣ | ٦٧ | وطني اتحادي |
| الأغبش الخليفة محمد | الدويم الجنوبية الشرقية | ١٩ | ٩٩٤٦ | ٣٦١٠ | ٣٦ | أمة |
| بشرى إدريس هباني | الدويم الشمالية الغربية | ٢٠ | ٦٥٢٩ | ٣١٣٤ | ٤٨ | أمة |
| يوسف إدريس هباني | الدويم الوسطي الغربية | ٢١ | ٨٥١٨ | ٥٥٧٨ | ٦٥ | أمة |
| محمد أحمد محجوب | الدويم الجنوبية الغربية | ٢٢ | ١٠٣٩٥ | ١٠٧٥٦ | ؟ | أمة |
| عبد الله خليل عوض | كوستي الشمالية الشرقية | ٢٣ | ١١٩١٠ | ٦٥٣٢ | ٥٤ | أمة |

| مأمون حسين شريف | كوستي الغربية | ٢٤ | ١٠٣٤٦ | ٨٤١٢ | ٨١ | أمة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الهادي عبد الرحمن المهدي | كوستي الجنوبية الشرقية | ٢٥ | ٩٥٥٧ | ٩٦٣٢ | ؟ | أمة |
| محمد الحلو موسى | كوستي الشمالية الغربية | ٢٦ | ١٤٧٤٨ | ٤٧٧٦ | ٣٢ | أمة |
| عبد الرحمن علي طه | الحصاحيصا الشرقية | ٢٧ | ٩٨٢٥ | ٤٥٤٦ | ٤٦ | أمة |
| أحمد يوسف علقم | الحصاحيصا الغربية | ٢٨ | ٨٦٤٣ | ٥٢٢٣ | ٦٠ | وطني اتحادي |
| إمام دفع الله | الحلاوين | ٢٩ | ١٠٩٤٤ | ٤١٣٤ | ٣٧ | أمة |
| إبراهيم الطيب بدر | الكاملين | ٣٠ | ٨٧٨٣ | ٦٨٣٢ | ٧٧ | وطني اتحادي |
| خضر حمد محمد خير | المسيد | ٣١ | ٩٤٨١ | ٤٦٣٨ | ٤٨ | وطني اتحادي |
| الجيلاني عمر التاي | رفاعة الشمالية | ٣٢ | ٩١٩٢ | ٤٦٣٨ | ٥٠ | شعب ديمقراطي |
| محمد أحمد أبوسن | رفاعة الشرقية | ٣٣ | ٨٥٠٣ | ٦١٣٦ | ٧٢ | شعب ديمقراطي |
| إبراهيم الفكي قسم الله | رفاعة الجنوبية | ٣٤ | ٨٦٧١ | ٣٩٣٨ | ٤٥ | وطني اتحادي |
| عبد الرحيم محمود أبو عيسى | واد مدني | ٣٥ | ٩٧٤٣ | ٦٠٦٥ | ٦٢ | وطني اتحادي |
| طه الشيخ سعيد العوض | المدينة الغربية | ٣٦ | ٧٠٠٧ | ٤٤٨٤ | ٦٣ | وطني اتحادي |
| عبد الله محمد توم | المدينة الشرقية | ٣٧ | ٩٠٧٢ | ٥٣٤٩ | ٥٨ | وطني اتحادي |
| قسم السيد عبد الله النور | الحوش الغربية | ٣٨ | ٨٥٣٠ | ٤٦١٤ | ٥٤ | أمة |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حسين الشريف الهندي | الحوش الشرقية | ٣٩ | ٩٣٣٦ | ٥٥٢١ | ٥٩ | وطني اتحادي |
| الأمين محمد كشكوش | المناقل الشمالية | ٤٠ | ٩٢٤٣ | ٦٢٠٩ | ٦٧ | وطني اتحادي |
| يوسف إبراهيم عبد الله | المناقل الجنوبية | ٤١ | ٨٦٠٩ | ٤٤٦٦ | ٥١ | وطني اتحادي |
| الناجي الشيخ يعقوب | دو الحداد | ٤٢ | ٩٠٤٣ | ٤٩٠٣ | ٥٤ | وطني اتحادي |
| عبد الله عبد الرحمن نقد الله | سنار الغربية | ٤٣ | ١٣٥٩٣ | ٦٢٥٥ | ٤٦ | أمة |
| مصطفى محمد أحمد طه | سنار الشرقية | ٤٤ | ٥٩٠٢ | ٢٧٢٣ | ٤٦ | وطني اتحادي |
| يوسف العجب علي | رفاعة شرق | ٤٥ | ٦٩١١ | ٥٥٨٨ | ٨٠ | مستقل |
| يعقوب حامد بابكر | السوكي | ٤٦ | ٨٩٦٦ | ٥٣٠٨ | ٥٩ | أمة |
| محمد الخليفة شريف | سنجة | ٤٧ | ١٠٣٧٠ | ٧٢١٤ | ٦٩ | أمة |
| مالك يوسف أبوروف | أبو حجار | ٤٨ | ٧٨٨٥ | ٥٧٩٥ | ٧٣ | أمة |
| عبد الله شمس الدين عبد الله | الرصيرص الشمالية | ٤٩ | ٦٢٧٦ | ٢٧٣١ | ٤٣ | وطني اتحادي |
| الشيخ إبراهيم منصور | الرصيرص الجنوبية | ٥٠ | ٦٢١٧ | ٣٧٤٧ | ٦٠ | وطني اتحادي |
| علي رجب محمد | الكرمك | ٥١ | ٥٠٣٥ | ٢٣٣١ | ٤٦ | وطني اتحادي |
| **المجموع** | | | **٣١٥٥٩٧** | **١٨٨٦٥٦** | **٥٩** | |
| **مديرية دارفور** | | | | | | |
| يوسف عبد الحميد إبراهيم | زالنجي الشمالية | ٥٢ | ٢٢٧٤ | ٨٩٢ | ٣٩ | أمة |
| منصور عبد القادر منصور | زالنجي الوسطى | ٥٣ | ٤٩٠٩ | ٢٧٧٨ | ٥٦ | أمة |

| أرباب أحمد شطة | زالنجي الجنوبية | ٥٤ | ٣١٦٩ | ١١٢٤ | ٣٥ | وطني اتحادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محمد الزاكي أحمد | الفاشر الغربية | ٥٥ | ٥٣٦٤ | ٢٩٣٤ | ٥٤ | وطني اتحادي |
| أحمد أمين عبد المجيد | الفاشر الشرقية | ٥٦ | ١٠٢٣٣ | ٦٠٤٧ | ٥٩ | أمة |
| عبد القادر ضو البيت عبد الدائم | أم كدادة | ٥٧ | ٥٠٧٩ | ٢٣٤١ | ٤٦ | مستقل |
| مصطفى حسن محمد | المقدومية الشمالية | ٥٨ | ٦٧٥٠ | ٣٨٩١ | ٥٧ | أمة |
| حسن محجوب مصطفى | المقدومية الغربية | ٥٩ | ٦٩٢٦ | ٤٧١٣ | ٦٨ | أمة |
| موسى إبراهيم مادبو | الضعين الشمالية | ٦٠ | ٢٩٢٦ | ١٣١٥ | ٤٤ | أمة |
| عبد الحميد موسى مادبو | الضعين الجنوبية | ٦١ | ٣٤٢٦ | ٢٣٤٢ | ٦٨ | أمة |
| الطاهر مساعد قيدوم | جنوب دارفور الجنوبية | ٦٢ | ٥٢١٩ | ٢٣٣١ | ٤٤ | مستقل |
| عبد الرحمن محمد دبكة | جنوب دارفور الغربية | ٦٣ | ٤١٣٣ | ٣٢٨٥ | ٧٩ | أمة |
| محمد المهدي الخليفة عبد الله | جنوب دارفور الوسطى | ٦٤ | ٤٢٣٧ | ٢٦٣٨ | ٦٢ | أمة |
| عثمان إسحاق آدم | كتم الشمالية | ٦٥ | ٣٣٢١ | ١١٠١ | ٣٣ | أمة |
| أحمد محي الدين محمد | كتم الجنوبية | ٦٦ | ٣٨٠٣ | ١٩٠٠ | ٤٩ | أمة |
| عبد الله ميرغني محمد | كتم الشرقية | ٦٧ | ٦٢٣٧ | ٤٤٠٠ | ٧٠ | أمة |
| محمود الطيب صالح | كتم الغربية | ٦٨ | ٢٨٢٧ | ١٦٨٩ | ٤٠ | أمة |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| فضل جبريل سليمان | دار مساليت الوسطى | ٦٩ | ٤١٩٤ | ٢٤٤٧ | ٥٨ | أمة |
| خاطر مهدي إبراهيم | دار مساليت الشمالية الغربية | ٧٠ | ٢٢١٣ | ١٢٢٠ | ٥٥ | وطني اتحادي |
| محمد حسن داود | دار مساليت الشمالية الشرقية | ٧١ | ٢٣٥٣ | ١٦٣٤ | ٦٩ | أمة |
| زيادة عثمان أرباب | دار مساليت الجنوبية الغربية | ٧٢ | ٢٦٣٣ | ١٧٨٧ | ٦٧ | أمة |
| أبوبكر بدوي | دار مساليت الجنوبية الشرقية | ٧٣ | ٢٣٤٤ | ١٦٢٨ | ٦٩ | أمة |
| المجموع | | | ٩٤٥٩٩ | ٣٤٧٠٧ | ٣٦ | |
| المديرية الاستوائية | | | | | | |
| بولينو دوقالي | جوبا الشرقية | ٧٤ | ٥١٣٦ | ٣٧٩٥ | ٧٣ | حزب الأحرار |
| دانيال جومي | جوبا الغربية | ٧٥ | ٥٩٤٩ | ٤٣٤٩ | ٧٣ | حزب الأحرار |
| أيليا لوبي واياواي | ياي غرب | ٧٦ | ٦١٠٩ | ٥٤٩٣ | ٨٩ | حزب الأحرار |
| ماركو كورجان | ياي شرق | ٧٧ | ٦٥٣٧ | ٤٣٠٨ | ٦٥ | حزب الأحرار |
| أزبوني منديري | أمادي | ٧٨ | ٨٠٥١ | ٣٦٢٨ | ٤٥ | حزب الأحرار |
| ميشيل نقاموندي | مريدي | ٧٩ | ١٢٧٢٠ | ١٠٣١٨ | ٨١ | حزب الأحرار |
| ساترينو لوهوري هاس | توريت لا توكا | ٨٠ | ١٩٣٦ | ١٧١٣ | ٨٨ | حزب الأحرار |
| جوزيف أدوهو | توريت أشولي | ٨١ | ١٤١٧ | ١١١٨ | ٧٨ | حزب الأحرار |
| بنكرازيو أوسنق | توريت لانقا | ٨٢ | ٣٢٧٦ | ١٨٣٨ | ٥٦ | حزب الأحرار |

| فرديناند أديانق | ناقشوط | ٨٣ | ٩١٤ | ٨٢٧ | ٩٠ | شعب ديمقراطي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عثمان النعيم محمد | كوبيتا الجنوبية | ٨٤ | بالتزكية | شعب ديمقراطي | | |
| ناثنيال أويت بونو | كوبيتا الشمالية | ٨٥ | ٣٠٠ | ١٦٩ | ٥٦ | حزب الأحرار |
| إدوارد دورو | زاندي شرق | ٨٦ | ١٥٢٠٠ | ٩٧١٧ | ٦٣ | حزب الأحرار |
| شارس علي بلال | إزو | ٨٧ | ١١٠٥١ | ٣٦٣٢ | ٣٢ | حزب الأحرار |
| صوميل رانزي | طمبرة | ٨٨ | ٧٣١٢ | ٣٦٨٣ | ٥٠ | حزب الأحرار |
| المجموع | | | ٨٥٩٠٨ | ٦٠٨١٠ | ٦٠ | |
| مديرية كسلا | | | | | | |
| محمد أحمد النيل | بورتسودان وسواكن | ٨٩ | ١٣٥٦٦ | ٦٤١٣ | ٤٧ | وطني اتحادي |
| محمد الأمين محمود شريف | طوكر الريفية | ٩٠ | ٤٥٦٩ | ١٣٢٤ | ٢٨ | شعب ديمقراطي |
| عثمان عمر المصري | طوكر بني عامر | ٩١ | ٤٢٨٦ | ٢٧٠٦ | ٦٣ | شعب ديمقراطي |
| عمر أبو آمنة هنيس | الهدندوة الشمالية | ٩٢ | ٤٦٤٧ | ١١٥٦ | ٢٤ | شعب ديمقراطي |
| أحمد حسيب عمر | الهدندوة الشرقية | ٩٣ | ٢٨٧٨ | ١٧٢٨ | ٦٠ | أمة |
| محمد الأمين محمد ترك | القاش | ٩٤ | ٦٤٥١ | ٣٩١٥ | ٦٠ | أمة |
| علي حسين المليك | القاش الغربية | ٩٥ | ٤٦٥٨ | ٢٢٤٤ | ٤٨ | شعب ديمقراطي |
| محمد حمد موسى | الأمرأر | ٩٦ | ٢٨١٩ | ٤٠٨٣ | ؟ | شعب ديمقراطي |
| حامد كرار أحمد | البشاريين | ٩٧ | ٣٢١٧ | ١٩٩١ | ٦١ | شعب ديمقراطي |
| علي محمد إدريس | كسلا الريفية | ٩٨ | ٤٦١٠ | ٢٢٧٣ | ٤٩ | شعب ديمقراطي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفاتح أحمد عبود | كسلا | ٩٩ | ٧٤٢٠ | ٣٦٨٢ | ٤٩ | شعب ديمقراطي |
| عبد اللاه إبراهيم أبوسن | البطانة | ١٠٠ | ٥٩٨٠ | ٢٩٢٩ | ٤٨ | شعب ديمقراطي |
| أحمد عوض الكريم أبوسن | القضارف الوسطى | ١٠١ | ٦٣٩١ | ٣٦١٧ | ٥٦ | شعب ديمقراطي |
| عبد الله بكر مصطفى | القضارف والضواحي | ١٠٢ | ٨٧٦١ | ٣٣٢١ | ٣٧ | أمة |
| أحمد السيد حمد | القضارف الغربية | ١٠٣ | ٥٥٠٣ | ٣٧٣٠ | ٦٧ | شعب ديمقراطي |
| مصطفى عبد الله بكر | القضارف الجنوبية | ١٠٤ | ٦٠٧٨ | ٢٢١٧ | ٣٦ | أمة |
| المجموع | | | ٩١٨٤٢ | ٤٨٨٣٣ | ٥٣ | |
| مديرية الخرطوم | | | | | | |
| نصر الدين السيد مرجان | الخرطوم بحري | ١٠٥ | ١٠٢٠٩ | ٦٠٩٢ | ٥٩ | وطني اتحادي |
| سرور محمد رملي | ريفي الخرطوم شمال | ١٠٦ | ٨٩٥٣ | ٤٤٦٤ | ٤٩ | شعب ديمقراطي |
| إبراهيم المفتي | ريفي الخرطوم غرب | ١٠٧ | ٦٣٠٨ | ٥٠٠٧ | ٧٩ | وطني اتحادي |
| محمد الصديق طلحة | ريفي الخرطوم شرق | ١٠٨ | ٧١٢٢ | ٦٣٦٩ | ٨٩ | وطني اتحادي |
| مبارك بابكر زروق | ريفي الخرطوم جنوب | ١٠٩ | ٨٠٠٠ | ٦٩٩٨ | ٨٧ | وطني اتحادي |
| محمد أحمد المرضي | الخرطوم الشمالية | ١١٠ | ١٠٧٨٨ | ٦٢٨٨ | ٥٨ | وطني اتحادي |
| يحيى الفضلي مصطفى | الخرطوم الجنوبية | ١١١ | ١٠٦٠٩ | ٦٤٤٩ | ٦٠ | وطني اتحادي |
| إسماعيل الأزهري | أم درمان الشرقية | ١١٢ | ٩٥٨٩ | ٦٨٢٥ | ٧١ | وطني اتحادي |

| حسن عوض الله | أم درمان الغربية | ١١٣ | ١١٠٢٠ | ٦٤٥٣ | ٥٨ | وطني اتحادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **المجموع** | | | **٨٢٥٩٨** | **٥٤٩٤٥** | **٦٦** | |
| **مديرية كردفان** | | | | | | |
| زين العابدين حسن شريف | البديرية شمال | ١١٤ | ٥٤٦٩ | ٣٩٣٨ | ٧٢ | أمة |
| ميرغني حسين زاكي الدين | البديرية جنوب | ١١٥ | ٤٨٧٦ | ٣٨٣١ | ٧٨ | أمة |
| محمد إيوار دردمة | النايمنق | ١١٦ | ٤٠٠٠ | ١٤٠٦ | ٣٥ | وطني اتحادي |
| علي بقادي حامد | الحوازمة | ١١٧ | ٦٤٣٩ | ٤١٤٧ | ٦٤ | أمة |
| حماد أبو سدر سلوكة | الأجانق | ١١٨ | ٢٨٢٣ | ١٣٥٥ | ٤٧ | أمة |
| قطر جاد الله محمد | الدلنج | ١١٩ | ٦٨٥٩ | ٣٢٠١ | ٤٦ | أمة |
| يعقوب رحال أندو | كادقلي | ١٢٠ | ٦٢١٠ | ١٠٧٦ | ١٧ | وطني اتحادي |
| إسماعيل الفكي علي | كادوقلي الغربية | ١٢١ | ٣٩٧٥ | ١٥٤٤ | ٣٨ | أمة |
| كامبجو كومي كودي | النوبة الوسطي | ١٢٢ | ٤٩٨٨ | ٢٣٩٠ | ٤٧ | أمة |
| محمد مختار الأصم | كادوقلي الجنوبية | ١٢٣ | ٤٥٩٠ | ٢٣٩١ | ٥٢ | أمة |
| عبد الرحمن أحمد عديل | حمر الشرقية | ١٢٤ | ٧٩٤٢ | ٤٢٣١ | ٥٣ | أمة |
| عبد الرحيم الأمين محمد | حمر الشمالية | ١٢٥ | ٦٠٠٦ | ٤٦٤٦ | ٧٧ | أمة |
| سيف الدين محمد المساعد | حمر الجنوبية | ١٢٦ | ٨١٤٢ | ٥٠٤٧ | ٦١ | أمة |
| عبد الرحمن عمر عبد الله | حمر الغربية | ١٢٧ | ٥٩٧٨ | ٤١٣٣ | ٦٩ | أمة |
| التيجاني إبراهيم عايف | دار حامد الشرقية | ١٢٨ | ٧٩٩٧ | ٤٤٦٦ | ٥٥ | وطني اتحادي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عبد الله عثمان العريفي | دار حامد الغربية | ١٢٩ | ٧٥٣٥ | ٤٣٨٥ | ٥٨ | أمة |
| فضل الله على التوم | الكبابيش | ١٣٠ | ٤٧٤٠ | ٤٥٥٢ | ٩٦ | وطني اتحادي |
| قسم الله فضل الله الأعسر | دار الكبابيش | ١٣١ | ٦٤٣٣ | ٢١٩٧ | ٣٤ | مستقل |
| الشاذلي الشيخ برير | جوامعة شمال شرق | ١٣٢ | ١٠٣٦٠ | ٨٦٠٨ | ٨٣ | وطني اتحادي |
| عبد ا الله الفاضل المهدي | جوامعة جنوب شرق | ١٣٣ | ١٠٤٨٨ | ٥٩٨٦ | ٥٧ | وطني اتحادي |
| موسى عبد المجيد الزين | جوامعة شمال غرب | ١٣٤ | ٧٠٥٩ | ٥٠٨٧ | ٧٢ | وطني اتحادي |
| أحمد بخاري علي | جوامعة جنوب غرب | ١٣٥ | ٩٩٣٤ | ٦٣٢٥ | ٦٣ | أمة |
| حسن عبد القادر الحاج | الأبيض | ١٣٦ | ٨٣٦٢ | ٤٦٦٢ | ٥٥ | وطني اتحادي |
| إدريس الزيبق جيلي | تقلي شمال | ١٣٧ | ٧٢٠٣ | ٣٦٢٩ | ٥٠ | وطني اتحادي |
| محمد عبد الله قدوم | تقلي جنوب | ١٣٨ | ٦٠٤٨ | ٢٦٨٥ | ٤٤ | وطني اتحادي |
| آدم نور الدين | تقلي الوسطى | ١٣٩ | ١٠٣٠٥ | ٥٣٨٨ | ٥٢ | وطني اتحادي |
| علي نمر علي الجلة | المجلد | ١٤٠ | ٤٧١٦ | ٢٠٦٦ | ٤٣ | أمة |
| مهدي أحمد الرفاعي | أبيي | ١٤١ | ٤٤٥٨ | ٢١٣٩ | ٤٧ | أمة |
| حماد محمد دفع الله | لقاوة | ١٤٢ | ٧١٨٨ | ٣١٤١ | ٤٣ | أمة |
| المجموع | | | ١٨٨٠٩٣ | ١٠٨٦٥٢ | ٥٧ | |
| المديرية الشمالية | | | | | | |
| محمد نور الدين | وادي حلفا | ١٤٣ | ٧٩٢٨ | ٣٩١٨ | ٤٩ | شعب ديمقراطي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أحمد مختار جبرة | دنقلا الشمالية | ١٤٤ | ٥٨١٩ | ٣١١٥ | ٥٣ | وطني اتحادي |
| الزبير حمد الملك | دنقلا الوسطى | ١٤٥ | ٦٨٨٦ | ٣٦٨٢ | ٥٣ | أمة |
| أمين التوم | دنقلا الجنوبية | ١٤٦ | ٥٧٦١ | ٢٥٧١ | ٤٤ | أمة |
| محمد زيادة حمور | مروي الجنوبية | ١٤٧ | ٦٥٩٢ | ٣٢٧٥ | ٤٩ | شعب ديمقراطي |
| سيدأحمد عبد الهادي | مروي الوسطى | ١٤٨ | ٥٢٩٣ | ٣٤٢٦ | ٦٤ | شعب ديمقراطي |
| محمد محمود الشايقي | مروي الشمالية | ١٤٩ | ٤٣٧٤ | ٢٨٠٦ | ٦٤ | شعب ديمقراطي |
| أبو القاسم حاج حمد | بربر الشمالية | ١٥٠ | ٥٦٢٧ | ٢٩٦٣ | ٥٢ | شعب ديمقراطي |
| عبد العظيم عبد الرحمن النور | بربر الوسطى | ١٥١ | ٦٠٣٨ | ٣٦١٥ | ٥٩ | شعب ديمقراطي |
| عبد الماجد محمد عبد الماجد | بربر الجنوبية | ١٥٢ | ٥٨٨٣ | ٢٨١٨ | ٤٧ | وطني اتحادي |
| محمد مجذوب البحاري | عطبرة | ١٥٣ | ٩٧٣٧ | ٣٩٨٣ | ٤٠ | شعب ديمقراطي |
| عثمان مصطفى أورتشي | شندي الشمالية | ١٥٤ | ٥٠٢٠ | ٢٨٨٤ | ٥٧ | شعب ديمقراطي |
| طيفور محمد شريف | شندي الشمالية غرب | ١٥٥ | ٥٧٧٥ | ٣٥٥٦ | ٦١ | شعب ديمقراطي |
| أحمد السيد حمد | شندي الوسطى | ١٥٦ | ٦٧٥٩ | ٣٨١٩ | ٥٦ | شعب ديمقراطي |
| الشيخ المجذوب إبراهيم فرح | شندي الوسطى غرب | ١٥٧ | ٣٥٨٢ | ١٧٩٤ | ٥٠ | شعب ديمقراطي |
| محمد الحسن العطا | شندي جنوب | ١٥٨ | ٦٤٦٩ | ٣٩١١ | ٦٠ | شعب ديمقراطي |

| المجموع | | | ٩٧٥١٣ | ٥٢١٣٦ | ٥٣ | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مديرية أعالي النيل | | | | | | |
| ميشيل شان | نوير غزال | ١٥٩ | ٤٣٢٧ | ٢١٢٢ | ٤٩ | شعب ديمقراطي |
| بيتر نفور | بانتيو | ١٦٠ | ٤٢٣٠ | ٢٢٠١ | ٥٢ | حزب الأحرار |
| بيتر داك ياك | نوير غرب | ١٦١ | ٦٢٢٠ | ٢٩٥٢ | ٤٧ | أمة |
| اليجاكول | بور جنوب | ١٦٢ | ٢٩٠٨ | ٨١٧ | ٢٨ | حزب الأحرار |
| بارمنا بل كويك | بور شمال | ١٦٣ | ٣٦١٤ | ٢٢٩٩ | ٦٣ | حزب الأحرار |
| بوث ديو دهونق | زراف شمال | ١٦٤ | ٤١١٢ | ٢٦٦٨ | ٦٤ | أمة |
| جوشا موال مت | وادي الزراف | ١٦٥ | ٤٠٩٧ | ١٥٦٦ | ٣٨ | أمة |
| ديفيد شول كوتبر | الناصر شرق | ١٦٦ | بالتزكية | | | وطني اتحادي |
| كن نياك دينق | الناصر غرب | ١٦٧ | ٣٩٦١ | ١٦٧١ | ٤٢ | حزب الأحرار |
| داك داى تت | لاونوير | ١٦٨ | ١٣١٩ | ٤٨٨ | ٣٦ | حزب الأحرار |
| جيمس جوك كث | لاونوير شمال | ١٦٩ | ١٥١٩ | ٧٥٠ | ٤٩ | حزب الأحرار |
| إدوارد أودهوك | كدوك | ١٧٠ | ٤١٨٩ | ١٤٤٥ | ٣٤ | أمة |
| فضل محمد علي | الرنك | ١٧١ | ٥٤٦٦ | ٣١٤٩ | ٥٧ | أمة |
| استيفن بابنين تونقا | ببيور | ١٧٢ | ٢٩٢٧ | ٢٠٧٢ | ٧٠ | حزب الأحرار |
| علي عبد الله كاشف | ملكال | ١٧٣ | ٥١٠٣ | ١٤١٥ | ٢٧ | وطني اتحادي |
| المجموع | | | ٥٣٩٩٢ | ٢٥٦١٥ | ٤٧ | |

# ملحق رقم (٦)

## نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٦٥[٦]

| اسم المرشح الفائز | اسم الدائرة | رقم الدائرة | المصوتون | أصوات الفائز | النسبة المئوية | الحزب الفائز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| مديرية بحر الغزال | | | | | | |
| | جوبا شرق | ١ | بالتزكية | | | |
| الفاتح محمد الشيخ | جوبا غرب | ٢ | ١٨٠٠ | ٥٨٥ | ٣٢ | |
| | تالي وتيركاكا (أمادي) | ٣ | بالتزكية | | | |
| | مريد شمال الجور | ٤ | | | | ألغيت فيها الانتخابات |
| جاكسون وكلو اوكانقو | مريدي وسط (مورو) | ٥ | ١٧٩٥ | ٨٣٣ | ٤٩ | |
| جوزيف ليرانقو | مريدي غرب (أبا والزاندي) | ٦ | ١٦١٧ | ١٣٠٦ | ٨٠ | |
| | توريت شمال لا توكا | ٧ | بالتزكية | | | |
| | جنوب غرب أمادي | ٨ | بالتزكية | | | |
| | جنوب شرق (لانقو) | ٩ | بالتزكية | | | |

(٦) مصادر الملحق: التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٥-١٩٦٦-١٩٦٧م. بالنسبة للمديريات الجنوبية فقد أجرت الانتخابات التكميلية في المديريات الجنوبية الثلاث في الفترة من ٨ مارس إلى ٨ أبريل ١٩٦٧م، وأعلنت نتيجة قبل في منتصف أبريل، وانضم نواب المديريات الجنوبية إلى الجمعية التأسيسية قبل ٢٢ شهراً من بداية الدورة الأولى وقبل انقضاء عمرها بشهرين. ولم نحصل على أسماء الذين فازوا بالتزكية (٢٤ مرشحاً) والأحزاب التي ينتموا إليها، فاكتفينا فقط بتحديد الدوائر التي فازوا فيها التزكية، لأن الوثائق التي وقفنا عليها لم تفدنا في هذا الشأن.

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | بي كايا | ١٠ | | | | ألغيت فيها الانتخابات |
| | كاجوكاجي | ١١ | | | | ألغيت فيها الانتخابات |
| | طريق جوبا مريدي | ١٢ | بالتزكية | | | |
| | يامبيو الوسطى | ١٣ | بالتزكية | | | |
| | يامبيو الشمالية | ١٤ | بالتزكية | | | |
| | طمبرة أزو | ١٥ | بالتزكية | | | |
| | طمبرة الشمالية | ١٧ | بالتزكية | | | |
| | كبويتا الشمالية الشرقية | ١٧ | بالتزكية | | | |
| برناندينو. لوي نباتا | كبويتا الجنوبية الشرقية | ١٨ | ٤٢١ | ٢٩١ | ٦٩ | |
| | كبويتا الجنوبية الغربية | ١٩ | بالتزكية | | | |
| | كبويتا الشمالية الغربية | ٢٠ | بالتزكية | | | |
| مديرية الخرطوم | | | | | | |
| محمد أحمد المرضي | الخرطوم الشمالية | ٢١ | ١٢٦٢٣ | ٥٩١٢ | ٤٦ | وطني اتحادي |
| إبراهيم المفتي | الخرطوم الجنوبية | ٢٢ | ١٠٦٦٣ | ٣٥٨٧ | ٤٠ | وطني اتحادي |
| محمد جبارة العوض | الخرطوم الغربية | ٢٣ | ٩٦٥٨ | ٣٣٨٤ | ٣٥ | وطني اتحادي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| نصر الدين السيد مرجان | الخرطوم بحري | ٢٤ | ١٣٢١٦ | ٦٨٦٤ | ٥١ | وطني اتحادي |
| تاج الدين أبو شامة عبد المحمود | الخرطوم الشمالية | ٢٥ | ٣٥٩٧ | ٢١٦٧ | ٦٠ | وطني اتحادي |
| عبد الماجد محمد أبو حسبو | الوسطى ريفي الخرطوم | ٢٦ | ٧١٨٤ | ٤٠٤٣ | ٥٦ | وطني اتحادي |
| الطيب الطاهر بدر | الجنوبية الشرقية لريفي الخرطوم | ٢٧ | ٥٧٦٥ | ٢٥٤١ | ٤٤ | جبهة ميثاق إسلامي |
| موسى المبارك الحسن | الجنوبية الغربية لريفي الخرطوم | ٢٨ | ٥٨٩٣ | ٢٦١٦ | ٤٤ | وطني اتحادي |
| الحسن محمد طلحة | الشرقية لريفي الخرطوم | ٢٩ | ٧٣٣٤ | ٥٢٩٢ | ٧٢ | وطني اتحادي |
| عماد الدين عثمان خاطر | ريفي الخرطوم الجنوبية | ٣٠ | ٧٦٧٦ | ٤١٦١ | ٥٤ | وطني اتحادي |
| إسماعيل الأزهري | أمدرمان الجنوبية | ٣١ | ١٢٩٥٦ | ٥٦٥١ | ٤٣ | وطني اتحادي |
| حسن عوض الله مصطفي | أمدرمان الغربية | ٣٢ | ١٠١٢٢ | ٤٢٢٠ | ٤١ | وطني اتحادي |
| محمد عثمان صالح | أمدرمان الشمالية | ٣٣ | ١٣٥٣٨ | ٤٥٦١ | ٤٠ | أمة |
| المديرية الشمالية | | | | | | |
| محمد عبد الحليم محمد | السكوت والمحس | ٣٤ | ١٢٥٠٤ | ٥١٥٢ | ٤١ | مستقل |

| عز الدين السيد محمد علي | دنقلا الشمالية | ٣٥ | ١١٨٢٢ | ٤٤٥٢ | ٣٧ | وطني اتحادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أحمد مختار أحمد | دنقلا الوسطي | ٣٦ | ١٢٥٠٤ | ٤٦٤٣ | ٣٧ | وطني اتحادي |
| أمين التوم ساتي | دنقلا الجنوبية | ٣٧ | ٨٠٢٩ | ٣٣٢٧ | ٤١ | أمة |
| إبراهيم محمد حمد | مروي الشمالية | ٣٨ | ٧٩٩٠ | ٣٨٠٣ | ٤٧ | وطني اتحادي |
| حسن بابكر الحاج | مروي الوسطي | ٣٩ | ١٤٨٦ | ١٠٢٩ | ٦٩ | وطني اتحادي |
| محمد محمد صادق الكاروري | مروي الجنوبية | ٤٠ | ٢٤٦٤ | ١٢٠٨ | ٤٩ | جبهة ميثاق إسلامي |
| أبو القاسم محمد الحاج حمد | بربر الجنوبية | ٤١ | ٦٧٩٨ | ٥٧٣٣ | ٨٤ | شعب ديمقراطي |
| محمد الحسن الفكي | بربر الشمالية | ٤٢ | ٣٩٥٠ | ٢٤٩٤ | ٦٣ | أمة |
| علي محمد بشير | عطبرة | ٤٣ | ٩٤٠٨ | ٤٤١٧ | ٤٦ | وطني اتحادي |
| صالح علي نور | شندي الجنوبية الشرقية | ٤٥ | ٢٧٠٦ | ١٤٢١ | ٥٢ | أمة |
| محمد الحسن محمد سعيد | شندي الوسطي الشرقية | ٤٦ | ٣٤١٨ | ١٥٦٩ | ٤٥ | وطني اتحادي |
| حسن محجوب مصطفي | شندي الشمالية الشرقية | ٤٧ | ٣٧٣٥ | ٣٨٤٢ | ٥٧ | وطني اتحادي |
| محي الدين أحمد عبد الله | شندي الجنوبية الغربية | ٤٨ | ٢٣٨٦ | ١٩٣٧ | ٨١ | أمة |

| محمد العوض أحمد الجبلابي | شندي الوسطى غرب | ٤٩ | ٢٣٤٩ | ١٥٢٢ | ٦٤ | أمة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| سليمان يوسف الماحي | شندي الشمالية غرب | ٥٠ | ٢٧٠٧ | ٣٨٣٦ | ٦٧ | وطني اتحادي |
| مديرية النيل الأزرق | | | | | | |
| المكاوي يوسف عبد الدافع | الدويم الأولى | ٥١ | ٧٠٦٤ | ٢٩٠٥ | ٤١ | أمة |
| محمد علي فضل | الدويم الثانية | ٥٢ | ٦٤٥٦ | ١٨٧٢ | ٢٩ | أمة |
| إبراهيم إدريس هباني | الدويم الثالثة | ٥٣ | ٧٨٩ | ٣٩١٠ | ٤٩ | أمة |
| أحمد الشيخ الخليفة أحمد بدر | الدويم الرابعة | ٥٤ | ١١٣٦٠ | ٥٠١٣ | ٤٤ | أمة |
| بدر الدين يوسف هباني | الدويم الخامسة | ٥٥ | ١٢٢٥٩ | ٥٧٤٦ | ٤٦ | أمة |
| عمر محمد نور الدائم | الدويم السادسة | ٥٦ | ٦٦١٣ | ٢٤٧٤ | ٣٧ | أمة |
| الوسيلة السماني الشيخ برير | الدويم السابعة | ٥٧ | ٦٩٥٨ | ٣٤٩٩ | ٥٠ | وطني اتحادي |
| أحمد سعيد حاج أحمد | الدويم الثامنة | ٥٨ | ٦٣٤٣ | ٣٣٢٨ | ٥٢ | أمة |
| محمد أحمد محجوب | الدويم التاسعة | ٥٩ | ١٠٩٠٨ | ٥٠٤٩ | ٤٦ | أمة |
| محمد الحلو موسى | كوستي الشمالية | ٦٠ | ١٧٩٨٥ | ٩٠٢١ | ٥٠ | أمة |
| أحمد عبد الله جاد الله | كوستي الشرقية | ٦١ | ١٢١٢٧ | ١١٥٠٢ | ٩٤ | أمة |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| بشرى السيد حامد | كوستي الجنوبية | ٦٢ | ١٢٧٠٢ | ١٠٢٠٣ | ٨٠ | أمة |
| أبو القاسم الطيب البشير | كوستي الوسطى الغربية | ٦٣ | ١٤١٣٤ | ٨٦٩٩ | ٦١ | أمة |
| عوض الحاج من الله | كوستى الوسطى | ٦٤ | ٨٤٨٠ | ٣٥٧١ | ٤٢ | أمة |
| عبد الرحيم النور إبراهيم | كوستي الغربية | ٦٥ | ٨٤٩٤ | ٤٠٥٩ | ٤٧ | أمة |
| إبراهيم الطيب محمد بدر | المعيلق | ٦٦ | ١٣٣٠٧ | ٥٥٦٩ | ٤١ | وطني اتحادي |
| مضوي محمد أحمد | المسيد | ٦٧ | ١٠٢١٤ | ٢٥٤٢ | ٢٤ | وطني اتحادي |
| أحمد يوسف علقم | الحصاحيصا الشرقية | ٦٨ | ١٤٧١٢ | ٤٧٣٩ | ٣٢ | وطني اتحادي |
| بابكر عبد القادر دكين | الحصاحيصا الغربية | ٦٩ | ١٤٦٨٠ | ٥١٠٦ | ٣٤ | وطني اتحادي |
| أحمد عبد الدافع محمد إمام | الحلاوين | ٧٠ | ١٤٤٣٧ | ٥٧٠٦ | ٣٩ | أمة |
| محمد الحسن الفكي إدريس | الشكرية رفاعة الشمالية | ٧١ | ٥٣١٢ | ٢٧٧٤ | ٥٢ | وطني اتحادي |
| يوسف عوض الكريم أبوسن | الشكرية رفاعة الشرقية | ٧٢ | ٢٩٢١ | ٢٤٤٩ | ٨٣ | وطني اتحادي |
| علي محمد الزين | الشكرية رفاعة الوسطى | ٧٣ | ٧٠٤٦ | ٢٤٠٦ | ٣٤ | وطني اتحادي |

| محمد عبد الله الخضر | الشكرية رفاعة الجنوبية | ٧٤ | ٩٩١١ | ٥٥٩٥ | ٥٦ | وطني اتحادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حماد زين العابدين هجو | سنار الشمالية الغربية | ٧٥ | ١٢٦٥٠ | ٦٧٥٠ | ٥٣ | وطني اتحادي |
| عثمان جاد الله النذير | سنار الشمالية الشرقية | ٧٦ | ٦٤٧٥ | ٣٠٥٤ | ٤٧ | أمة |
| محمد إبراهيم خليل | سنار الجنوبية الشرقية | ٧٧ | ١٠٦٧٩ | ٤٦٥٣ | ٤٣ | أمة |
| عبد الله عبد الرحمن نقد الله | سنار الجنوبية الغربية | ٧٨ | ١٠٢٥٢ | ٤٥٣٠ | ٤٤ | أمة |
| أحمد دهب حسنين | بلدية ود مدني | ٧٩ | ١٧٣١٢ | ٦٢٨٩ | ٣٦ | وطني اتحادي |
| عبد الله محمد توم | المدينة الشرقية | ٨٠ | ١٤٦٤٢ | ٤٩٧١ | ٣٣ | وطني اتحادي |
| الأمين عبد الله عبد الله | المدينة الغربية | ٨١ | ٨٦٣١ | ٢٣١١ | ٢٦ | أمة |
| مهدي حسن شريف | الحوش الغربية | ٨٢ | ١٥١٠٢ | ٤٣٧٨ | ٢٨ | أمة |
| حسين يوسف الهندي | الحوش الوسطى | ٨٣ | ١٢٥٩٦ | ٦٢٢٥ | ٤٩ | وطني اتحادي |
| الطيب أحمد الفكي | الحوش الشرقية | ٨٤ | ٨٣٠١ | ١٩٦٥ | ٢٣ | أمة |
| عبد الماجد أحمد الزين | المناقل الشمالية | ٨٥ | ١٣٢٢٣ | ٦٠٦٤ | ٤٥ | وطني اتحادي |
| النيل الطريفي المكاشفي | المناقل الوسطى | ٨٦ | ٩٠٨٠ | ٢٣٨٨ | ٢٦ | أمة |

| مهدي عبد الباقي المكاشفي | المناقل الجنوبية | ٨٧ | ٧٨٢٦ | ٤٩٦٠ | ٦٣ | أمة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إسحاق محمد الخليفة شريف | أبو حجار الشرقية | ٨٨ | ١٣١٤٣ | ٧١٧٢ | ٥٤ | أمة |
| بشرى إسماعيل شريف | أبو حجار الغربية | ٨٩ | ١٠٧٧٤ | ٨٠٠١ | ٧٤ | أمة |
| علي إسماعيل الخليفة شريف | سنجة | ٩٠ | ١٠٨٤٤ | ٧٨٧٤ | ٧٢ | أمة |
| أحمد عثمان محمد خير | السوكي | ٩١ | ٩٧١٣ | ٣٤٩١ | ٣٥ | أمة |
| يوسف العجب علي | الدندر | ٩٢ | التزكية | | | مستقل |
| كمال الدين عباس الحسن | الروصيرص الشرقية | ٩٣ | ٧٨١٨ | ٢٦١٧ | ٣٣ | أمة |
| حامد علي علوبة | الروصيرص الغربية | ٩٤ | ٨١٨٩ | ٣٥٤٤ | ٤٣ | أمة |
| علي رجب محمد | الكرمك | ٩٥ | ٤٧٣٥ | ٢٦٨٤ | ٥٦ | وطني اتحادي |
| مديرية أعالي النيل | | | | | | |
| | غرب النوير الأولى | | بالتزكية | | | |
| بشير عبد الله أبو سنينة | غرب النوير الثانية | ٩٧ | بالتزكية | | | |
| | عرب النوير الثالثة | ٩٨ | بالتزكية | | | |
| علي عثمان الشايقي | غرب النوير الرابعة | ٩٩ | ٤١٤٢ | ٢٧٠٢ | ٦٥ | |
| عبد الله إلياس بابكر | بور الشمالية | ١٠٠ | ٢٢٩٧ | ٨٥٤ | ٣٧ | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| خوجلي أبرليم | بور الوسطى | ١٠١ | ٢٢٥٢ | ١٥٢٨ | ٦٧ | |
| إليجا كول أجيث | بور الجنوبية | ١٠٢ | ٢٥٣٦ | ١٢٠٩ | ٤٧ | |
| جوشوا ملوال موت | الزراف الجزيرة | ١٠٣ | ٨٥٥ | ٣٩٦ | ٤٦ | |
| بوث ديو | الزراف البر | ١٠٤ | بالتزكية | | | |
| بتر لام | الناصر | ١٠٥ | ٣٧٨٥ | ٢٦٧٢ | ٧٠ | |
| | الجكو | ١٠٦ | بالتزكية | | | |
| | اللاونوير الشمالية | ١٠٧ | بالتزكية | | | |
| | اللاونوير الجنوبية | ١٠٨ | بالتزكية | | | |
| لويجي أدوك بونج | الشلك الشمالية | ١٠٩ | ٣٠٨٨ | ١٠٦٦ | ٣٤ | |
| | الشلك الجنوبية | ١١٠ | بالتزكية | | | |
| عمر حسن عمر | الرنك | ١١١ | ١٠٩٢٧ | ٤٣١٠ | ٣٩ | |
| | البيبور | ١١٢ | بالتزكية | | | |
| علي عبد الله كاشف | ملكال | ١١٣ | ٣٦٥٩ | ١٢٧٢ | ٣٤ | |
| **مديرية بحر الغزال** | | | | | | |
| مايكل ماكول أقوير | ثيت الشرقية | ١١٤ | ٧٠٤٨ | ٤١٩٨ | ٥٩ | |
| وليم دينق نيال | ثيت الجنوبية | ١١٥ | ٨٥٩٦ | ٦٤٢٣ | ٧٤ | |
| الفرد وول أكوج | ثيت الشمالية | ١١٦ | ٨٧٩٨ | ٧٢٢٤ | ٨٢ | |
| أيزاك أقوت منجاك | قوقريال الشرق | ١١٧ | ٨١٦٤ | ٦٢٠٠ | ٧٥ | |
| فلنتينو أكول وول | قوقريال الوسطى | ١١٨ | ٤٥٠٣ | ٢٣٣٦ | ٥١ | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تونق شول بول تونق | قوقريال الشمالية | ١١٩ | ٧٩٧١ | ٥٠٥٥ | ٦٣ | |
| فيدل ميل دانق | قوقريال الغربية | ١٢٠ | ٥٣٧٤ | ٣٦٤١ | ٦٧ | |
| عاشورة أحمد فرتاك | راجا | ١٢١ | ٩٢٥٣ | ٧٧٠٨ | ٨٣ | |
| | واو الغربية | ١٢٢ | بالتزكية | | | |
| قبريال أوكل تيت | واو الشرقية | ١٢٣ | ١٣٤٧ | ٨٧٧ | ٦٥ | |
| صمويل أرو بول | رمبيك الشرقية | ١٢٤ | ٢٩٠٨ | ١٥٦٥ | ٥٣ | |
| يوسف شول مارير | | | | | | |
| سايمون ملوال دوال | رمبيك الوسطى | ١٢٥ | ٢٠٥٤ | ٨٢١ | | |
| ٨٢١ | ٣٩ | | | | | |
| ٣٩ | تعاد فيها الانتخابات نسبة لتعادل المرشحين | | | | | |
| أركيل شوي كوري | رمبيك الغربية | ١٢٦ | ٣٦٦٨ | ٢٠٦٧ | ٥٦ | |
| جاكوب جوهون شقاي | يرول الغربية | ١٢٧ | ١٥٣٩ | ٨٧٦ | ٥٦ | |
| مايكابول شنقان | يرول الشرقية | ١٢٨ | ١٠٦٢ | ٣٦٤ | ٣٤ | |
| ألدواجو دينق | ابيام الوسطى | ١٢٩ | ٢٣٨٤ | ١٣٩٨ | ٥٨ | |
| الكسندر بول كيول | ابيام الغربية | ١٣٠ | ٣٦٩٥ | ٢١٦٨ | ٥٨ | |
| عبد الباقي أكول أقاني | ابيام الشرقية | ١٣١ | ٢٩١٩ | ١٤٦٥ | ٥٠ | |
| سلفاتوري شن | باليت | ١٣٢ | ٣٨٧٢ | ١٣٩٨ | ٣٥ | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| دين أشين جمود | مالوال الجنوبية | ١٣٣ | ٤٩٥٦ | ٢٤٧٣ | ٤٩ | |
| حماد صالح | مالوال الشمالية | ١٣٤ | ١٠٨١٣ | ٧٣٢٧ | ٦٧ | |
| أحمد محمد لابو | باليونج | ١٣٥ | ٣٣٤٦ | ١٥٢٩ | ٤٥ | |
| **مديرية دارفور** | | | | | | |
| أحمد أمين عبد الحميد | الفاشر الشرقية | ١٣٦ | ١٢٥٥٠ | ٥٩٠٣ | ٤٧ | أمة |
| عبد الله الطيب جدو | الفاشر الغربية | ١٣٧ | ٧٤٩٥ | ٢٩٨٦ | ٣٩ | وطني اتحادي |
| آدم إسحاق عبد الله | كتم الشرقية | ١٣٨ | ٥٨٦١ | ٥٠٢٦ | ٨٥ | أمة |
| سليمان مصطفى أبكر | كتم الغربية | ١٣٩ | ٢٠٩٥ | ١٣٤٨ | ٦٤ | جبهة ميثاق إسلامي |
| نور الدين محمد أحمد | كتم الجنوبية | ١٤٠ | ٤٢٩٩ | ٢١٢٨ | ٤٩ | أمة |
| عبد القادر ضو البيت | أم كدادة | ١٤١ | ٧٠١٢ | ٤٧١٠ | ٦٧ | أمة |
| عثمان إسحاق آدم | كتم الشمالية | ١٤٢ | ٧٠١٢ | ١٤٧٤ | ٢١ | أمة |
| إدريس آدم أحمد | دار مساليت الوسطى | ١٤٣ | ١٩٦٠ | ١٠٥٧ | ٥٣ | أمة |
| سيف الدين بحر الدين أبوبكر | دار مساليت الجنوبية | ١٤٤ | ١٨٩٨ | ١٠٩٠ | ٥٧ | أمة |
| فضل جبريل سليمان | دار مساليت غرب | ١٤٥ | ٢١٣٣ | ١٠١٣ | ٤٧ | أمة |
| حسن تاج الدين إسماعيل | دار مساليت الوسطى غرب | ١٤٦ | ٣١٣٠ | ١٩٤٠ | ٦١ | أمة |
| محمد آدم جمال الدين | دار مساليت | ١٤٧ | ١٩٠١ | ٨٢٨ | ٤٣ | أمة |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إبراهيم إدريس أساغة | دار مساليت الشمالية شرق | ١٤٨ | ١٦٢٤ | ١٢٢٤ | ٧٥ | أمة |
| علي عبد الله محمود | نيالا الوسطى | ١٤٩ | ٦٢٥٧ | ١٦٠٠ | ٢٥ | أمة |
| موسى إبراهيم موسى | نيالا الوسطى | ١٥٠ | ٣١٠٠ | ١٦٨٤ | ٥٤ | أمة |
| الهادي عيسى دبكة | نيالا الوسطى الغربية | ١٥١ | ٧٠٦٤ | ٢٢٨٣ | ٣٢ | أمة |
| مصطفي حسن محمد | نيالا الشمالية الشرقية | ١٥٢ | ٤٩٨٢ | ٣٠٨٦ | ٤١ | جبهة ميثاق إسلامي |
| آدم عبد الرحمن رجال | نيالا الشمالية الغربية | ١٥٣ | ٧٨٢٥ | ٢٩٢٠ | ٣٧ | وطني اتحادي |
| سعد محمود موسى مادبو | نيالا الجنوبية الشرقية | ١٥٤ | ٨٣٨١ | ٤٤٨٤ | ٣٥ | أمة |
| أمبدي حامد أمبدي | نيالا الجنوبية الغربية | ١٥٥ | ٦٥٤٤ | ٢٠٦٨ | ٣١ | أمة |
| جعفر علي دينار | زالنجي الشرقية | ١٥٦ | ٤٦٠٢ | ١٨٤٦ | ٤٠ | أمة |
| أرباب رزق صبي | زالنجي الغربية | ١٥٧ | ٣٣٦٣ | ٢٢٦٣ | ٦٧ | أمة |
| أحمد إبراهيم دريج | زالنجي الشمالية | ١٥٨ | ٣٧٣٣ | ٣٣٢٤ | ٨٩ | مستقل |
| منصور عبد القادر منصور | زالنجي الجنوبية | ١٥٩ | ٢٦٣٠ | ١٣٦٧ | ٥١ | أمة |
| مديرية كسلا | | | | | | |
| بشرى الفاضل المهدي | قلع النحل | ١٦٠ | ٦٠٠٩ | ٢٧٦٤ | ٤٦ | أمة |

| داود عبد اللطيف إبراهيم | جنوب القضارف الأولى | ١٦١ | ٤٦٣٠ | ٢٨١٥ | ٦٠ | وطني اتحادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| آدم حامد الفكي آدم | جنوب القضارف الثانية | ١٦٢ | ١٠٥٣٠ | ٥٦٨١ | ٥٣ | أمة |
| الرشيد الطاهر بكر | القضارف | ١٦٣ | ٨٣٢٢ | ٣٠٤٢ | ٣٦ | جبهة ميثاق إسلامي |
| عبد الحميد صالح عبد القادر | القضارف شمال الأولى | ١٦٤ | ٣٩٥٠ | ١٩٤٧ | ٤٩ | أمة |
| فاروق علي البرير | القضارف شمال الثانية | ١٦٥ | ٢٩٨٨ | ١٧٥٨ | ٥٨ | وطني اتحادي |
| عبد الإلة إبراهيم أبوسن | القضارف البطانة | ١٦٦ | ٣٨٩٠ | ٢٨٦٥ | ٧٣ | وطني اتحادي |
| محي الدين محمد أحمد | القضارف نهر عطبرة | ١٦٧ | ٦٤٠٩ | ٢٢٥٥ | ٣٥ | وطني اتحادي |
| عمر عثمان نافع | كسلا | ١٦٨ | ٦٩٧١ | ٣٤٢١ | ٤٩ | وطني اتحادي |
| أحمد محمد عواض | ريفي كسلا | ١٦٩ | ١١٥٨ | ٦٣٣ | ٥٤ | وطني اتحادي |
| محمد الأمين ترك | القاش جنوب | ١٧٠ | ٤٩٤٩ | ٤٢٣٥ | ٨٥ | أمة |
| محمد الأمين محمد طاهر باكاش | القاش شمال | ١٧١ | ٣٢٢٣ | ٢٤٧١ | ٧٦ | وطني اتحادي |
| أوشيك أوهاج محمد | أروما الشرقية | ١٧٢ | ٢٢٩٧ | ٢٠٨٦ | ٩٠ | وطني اتحادي |
| عبد القادر أوكير القاضي | أروما الغربية | ١٧٣ | ١٧٨٩ | ١٧٢٩ | ٩٦ | وطني اتحادي |
| محمد نور محمد الأمين ترك | أروما الوسطى | ١٧٤ | ٢٢٨٤ | ٢٠٥٣ | ٨٩ | وطني اتحادي |

| كباشي عيسى عبد الله | أروما الشمالية | ١٧٥ | ٢٧٥٢ | ٢١٢٣ | ٧٧ | وطني اتحادي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محمد عثمان الحاج تيقه | عتباي | ١٧٦ | ١٠٤٩ | ٧٤٠ | ٧٠ | وطني اتحادي |
| محمد كرار كجر | الأوليب | ١٧٧ | ١٢٦٣ | ١١٣٤ | ٨٩ | وطني اتحادي |
| أحمد علي عبد الله | سيدون | ١٧٨ | ٢٠٨٥ | ١٤٠٤ | ٦٧ | وطني اتحادي |
| أونور محمد بشير | طوكر الشمالية | ١٧٩ | ١٤٦٧ | ٥٤٤ | ٣٧ | وطني اتحادي |
| موسى حسين ضرار | طوكر الجنوبية | ١٨٠ | ٦٦٣ | ٥٨٦ | ٨٨ | جبهة ميثاق إسلامي |
| مأمون محجوب سنادة | بورتسودان الشرقية | ١٨١ | ١٠٥٧٤ | ٦٠٦٥ | ٥٧ | وطني اتحادي |
| هاشم بامكار محمد عبد الله | بورتسودان الغربية | ١٨٢ | ٨٥٩٠ | ٣٤٧٩ | ٤٠ | وطني اتحادي |
| مديرية كردفان | | | | | | |
| جامع علي التوم | الكبابيش الشرقية | ١٨٣ | ٣٩١٠ | ٣٠٠٨ | ٧٦ | وطني اتحادي |
| قسم الله فضل الله الأعيسر | الكبابيش الغربية | ١٨٤ | ٦٤٨٩ | ٣٣١٥ | ٥١ | مستقل |
| إبراهيم علي التوم | الكبابيش الشمالية | ١٨٥ | بالتزكية | | | وطني اتحادي |
| سعيد فرج الله تباقو | المسيرية الزرق | ١٨٦ | ١١٦١٥ | ٤٩٥٣ | ٤٢ | أمة |
| عبد الرحمن صالح الطاهر | الفلاتية | ١٨٧ | ٤٤٧٣ | ١٧١٦ | ٣٨ | أمة |
| أحمد عمر محمد | العجايرة | ١٨٨ | ٥٠٩٤ | ١٧٩٥ | ٢٧ | أمة |

| أحمد يونس حسن | الدينكا | ١٨٩ | ١٦٢٤ | ٩٨٦ | ٦٠ | أمة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عطرون عطية محمد | ميري | ١٩٠ | ٦١٢٥ | ٣٨٤٠ | ٦٢ | مستقل |
| زكريا إسماعيل زكريا | كادقلي وضواحيها | ١٩١ | ٥٥١٢ | ٣٩٦٩ | ٧٢ | |
| كباشي عثمان محمد | كادقلي جنوب | ١٩٢ | ٢٥٧٩ | ١٢١٧ | ٤٧ | |
| بحر كريا الرضي | دائرة المورو | ١٩٣ | ٣٣٢٧ | ١١٤٨ | ٣٥ | مستقل |
| إبراهيم كوكو أنجلو | طوروو وكندرمه ولمن | ١٩٤ | ١٣٤٥ | ٩٦١ | ٧١ | مستقل |
| فيليب كالو رمضان | هيبان وليرا وتيرا | ١٩٥ | ٢٢٨٠ | ٨٦٤ | ٣٧ | |
| جعفر سيدأحمد قريش | دار حامد الغربية | ١٩٦ | ٥٤٢٩ | ٢٦٨٩ | ٤٩ | وطني اتحادي |
| عبد الله محمد أحمد حسن | دار حامد والديرية | ١٩٧ | ٦٥٣٨ | ٥٧٤٦ | ٨٧ | أمة |
| الشاذلي الشيخ الريح | دار حامد الشرقية | ١٩٨ | ٤٩٠٢ | ٢٧١٢ | ٥٥ | وطني اتحادي |
| آدم عبد القادر عثمان | البديرية الشرقية | ١٩٩ | ٦٨٤٢ | ٤٩٩٩ | ٧٣ | أمة |
| ميرغني حسين زاكي الدين | البديرية الغربية | ٢٠٠ | ٨٠٠٨ | ٥٤٤٣ | ٦٧ | أمة |
| حسن حامد مهدي | مدينة الأبيض | ٢٠١ | ١٢٤٨٩ | ٦٢٤٢ | ٤٩ | وطني اتحادي |
| سليمان أبو دلة مركز | حمر الوسطى | ٢٠٢ | ١٢٠٩٤ | ٤٤٢٣ | ٣٦ | أمة |
| عبد الرحمن أحمد عديل | حمر الشرقية | ٢٠٣ | ١٤٢٨١ | ١٠٤٧٠ | ٧٣ | أمة |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محمد دوليب عبد الرحيم | حمر الشمالية | ٢٠٤ | ٥٣٥٨ | ٤١٧٣ | ٧٧ | وطني اتحادي |
| عبد الرحمن عمر عبد الرحمن | حمر الغربية | ٢٠٥ | ٤٨٦٨ | ٣١١٩ | ٦٤ | أمة |
| مهدي حسين شريف | حمر الجنوبية | ٢٠٦ | ٧٤٥٥ | ٤٠١٩ | ٥٣ | أمة |
| فيليب عباس غبوش | النمانج | ٢٠٧ | ٣٠٩٦ | ١١٤٨ | ٣٧ | مستقل |
| حماد أبوسدر رشالوكا | الاجانج | ٢٠٨ | ٤٩٨٥ | ١٦٥٤ | ٣٣ | أمة |
| أحمد الزبير نعمه | الدلنج | ٢٠٩ | ٥٦٤٩ | ١٨٤٧ | ٣٢ | أمة |
| البدوي محمد موسي | الحوازمة | ٢١٠ | ٧٣٠٥ | ٣٥٨٢ | ٤٩ | أمة |
| أحمد عبد الرحيم رشاش | تقلي الشمالية | ٢١١ | ٧٩٩٨ | ٣٩٩٥ | ٤٩ | وطني اتحادي |
| عبد المنعم أحمد الصافي | تقلي الوسطي | ٢١٢ | ١٥٥٣٨ | ٧٧٦٧ | ٤٩ | وطني اتحادي |
| قمر حسين رحمه | تقلي الجنوبية | ٢١٣ | ٥٦٩٢ | ٢٣٩٣ | ٤٢ | مستقل |
| الشاذلي الشيخ برير عمر | جوامعة شمال | ٢١٤ | ١٠٩٧٦ | ٥٨٠٥ | ٥٢ | وطني اتحادي |
| تعاد الانتخابات فيها | الجوامعة جنوب شرق | ٢١٥ | | | | نسبة وفاة أحد المرشحين |
| أحمد بخاري | جوامعة جنوب غرب | ٢١٦ | ١٠٥٩٧ | ٥٥١٥ | ٥٢ | وطني اتحادي |
| مكي الحاج أحمد | جوامعة وسط | ٢١٧ | ٧٧٦٢ | ٣٩٩٩ | ٥١ | وطني اتحادي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محمد إبراهيم الشامي | جوامعة شمال غرب | ٢١٨ | ٣٨٨٧ | ٢٠٠٥ | ٥١ | وطني اتحادي |
| دائرة الخريجين (خمسة عشر مقعداً) | | | | | | |
| حسن عبد الله الترابي | | | | ٧١٩١ | | جبهة ميثاق إسلامي |
| صالح محمود إسماعيل | | | | ٦٣٤٦ | | وطني اتحادي |
| فاطمة أحمد إبراهيم | | | | ٥٩١٨ | | مستقل/ حزب شيوعي |
| حسن الطاهر زروق | | | | ٥٥١٠ | | حزب شيوعي |
| محجوب محمد صالح | | | | ٥٠٩٨ | | مستقل/ حزب شيوعي |
| جوزيف قرنق | | | | ٤٩٨٩ | | حزب شيوعي |
| عز الدين علي عامر | | | | ٤٤١١ | | حزب شيوعي |
| محمد توفيق أحمد | | | | ٤٣٠٢ | | وطني اتحادي |
| عبد الرحمن عبد الرحيم الوسيلة | | | | ٤٢٩٧ | | حزب شيوعي |
| الرشيد نايل | | | | ٣٩٩٠ | | حزب شيوعي |
| عمر مصطفى المكي | | | | ٣٩٥٨ | | حزب شيوعي |
| الطاهر عبد الباسط | | | | ٣٩٠٨ | | حزب شيوعي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محمد إبراهيم نقد | | | | ٣٨٦٧ | | حزب شيوعي |
| محمد سليمان محمد | | | | ٣٨٤٤ | | مستقل/ حزب شيوعي |
| محمد يوسف محمد | | | | ٣٨٤١ | | جبهة ميثاق إسلامي |

# ملحق رقم (٧)

## نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٦٨[٧]

| اسم المرشح الفائز | اسم الدائرة | رقم الدائرة | المصوتون | أصوات الفائز | النسبة المئوية | الحزب الفائز |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المديرية الاستوائية | | | | | | |
| أحمد البشير علي كرار | جوبا شرق | ١ | ٢٥٤١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| هلري بول لوقالي | جوبا غرب | ٢ | ٤٨٤٤ | | | جبهة الجنوب |
| الأمين الطيب جميل الله | تالي وتيركاكا (أمادي) | ٣ | ١٤٢٩ | | | أمة جناح الصادق |
| عبد الله آدم زكريا | مريد شمال الجور | ٤ | ٥٤٤ | ٣٧٩ | ٦٩ | جبهة ميثاق إسلامي |
| بروان اليمنت جابو | مريدي وسط (مورو) | ٥ | ١٦٨٧ | | | جبهة الجنوب |
| محمد قاسم حاج الماحي | مريدي غرب (أبا والزاندي) | ٦ | ١٥٣٩ | | | أمة جناح الصادق |
| عبد الحكم طيفور محمد | توريت شمال لا توكا | ٧ | ٣٠ | ٢٠ | ٦٧ | أمة جناح الصادق |
| أنريكو باقو لكياتا | جنوب غرب أمادي | ٨ | ٢٣٤٨ | | | جبهة الجنوب |

(٧) مصادر الملحق: التقرير النهائي للانتخابات البرلمانية لعام ١٩٦٨م؛ محمد إبراهيم طاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، ٧٣-٩٢؛ محمد محمد أحمد كرار، انتخابات وبرلمانات السودان، ٨٥-٩٠. يوجد نحو أربعة وأربعين مرشحاً فائزاً لم نكن متأكدين على وجه الدقة بالدوائر التي فازوا فيها، فوضعنا أسماءهم حسب تقديرنا أمام الدوائر التي فاز فيها الحزب المعني بالأمر، ونتيجة لذلك وضعنا علامة استفهام خلف كل اسم (؟). ومعظم من حزب الأمة جناح الصادق والأحزاب الجنوبية.

| عثمان الجزولي آدم | جنوب شرق (لانقو) | ٩ | ١٠٥٩ | | | أمة جناح الصادق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| موسى عبيد محمد | بي كايا | ١٠ | ٤٢٤ | | | أمة جناح الصادق |
| بشرى خلف الله علي | كاجوكاجي | ١١ | ١٨٧ | ٩٩ | ٥٣ | أمة جناح الإمام |
| عثمان النعيم محمد | طريق جوبا مريدي | ١٢ | ٨٨٦ | ٣٣٦ | ٣٨ | اتحادي ديمقراطي |
| هوزية صالح عبد الرحمن | يامبيو الوسطى | ١٣ | ١٠٨٥ | ٨٣٥ | ٧٧ | أمة |
| يعقوب محمود زمري | يامبيو الشمالية | ١٤ | ١٠٠٣ | ٨٩٥ | ٨٩ | أمة |
| عبيد عثمان سيدأحمد | طمبرة أزو | ١٥ | ٧٣٢ | ٦١٣ | ٨٤ | اتحادي ديمقراطي |
| جوزيف خميس طمبرة | طمبرة الشمالية | ١٦ | ٨٥٠ | ٥٠٦ | ٦٠ | أمة |
| محمد عبد الرحمن العوض | كبويتا الشمالية الشرقية | ١٧ | بالتزكية | اتحادي ديمقراطي | | |
| برنادينو لوي نابيتا | كبويتا الجنوبية الشرقية | ١٨ | ٦٧٣ | ٣٠٩ | ٤٦ | أمة جناح الصادق |
| موريس ليليق لوكي | كبويتا الجنوبية الغربية | ١٩ | بالتزكية | اتحادي ديمقراطي | | |
| صلاح الدين الحسن ضبعة | كبويتا الشمالية الغربية | ٢٠ | ٣٣٥ | ٢٦٥ | ٧٩ | اتحادي ديمقراطي |

| مديرية الخرطوم | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أحمد السيد حمد | الخرطوم الشمالية | ٢١ | ١٩٨٥١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| إبراهيم المفتي | الخرطوم الجنوبية | ٢٢ | ١٨١٩٣ | | | اتحادي ديمقراطي |
| الصادق عبد الله عبد الماجد | الخرطوم الغربية | ٢٣ | ١٧٥٥٤ | ٥٤٣١ | ٣٠ | جبهة ميثاق إسلامي |
| علي عبد الرحمن الأمين | الخرطوم بحري | ٢٤ | ٢٣٢٠٩ | | | اتحادي ديمقراطي |
| جودت الله الشبلي | الخرطوم الشمالية | ٢٥ | ١٠٥٥١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| عبد الماجد محمد أبوحسبو | ريفي الخرطوم الوسطى | ٢٦ | ١٥٠٣٣ | ٧٨٧٢ | ٥٢ | اتحادي ديمقراطي |
| نصر الدين السيد | ريفي الخرطوم الجنوبية الشرقية | ٢٧ | ١٠٤٣١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| موسى المبارك الحسن | ريفي الخرطوم الجنوبية الغربية | ٢٨ | ١١٠٤٨ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمد الصديق طلحة | ريفي الخرطوم الشرقية | ٢٩ | بالتزكية | | | اتحادي ديمقراطي |
| أحمد محمد يسن | ريفي الخرطوم الجنوبية | ٣٠ | ٩٩١٥ | | | اتحادي ديمقراطي |
| عبد الخالق محجوب | أمدرمان الجنوبية | ٣١ | ١٨٣٩٢ | ٧٦٦٥ | ٤٢ | شيوعي |
| حسن عوض الله مصطفى | أمدرمان الغربية | ٣٢ | ١٦٦٠٢ | ٨٢٢٥ | ٤٩ | اتحادي ديمقراطي |

| محمد أمين حسين | أمدرمان الشمالية | ٣٣ | ١٨٦١٨ | ٦٨٩١ | ٣٧ | اتحادي ديمقراطي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| المديرية الشمالية | | | | | | |
| محي الدين صابر محمدين | السكوت والمحس | ٣٤ | ١٦٤٦٦ | ٨٨٨٤ | ٥٣ | اتحادي ديمقراطي |
| علي محمود حسنين | دنقلا الشمالية | ٣٥ | ١٢١٧٠ | ٣٩١٢ | ٣٢ | اتحادي ديمقراطي |
| محمد علي حمد الملك | دنقلا الوسطي | ٣٦ | ١١٢٦٨ | ٦٤٢٤ | ٥٨ | مستقل |
| محمد السيد عثمان | دنقلا الجنوبية | ٣٧ | ١٣٣٠٦ | ٦٨٠٢ | ٥١ | أمة جناح الصادق |
| إبراهيم محمد حمد | مروي الشمالية | ٣٨ | ١٣٨٥٢ | ٥٣٤٩ | ٤٣ | اتحادي ديمقراطي |
| سيدأحمد عبد الهادي | مروي الوسطي | ٣٩ | ٨١١٧ | | | اتحادي ديمقراطي |
| سليمان إبراهيم دقق | مروي الجنوبية | ٤٠ | ٨٠٤٠ | | | اتحادي ديمقراطي |
| أبو القاسم محمد الحاج حمد | بربر الجنوبية | ٤١ | ١١٤٩٦ | ٦١٢٧ | ٥٣ | اتحادي ديمقراطي |
| مختار عبد الله إبراهيم | بربر الوسطي | ٤٢ | ١٠٠٨٢ | | | اتحادي ديمقراطي |
| علي عمر البشر | بربر الشمالية | ٤٣ | ٩١١٠ | | | اتحادي ديمقراطي |
| الحاج عبد الرحمن الحاج | عطبرة | ٤٤ | ١٤٤٥٥ | ٥٢٠٤ | ٣٦ | قوى العاملين |
| عبد الرحيم محمد خير شنان | شندي الجنوبية الشرقية | ٤٥ | ٧٢٣٩ | | | اتحادي ديمقراطي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| السنوسي حسين النعيم | شندي الوسطي الشرقية | ٤٦ | ١٠٠١٢ | | | اتحادي ديمقراطي |
| حاج الطيب بله الكندو | شندي الشمالية الشرقية | ٤٧ | ٩٥٨٥ | | | اتحادي ديمقراطي |
| عوض أبوزيد سليمان | شندي الجنوبية الغربية | ٤٨ | ٩٠٤٢ | ٦١٦٤ | ٦٨ | اتحادي ديمقراطي |
| محمد العوض أحمد الجبلابي | شندي الوسطى غرب | ٤٩ | ٧١١٧ | ١٢٣٢ | ١٧ | أمة جناح الإمام |
| عبد المنعم حسب الله محمد صالح | شندي الشمالية غرب | ٥٠ | ٨٢٤٢ | | | اتحادي ديمقراطي |
| مديرية النيل الأزرق | | | | | | |
| الطاهر إبراهيم عثمان | الدويم الأولى | ٥١ | ١٠٢٦١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| علي محمد علي حمد | الدويم الثانية | ٥٢ | ١٢٠٣٦ | | | اتحادي ديمقراطي |
| تبيرة إدريس هباني | الدويم الثالثة | ٥٣ | ١٢٩٢٨ | | | أمة جناح الصادق |
| حمد محمد حمد النتيفة | الدويم الرابعة | ٥٤ | ١٦١٧٤ | ٨٨٥٠ | ٥٤ | اتحادي ديمقراطي |
| حسن محجوب مصطفى | الدويم الخامسة | ٥٥ | ١٥٤٩٩ | | | أمة جناح الإمام |
| عمر محمد نور الدائم | الدويم السادسة | ٥٦ | ١٠٤٨١ | | | أمة جناح الصادق |
| الوسيلة الشيخ السماني | الدويم السابعة | ٥٧ | ١١٨٨٤ | | | اتحادي ديمقراطي |

| عبد السلام أحمد فضيل | الدويم الثامنة | ٥٨ | ٨٤٣٨ | ٢٥١٠ | ٢٩ | أمة جناح الصادق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حسن حمد علي | الدويم التاسعة | ٥٩ | ١٤٢٦٤ | ٣٨٧٩ | ٢٧ | اتحادي ديمقراطي |
| علي عيسى جفون | كوستي الشمالية | ٦٠ | ٢١٩٦٢ | | | أمة جناح الإمام |
| محمد أحمد محجوب | كوستي الشرقية | ٦١ | ١٣٩٠٤ | | | أمة جناح الإمام |
| محمد داؤود الخليفة | كوستي الجنوبية | ٦٢ | ١٧٩٠٢ | | | أمة جناح الإمام |
| البشير الخليفة عبد الله الشيخ | كوستي الوسطى الغربية | ٦٣ | ١٥٤٤٦ | | | أمة جناح الإمام |
| عوض الحاج من الله | كوستى الوسطى | ٦٤ | ١٣٩٧٨ | ٤٤١٥ | ٣١ | أمة جناح الصادق |
| محمد عبد القادر أبو فايدة | كوستي الغربية | ٦٥ | ١١٦٥٥ | | | اتحادي ديمقراطي |
| إبراهيم الطيب محمد بدر | المعيلق | ٦٦ | ١٦٩٧٢ | ٩٤٩٦ | ٥٥ | اتحادي ديمقراطي |
| مضوي محمد أحمد | المسيد | ٦٧ | ١٧٦٢٥ | ٧٥٩٦ | ٤٣ | اتحادي ديمقراطي |
| أبو اليسر مدني العوض | الحصاحيصا الشرقية | ٦٨ | ١٧٩٠٧ | | | اتحادي ديمقراطي |
| بدوي عبد القادر أبو إدريس | الحصاحيصا الغربية | ٦٩ | ١٨٠٢٦ | ٥٨٢٦ | ٣٢ | اتحادي ديمقراطي |
| الطيب العبيد الشيخ الطيب بدر | الحلاوين | ٧٠ | ١٩٥١٨ | ٧٩٧٧ | ٤٠ | اتحادي ديمقراطي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الأمين عمر التاي | الشكرية رفاعة الشمالية | ٧١ | ١٢٢٤٢ | ٤٦٥٩ | ٣٨ | اتحادي ديمقراطي |
| أحمد محمد أحمد أبوسن | الشكرية رفاعة الشرقية | ٧٢ | ٥٧٨٦ | | | اتحادي ديمقراطي |
| القاسم محمد حسان | الشكرية رفاعة الوسطي | ٧٣ | ١٣٠٩٧ | ٤٩٢٤ | ٣٧ | جبهة ميثاق إسلامي |
| عبد الإله إبراهيم أبوسن | الشكرية رفاعة الجنوبية | ٧٤ | ١١٦٦٦ | ٧١١٧ | ٦١ | اتحادي ديمقراطي |
| هجو الشيخ موسى | سنار الشمالية الغربية | ٧٥ | ١٤٤٠٠ | ٥٣٨٥ | ٣٧ | اتحادي ديمقراطي |
| زين العابدين الشريف الهندي | سنار الشمالية الشرقية | ٧٦ | ١٢٩٠٠ | ٦٤١٠ | ٤٩ | اتحادي ديمقراطي |
| عبد الوهاب محمد الشيخ | سنار الجنوبية الشرقية | ٧٧ | ١٢١٠٨ | ٤٨٧٤ | ٤٠ | اتحادي ديمقراطي |
| عبد الله يعقوب الحلو | سنار الجنوبية الغربية | ٧٨ | ٩٤٨٣ | | | أمة جناح الإمام |
| عثمان محمد عبد الله | بلدية ود مدني | ٧٩ | ٢١٣٩٩ | | | اتحادي ديمقراطي |
| عبد الله محمد التوم | المدينة الشرقية | ٨٠ | ١٦٥٠٠ | ١٠٢٦٧ | ٦٥ | اتحادي ديمقراطي |
| طه الشيخ سعيد عوض الجيد | المدينة الغربية | ٨١ | ١١٤٣١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| فتح الرحمن البشير | الحوش الغربية | ٨٢ | ١٦٠١٦ | | | اتحادي ديمقراطي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حسين الشريف يوسف الهندي | الحوش الوسطى | ٨٣ | ١٦٦٥٦ | | | اتحادي ديمقراطي |
| الطيب أحمد الفكي الشبارقة | الحوش الشرقية | ٨٤ | ١٠١٦٢ | | | اتحادي ديمقراطي |
| شمس المعارف البشير الشيخ | المناقل الشمالية | ٨٥ | ١٥٦٠٦ | | | اتحادي ديمقراطي |
| أحمد محمد دفع الله | المناقل الوسطى | ٨٦ | ١٢١٥٨ | ٧٩٥٩ | ٦٥ | اتحادي ديمقراطي |
| مهدي عبد الباقي المكاشفي | المناقل الجنوبية | ٨٧ | ١١٨٣٢ | | | مستقل |
| إسحاق الخليفة شريف | أبو حجار الشرقية | ٨٨ | ١١٦٨٩ | ٤٠٧٧ | ٣٤ | أمة (جناح الصادق) |
| مالك يوسف أبوروف | أبو حجار الغربية | ٨٩ | ١١٠٩٤ | | | أمة جناح الإمام |
| عثمان يحيى الخليفة | سنجة | ٩٠ | ١٢٦٣٣ | ٦٣٢٢ | ٥٠ | أمة جناح الإمام |
| يعقوب حامد بابكر | السوكي | ٩١ | ١٠٥٤٢ | ٤١٤٩ | ٣٩ | أمة جناح الإمام |
| يوسف العجب علي | الدندر | ٩٢ | ٨٥٤٥ | ٦٥٦٢ | ٧٦ | مستقل |
| عبد الله شمس الدين عبد الله | الروصيرص الشرقية | ٩٣ | ٥٨١١ | ٢٣٤٧ | ٤٠ | اتحادي ديمقراطي |

| محمد عوض يوسف | الروصيرص الغربية | ٩٤ | ٧٤٧٦ | | | اتحادي ديمقراطي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عبد الباقي عبد الله زروق | الكرمك | ٩٥ | ٦٨٥٠ | | | أمة جناح الصادق |
| مديرية أعالي النيل | | | | | | |
| سليمان يسن بانقا | غرب النوير الأولى | ٩٦ | ٢٧٣٢ | | | أمة |
| بشير عبد الله أبوسنينة | غرب النوير الثانية | ٩٧ | ١٨٨٨ | | | أمة |
| كاميلو كوت كور | غرب النوير الثالثة | ٩٨ | ٢٦٠٤ | | | سانو |
| فرنسيس قاي مجوك | غرب النوير الرابعة | ٩٩ | ٤٦٩٩ | | | أمة |
| جونسون ملوال شول | بور الشمالية | ١٠٠ | ٢٨٤٤ | | | سانو |
| أزرا ماجوك شول | بور الوسطى | ١٠١ | ٣٨٤٠ | | | سانو |
| أبيل ألير وال | بور الجنوبية | ١٠٢ | ٣٣٣١ | | | جبهة الجنوب |
| جاد الله نافع جاد الله | الزراف الجزيرة | ١٠٣ | ١٠٧٤ | | | اتحادي ديمقراطي |
| ديفيد رذل شول | الزراف البر | ١٠٤ | ٨٨٠ | | | أمة |
| بيتر لام | الناصر | ١٠٥ | ٣٢٠٤ | | | اتحادي ديمقراطي |
| ديفيد شول شوتقير | الجكو | ١٠٦ | ٢٣٠٨ | | | اتحادي ديمقراطي |
| الطيب عبد الله محجوب | اللانوير الشمالية | ١٠٧ | ٦٤٨ | | | اتحادي ديمقراطي |

| عمر الدرديري علي | اللانوير الجنوبية | ١٠٨ | ١١٤٠ | | | اتحادي ديمقراطي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| لويجي أدوك قونج | الشلك الشمالية | ١٠٩ | ٣٧٨٢ | | | مستقل |
| جيمس أوقيلو اتبور | الشلك الجنوبية | ١١٠ | ٣٤٥٠ | | | جبهة الجنوب |
| مالك بخيت نوك | الرنك | ١١١ | ١١٩٣٧ | | | أمة جناح الصادق |
| استفنوس باب نين تانقا | الببيور | ١١٢ | ٩٨٨ | | | اتحادي ديمقراطي |
| أندرو ويو ريانق | ملكال | ١١٣ | ٧٥٤٠ | | | سانو |
| مديرية بحر الغزال | | | | | | |
| ماثيو ماشيم داو | ثيت ا لشرقية | ١١٤ | ٢٣٠١ | | | مستقل |
| ويليام دينج تيال | ثيت الجنوبية | ١١٥ | ٤٨١٦ | | | سانو |
| توبي مادوت بارك | ثيت الشمالية | ١١٦ | ٥٥٦١ | | | سانو |
| دوناتو دينق ماين | قوقريال شرق | ١١٧ | ٦٩١٨ | | | جبهة الجنوب |
| إدوارد نيانج كوبل | قوقريال الوسطى | ١١٨ | ٢٨٠٨ | | | سانو |
| بونا ملوال مادوت | قوقريال الشمالية | ١١٩ | ٤٥٣١ | | | جبهة الجنوب |
| أجانق أكوت ماجوك | قوقريال الغربية | ١٢٠ | ٥٠٨٤ | | | سانو |
| عاشورة أحمد فرتاك | راجا | ١٢١ | ٧٧٦٣ | | | اتحادي ديمقراطي |

| كلمنت توتيا أمبورو | واو الغربية | ١٢٢ | ٥٨٩٥ | | | جبهة الجنوب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الفرد بارجوك الودو | واو الشرقية | ١٢٣ | ٣٤٣٤ | | | سانو |
| مارتن ماكواك أيوك | رمبيك الشرقية | ١٢٤ | ٣٧١٣ | | | أمة الإمام |
| يوسف شول ماريز | رمبيك الوسطي | ١٢٥ | ٣٦٦٩ | | | اتحادي ديمقراطي |
| منيل أرول كشول | رمبيك الغربية | ١٢٦ | ٤٣٢٨ | | | اتحادي ديمقراطي |
| فلمون مجوك كوانق | يرول الغربية | ١٢٧ | ٥٨٧٤ | | | حزب النيل السوداني |
| الخير العوض محمد عثمان | يرول الشرقية | ١٢٨ | ٢٨٢٨ | | | مستقل |
| ألدو أجوك دينق | ابيام الوسطي | ١٢٩ | ٤١٣٥ | | | سانو |
| الكندر بول كوان | ابيام الغربية | ١٣٠ | ٥١٠٧ | | | سانو |
| زكريا نفور قوب | ابيام الشرقية | ١٣١ | ٣١٨٧ | | | جبهة الجنوب |
| لورنس لواي أكوي | باليت | ١٣٢ | ٤٢٢٩ | | | جبهة الجنوب |
| لوال دنيق وول | مالوال الجنوبية | ١٣٣ | ٦٦٣١ | | | سانو |
| صموئيل دنيج | مالوال الشمالية | ١٣٤ | ٧٨٤٩ | | | سانو |
| ألبينو أكوت شاك | باليونج | ١٣٥ | ٥٨٠١ | | | سانو |
| **مديرية دارفور** | | | | | | |
| أبو أحمد حسب الله | الفاشر الشرقية | ١٣٦ | ١٤١٠٩ | ٥٥٦٤ | ٣٩ | اتحادي ديمقراطي |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عبد الله الطيب جدو | الفاشر الغربية | ١٣٧ | ١٣٧٩٤ | ٦٢٦٣ | ٤٥ | اتحادي ديمقراطي |
| آدم إسحاق عبد الله | كتم الشرقية | ١٣٨ | ٨٩٩٩ | | | أمة جناح الإمام |
| محمود الطيب صالح | كتم الغربية | ١٣٩ | ٤٦٩٢ | | | أمة جناح الصادق |
| بريمة حامد محمد إسحاق | كتم الجنوبية | ١٤٠ | ٧٩٩٦ | | | أمة جناح الإمام |
| عبد الرحمن محمد أسحاق | أم كدادة | ١٤١ | ٩٩١٢ | | | أمة جناح الإمام |
| الحاج آدم أحمد | كتم الشمالية | ١٤٢ | ٦٦٨١ | | | أمة جناح الصادق |
| إدريس آدم أحمد | دار مساليت الوسطى | ١٤٣ | ٧٦١٥ | | | أمة جناح الصادق |
| عبد الله حسن زنبور | دار مساليت الجنوبية | ١٤٤ | ٦٨٩٠ | | | اتحادي ديمقراطي |
| عبد العزيز عمر عبد الله | دار مساليت غرب | ١٤٥ | ٧٨٥١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| حسن تاج الدين إسماعيل | دار مساليت الوسطى غرب | ١٤٦ | ٩٠٨٥ | | | أمة جناح الصادق |
| تيراب مهدي ماهن | دار مساليت الشمالية | ١٤٧ | ٤٦٤٤ | | | أمة جناح الصادق |
| إبراهيم إدريس إسحاق | دار مساليت الشمالية شرق | ١٤٨ | ٤٣٣٥ | | | أمة جناح الإمام |

| أبو القاسم جبريل إبراهيم | نيالا الوسطى | ١٤٩ | ١١٣١٥ | | | أمة جناح الصادق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| عبد الحميد موسى مادبو | نيالا الوسطى | ١٥٠ | ٥١٧٥ | | | أمة جناح الإمام |
| محمد إسماعيل النور | نيالا الوسطى الغربية | ١٥١ | ١١٦٤٤ | ٥٠٥١ | ٤٣ | أمة جناح الإمام |
| محمد عثمان أحمد | نيالا الشمالية الشرقية | ١٥٢ | ٦٢٢١ | | | أمة جناح الإمام |
| الزين عبد الرحمن آدم | نيالا الشمالية الغربية | ١٥٣ | ١٢٦١٤ | | | أمة جناح الصادق |
| إبراهيم محمد زين | نيالا الجنوبية الشرقية | ١٥٤ | ١١٣٩٥ | ٦٠٠٣ | ٥٢ | أمة جناح الصادق |
| علي الغالي تاج الدين | نيالا الجنوبية الغربية | ١٥٥ | ١٠٧٤٨ | ٤٣٨٦ | ٤٠ | أمة جناح الصادق |
| تيراب محمود محمد | زالنجي الشرقية | ١٥٦ | ١١١٦٠ | ٦٠٧٢ | ٤١ | أمة جناح الصادق |
| إبراهيم أبو الخيرات | زالنجي الغربية | ١٥٧ | ٥٠٦٣ | | | أمة جناح الصادق |
| أحمد إبراهيم دريج | زالنجي الشمالية | ١٥٨ | ٨١٠٥ | | | أمة جناح الصادق |
| سليمان أحمد فضيل | زالنجي الجنوبية | ١٥٩ | ٦٦٨٨ | | | أمة جناح الصادق |
| مديرية كسلا | | | | | | |
| الصادق إبراهيم محمد علي | قلع النحل | ١٦٠ | ٥٩٧٠ | | | أمة جناح الإمام |
| داود عبد اللطيف إبراهيم | جنوب القضارف الأولى | ١٦١ | ٥٦٢٣ | | | أمة جناح الصادق |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| آدم حامد الفكي آدم | جنوب القضارف الثانية | ١٦٢ | ١٠٢٨٧ | | | أمة جناح الإمام |
| الرشيد الطاهر بكر | القضارف | ١٦٣ | ١١٦٩٥ | ٥٣٠٦ | ٤٥ | اتحادي ديمقراطي |
| عبد الحميد صالح عبد القادر | القضارف شمال الأولى | ١٦٤ | ٥٨٦٠ | ٢٩٩٠ | ٥١ | أمة جناح الإمام |
| محمد الخليفة طه الريفي | القضارف شمال الثانية | ١٦٥ | ٤٢٨٠ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمد أحمد الحردلو | القضارف البطانة | ١٦٦ | ٦٩٧٥ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمد عثمان عبد الرحمن | القضارف نهر عطبرة | ١٦٧ | ١٩٩٣٠ | | | اتحادي ديمقراطي |
| حسن أحمد الماحي | كسلا | ١٦٨ | ١١٣٦٨ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمد محمود محمد | ريفي كسلا | ١٦٩ | ٣٦٩١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| عبد الله محمد إبراهيم | القاش جنوب | ١٧٠ | ٤٨٤٩ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمد الأمين محمد طاهر باكاش | القاش شمال | ١٧١ | ٣٧٠٤ | | | مؤتمر البجة |
| محمود أحمد محمد | أروما الشرقية | ١٧٢ | ٢٩٨٤ | | | اتحادي ديمقراطي |
| الدرديري حسن عبد الله | أروما الغربية | ١٧٣ | ١٨٠٩ | | | اتحادي ديمقراطي |
| الخضر محمد عبد الله | أروما الوسطى | ١٧٤ | ٣٨٤٤ | | | مؤتمر البجة |

| كباشي عيسى عبد الله | أروما الشمالية | ١٧٥ | ٦١٢٢ | | | مؤتمر البجة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| محمد عثمان الحاج تيته | عتباي | ١٧٦ | ٢٦٨٨ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمد الأمين الطاهر | الأوليب | ١٧٧ | ٤٦٨٣ | | | اتحادي ديمقراطي |
| أبو الناس إبراهيم الهندي | سيدون | ١٧٨ | ١٠٨٣٧ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمود جيلاني محمود | طوكر الشمالية | ١٧٩ | ٥٣٨٥ | | | اتحادي ديمقراطي |
| موسى حسين ضرار | طوكر الجنوبية | ١٨٠ | ٤٠٩٢ | | | مستقل |
| مأمون محجوب سنادة | بورتسودان الشرقية | ١٨١ | ١١٨٩٣ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمد عبد الجواد أحمد | بورتسودان الغربية | ١٨٢ | ١٣٠٤٥ | | | اتحادي ديمقراطي |
| مديرية كردفان | | | | | | |
| جامع علي التوم | الكبابيش الشرقية | ١٨٣ | ٦٦٥٧ | | | اتحادي ديمقراطي |
| محمد الحسن عبد الله يس | الكبابيش الغربية | ١٨٤ | ١١٢٨٣ | | | اتحادي ديمقراطي |
| إبراهيم علي التوم | الكبابيش الشمالية | ١٨٥ | ٥٠٠٧ | | | اتحادي ديمقراطي |
| سعيد فرج الله | المسيرية الزرق | ١٨٦ | ١٢٤٠٤ | | | اتحادي ديمقراطي |
| أبو القاسم يعقوب آدم | الفلايتة | ١٨٧ | ٦١٦٩ | | | أمة جناح الإمام |

| حماد صالح أحمد | العجايرة | ١٨٨ | ٨٧٧٦ | | | أمة جناح الصادق |
|---|---|---|---|---|---|---|
| أحمد دينق مجوك | الدينكا | ١٨٩ | ٤٥٨٢ | | | أمة جناح الصادق |
| البشرى سومي تاور | ميري | ١٩٠ | ٤٣١٢ | | | أمة جناح الصادق |
| كوكو حميدان جودة | كادقلي وضواحيها | ١٩١ | ٤٩٤٠ | | | مستقل |
| خليل يعقوب خليل | كادقلي جنوب | ١٩٢ | ٢٩١٤ | | | اتحادي ديمقراطي |
| بحر كيرنا الرضي | دائرة المورو | ١٩٣ | ٥٥٦٦ | | | مستقل |
| إبراهيم كوكو أنجلو | طوروو وكندرمه ولمن | ١٩٤ | ١٩٤٠ | | | مستقل |
| محمد أحمد زكريا | هيبان وليرا وتيرا | ١٩٥ | ٢٤٥١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| جعفر سيدأحمد قريش | دار حامد الغربية | ١٩٦ | ٩٠٣٠ | | | اتحادي ديمقراطي |
| حسن عثمان قاسم | دار حامد والديرية | ١٩٧ | ٩٢٨٨ | ٣٧٤٢ | ٤٠ | أمة جناح الإمام |
| الشاذلي الشيخ الريح | دار حامد الشرقية | ١٩٨ | ٨٥٠٧ | | | اتحادي ديمقراطي |
| آدم عبد القادر عثمان | البديرية الشرقية | ١٩٩ | ٧٧٩٠ | ٢٧٤٤ | ٣٤ | أمة جناح الصادق |
| ميرغني حسين زاكي الدين | البديرية الغربية | ٢٠٠ | ٨٠١٠ | ٤١٤٥ | ٥١ | أمة جناح الإمام |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| حسن حامد مهدي | مدينة الأبيض | ٢٠١ | ١٥١١٤ | ٧٠٦١ | ٤٦ | اتحادي ديمقراطي |
| إبراهيم عمر عبد الرحمن | حمر الوسطى | ٢٠٢ | ١٢٨٥٥ | ٥١٣٨ | ٣٩ | اتحادي ديمقراطي |
| الحاج روبية حسن | حمر الشرقية | ٢٠٣ | ١٣٩٦٠ | | | أمة جناح الإمام |
| محمود دوليب عبد الرحيم | حمر الشمالية | ٢٠٤ | ٧٧٧٥ | ٢٩٢٣ | ٣٧ | أمة جناح الإمام |
| عبد الرحمن عمر عبد الله | حمر الغربية | ٢٠٥ | ٧٨٨٦ | | | أمة جناح الإمام |
| مهدي حسين شريف | حمر الجنوبية | ٢٠٦ | ٨٤١٧ | ٢٥٧٢ | ٣٠ | أمة جناح الصادق |
| فيليب عباس غبوش | النمانج | ٢٠٧ | ٥٠٤٣ | | | اتحاد جبال النوبة |
| مركز كوكو كومي | الاجانج | ٢٠٨ | ٤٧٠٨ | | | اتحادي ديمقراطي |
| آدم يوسف بشير | الدلنج | ٢٠٩ | ٦٤٤٧ | | | اتحاد جبال النوبة |
| بشرى بقادي | الحوازمة | ٢١٠ | ٨٧١٢ | | | أمة جناح الإمام |
| الطيب آدم جيلي | تقلي الشمالية | ٢١١ | ١١٩٤١ | | | اتحادي ديمقراطي |
| إبراهيم سعيد إبراهيم | تقلي الوسطى | ٢١٢ | ١٣٥٩٠ | | | اتحادي ديمقراطي |
| يسن موسى أحمد | تقلي الجنوبية | ٢١٣ | ٩٦٥٦ | | | أمه جناح الصادق |

| عبد الرحمن الحاج سليمان | جوامعة شمال | ٢١٤ | ١٢٤٨٧ | | | اتحادي ديمقراطي |
|---|---|---|---|---|---|---|
| كمال عبد الله الفاضل المهدي | الجوامعة جنوب شرق | ٢١٥ | ٩٦٧٧ | ٤٨٦١ | ٥٠ | أمة جناح الإمام |
| عثمان حسن بشير | جوامعة جنوب غرب | ٢١٦ | ٩٠٣٢ | ٣٣٢٠ | ٣٦ | أمة جناح الإمام |
| خليل حامد خليل | جوامعة وسط | ٢١٧ | ١٢٠٠١ | ٥٧١٤ | ٤٧ | اتحادي ديمقراطي |
| عبد الله خليل محمد الفكي | جوامعة شمال غرب | ٢١٨ | ١٠٤٢٨ | ٤٣١٥ | ٤١ | اتحادي ديمقراطي |

# ملحق رقم (٨)

## نتائج انتخابات الجمعية التأسيسية لعام ١٩٨٦[(٨)]

| | اسم الدائرة | رقم الدائرة | أصوات الفائز | الحزب الفائز | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| **إقليم الاستوائية** | | | | | |
| سارفينو واني سواكا | جوبا الشرقية | ١ | ٣٥٠٢ | شعب تقديمي | |
| لورنس مودي | جوبا الغربية | ٢ | ٤٢٩٧ | شعب تقديمي | |
| باولينو لاكوكديا | تركاكا | ٣ | ٢٠٣٣ | شعب تقديمي | |
| اليابا جيمس سرور | طريق ياي جوبا | ٤ | ٤١٩٧ | شعب تقديمي | |
| بول ديفيد المابورو | منطقة ياي كايا | ٥ | ٥٤٧٣ | شعب تقديمي | |
| جوزيف لاسو قالي | كاجو كاجي | ٦ | ٣٥٩٢ | مؤتمر الشعب الإفريقي | |
| ريمي أولير أترونق | توريت الشمالية | ٧ | ٢٥٣٨ | شعب تقديمي | |
| بيتر وكو ليوار | توريت الجنوبية الشرقية | ٨ | ٣٢٨٣ | التجمع السياسي | |
| | ماقوى - لوا | ٩ | | | تعاد الانتخابات فيها نسبة لوفاة أحد المرشحين |
| | شقدوم | ١٠ | | | لم تجرِ فيها انتخابات |

(٨) مصادر الملحق: التقرير النهائي للانتخابات العامَّة لعام ١٩٨٦م؛ محمد إبراهيم طاهر، تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان، ٧٣-٩ محمد محمد أحمد كرار، انتخابات وبرلمانات السودان، ٨٥-٩٢.

بلغت جملة الدوائر الانتخابية ٣٠١ دائرة، منها ٢٧٣ جغرافية و٢٨ خريجين. وقد جرت الانتخابات في ٢٣٥ دائرة جغرافية علي مستوى القطر، وقرر المجلس العسكري الانتقالي ومجلس الوزراء بالتشاور مع لجنة الانتخابات العامة تأجيل الانتخابات في ٣٨ دائرة جغرافية بالأقاليم الجنوبية نسبة لاضطراب الأحوال الأمنية، وتم إعلان نتائج الانتخابات في ٢٦١ دائرة، منها ٢٣٣ جغرافية، و٢٨ دائرة للخريجين، ودائرتين أعيدت فيهما الانتخابات لاحقاً نسبة لوفاة أحد المرشحين.

| الأب جورج لنقو كاوا | كبويتا الشمالية الغربية | ١١ | ٣٤٠٢ | سابكو | |
|---|---|---|---|---|---|
| الفونس نامسيو | كبويتا الشمالية الشرقية | ١٢ | ٦١٩ | سابكو | |
| الأب نيرو لوبي | كبويتا الجنوبية | ١٣ | ٣٣٦ | سابكو | |
| كلاوديو كيلاكي | ما ندري | ١٤ | ١٢١٦ | مستقل | |
| روبرت باندي | مريدي الوسطى | ١٥ | ٢٥١٣ | شعب تقديمي | |
| بنجامين باسارا | مريدي الغربية | ١٦ | ١٥٥١ | سابكو | |
| اليساما تروسا | يامبيو الوسطى | ١٧ | ١٥٥٨ | مؤتمر الشعب الإفريقي | |
| باولينو زيزي باقوا | يامبيو الشمالية | ١٨ | ٩١٥ | سابكو | |
| انطوني كيريو زوقاسي | أزو | ١٩ | التزكية | سابكو | |
| انجاو بانق باري بيدا | طمبرة | ٢٠ | ١٥٦٩ | التجمع السياسي | |
| **العاصمة القومية (الخرطوم)** | | | | | |
| عثمان خالد مضوي | الخرطوم الأولى | ٢١ | ٦٤٩٨ | جبهة إسلامية قومية | |
| عز الدين علي عامر | الخرطوم الثانية | ٢٢ | ٣٩١٩ | حزب شيوعي سوداني | |
| محمد إبراهيم نقد | الخرطوم الثالثة | ٢٣ | ٥٧٨٦ | حزب شيوعي سوداني | |
| يوسف حبيب الله أبوكساوي | الخرطوم الرابعة | ٢٤ | ١١٥٤٥ | جبهة إسلامية قومية | |
| أحمد عبد الرحمن محمد | الخرطوم الخامسة | ٢٥ | ٨٣٨٦ | جبهة إسلامية قومية | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| علي عثمان محمد طه | الخرطوم السادسة | ٢٦ | ٥٠٣٩ | جبهة إسلامية قومية | |
| حسن علي محمد شبو | الخرطوم السابعة | ٢٧ | ١٢٣٧٢ | اتحادي ديمقراطي | |
| بدر الدين طه | الخرطوم الثامنة | ٢٨ | ٣٥٠٦ | جبهة إسلامية قومية | |
| عبد الرحمن فرح | الخرطوم التاسعة | ٢٩ | ٢٥٥٧ | أمه قومي | |
| عبد الجليل النذير الكاروري | الخرطوم العاشرة | ٣٠ | ٥٥٤٩ | جبهة إسلامية قومية | |
| مهدي إبراهيم محمد | الخرطوم بحري الأولى | ٣١ | ٥٦٤٩ | جبهة إسلامية قومية | |
| حسن عبد القادر | الخرطوم بحري الثانية | ٣٢ | ٨٠٣١ | اتحادي ديمقراطي | |
| حسن نور الدين أحمد | الخرطوم بحري الثالثة | ٣٣ | ٨١٦٤ | جبهة إسلامية قومية | |
| عبد الوهاب خوجلي عبد الوهاب | الخرطوم بحري الرابعة | ٣٤ | ٦٢٥٧ | اتحادي ديمقراطي | |
| أحمد الأمين كرار | الخرطوم بحري الخامسة | ٣٥ | ٦٨٣١ | جبهة إسلامية قومية | |
| فليب عباس غبوش | الخرطوم بحري السادسة | ٣٦ | ٥٩٤٨ | قومي سوداني | |
| محمد الحسن عثمان أحمد | شرق النيل الأولى | ٣٧ | ٦٨١١ | اتحادي ديمقراطي | |
| محمد يوسف أبو حريرة | شرق النيل الثانية | ٣٨ | ٨٢٦٢ | اتحادي ديمقراطي | |
| الطيب أحمد عثمان النص | شرق النيل الثالثة | ٣٩ | ٦٨٤٢ | جبهة إسلامية قومية | |
| السيد هارون عمر | شرق النيل الرابعة | ٤٠ | ٧٧٩٠ | اتحادي ديمقراطي | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| محمد الصديق طلحة | شرق النيل الخامسة | ٤١ | ٧٩٠٨ | اتحادي ديمقراطي | |
| سليمان إدريس بابكر | أم درمان الأولى | ٤٢ | ٧٢٦٧ | اتحادي ديمقراطي | |
| بابكر جابر كبلو | أم درمان الثانية | ٤٣ | ٦٦٢٠ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد عثمان صالح | أم درمان الثالثة | ٤٤ | ٧٧٤٢ | أمه قومي | |
| عبد الله محمد أحمد | أم درمان الرابعة | ٤٥ | ٨١٤٣ | أمه قومي | |
| حسن أحمد أبو سبيب | أم درمان الخامسة | ٤٦ | ٥٨٣٤ | اتحادي ديمقراطي | |
| خالد محمد خالد | أم درمان السادسة | ٤٧ | ١٠٩٦١ | أمه قومي | |
| محمد الحسن الأمين | أم درمان السابعة | ٤٨ | ٥٥٥٢ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد محمد صالح | أم درمان الثامنة | ٤٩ | ٤٢١٢ | جبهة إسلامية قومية | |
| صلاح الصديق المهدي | أم درمان التاسعة | ٥٠ | ٩٣٥٨ | أمه قومي | |
| صلاح عبد السلام الخليفة | أم درمان العاشرة | ٥١ | ١٨١٩١ | أمة قومي | |
| الإقليم الشمالي | | | | | |
| التوم محمد التوم | مروي | ٥٢ | ١٣٣٦٩ | اتحادي ديمقراطي | |
| سيدأحمد الحسين سيدأحمد | كريمة | ٥٣ | ١٣٣١٥ | اتحادي ديمقراطي | |
| تاج السر منوفلي | الدبة | ٥٤ | ٦٦٤٣ | اتحادي ديمقراطي | |
| حسن محمد ساتي | القولد | ٥٥ | ١١٥٠٢ | جبهة إسلامية قومية | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عبد الوهاب عثمان | أرقو-الحفير | ٥٦ | ١٥٣٩٣ | جبهة إسلامية قومية | |
| أحمد علي الإمام | دنقلا | ٥٧ | ١٥١٧٤ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد صالح أحمد | المحس | ٥٨ | ٧٣٩٩ | مستقل | |
| عبد الملك عبد الله الجعلي | بربر الجنوبية | ٥٩ | ١٠١٨٥ | اتحادي ديمقراطي | |
| مختار عبد الله إبراهيم | بربر الشمالية | ٦٠ | ١٤١٤٦ | اتحادي ديمقراطي | |
| إبراهيم محمد الحسن | أبو حمد | ٦١ | ٥٧٦٢ | جبهة إسلامية قومية | |
| علي محي الدين محمد | عطبرة | ٦٢ | ٥٩٩٢ | اتحادي ديمقراطي | |
| حسن الطاهر محمد إبراهيم | نهر عطبرة | ٦٣ | ٥٩١٢ | أمه قومي | |
| عبد الرازق ميرغني محمد خير | الدامر شرق | ٦٤ | ٨٧٧٥ | أمه قومي | |
| محمد الأمين الفكي | الزيداب | ٦٥ | ٧٦٣٠ | اتحادي ديمقراطي | |
| حسين سليمان أبو صالح | شندي شمال شرق | ٦٦ | ١٨٢٠١ | اتحادي ديمقراطي | |
| عثمان علي محمد محميدة | شندي جنوب شرق | ٦٧ | ٩٢٤٧ | اتحادي ديمقراطي | |
| عبد الحكم طيفور محمد | شندي شمال غرب | ٦٨ | ٧٥٨٩ | اتحادي ديمقراطي | |
| أحمد عطا المنان | شندي جنوب غرب | ٦٩ | ٧٩٤١ | اتحادي ديمقراطي | |
| **الإقليم الأوسط** | | | | | |
| خليل عثمان محمود | الدويم | ٧٠ | ١٤٨٠٠ | مستقل | |
| علي عبد الماجد محمود | العرشكول | ٧١ | ١٠٧٩١ | أمة قومي | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عمر محمد نور الدائم | أم رمتة | ٧٢ | ١٥٣٦٩ | أمة قومي | |
| عمر إدريس هباني | القطينة | ٧٣ | ٩٨١٤ | أمة قومي | |
| معاوية إدريس هباني | الكوة | ٧٤ | ٧٥٩٦ | أمة قومي | |
| الصادق الصديق المهدي | ربك | ٧٥ | ٣٠٨١٩ | أمة قومي | |
| مكي يوسف محمد موسى | ريفي ربك | ٧٦ | ١٦٢١٣ | أمة قومي | |
| عبد المحمود صالح محمود | كوستي | ٧٧ | ١٣٦٨٤ | أمة قومي | |
| مهدي الطيب الحلو | ريفي كوستي | ٧٨ | ١٦٥٥٠ | أمة قومي | |
| نصر الدين الهادي المهدي | النعيم | ٧٩ | ١١٢١٠ | أمة قومي | |
| أحمد حاج النور | الروات | ٨٠ | ٤٨٩٥ | أمة قومي | |
| مبارك عبد الله الفاضل | تندلتي | ٨١ | ١٣٩٢٨ | أمة قومي | |
| الشريف أحمد الفكي عمر | المسيد والسديرة | ٨٢ | ٩٦٠٩ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد حامد التكينة | الكاملين | ٨٣ | ٨٥٥٠ | جبهة إسلامية قومية | |
| عمر الخليفة يوسف | المعيلق | ٨٤ | ٨٢٨٨ | اتحادي ديمقراطي | |
| صلاح عبد الرحمن علي طه | الحصاحيصا الشرقية | ٨٥ | ١٣١٦٥ | أمة قومي | |
| إدريس عبد القادر دفع الله | الحصاحيصا الغربية | ٨٦ | ١٠٩٨٣ | أمة قومي | |
| دفع الله الرفاعي عبد الله | الحصاحيصا الشمالية | ٨٧ | ٨١٤٨ | أمة قومي | |

| شاور عبد القادر محمد دكين | الحصاحيصا الجنوبية | ٨٨ | ١١٦٦٨ | أمة قومي | |
|---|---|---|---|---|---|
| الطيب العبيد بدر | رفاعة الشمالية | ٨٩ | ١٤٥٣٧ | اتحادي ديمقراطي | |
| أحمد محمد أحمد أبوسن | رفاعة الوسطى | ٩٠ | ١٥٤٣٨ | اتحادي ديمقراطي | |
| طه أحمد المكاشفي | رفاعة الجنوبية | ٩١ | ٧٥٢٣ | جبهة إسلامية قومية | |
| فتح الرحمن الشريف عبد الله | الرهد | ٩٢ | ١٥٢٢٧ | اتحادي ديمقراطي | |
| عثمان عمر علي | مدني الشرقية | ٩٣ | ٧١٥١ | اتحادي ديمقراطي | |
| عبد الرحيم محمود أبو عيسى | مدني الوسطى | ٩٤ | ٨٨٩٩ | اتحادي ديمقراطي | |
| الطيب الشبارقة | مدني الضواحي | ٩٥ | ١١١٥٠ | اتحادي ديمقراطي | |
| إبراهيم الشيخ أحمد بدر | القرشي الشمالية | ٩٦ | ١٤٠٨٣ | أمة قومي | |
| يوسف إبراهيم حمد النتيفة | القرشي الجنوبية | ٩٧ | ٩٦٢١ | اتحادي ديمقراطي | |
| خالد الشيخ أحمد بدر | المناقل الشمالية | ٩٨ | ٤٨٠٥ | أمة قومي | |
| محمد جبارة مصطفى | المناقل الغربية | ٩٩ | ٣٥٠١ | اتحادي ديمقراطي | |
| أحمد محمد دفع الله | المناقل الوسطى | ١٠٠ | ٩٩٦٠ | أمة قومي | |
| عبد الوهاب إبراهيم عبد الله | المناقل الشرقية | ١٠١ | ١٦٦٤٦ | اتحادي ديمقراطي | |

| علي عبد الله تمرة | المناقل الجنوبية | ١٠٢ | ١١٣٥٠ | أمة قومي | |
|---|---|---|---|---|---|
| عثمان عبد القادر عبد اللطيف | ود رعية | ١٠٣ | ٩٢٤٧ | أمة قومي | |
| يوسف محمد الحاج الزين | المدينة عرب | ١٠٤ | ٩٢١٥ | أمة قومي | |
| زين العابدين الهندي | الحوش | ١٠٥ | ١٧١٤٩ | اتحادي ديمقراطي | |
| الأمين عبد الرحيم الهندي | الحاج عبد الله | ١٠٦ | ٣٥١٤ | اتحادي ديمقراطي | |
| أحمد الشيخ هجو زين العابدين | سنار الشمالية | ١٠٧ | ١٣٢١٣ | أمة قومي | |
| أحمد العبيد صالح | سنار الوسطى | ١٠٨ | ٩٤٥٢ | أمة قومي | |
| جعفر حسن محمد حضرة | سنار الجنوبية الشرقية | ١٠٩ | ٩٤٣٠ | اتحادي ديمقراطي | |
| فضل محمد حسن تور الدبة | سنار الشمالية الشرقية | ١١٠ | ١٢٨٢٤ | اتحادي ديمقراطي | |
| علي عثمان يحيى | سنجة | ١١١ | ٨٨٧١ | أمة قومي | |
| السر عوض يوسف | السوكي | ١١٢ | ١١٧٧٩ | اتحادي ديمقراطي | |
| منصور يوسف العجب | الدندر | ١١٣ | ١٤١٣٠ | مستقل | |
| الطاهر عبد الله الخليفة عبد الله | أبو حجار الشرقية | ١١٤ | ٩٥١٥ | أمة قومي | |
| بشرى إسماعيل شريف | أبو حجار الغربية | ١١٥ | ١١٥٢١ | أمة قومي | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| محمد عثمان أبو شنب | الرصيرص | ١١٦ | ٦٢٥٨ | اتحادي ديمقراطي | |
| كمال محمد التوم إبراهيم | الدمازين الشمالية | ١١٧ | ٩٧٦٦ | أمة قومي | |
| مهدي داؤود الخليفة | الدمازين الجنوبية | ١١٨ | ٤١٦٤ | أمة قومي | |
| عبد الرحمن محمد أحمد أبومدين | الكرمك | ١١٩ | ١٥٠٤ | جبهة إسلامية قومية | |
| **إقليم أعالي النيل** | | | | | |
| جميس أوجيلو أقور | ملكال | ١٢٠ | ٣٢٤٧ | التجمع السياسي | |
| انجلو أوطونيكا نجو | الشلك الشمالية كدوك | ١٢١ | ٤٧١ | التجمع السياسي | |
| انجلو قول تانج دينق | الشلك الجنوبية الناصر | ١٢٢ | ٣٧١ | المؤتمر الشعب الإفريقي | |
| جوشوا دي وال | الناصر | ١٢٣ | ٢٣٩٣ | حزب الشعب السوداني | |
| | مايوت | ١٢٤ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| الزمالي أحمد دقشم | الرنك | ١٢٥ | ١١٧٩٤ | أمة قومي | |
| | لير | ١٢٦ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | جاقي | ١٢٧ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | لبيك بانتيو | ١٢٨ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | مايوم | ١٢٩ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | فاريتانق | ١٣٠ | | | لم تُجر فيها انتخابات |

| | بور الشمالية | ١٣١ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
|---|---|---|---|---|---|
| | بور الجنوبية | ١٣٢ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | كنقور الشمالية | ١٣٣ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | كنقور الجنوبية | ١٣٤ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | جزيرة الزر افنجاك | ١٣٥ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | الزراف أيود | ١٣٦ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | لاونوير- أكوبروا الجنوبية | ١٣٧ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | لاو الشمالية واط | ١٣٨ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | ببيور فشلا | ١٣٩ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| **إقليم دارفور** | | | | | |
| أحمد محمد علي جقومي | الفاشر الشمالية | ١٤٠ | ١٥٠٤٠ | أمة قومي | |
| محمد آدم عبد الكريم | الفاشر الجنوبية | ١٤١ | ٦٨٦٥ | أمة قومي | |
| آدم علي عبد الله يعقوب | ريفي طويلة | ١٤٢ | ٨٣٠٢ | أمة قومي | |
| أحمد عبد الله أبكر هاشم | ريفي الفاشر- وكتال | ١٤٣ | ١٢٥٣٢ | أمة قومي | |
| أحمد محمد سليمان جلاب | أم كدادة | ١٤٤ | ٦٧٥٤ | أمة قومي | |
| محمود محمد الحاج | اللعيت والطويشة | ١٤٥ | ٨٧٢٢ | أمة قومي | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| على آدم إبراهيم | مليط | ١٤٦ | ١٢٨٦٣ | أمة قومي | |
| محمد أحمد نصر | كتم | ١٤٧ | ١٤٤٦٦ | أمة قومي | |
| محمود بشير جماع | كرنوي- أمبرو | ١٤٨ | ٤٧١١ | أمة قومي | |
| نور الدين محمد أحمد | كبكابية | ١٤٩ | ٨٠٣٣ | اتحادي ديمقراطي | |
| محمد شريف محمد عثمان | الشريف وسرف | ١٥٠ | ٣٦٦٧ | أمة قومي | |
| إبراهيم أبكر هاشم | شمال الجنينة | ١٥١ | ٥٣٢٠ | جبهة إسلامية قومية | |
| عبد الله نور الدين عبد الله | جنوب الجنينة | ١٥٢ | ٩٥١٧ | أمة قومي | |
| طارق عبد الرحمن بحر الدين | مدينة الجنينة | ١٥٣ | ٦٢٢٤ | أمة قومي | |
| حسن الزين أحمد | الجنينة ا لجنوبية غرب | ١٥٤ | ٤٥١٥ | أمة قومي | |
| محمد عبد الله الدومة | الجنينة الجنوبية شرق | ١٥٥ | ٧١٨٨ | أمة قومي | |
| محمد إدريس آدوم | ريفي الجنينة وسط | ١٥٦ | ٩٢٩٥ | أمة قومي | |
| مالك الزبير سام | نيالا شمال | ١٥٧ | ١٠٢٩٨ | أمة قومي | |
| إسماعيل أبكر أحمد | نيالا جنوب | ١٥٨ | ١٣١٩١ | أمة قومي | |
| حسين بخيت آدم | نيالا غرب | ١٥٩ | ٩١٠٧ | أمة قومي | |
| منصور عبد القادر منصور | كاس | ١٦٠ | ٦١٦٨ | اتحادي ديمقراطي | |
| عبد الله أحمد آدم نورين | املم | ١٦١ | ٥١٦٧ | أمة قومي | |

| عبد الرحمن محمد بلية | شعيرية | ١٦٢ | ١٥٥٦٨ | أمة قومي | |
|---|---|---|---|---|---|
| أحمد عبد القادر حبيب | الضعين | ١٦٣ | ١٢٠٢٩ | أمة قومي | |
| عيسى جبريل أبوناتة | الفردوس | ١٦٤ | ١١٠٦٥ | أمة قومي | |
| أحمد عقيل أحمد | أبومطارق | ١٦٥ | ١٠٥٢٣ | أمة قومي | |
| أحمد محمد الصافي | عديلة | ١٦٦ | ١٢٢٢٧ | أمة قومي | |
| أحمد البدوي أحمد | برام | ١٦٧ | ٨٦٠٨ | أمة قومي | |
| هاشم أبوشطة | الردوم | ١٦٨ | ٦٧٦٢ | أمة قومي | |
| حسن يعقوب الملك | تكس | ١٦٩ | ١٠٢٨٣ | أمة قومي | |
| حسن صالح ختام | عد الغنم | ١٧٠ | ٧٢٦٢ | أمة قومي | |
| عبد الله الإمام موسى | قميم | ١٧١ | ٥٥٦١ | أمة قومي | |
| آدم الحاج عبد الله | كتيلة ورهيد البردي | ١٧٢ | ١١٨٠٨ | مستقل | |
| عبد الجبار آدم عبد الكريم | فارسلا | ١٧٣ | ٣٩٧٧ | جبهة إسلامية قومية | |
| عبد الله آدم أحمد | زالنجي | ١٧٤ | ٤٢٠٦ | أمة قومي | |
| محمد آدم عبد القادر | زامي بابابندس | ١٧٥ | ٤٤٦١ | أمة قومي | |
| عبد الله أحمد آدم | زالنجي | ١٧٦ | ٨٥٤١ | أمة قومي | |
| يعقوب خميس موسى | أزوم | ١٧٧ | ٤٣٦٨ | أمة قومي | |
| محمد أتيم سلامة | جبل مرة | ١٧٨ | ٧٥٣٩ | أمة قومي | |

| الإقليم الشرقي | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| محمد بخيت جيلاني | القضارف المدينة شرق | ١٧٩ | ٧٠٠٧ | اتحادي ديمقراطي | |
| محمد حمد علي الأزرق | القضارف المدينة غرب | ١٨٠ | ٥٤٧٠ | أمة قومي | |
| محمد نور الزين محمد | قلع النحل الشرقية | ١٨١ | ٧١٥٢ | أمة قومي | |
| الصادق إبراهيم محمد | قلع النحل الغربية | ١٨٢ | ٥٤٨٦ | أمة قومي | |
| عثمان بحر الدين آدم | القضارف الجنوبية | ١٨٣ | ٨٨٦٣ | أمة قومي | |
| حماد إبراهيم نور | القضارف الشمالية | ١٨٤ | ١٣٧٣٦ | أمة قومي | |
| أحمد محمود محمد عيسى | القضارف الغربية | ١٨٥ | ١٢٣٠٠ | اتحادي ديمقراطي | |
| عبد الواحد بابكر عبد الله | القضارف الشرقية | ١٨٦ | ٤٩٣٦ | اتحادي ديمقراطي | |
| محمد توفيق أحمد | حلفا الجديدة | ١٨٧ | ٩٧١٢ | اتحادي ديمقراطي | |
| سعيد عبد الله جاد كريم | الفاو | ١٨٨ | ٩٦٣٧ | اتحادي ديمقراطي | |
| الزين حامد محمد علي | كسلا الشرقية | ١٨٩ | ٧٦٥٦ | اتحادي ديمقراطي | |
| حسن محمد شيخ إدريس | كسلا الغربية | ١٩٠ | ٦٢٩٥ | أمه قومي | |
| مبروك مبارك سليم | كسلا الجنوبية | ١٩١ | ١٠٥٣٠ | اتحادي ديمقراطي | |
| حامد محمد موسي كفو | كسلا الريفية | ١٩٢ | ٦٣٩١ | جبهة إسلامية قومية | |
| أحمد حسن أوهاج | كسلا الشمالية | ١٩٣ | ٨٠٢٤ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد طاهر جيلاني | أروما الجنوبية | ١٩٤ | ٥٣٢٧ | اتحادي ديمقراطي | |

| أبوعلي أبو فاطمة كرار | أروما الشمالية | ١٩٥ | ٣٢٥٤ | اتحادي ديمقراطي | |
|---|---|---|---|---|---|
| عبد الله أحمد الحردلو أبوسن | نهر عطبرة الشمالية | ١٩٦ | ١٧٤١٦ | اتحادي ديمقراطي | |
| محمد أحمد دقنة | نهر عطبرة الجنوبية | ١٩٧ | ٦٠٧٢ | أمه قومي | |
| أحمد وراق عبد الرحمن | بورتسودان الشمالية الشرقية | ١٩٨ | ١٣٩٥٦ | اتحادي ديمقراطي | |
| هاشم بامكار محمد | بورتسودان الوسطي | ١٩٩ | ٥٨٣٢ | اتحادي ديمقراطي | |
| حامد محمد آدم | بورتسودان الجنوبية | ٢٠٠ | ٨٦٨٥ | اتحادي ديمقراطي | |
| إبراهيم عيسى أبو طاهر | سنكات | ٢٠١ | ٥٨١٩ | مستقل | |
| موسى عيسى علي عوضين | ريفي بورتسودان | ٢٠٢ | ٣٩٩٦ | اتحادي ديمقراطي | |
| تعيسى أحمد الحاج محمد | حلايب | ٢٠٣ | ٢٨٠٨ | اتحادي ديمقراطي | |
| حمد عبد الله علي إدريس | طوكر الجنوبية | ٢٠٤ | ٦٠٨٦ | اتحادي ديمقراطي | |
| أبو علي مجذوب أبو علي | طوكر الشمالية | ٢٠٥ | ٦٩٦٠ | اتحادي ديمقراطي | |
| طه أحمد طه | هيا-درديب | ٢٠٦ | ٥١٦٠ | مؤتمر البجة | |
| إقليم كردفان | | | | | |
| أحمد عبد السلام إدريس | الأبيض الشمالية | ٢٠٧ | ١١٢٩٢ | أمة قومي | |
| محمد المصطفي عمر | الأبيض الجنوبية | ٢٠٨ | ١٠٣٨٦ | أمة قومي | |
| صالح محمد التوم | الأبيض الغربية | ٢٠٩ | ٨٦٩٣ | أمة قومي | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| بشير عمر فضل الله | الأبيض الشرقية | ٢١٠ | ٤٤٤٠ | أمة قومي | |
| الشيخ يوسف التهامي | أم روابة الشرقية | ٢١١ | ٧٢٠٨ | اتحادي ديمقراطي | |
| علي محمد إبراهيم العربي | أم روابة الوسطى | ٢١٢ | ٥٣٠٥ | أمة قومي | |
| ماضي التوم عبد الله | الرهد | ٢١٣ | ٨٨٨٢ | أمة قومي | |
| أحمد بلال عثمان | أم روابة الجنوبية | ٢١٤ | ٦٣٨٤ | اتحادي ديمقراطي | |
| بشير العبيد عبد الله | أم روابة الشمالية | ٢١٥ | ٩٦٤٩ | اتحادي ديمقراطي | |
| مصطفي أبوسيل مصطفي | بارا الشرقية | ٢١٦ | ٥٩٨١ | اتحادي ديمقراطي | |
| الشيخ مردس جمعة | بارا الوسطى | ٢١٧ | ٩٤١٤ | أمة قومي | |
| محمد الشيخ سليمان | بارا الغربية | ٢١٨ | ٨١٩٤ | أمة قومي | |
| محمد علي التوم | سودري الغربية | ٢١٩ | ٥١٩٤ | اتحادي ديمقراطي | |
| فضل الله علي فضل الله | سودري الوسطى | ٢٢٠ | ٨٧١٦ | أمة قومي | |
| ابن عمر محمد أحمد | سودري الشمالية | ٢٢١ | ٢١٨٧ | جبهة إسلامية قومية | |
| البكري الشيخ الجيلي | سودري الشرقية | ٢٢٢ | ٣٦٧٩ | جبهة إسلامية قومية | |
| بكري أحمد عديل | أبو زبد- الخوي | ٢٢٣ | ٢٠٩٣٢ | أمة قومي | |
| أحمد مستور الفائق | النهود الوسطى | ٢٢٤ | ١٤٤٠٧ | أمة قومي | |
| خير الله محمد بلل | النهود الشمالية | ٢٢٥ | ١٠١٤٢ | أمة قومي | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| جبر الله خمسين فضيلي | النهود الغربية | ٢٢٦ | ١١٤٢٣ | أمة قومي | |
| الهادي الشاذلي | النهود الجنوبية | ٢٢٧ | ٧٩٠٠ | أمة قومي | |
| أمين بشير فلين | سلارا | ٢٢٨ | ٥٥٢٤ | قومي سوداني | |
| علي قادم جرو | الدلنج الشرقية | ٢٢٩ | ٣٥٧٢ | قومي سوداني | |
| حبيب الضو سرنوب | الدلنج الوسطى | ٢٣٠ | ٧٦٠٣ | أمة قومي | |
| إدريس محمد سليمان | الدلنج الشمالية | ٢٣١ | ٢٣٥٢ | أمة قومي | |
| الطيب آدم جيلي | تقلي الشمالية | ٢٣٢ | ٩٨٤٢ | اتحادي ديمقراطي | |
| محمد آدم أحمد تكلوم | رشاد | ٢٣٣ | ٥٧١٧ | اتحادي ديمقراطي | |
| محمد أبكر محمد | أبو كرشولا وأم برمبيطة | ٢٣٤ | ٤٤٢٢ | اتحادي ديمقراطي | |
| عبد المجيد الأمير محمد | أبو جبيهة | ٢٣٥ | ٧٣٥١ | اتحادي ديمقراطي | |
| قمر حسين رحمة | تلودي | ٢٣٦ | ٥٥٥٣ | أمة قومي | |
| محمد أبو عنجة أبو رأس | كادقلي | ٢٣٧ | ٣٧٠٤ | قومي سوداني | |
| عبد الرسول كجور كوة | كادقلي الجنوبية | ٢٣٨ | ١٦٠٢ | قومي سوداني | |
| يوسف مرفعين كوكو | كادقلي الجنوبية الشرقية | ٢٣٩ | ٤٤١٤ | قومي سوداني | |
| إبراهيم سعيد عبد الله | كادقلي الشرقية | ٢٤٠ | ٣٦٨٦ | قومي سوداني | |
| هارون إدريس كافي | كادقلي الغربية | ٢٤١ | ٦٣٤٤ | قومي سوداني | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| حماد إبراهيم حمدون | الفولة | ٢٤٢ | ٣٨٦ | أمة قومي | |
| حريكة عز الدين حميدة | لقاوة | ٢٤٣ | ٩٢٠٢ | أمة قومي | |
| جبريل يونس حسين | أبيي الجنوبية | ٢٤٤ | ١٩٢٧ | أمة قومي | |
| أحمد صالح أحمد صلوحة | أبيي الشمالية- المجابرة | ٢٤٥ | ٤٠٠١ | جبهة إسلامية قومية | |
| إقليم بحر الغزال | | | | | |
| عبد الصمد مصطفى | راجا | ٢٤٦ | ١٥٦٤ | أمة قومي | |
| | واو الغربية | ٢٤٧ | | تعاد الانتخابات فيها نسبة لوفاة أحد المرشحين | |
| جوزف أوكيل ابانقو | واو الشرقية | ٢٤٨ | ٢٨٥٦ | التجمع السياسي | |
| | ثييت الشرقية | ٢٤٩ | | | لم تجر فيها انتخابات |
| | ثييت الشمالية | ٢٥٠ | | | لم تجر فيها انتخابات |
| | وراب الشمالية | ٢٥١ | | | لم تجر فيها انتخابات |
| | وراب الجنوبية | ٢٥٢ | | | لم تجر فيها انتخابات |
| | رومبيك | ٢٥٣ | | | لم تجر فيها انتخابات |
| | رومبيك الوسطى | ٢٥٤ | | | لم تجر فيها انتخابات |
| | رومبيك الشمالية | ٢٥٥ | | | لم تجر فيها انتخابات |
| | رومبيك الغربية | ٢٥٦ | | | لم تجر فيها انتخابات |
| | يرول الغربية | ٢٥٧ | | | لم تجر فيها انتخابات |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | يرول الشرقية | ٢٥٨ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | أويريال | ٢٥٩ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | ياليت | ٢٦٠ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| سايمون ماوين أكواك | أويل الشرقية | ٢٦١ | التزكية | | التجمع السياسي |
| | أويل الغربية (بالبوق) | ٢٦٢ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | أبييم الشرقية | ٢٦٣ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | أبييم الشمالية الوسطى | ٢٦٤ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | أبييم الغربية | ٢٦٥ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | أبييم الجنوبية | ٢٦٦ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | ملول الغربية | ٢٦٧ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | ملوال الجنوبية | ٢٦٨ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | قرقويال الشمالية | ٢٦٩ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | قرقويال الوسطى | ٢٧٠ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | ليتنوم | ٢٧١ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | توبس الغربية | ٢٧٢ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| | توبس الشرقية | ٢٧٣ | | | لم تُجر فيها انتخابات |
| دوائر الخريجين (٢٨ دائرةً) | | | | | |

| استانس تجيمي ونقو | الاستوائية | ٢٧٤ | ٥٠٦ | شعب تقدمي | |
|---|---|---|---|---|---|
| ساباتا جامبو لووه | الاستوائية | ٢٧٥ | ٣٧٢ | شعب تقدمي | |
| إبراهيم أحمد عمر | الخرطوم | ٢٧٦ | ١٠٣١٥ | جبهة إسلامية قومية | |
| سعاد الفاتح البدوي | الخرطوم | ٢٧٧ | ٩١٥٦ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد يوسف محمد | الخرطوم | ٢٧٨ | ٨٨٤٩ | جبهة إسلامية قومية | |
| إبراهيم عبيد الله الحسين | الشمالي | ٢٧٩ | ٢٨٠٢ | جبهة إسلامية قومية | |
| ميرغني المزمل الفكي | الشمالي | ٢٨٠ | ٢٦٧١ | جبهة إسلامية قومية | |
| أحمد التجاني صالح | الأوسط | ٢٨١ | ٦١٢٦ | جبهة إسلامية قومية | |
| هجو قسم السيد عيسي | الأوسط | ٢٨٢ | ٥٧٤٢ | جبهة إسلامية قومية | |
| عباس إبراهيم النور | الأوسط | ٢٨٣ | ٥٣٩٤ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد أحمد الفضل دقشم | الأوسط | ٢٨٤ | ٥٣٩١ | جبهة إسلامية قومية | |
| حمكات حسن أحمد | الأوسط | ٢٨٥ | ٥٢٠٨ | جبهة إسلامية قومية | |
| يوانس أكول أجاوين | أعالي النيل | ٢٨٦ | ٣١٤ | مؤتمر سوداني إفريقي | |
| أحمد الرضي جابر | أعالي النيل | ٢٨٧ | ٢٧٥ | جبهة إسلامية قومية | |
| عبد الله أبكر عمر | دارفور | ٢٨٨ | ١٢٤٧ | جبهة إسلامية قومية | |
| فاروق أحمد آدم | دارفور | ٢٨٩ | ١٢٠٠ | جبهة إسلامية قومية | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| علي أحمد تور الخلا تاج الدين | دارفور | ٢٩٠ | ١١٥٣ | جبهة إسلامية قومية | |
| محجوب محمد الضو | دارفور | ٢٩١ | ١٠٧٦ | جبهة إسلامية قومية | |
| أحمد عثمان المكي | الشرقي | ٢٩٢ | ٢١٠٨ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد عثمان محجوب | الشرقي | ٢٩٣ | ٢٠٠٧ | جبهة إسلامية قومية | |
| عبد الله أبوفاطمة عبد الله | الشرقي | ٢٩٤ | ١٩٩٦ | جبهة إسلامية قومية | |
| الحافظ الشيخ الزاكي | كردفان | ٢٩٥ | ١٧٢٥ | جبهة إسلامية قومية | |
| عبد الرحيم السيد إبراهيم | كردفان | ٢٩٦ | ١٦٩٦ | جبهة إسلامية قومية | |
| إبراهيم السنوسي | كردفان | ٢٩٧ | ١٦٠٢ | جبهة إسلامية قومية | |
| محمد آدم عيسى | كردفان | ٢٩٨ | ١٥٥٠ | جبهة إسلامية قومية | |
| جوزيف وول مودستو | بحر الغزال | ٢٩٩ | ١٧٨ | حزب شيوعي سوداني | |
| أندرو ماكورتو | بحر الغزال | ٣٠٠ | ١٦١ | تجمع سياسي | |
| علي تميم أحمد فرتاك | بحر الغزال | ٣٠١ | ١٥٨ | جبهة إسلامية قومية | |

# ثبت المصادر والمراجع


**المصادر العربية:**

**تقرير لجنة انتخابات السودان لسنة ١٩٥٣م،** الخرطوم: المطبعة الحكومية، ١٩٥٣م.

**تقرير لجنة انتخابات السودان لسنة ١٩٥٨م،** الخرطوم: المطبعة الحكومية، ١٩٥٨م.

**تقرير لجنة الانتخابات العامة لسنة، ١٩٦٥م،** الخرطوم: المطبعة الحكومية، ١٩٦٥م.

**تقرير لجنة الانتخابات العامة لسنة ١٩٦٨م،** الخرطوم: المطبعة الحكومية، ١٩٦٨م.

**تقرير لجنة الانتخابات العامة لسنة ١٩٨٦م،** الخرطوم: المطبعة الحكومية، ١٩٨٦م.

خطاب التجاني سعد، محافظ دار فور، إلى وكيل وزارة الحكومة المحلية، بالنمرة م م د/ سري/ ١٠٠/ ج، ١٩/ ٣/ ١٩٦٥م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، إدارة أهلية، ١/ ٣/ ٨/ ١٤٢.

خطاب سليمان وقيع الله إلى وكيل وزارة الداخلية، بالنمرة م ك/ ٤٨/ أ/ ١، سري للغاية، ١٤/ ١/ ١٩٦٥م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، إدارة أهلية، ١/ ٣/ ٦.

خطاب محمد الحسن إبراهيم، ضابط تنفيذي ريفي المسيرية، إلى محافظ مديرية كردفان، بالنمرة رم/ ١/ أ/ ١، ١٩/ ٣/ ١٩٦٥م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، إدارة أهلية، ١/ ٣/ ٨/ ١٤٢.

**الدستور الانتقالي القومي لسنة ٢٠٠٥م.**

**دستور السودان المؤقت لسنة ١٩٦٥م.**

الشفيع أحمد الشيخ وزير شؤون الرئاسة إلى السيِّد سكرتير عام مجلس الوزراء، «مذكرة عن الإدارة الأهلية»، ٢١ يناير ١٩٦٥م، دار الوثائق القومية، الخرطوم، إدارة أهلية، ١/ ٣/ ٥.

**قانون الحكم الذاتي لسنة ١٩٥٣م.**

**قانون الانتخابات البرلمانية لسنة ١٩٥٧م.**

**قانون انتخابات الجمعية التأسيسية لسنة ١٩٦٥م**، الخرطوم: المطبعة الحكومة، ١٩٦٥م.

**قانون انتخابات الجمعية التأسيسية لسنة ١٩٦٨م**، الخرطوم: المطبعة الحكومة، ١٩٦٨.

**قانون الانتخابات القومية لسنة ٢٠٠٧م (مشروع قانون).**

محمود صالح عثمان صالح (تحرير)، الوثائق البريطانية عن السودان، ١٩٤٠-١٩٥٦م، ١٢ مجلد، بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر. أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٢م.

## المصادر الإنجليزية

*Final Report Parliamentary Election, 1957/1958*, Khartoum, 8th September 1958, National Record Office, Khartoum, Election, 6/1/2.

*Report of the Sudan Electoral Commission*, Khartoum, December 3, 1953.

*Self-Determination in the Sudan: Resume of Development*, November 15, 1951- January 1, 1956, Presented by the Secretary of State for Foreign Affairs to Parliament by Command of Her Majesty, August 1956, London: Her Majesty's Stationary Office, 1951.

## المراجع العربية

أبوشوك، أحمد إبراهيم، «الإدارة الأهلية الرأي والرأي الآخر»، **مجلة الخرطوم**، العدد ١٣، أكتوبر-

نوفمبر- ديسمبر ١٩٩٤م، ٣٠-٣٩.

أبوشوك، أحمد إبراهيم، **السودان: السلطة والثروة**، أم درمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٨م.

أحمد، حسن مكي محمد، **حركة الإخوان المسلمين في السودان، ١٩٤٤-١٩٦٩م**، ط ٢، الكويت: دار القلم للنشر والتوزيع، ١٩٨٦م.

أحمد، عثمان حسن، **إبراهيم أحمد، ١٩٠٠-١٩٩٨م: حياة إنسان بين الأصالة والتحديث**، الخرطوم: دار مصحف إفريقيا، ٢٠٠٣م.

ألير، أبل، **جنوب السودان: التمادي في نقض المواثيق والعهود** (تعريب. بشير محمد سعيد)، لندن: شركة ميدلاند المحدودة، ١٩٩٢.

البادي، صديق، **الشريف حسين الهندي: خفايا وأسرار**، الخرطوم: دار الإنقاذ للطباعة والنشر، ١٩٩٣م.

باشري، محجوب عمر، **معالم الحركة الوطنية في السودان**، بيروت: المكتبة الثقافية، ١٩٩٦م.

البشير، فتح الرحمن عبد الله، **تطور قوانين الجنسية في السودان**، بيروت: دار الجيل، ١٩٩١م.

بشير، محمد عمر، **تاريخ الحركة الوطنية في السودان، ١٩٠٠-١٩٦٩م**، ط ٢، بيروت: دار الجيل، ١٩٨٧م.

حاج حمد، محمد أبو القاسم، **السودان: المأزق التاريخي وآفاق المستقبل**، ٢ مج، ط ٢، بيروت: دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٦م.

حاج موسى، إبراهيم محمد، **التجربة الديمقراطية وتطور نظم الحكم في السودان**، بيروت: دار الجيل. الخرطوم: دار المأمون، ١٩٧٠م.

حمد، خضر، **مذكرات: الحركة الوطنية السودانية الاستقلال ومابعده**، الشارقة: مكتبة الشرق والعرب، ١٩٨٠م.

خالد، منصور، **النخبة السودانية وإدمان الفشل**، ٢ جـ، القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٣م.

الشال، أحمد محجوب، **حلايب: النـزاع الحدودي بين مصر والسودان**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ١٩٩٥م.

طاهر، محمد إبراهيم، **تاريخ الانتخابات البرلمانية في السودان**، الخرطوم: بنك المعلومات السوداني، ١٩٨٦م.

طه، عبد الرحمن علي، **السودان للسودانيين: طمع فنـزاع ووثبة فجهاد**، (ت. فدوى عبد الرحمن علي طه)، الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩٢م.

طه، فدوى عبد الرحمن علي، **كيف نال السودان استقلاله: دراسة تاريخية لاتفاقية ١٢ فبراير ١٩٥٣م حول الحكم الذاتي وتقرير المصير للسودان**، الخرطوم: شركة الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٧م.

**طه، فيصل عبد الرحمن علي، الحركة السياسية السودانية والصراع المصري البريطاني بشأن السودان، ١٩٣٦-١٩٥٣م**، القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٨م .

طه، فيصل عبد الرحمن علي، حلايب حنيش: مقالات في القانون الدولي، أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٠م.

عبد الرحيم، مدثر، **الإمبريالية والقومية في السودان: دراسة للتطور الدستوري السياسي، ١٨٩٩-١٩٥٦م**، بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧١م.

عبد القادر، يحيى محمد، **شخصيات من السودان: رجال وأسرار**، ٣ جـ، ط ٢، الخرطوم: المطبوعات العربية للتأليف والترجمة، ١٩٨٧م.

عبد النور، عادل توفيق، **المشاركة السياسية للسودانيين الأقباط في انتخابات ١٩٨٦م**، الخرطوم، ١٩٨٧م.

عثمان، الدرديري محمد، **مذكراتي، ١٩١٤-١٩٥٨م**، الخرطوم: مطبعة التمدن، د.ت.

القدال، محمد سعيد، «لمحة تاريخية: الانتخابات البرلمانية في السودان»، الحوار المتمدن، العدد ١٩٠٨، ٧/ ٥/ ٢٠٠٧م.

كرار، محمد محمد أحمد، **انتخابات وبرلمانات السودان: تحليل وتوثيق**، ط٢، الخرطوم: دار البلد للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

محجوب، محمد أحمد، **الديمقراطية في الميزان**، ط ٢، بيروت: دار النهار، ١٩٨٢م.

محمد، محسن، **مصر والسودان: الانفصال بالوثائق السرية البريطانية والأمريكية**، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٤م.

نبلوك، تيم، **صراع السلطة والثروة في السودان، منذ الاستقلال وحتى الانتفاضة**، (تعريب الفاتح التيجاني ومحمد علي جادين)، الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦م.

الهندي، محمد الشريف عمر، **لوطني وللتاريخ: مذكرات الشهيد الشريف حسين الهندي (١٩٢٤-١٩٨٢م)**، أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ٢٠٠٦م.

يس، أحمد محمد، **مذكرات**، أم درمان: مركز محمد عمر بشير، ١٩٨٧م.


## المراجع الإنجليزية


Abdel Salam, Al-Fatih Abdullahi, «Intra-Party Conflicts: The Case of the Umma Party», in Mahasin Abdel Gadir Hag al-Safi, ed., *The Nationalist Movement in the Sudan*, Khartoum: Khartoum University Press, 1989.

Abushouk, Ahmed Ibrahim, «Dar Bidayriyya Nazirate: Traditional Leadership and Indirect Rule in the Sudan, 1900-1970», Ph.D. thesis, University of Bergen, 1997.

Alier, Abel, *Southern Sudan: Too Many Agreements Dishonoured,* Exeter: Ithaca Press, 1990.

El-Amin, Mohmmed Nuri, «The Sudanese Communist Movement: First Five Years-I», *Middle Eastern Studies*, vol. 32/3, 22-40; «The Sudanese Communist Movement: The First Five Years-II», vol. 32/4, 251-62.

Bechtold, Peter K., *Politics in the Sudan: Parliamentary and Military Rule in An Emerging African Nation*, New York. Washington. London: Praeger Publishers, 1976.

Daly, M.W., *Imperial Sudan: The Anglo-Egyptian Condominium, 1934-1956,* Cambridge: Cambridge University Press, 1991.

Gosnell, Harold F., «The 1958 Elections in the Sudan», *The Middle East Journal*, volume xii, 1958, 409-417.

Holt, P.M., *A Modern History of the Sudan: From the Funj Sultanate to the Present Day*, London: Weidenfeld and Nicolson, 1961.

Ibrahim, Hassan Ahmed, *Sayyid 'Abd Al-Rahman Al-Mahdi: A Study of Neo-Mahdism in the Sudan*, 1899-1956, Leiden: Brill, 2004.

Sharma, B.S., «The 1965 Elections in the Sudan», *The Political Quarterly,* vol. 37/4, 441-452.

Warburg, Gabriel R., *Historical Discord in the Nile Valley*, London: Hurst & Company, 1992.

Willis, Justin, «A Model of its Kind»: Representation and Performance in the Sudan Self-government Election of 1953», *The Journal of Imperial and Commonwealth History*, vol. 35/3, September 2007, 485-502.

## الصُحُف السودانية

اعتمدنا في إعداد هذا الكتاب، بجانب المصادر الأولية والمراجع الثانوية، على ثلة من الصُحُف السيارة التي كانت، ولا يزال بعضها يصدر في الخرطوم، وقد أفدنا منها كثيراً في عرض طرف من مفردات الحراك السياسي والانتخابي الذي كان دائراً في السودان آنذاك، والذي لم تنقله إلينا التقارير الرسمية والوثائق الحكومية بنفس الروح التي نقلتها تلك الصُحُف اليومية إلى قُرائها. ونود في هذه الفقرة أن نعرض فذلكات قصيرة عن تلك الصُحُف التي استشرناها في متن هذه الدراسة ووثقنا لها في حواشيها.

## صوت السودان

صدر العدد الأول من صحيفة صوت السودان في الثالث عشر من مايو ١٩٣٩م، تحت امتياز شركة مطبعة السلام المحدودة التي كانت منافساً لشركة الطبع والنشر التابعة لدائرة المهدي، وأُسندت رئاسة تحريرها إلى الأستاذ محمد عشري الصديق، وفي عهده نشب عراك صحافي حاد بينه وبين محرر صحيفة النيل الأستاذ أحمد يوسف هاشم. وبعد استقالة محمد عشري تعاقب على رئاسة تحرير الصحيفة عدد من الصحافيين، ونذكر منهم الأساتذة إسماعيل القباني، وعبد الله ميرغني، ومحمد أحمد السلمابي، ومحي

الدين صابر، وأحمد السيِّد حمد، ومحمد زيادة حمور. عُرفت صوت السودان بميولها الختمية وعدائها للأنصار وحزب الأمة، وكانت تطبع في مطابع مطبعة السلام، التي يملك السيِّد علي الميرغني حوالي ٩٠٪ من أسهمها. احتجبت عن الصدور في خمسينيات القرن الماضي.

## السودان الجديد

صدرت صحيفة السودان الجديد عام ١٩٤٣م في شكل مجلة سياسية-أسبوعية مصورة، تحت رئاسة تحرير الأستاذ أحمد يوسف هاشم (أبو الصُحُف)، واشتهرت إصدارتها بالطابع الإخباري الممتاز، وبرسومها الكاريكاتيرية المُعبرة، ومادتها الصحافية التي حفلت بكلمات وتصريحات عدد من الساسة المصريين. وفي عام ١٩٤٦م تحولت إلى صحيفة يومية مستقلة، ورغم استقلالها كانت ذات صلة وثيقة بآل المهدي، ولها توجه عام ضد الحركات المتطرفة والأفكار اليسارية. بهذه التوجهات ظلت ذات حضور كثيف في الساحة الصحافية إلى أن أُغلقت أبوابها إبان فترة الحكم العسكري الأول، وعاودت الصدور بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م، لكنها أوصدت أبوابها عام ١٩٧٠م.

## صوت الأمَّة

صدرت صحيفة صوت الأمَّة في ١٦ يونيو ١٩٤٤م، وتولَّت طبعها مطابع شركة الطبع والنشر التابعة لدائرة المهدي، وكانت ذات ميول استقلالية، وانتماء سياسي لحزب الأمة وراعيه السيِّد عبد الرحمن المهدي. وأُوكلت رئاسة تحريرها إلى الأستاذ يوسف التني، الذي خلفه الأستاذان محمد أحمد عمر، وعبد الرحيم الأمين تباعاً، وأخيراً استقر أمر تحريرها عند الأستاذ حسن محجوب إلى أن توقفت في نوفمبر ١٩٥٨م وذلك في إطار قرار الحكومة العسكرية القاضي بمنع الصُحُف عن الصدور. عاودت صوت الأمَّة نشاطها في فترات الديمقراطية المختلفة، ولكن تعسرت في مسيرها لأسباب مالية وأخرى سياسية.

## الرأي العام

صدرت صحيفة الرأي العام في ١٥ مارس ١٩٤٥م، تحت أشراف صاحب امتيازها، ورئيس تحريرها، الأستاذ إسماعيل العتباني، من مطبعة ماكوركديل، وكانت آنذاك تصنف ضمن قائمة الصُحُف المستقلة، بالرغم من ميولها الاتحادية. توقفت الرأي العام عن الصدور لأسباب سياسية إبان فترات الحكم العسكري الأول، ولكنها استطاعت أن تقاوم عنت السلطة السياسية، وتثبت وجودها. وتُعَدُّ اليوم من الصُحُف الرائدة في الساحة الصحافية، تحت رئاسة الأستاذ علي إسماعيل العتباني.

## التلغراف

صدرت صحيفة التلغراف في أكتوبر ١٩٤٧م، تحت رئاسة تحرير الأستاذ حسان محمد أحمد. وكانت التلغراف جديدة في أسلوبها وعرضها، لأنها استعملت الألوان والكاريكاتير والصورة، ومالت إلى الأسلوب الساخر واللاذع، ولاسيما في باب «التلغرافات المستعجلة». يصنِّفها الاستقلاليون في قائمة الصُحُف الاتحادية، ويتهمونها أحياناً بالعمالة لصالح الحكومة المصرية. تمَّ إيقافها بقرار إداري في الخامس من أبريل ١٩٥٥م.

## الصراحة

صدر العدد الأول من صحيفة الصراحة في الفاتح من يناير ١٩٥٠م، تحت رئاسة تحرير صاحب امتيازها الأستاذ عبد الله رجب، وكانت تُصنَّف في قائمة الصُحُف المستقلة، لكنها اشتهرت بعدائها السافر للطائفية، ودخلت في سلسلة من الملاسنات الصحافية مع صحفية النيل، وصوت الأمة. ورغم أن مالكها لم يكن شيوعياً، إلا أنها كانت يسارية الميول، تفتح أعمدتها لعدد من الصحافيين الشيوعيين المعروفين، وبذلك أضحت موضع شك وريبة في عين النظام، الذي ضيق الخناق عليها، وحرمها من إعلانات الحكومة التي كانت تمثل مصدر دخلها الأساس، فتعرضت الصراحة إلى مديونية كبيرة، قادت صاحب امتيازها إلى المحاكم، ودفعته إلى الاستغاثة بالحكومة نفسها، وأخيراً وافقت الحكومة على دفع ديونه شريطة أن تؤول ملكية الصحيفة إلى وزارة الإعلام. وبالفعل أصدرت وزارة الإعلام الصحيفة باسم الصراحة الجديدة، وتحت إشراف محمود أبو العزائم. وظلّت الصراحة الجديدة صحيفة الحكومية المدللة، إلى أن قلب النظام عليها ظهر المجن، وأمر بإغلاقها عندما ضاق زرعاً من هامش الحرية الذي كانت تمنحه لكُتَّابها، وقراءها بمختلف توجهاتهم السياسية.

## العَلم

حلّت صحيفة العَلم محل صحيفة وادي النيل، عقب اندماج الأحزاب الاتحادية عام ١٩٥٣م في حزب واحد يحمل اسم الوطني الاتحادي، وأضحى السيِّد إسماعيل الأزهري صاحب امتيازها بصفته رئيساً للحزب الوطني الاتحادي، وآلت رئاسة تحريرها إلى الدكتور أحمد السيِّد حمد. وقد لمع نجم العلم كصحيفة يومية سياسية أثناء الفترة الانتقالية وبعد الاستقلال، لأنها كانت صاحبة سبق في نقل الأنباء الحكومية في كثيرٍ من الأحيان، نظراً لصلتها برموز الحكم في السودان آنذاك. وفي عام ١٩٥٥م آلت رئاسة تحريرها إلى الأستاذ علي حامد، بعد أن أوقف الزعيم إسماعيل الأزهري جريدة الاتحاد ذات الميول الاتحادية الصارخة.

## الأيام

صدرت صحيفة الأيام في الثالث من أكتوبر عام ١٩٥٣م تحت أشراف شركة الأيام للطباعة والنشر، التابعة للأساتذة بشير محمد سعيد، ومحجوب محمد صالح، ومحجوب عثمان، وأمين محمد سعيد، وفهمي صليب، وكانت منذ تأسيسها ذات ميول مستقلة لا تتبع لأية جهة سياسية. وظلّت من أبرز الصُحُف في خمسينيات القرن الماضي وستينياته، وبفضل خطها المستقل استطاعت أن تقاوم كل الظروف التي تعرضت لها من ملاحقات أمنية، وضغوط اقتصادية، وتأميم. وتُعَدُّ اليوم من أبرز الصُحُف اليومية في السودان، تحت رئاسة رئيس تحريرها ومؤسسها المخضرم الأستاذ محجوب محمد صالح.

## الميدان

صدر العدد الأول لصحيفة الميدان في الثاني من سبتمبر ١٩٥٤م، كصحيفة نصف أسبوعية من ثمان صفحات، تحت رئاسة تحرير الأستاذ حسن الطاهر زروق، ممثل الجبهة المعادية للاستعمار في البرلمان، والذي أعقبه الأستاذ بابكر محمد علي رئيساً لتحرير الميدان. وفي تلك الفترة حاولت الميدان أن تعرض أفكار الحزب الشيوعي وبرامجه في عباءة الجبهة المعادية للاستعمار، وبهذه الكيفية ظلت تمارس دورها الطليعي إلى أن أُغلقت أبوابها في نوفمبر ١٩٥٨م. عاودت الميدان نشاطها العلني بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤م تحت رئاسة الأستاذ عمر مصطفى المكي، ناطقة باسم الحزب الشيوعي السوداني، إلا أنها تعرضت للإيقاف في عهد حكومة مايو (١٩٦٩-١٩٨٥م)، وبموجب ذلك تحولت إلى صحيفة سرِّية حتى انتفاضة مارس/ أبريل ١٩٨٥م، وبعدها ظهرت إلى العلن مرة أخرى تحت رئاسة تحرير الأستاذ التيجاني الطيب بابكر، ثم اختفت عن التداول العلني في عهد حكومة الإنقاذ، وبذلك قلَّ توزيعها وارتبك صدورها اليومي.

## الصحافة

أسس الأستاذ عبد الرحمن مختار صحيفة الصحافة في يوليو ١٩٦١م، باعتبارها صحيفة سياسية مستقلة، ولكن سرعان ما واجهت مضايقات النظام العسكري الذي بدأ يتشكك في توجهاتها السياسية وسعى إلى إيقافها، إلا أنها عاودت نشاطها الصحافي بحيوية ومهنية متميزة في فترة الديمقراطية الثانية، وقامت بدور رائد في عرض قضايا تلك المرحلة المهمة بنوع من الموضوعية والحياد المهني، بيد أنها أخذت موقفاً منافحاً لحكومة مايو، السبب الذي أفضى إلى تأميمها عام ١٩٧١م. وتُعَدُّ الصحافة اليوم من أهم الصُحُف في الساحة الصحافية، ويجلس على رئاسة تحريرها الأستاذ النور أحمد النور.

## الراية

الراية صحيفة سياسية حزبية، أصدرتها الجبهة الإسلامية القومية عقب انتفاضة ١٩٨٥م، تحت رئاسة تحرير الأستاذين مهدي إبراهيم، أمين حسن عمر تباعاً، وكان خط قيادة الجبهة العام أن تنتهج الراية نهجاً قومياً، ولا تحصر رسالتها في الشأن الحزبي، إلا أن معظم نشاطها قد انحصر في الترويج لبرنامج الجبهة الإسلامية، والدفاع عن تحكيم الشريعة الإسلامية. وكانت علاقتها بقيادة الجبهة علاقة تكاملية، علماً بأن رئيس مجلس إدارتها، الأستاذ يسن عمر الإمام، كان عضواً في القيادة التنفيذية للجبهة، وكذلك رئيس التحرير، حيث ظلا يحضران اجتماعات القيادة التنفيذية بانتظام، ويساعدان الحزب في تمويل الصحيفة. وما انفكت الراية ناطقة باسم الجبهة الإسلامية القومية إلى أن أوصدت أبوابها في ٢٩ يونيو ١٩٨٩م.

# المحتويات